محمد الأنطاكي

المحيط

في أصوات العربية ونحوها وصرفها

الجزء الثالث

الطبعة الثالثة

دار الشرق العربي
بيروت - شارع سورية - بناية درويش

٦ ـ المدح والذم

يجري المدح والذم بأفعال كثيرة يمكن قسمتها إلى ثـــلاث زمر ، لكل زمرة أحكامها الخاصة ، وإن كانت كلها تتشابه في تصميات جملها .

آ ـ المدح والذم بفعل « حب » :

يستعمل فعل « حب » للمدح إن كان مثبتاً ، فاذا دخلته « لا » النافية صار للذم . والشكل المعتاد لجملته هو الآتي :

(حبذا زيـــدٌ)

وقد اختلف النحاة ـ كعادتهم ـ في تحليـله . واليك ما قالوه في هذا الشأن :

١ ـ (حبَّ) : فعل ماض جامد لانشاء المدح .
(ذا) : اسم اشارة في محل رفع فاعل لحب .
(زيد) : مبتدأ مؤخر . وجملة فعل المدح مع فاعله خبر عنه مقدم . أو : « زيد » خبر لمبتدأ محذوف تقديره « هو » ، أي : الممدوح زيدٌ . وعلى ذلك يكون الكلام جملتين : حبذا + الممدوح زيد . وكلتاهما مستأنفة . أما على الاعراب الأول فالكلام جملة واحدة كبرى ، داخلها جملة صغرى : [زيد (حبذا)] [1] .

---

(١) هذا التحليل لأبي علي الفارسي وابن برهان وابن خروف وابن مالك . وقيل هو تحليل سيبويه . وعلى كل ، فهو المشهور بيننا اليوم .

٢ ـ (حبذا) : اسم مركب من « حب وذا » ، مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ، أو في محل رفع خبر مقدم .
(زيدٌ) : خبر ، أو مبتدأ مؤخر [1] .

٣ ـ (حبذا) : كلها : فعل ماض .
(زيد) : فاعل [2] .

ب أحكام خاصة بحبذا :

١ ـ لا يكون الفاعل هنا إلا اسم الاشارة « ذا » .

٢ ـ لا يجوز لهذا الفاعل أن يطابق المخصوص بالمدح أو الذم ، بل يلتزم شكل الافراد والتذكير ، تقول : « حبذا زيد ـ حبذا فاطمة ـ حبذا زيد وعمرو ـ حبذا فاطمة وعائشة ... الخ » .

٣ ـ يجوز الاتيان بتمييز لهذا الفاعل ، لأنه اسم اشارة مبهم . لكن هذا التمييز لا يطابقه بل يطابق المخصوص بالمدح أو الذم . تقول : « حبذا رجلاً زيدٌ ـ حبذا رجلين زيدٌ وعمرٌو ـ حبذا رجالاً زيدٌ وعمرو وبشرٌ » .

٤ ـ يجوز حذف المخصوص إن دل الكلام عليه ، كأن يقول لك أحدهم : ما رأيك في السفر ؟ فتقول : « يا حبذا ! لولا قلة المال » والتقدير : يا حبذا السفر .

---

(١) وهذا التحليل للمبرد وابن السراج وابن هشام اللخمي وابن عصفور وغيرهم .
(٢) وهذا التحليل لابن درستويه وجماعة غيره .

٥ ـ لا يجوز تقديم المخصوص في باب « حبـذا » ، فلا يقال : « زيد حبذا » .

٦ ـ لا يجوز للتمييز هنا أن يتقدم على « حبـذا » ، فلا يقال : « رجلاً حبذا زيد » ، ولكن يسمح له بأن يكون قبـل المخصوص أو بعده ، تقول : « حبذا رجلاً زيد ـ أو : حبذا زيدٌ رجلاً » .

٧ ـ لا يجوز دخول نواسخ الابتداء على المخصوص هنا ، على الرغم من اعتباره مبتدأ ، فلا يقال : « حبذا كان زيد ـ ولا : حبذا إن زيداً ـ ولا : حبذا ظننت زيداً » .

٨ ـ كل ما قيل في « حبّذا » يقال مثله في « لا حبذا » ، إلا أن هذه للذم بسبب النافي « لا » .

ويمكن الآن تلخيص الأشكال المتعددة لأساليب « حبـذا » على الشكل التالي [1] :

١ ـ (حبذا) = فعل + فاعل .

٢ ـ (حبذا زيدٌ) = فعل + فاعل + مبتدأ أو خبر لمبتدأ محـذوف .

٣ ـ (حبذا رجلاً زيدٌ) = فعل + فاعل + تمييز للفاعل + مبتدأ أو خبر لمبتدأ محذوف .

٤ ـ (حبذا زيدٌ رجلاً) = فعل + فاعل + مبتدأ أو ... + تميـيز .

---

(١) هذا التلخيص جار ـ كما هو ظاهر ـ على التحليل الأول الذي هـو المشهور الآن بيننا .

ج - المدح والذم بنعم وبئس :

نِعْمَ وبِئْسَ : فعلان جامدان لا يستعملان إلا في المدح والذم . وأشكال جملتها تشبه أشكال جملة « حبذا » مع بعض الاختلافات اليسيرة . واليك بيان ذلك مع تحليل كل شكل :

١ - (نعمَ الرجلُ)

هذا أبسط أشكال جملة المدح بنعم . حيث لا نرى إلا فعل المدح مع فاعله . أما المخصوص بالمدح فمحذوف . ولا يجوز استعمال هذا الشكل إلا عندما يكون في الكلام ما يشعر بالمخصوص ، كقوله تعالى : « ومأواهم جهنم ، وبئسَ المصيرُ » ، أي : وبئس المصير جهنم .

٢ - (نعم الرجلُ زيدٌ)

وهذا هو الشكل المألوف . ويتألف من فعل للمدح ، ثم فاعل له ، ثم مخصوص بالمدح . وقد اختلفوا في اعراب هـذا المخصوص اختلافهم في مخصوص « حبذا » . فقال بعضهم : هو مبتدأ ، خبره جملة المدح قبله . وقال آخرون : هو مبتدأ خبره محذوف . والتقدير : زيدٌ الممدوح . وقال غيرهم : هو خبر لمبتدأ محذوف . والتقدير : الممدوح زيد .

٣ - (زيدٌ نِعْمَ الرجلُ)

نرى هنا المخصوص قد تقدم . وهـذه ميزة لمخصوص « نعـم » لا يتحلى بها مخصوص « حبذا » . وفي هذه الحالة يجب اعرابه مبتـــدأ ، وجملة المدح خبر عنه .

٤ - (نعم ... رجلاً زيدٌ) ،

هنا نرى فاعل المدح وهو « الرجل » قد طرد من الجملة ، فناب

عنه في الفاعلية ضميره الذي تقديره « هو » . ولما لم يكن هـذا الضمير يعود على شيء مذكور ، صار كلمة غامضة في حاجة ماسة إلى التمييز ، أو قل : إن الاسناد كله أصبح في حاجة إلى التمييز ، لأن اسناد فعل المدح إلى ضمير غامض الدلالة شيء غير مقبول ، ولهذا كله عاد الفاعل نفسه ، وهو « الرجل » ، ولكن لا على هيئة فاعل ، لأن الفاعلية احتلها ضميره ، بل على هيئة تمييز [١] . وصارت الجملة الآن مؤلفة من : فعل مدح + فاعل مستتر + تمييز + مخصوص هو مبتدأ أو خبر على خــلاف في الاعتبار .

وقد اشترطوا في هذا الضمير الفاعل شروطاً ثلاثــة : أن يظل مستتراً ، ثم أن يظل مفرداً ، ثم أن يميز بنكرة بعده [٢] .

كما اشترطوا في التمييز هنا شروطاً أخرى : أن يتأخر عن فعـل المدح أو الذم ، وهو نفس الشرط في تمييز « حبذا » ، ثم ان يطابق المخصوص افراداً وتثنيةً وجمعاً ، فتقول : « نعم .. رجلاً زيدٌ ــ نعم ... رجلين زيـدٌ وعمرٌو ــ نعم ... رجالاً زيـدٌ وعمرٌو وبشرٌ » ، ثم أن يكون صالحاً لدخول « ال » عليه . وهذا طبيعي لأنه في الأصل كان فاعــلاً لفعل المدح أو الذم ، وفاعل المدح أو الذم ــ كما تعلم ــ يجب أن يكون محلىً بـ « ال » [٣] .

(١) راجع مبحث التمييز المحول .

(٢) وكل هذه الشروط من باب تحصيل الحاصل .

(٣) اشترطوا في باب نعم وبئس أن يكون الفاعــل محلىً بـ « ال » الجنسية ، نحو : « نعم الرجل زيد » ، أو مضافاً الى ما فيه « ال » هذه ، نحو : « نعم رجل الصدق زيد » ، أو مضافاً الى مضاف الى ما فيه « ال » هذه ، نحو : « نعم حكيم شعراء الجاهلية زهير » . ←

٥ - (زيدٌ نعم ... رجلاً)

ليس في هذا الاسلوب شيء جديد سوى تقديم المخصوص . أما عناصره فكعناصر سابقه .

٦ - (نعم ... رجلاً)

هنا حذف المخصوص . وقد قلنا : إن ذلك لا يكون إلا بدليل .

٧ - (نعم ... زيدٌ رجلاً)

هنا تأخر التمييز عن المخصوص . وهذا جائز إلا أنه قليل .

٨ - (زيدٌ نعمَ ما هو)

هنا نرى « ما » قد دخلت الجملة ، وبعدها اسم مفرد هو الضمير « هو » .

وقد اختلفوا في تحليل هذا الأسلوب .

١ - فقال قوم : فاعل نعم ضمير مستتر . و « ما » نكرة تامة في محل نصب على التمييز للفاعل المستتر . وعلى هذا تكون جملتنا مؤلفة مما يلي :

← على أن هذا الشرط ليس لازماً . فقد جاء فاعل نعم نكرة ، كقولهم : « نعم شاعر أنت » . كما جاء نكرة مضافة الى نكرة كقول الشاعر :

فنعمَ صاحب قومٍ لا سلاحَ لهم
وصاحبُ الركبِ عثمانُ بن عفانا

كما جاء اسماً موصولاً ، نحو : « نعم الذي يصون لسانه عما لا يحسن » . وسنرى بعد قليل أن فاعل نعم قد يكون لفظ « ما » الموصولية أو النكرة الموصوفة . وكل هذا هو الذي حملنا على إهمال ذكر الشروط التي اشترطوها في فاعل نعم ، في المتن .

مبتدأ + فعل مدح + فاعل مستتر + « ما » تمييز + مخصوص هو مبتدأ أو خبر على اختلافهم المعروف في أمره .

٢ - وقال آخرون : « ما » نكرة تامة ، وهي نفسها فاعل لفعل المدح . وعلى هذا تكون جملتنا مؤلفة من العناصر الآتية :

مبتدأ + فعل مدح + « ما » فاعل + مخصوص هو مبتدأ أو ...

هذا ويجوز أن تدغم « ما » في الفعل فيقال : « نِعِمّا » بكسر النون والعين .

٩ - (نعم ما يفعل زيد)

هنا نرى بعد « ما » جملة ، لا مفرداً . وقد اختلفوا في تحليل هذا الاسلوب أيضاً :

١ - فقال قوم : فاعل نعم ضمير مستتر ، و « ما » نكرة ناقصة [1] في محل نصب على التمييز لفاعل نعم المستتر . والجملة بعدها صفة لها . والتقدير : نعم هو شيئاً يفعله زيد . وعلى هذا التقدير تكون جملتنا مؤلفة من العناصر الآتية :

فعل مدح + فاعل مستتر + « ما » النكرة الناقصة التي هي تمييز للفاعل المستتر + جملة من فعل وفاعل واقعة صفة لـ « ما » .

٢ - وقال آخرون : « ما » معرفة ناقصة [2] ، أي اسم موصول ،

---

(١) النكرة الناقصة هي التي تحتاج الى ما يتمم معناها ، ويكون هذا المتمم صفة لها ، سواء أكان مفرداً كقول الشاعر : « لما نافـعٍ يسعى اللبيب ... » أي : لشيء نافعٍ يسعى اللبيب ، أو كان جملة ، كما هو الوضع في مثالنا أعلاه . أما النكرة التامة فلا تحتاج الى هذا المتمم .

(٢) أي هي اسم موصول . وسميت معرفة لأن الاسماء الموصولة معارف ، وسميت ناقصة لحاجتها الى جملة الصلة .

وهي نفسها فاعل لفعل المدح ، والجملة بعدها صلة لها . والتقدير : نعم الذي يفعله زيد . وعلى هذا التقدير تكون جملتنا مؤلفة من العناصر الآتية :

فعل مدح + اسم موصول فاعل + جملة صلة .

١٠ - (زيد نعم ما)

هنا لا نجد شيئاً بعد « ما » ، لا مفرداً ولا جملة . وعلى هذا تكون نكرة تامة ، لاكتفائها بنفسها وعدم حاجتها إلى ما يتممها . وقد اختلفوا في إعرابها : فذهب قوم إلى أنها هي نفسها فاعل « نعم » ، وذهب آخرون إلى أنها تمييز لفاعل نعم المستتر . فعلى المذهب الأول تكون الجملة مؤلفة من العناصر الآتية : مبتدأ + فعل + فاعل . وعلى الثاني تكون مؤلفة من العناصر التالية : مبتدأ + فعل + فاعل مستتر + تمييز .

١١ - (نعم الرجل كان زيدٌ)

هنا نجد الفعل الناسخ قد دخل على المخصوص . وهذه الميزة لا يتحلى بها مخصوص « حبذا » كما رأينا .

١٢ - (نعم الرجل رجلاً زيدٌ)

هنا نرى اجتماع الفاعل الظاهر « الرجل » مع تمييز له « رجلاً » . وهذا الاسلوب منعه بعضهم بحجة أن الفاعل ظاهر ، فهو واضح لا يحتاج إلى تمييز ، وأجازه آخرون على أنه نوع من التوكيد .

١٣ - (نعم الرجلُ زيدٌ من شاعرٍ)

هنا نجد التمييز مجروراً بمن . وهذا جائز . إلا أننا في الاعراب

تقول : الجار والمجرور متعلقان بحال محذوفة من « الرجل » الذي هو المميِّز .

١٤ – (نعمت المرأةُ فاطمةُ)

هنا نجد الفعل مقترناً بتاء التأنيث لأن فاعله مؤنث . وهذا جائز لا واجب ، إذ يمكن أن يقال : « نعم المرأة فاطمة » . كما أنه يجوز تأنيث الفعل ولو كان فاعله مذكراً ، وذلك إذا كان المخصوص مؤنثاً ، نحو : « نعمت الثوابُ الجنةُ (١) » .

د – المدح والذم بوزن « فَعُلَ » :

هذه هي الزمرة الثالثة من الأفعال التي تستعمل في المدح والذم ، وهي : كل فعل اجتمعت فيه الشروط اللازمة لصوغ « أفعل » التعجب منه ، بعد نقله إلى باب « فَعُل » المضموم العين ، نحو : « كَتُبَ – حَسُنَ – قَبُحَ – بَرُعَ ... الخ » ، أو تركه على حاله إن كان معتل العين ، نحو : « ساءَ – جاد – خان ... الخ » .

وبعد أن تصب الفعل في هذا الوزن يجوز لك أن تسكن عينه لثقل الضمة على العين ، فتقول : « كَتْبَ – حَسْنَ – قَبْحَ – بَرْعَ ... الخ » ، كما يجوز لك أن تنقل الضمة إلى الفاء ، فتقول : « كُتْبَ – حُسْنَ – حُبَّ – قُبْحَ ... الخ » .

فاذا تهيأ لك الفعل على الشكل الذي تحب جاز لك أن تستعمله في جميع أساليب نعم وبئس ، مطبقاً عليه جميع أحكامها (٢) ، فتقول :

---

(١) كل الأحكام والأشكال التي أوردناها لـ « نعم » تنطبق على « بئس » .
(٢) ما عدا الأساليب التي تدخلها « ما » .

١ - حَسُنَ الرجلُ ...
٢ - حَسُنَ الرجلُ زيدٌ .
٣ - زَيْدٌ حَسُنَ الرجلُ .
٤ - حَسُنَ ... رجلاً زيدٌ .
٥ - زَيْدٌ حَسُنَ ... رجلاً .
٦ - حَسُنَ الرجلُ رجلاً زيدٌ .

إلا أن هذه الزمرة تمتاز عن سابقتها بثلاثة أساليب جائزة فيها :

١ - (حَسُنَ زيدٌ)

هنا نجد المخصوص بالمدح هو نفسه فاعل المدح . وهــــذا شيء لم يكن جائزاً مع « نعم » و « حبذا » . فهناك كان لا بد من فاعل لفعل المدح أو الذم ، ثم من مخصوص بالمدح أو الذم .

٢ - (حَسُنَ بزيدٍ)

هنا نجد الفاعل مجروراً بباء زائدة ، تشبيهاً له بفاعل التعجب في صيغة : « أحسن بزيدٍ » ، لأن هذه الزمرة تحمل في حقيقتهـا كلاً من معنيي التعجب والمدح والذم .

٣ - (زيدٌ وعمرو وبكرٌ حَسُنوا رجالاً)

هنا نجد الفاعل المستتر قد برز ووافق المخصوص في جنسه وعدده . وهذان أمران كانا محظورين على فاعل « نعم » المستتر . إذ الواجب في مثل هذا التركيب مع « نعم » أن يقال : « زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ نعم ... رجالاً .

٧ ـ الاختصاص

آ ـ معناه وأغراضه :

إذا كتب أهل حيّ من الأحياء هذه العريضة إلى رئاسة البلدية :

« نحن نرجو تشجير شارعنا » .

فماذا سيفهم رئيس البلدية من كلمة « نحن » ؟ هل سيعرف شخصيات هؤلاء المطالبين بتشجير شارعهم من مجرد قولهم « نحن » ؟ لا شك أنه لن يعرفهم ، ولا شك أن شارعهم سيظل بغير أشجار إلى الأبد . ذلك أن الضمير ـ وإن كان يعد في المعارف ـ هو كلمة مبهمة ، فكل إنسان يستطيع أن يقول « أنا » ، وكل فئة من الناس تستطيع أن تقول « نحن » . وهكذا تصبح كلمة « أنا » علماً على كل فرد متكلم ، وتصبح كلمة « نحن » علماً على كل جماعة تتكلم . وفي ذلك ما فيه من الغموض والابهام .

هنا ، يجد سكان الحي أنفسهم مضطرين إلى أن يبينوا لرئيس البلدية ما يعنونه بكلمة « نحن » ، فيكتبون :

« نحن ـ سكانَ حيّ الصالحية ـ نرجو تشجير شارعنا » .

وعندئذ فقط سيعرف رئيس البلدية من هؤلاء المطالبون ، وسيأمر بتشجير شارعهم .

وهكـــذا نصل إلى معنى الاختصاص ، وإلى الغرض الأول من

غرضيه : إنه ذكر اسم صريح منصوب بعد ضمير مبهم ، بغرض توضيح هذا الضمير ، وبيان المقصود منه .

ويقف المدير في طلابه قائلاً لهم :

« أنا أدعوكم إلى الجد والعمل » .

فهل يكون الضمير « أنا » مبهماً بالنسبة للطلاب المستمعين ؟ . لا . فها هو صاحب الضمير ماثلاً أمامهم يخاطبهم . ومع ذلك ، فلا يزال « أنا » محتاجاً إلى تحديد أكثر ، فهذا الضمير يعني « ذات المدير » كلها ، بكل ما تشتمل عليه من صفات ، لكن المدير لا يخاطب طلابه بكل ذاته ، إنه يخاطبهم باعتباره أباً لهم ، أو باعتباره صديقاً لهم ، أو باعتباره مديراً لهم ، أو بأي اعتبار آخر مما يشتمل عليه « أنا » . وهكذا نجد الضمير غامضاً لشموله صفات الذات الكثيرة . وبالتالي يصبح في حاجة إلى بيان الصفة المقصودة منه . فيقول المدير عندئذ :

« أنا – الأبَ الروحي لكم – أدعوكم إلى الجد والعمل » .

وهكذا نصل إلى الغرض الثاني من الاختصاص : إنه بيان صفة مقصودة من بين الصفات الكثيرة التي يشتمل عليها الضمير بإطلاقه (١) .

ويرد الآن السؤال الآتي : لماذا سمي هذا الاسلوب اختصاصاً ؟

والجواب : أن المدير عندما قال عبارته الأولى : « أنا أدعوكم » كان قد نسب الدعوة وأسندها إلى « أنا » بكل ما يشتمل عليه هذا الضمير

(١) نعبر عن هذا الغرض في أساليبنا المعاصرة بالاسلوب التالي : « أنا – بصفتي أباً روحياً لكم – أدعوكم ...

من صفات ، لكنه لما قال : « أنا ـ الأبَ الروحي لكم ـ أدعوكم .. » صار إسناد الدعوة مخصوصاً بصفة الأبوة الروحية من بين كل الصفات التي يشتمل عليها الضمير « أنا » . إنه اختص الدعوة بهذه الصفـــة فقط . فلهذا سمي هـذا الاسلوب اختصاصاً ، ولهذا أيضـــاً سمي الاسم المنصوب بالمختص ، لأنه هو وحده اختص بالحدث من بين سائر الصفات التي تنضوي معه تحت الضمير « أنا » .

ب ـ تحليل أسلوب الاختصاص :

لا بد في كل عبارة اختصاص من ضمير يتـلوه الاسم المختص على الشكل التالي :

(نحن ـ معاشرَ الانبياءِ ـ لا نورثُ)

الاعراب :

(**نحن**) : ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ .

(**معاشرَ**) : اسم منصوب على الاختصاص . وبعبارة أكثر تفصيلاً : مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « أخص ـ أو أعني ـ أو أقصد » .

(**الانبياءِ**) : مضاف اليه مجرور .

(**لا نورَث**) : لا : نافية . نورثُ : مضارع مرفوع مجهول . نائب الفاعل مستتر تقديره « نحن » .

« جملة : نحن مع خبره » ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

« جملة : أخص معاشر الانبياء » اعتراضية لا محل لها من الاعراب . ويرى بعضهم جعلها حالاً من الضمير « نحن » ، فيكون محلها النصب (١) .

---

(١) حجة المانعين الحالية أن الحال لا تأتي من المبتدأ ولا مما أصله المبتدأ . وهي حجة واهية كما ظهر لك ذلك في مبحث الحال . فراجعه .

« جملة : لا نورث » خبر عن المبتدأ « نحن » محلها الرفع .

ج ـ الضمير في الاختصاص :

الأكثر في أسلوب الاختصاص أن يكون لضمير المتكلم ، كما رأيت في الأمثلة السابقة . وقد يكون لضمير الخطاب على قلة ، نحو : « بك ـ اللهَ ـ أرجو نجاح القصدِ » . أما ضمير الغيبة فلا يأتي له الاختصاص مطلقاً ، فلا يقال : « هم ـ الطلابَ ـ يحبون الرياضةَ » .

د ـ المختص :

١ ـ يجب في الاسم المختص أن يكون معرفاً بـ « ال » ، نحو : « أنا ـ الطالب ـ أحب القراءة » .

٢ ـ أو أن يكون مضافاً لمعرف بها ، نحو : « نحن ـ معاشرَ الانبياءِ ـ لا نورث » .

٣ ـ أو أن يكون مضافاً إلى علم ، نحو : « نحن ـ بني ضبةَ ـ أصحابُ الجمل » .

٤ ـ أو أن يكون علماً . وهذا قليل . ومنه قول الراجز : « بنا ـ تميماً ـ يكشف الضباب » .

هـ ـ الاختصاص بأيها :

استعملت العرب قديماً اسلوباً غريباً في الاختصاص يشبه اسلوب النداء بتصميمه وذلك نحو :

(أنا - أيُّها الطالبُ - أحبُّ القراءةَ)

فالمتكلم هنا لا يريد مناداة طالب ، لأنه هو الطالب نفسه ، إنما يريد من عبارته ما نريده نحن اليوم بقولنا : « أنا - بصفتي طالباً - أحب القراءة » .

والاعراب :

(أنا) : مبتدأ .
(أيُّها) : أيُّ : مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقديره « أخص أو أعني ... » ، مبني على الضم في محـل نصب . وبعبارة مختصرة : اسم مبني على الضم في محل نصب على الاختصاص . ها : زائدة .
(الطالب) : صفة لأيُّ مرفوعة .
(أحب القراءة) : فعل مضارع مرفوع وفاعل مستتر ومفعول به .

« جملة : أنا مع الخبر » ابتدائية لا محل لها .

« جملة : أخص أيها الطالب » : معترضة لا محل لها . أو حالية محلها النصب .

« جملة : أحب » : خبر للمبتدأ محلها الرفع .

ملاحظات :

١ - ليس من الضروري أن يكـون الضمير في باب الاختصاص واقعاً موقع المبتدأ ، بل يجوز أن يكون في مواقع إعرابية مختلفة ، نحو : « انني - الطالبَ - أحب القراءة » .

٢ - ليس من الضروري أيضاً أن تكون جملة الاختصاص معترضة

بين الضمير وتمام الجملة ، بل قد تأتي بعد التمام ، نحو : « اعتمدوا عليَّ أيُّها الرفيقُ » أي : اعتمدوا عليَّ بصفتي رفيقاً لكم .

٣ ـ لا يجوز للمختص أن يتقدم على الضمير . فلا يقال : « الطالبَ أنا أحب القراءة » . وهذا طبيعي ، لأن الاختصاص في واقعه هو عملية تخصيص لشيء عام ، ولا يكون تخصيص إلا من بعد تعميم .

٨ ـ التحذير

آ ـ تعريفه :

التحذير هو : تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه ، كقولك لمن تخشى عليه أن تصيبه النار : « احذر النار » .

أو هو : تنبيه المخاطب على ما يخشى أن يصيبه مكروه ، كقولك : « أبعد ثوبك عن النار » .

لكن البلاغة تأبى ـ في مواقف التحذير ـ هذا الاسهاب الذي جاءت عليه الجملتان السابقتان ، لأن الاسهاب هنا يفوّت الغرض من التحذير . فكم أكون غبياً لو رحت أحذر انساناً من سيارة تكاد تدهسه بقولي : « يا أيها الرجل الواقف في وسط الشارع ، هناك سيارة قادمة من خلفك تكاد تدهسك ، فاحذرها » . لا شك أن السيارة ستكون قد دهسته قبل أن أتم عبارتي ، بل ليس بعيداً أن يكون قد دخل عالم الأرواح قبل تمامها .

إذن ، فمواقف التحذير توجب علينا أن نحذف من عبارتنا كل ما يمكن الاستغناء عنه ، وأن نكتفي بأقل ما يمكن من الكلمات . ولهذا جاءت عبارات التحذير وليس فيها إلا المفعول به وحده ، كما سنرى بعد قليل .

ب ـ أساليب التحذير :

قلنا قبل لحظة : إن عبارة التحذير ليس فيها إلا المفعول فقط ، لكن هذا المفعول قد يكون هو المكروه المحذر منه ، نحو « النارَ ! » ، وقد يكون هو الشيء الذي يخشى عليه من المكروه ، نحو : « ثوبَك » ، وقد يجتمع في العبارة المفعولان كلاهما ، نحو : « ثوبَك والنار » . والذي يجب الانتباه اليه ، هو أن كل مفعول يناسبه من الأفعال ما لا يناسب صاحبه ، فيجب علينا عند تقدير الأفعال المحذوفة أن نقدر لكل مفعول ما يناسبه منها .

واليك الآن أساليب التحذير المختلفة ، مع تحليل كل منها :

١ ـ (النارَ)

هنا لا نجد إلا المحذر منه . والفعل الذي يناسبه هو « إحذرْ » أو ما يمكن أن يؤدي معناه من الأفعال . وعلى كل ، « فالنارَ » مفعول به لفعل محذوف . وبعبارة مختصرة : منصوب على التحذير . وعلى هذا تكون عبارتنا مؤلفة من جملة واحدة .

٢ ـ (النارَ النارَ)

هذا الاسلوب كسابقه ، إلا أن فيه توكيداً لفظياً للمفعول به .

٣ ـ (ثوبَكَ)

هنا لا نجد المكروه المحذر منه ، بل نجد الشيء الذي يخشى عليه من المكروه ، والفعل المناسب له هو « أبْعِدْ » . فيكون « ثوبك » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « أبعد » أو أي فعل آخر يناسب المقام . وبعبارة مختصرة : « ثوبك » منصوب على التحذير . وعلى كل ، فالعبارة مؤلفة من جملة واحدة .

٤ - (ثوبَكَ ثوبك)

الجديد هنا ، هو وجود توكيد لفظي للمفعول به .

٥ - (النارَ والحفرةَ)

هنا نجد مكروهين محذراً منها ، لذا ففعل « إحذر » وحده يليق بها معاً ، إذ يمكن أن يقال : احذر النار والحفرة . فعلى هذا ، تكون النار هي المفعول به ، وتكون الحفرة معطوفة على النار . والعبارة كلها جملة واحدة .

٦ - (ثوبَكَ والنارَ)

هنا نجد شيئين مختلفين : المكروه المحذَّر منه ، وهو النار ، والشيء الذي يخشى عليه منها ، وهو الثوب . وعلى ذلك ، فتقدير فعل واحد للاسمين لا يجوز ، لأن ما يناسب أحدهما لا يناسب الآخر ، فلو قدرت فعل « احْذَرْ » فقط ، لكان كلامي : « احذر ثوبك واحذر النار » . وهذا الكلام فاسد ، إذ لا معنى لأن أحذِّرَ الانسان من ثوبه . ولو سلطت الفعل « أبعدْ » وحده على الاسمين ، لكان كلامي « أبعد ثوبك وأبعد النار » ، وهذا كلام فاسد أيضاً ، إذ يعني أن يبعد عن نفسه كلا من الثوب والنار ، مع أن المراد أن يبعد ثوبه عن النار ، لا أن يبعده معها . كل ذلك يوجب علي أن أقدر فعلاً لكل اسم على حدة ، هكذا : « أبعدْ ثوبك واحذر النار » . وعلى هذا ، يكون « ثوبك » مفعولاً به لفعل محذوف تقديره « أبعد » ، و « النار » مفعول به لفعل آخر محذوف تقديره « احذر » . وتكون العبارة على هذا التقدير مؤلفة من جملتين لا من جملة واحدة . وحرف العطف يعطف الجملة الثانية على الجملة الأولى .

٧ - (إياكَ والنارَ)

هذا الاسلوب كسابقه في تصميمه : هو مؤلف من جملتين لم يبق من كل منها إلا مفعولها . غير أن مفعول الجملة الأولى هنا جاء على صورة ضمير نصب منفصل ، والفعل المناسب له هو فعل « أُحَذِّرُ » ، إذ كان الأصل « أُحَذِّرُكَ » و « إحْذَرِ النارَ » ، فلما حذف الفعل « أُحَذِّرُ » فَقَدَ الضمير المتصل ما كان يعتمد عليه في اتصاله ، فانقلب إلى شكل المنفصل .

٨ - (إياكَ من النارِ)

هنا نجد المكروه المحذر منه مجروراً بمن ، وهذا يسمح لنا بتقدير فعل واحد ، فيكون التقدير : احذرك من النار . وعلى هذا تكون العبارة مؤلفة من جملة واحدة : « إياك » هو مفعولها ، و « من النار » جار ومجرور متعلقان بفعلها المحذوف .

٩ - (إياكَ النارَ)

هنا نجد المكروه المحذر منه غير مسبوق بحرف عطف ، وهذا يسمح لنا بتقدير فعل واحد فقط ، هو فعل « أُحَذِّرُ » ، لأن هذا الفعل يستطيع أن يتعدى الى مفعولين ، فيكون التقدير : أُحَذِّرُكَ النار ، وعلى هذا تكون العبارة مؤلفة من جملة واحدة : « إياك » مفعولها الأول ، و « النارَ » مفعولها الثاني .

ملاحظات :

١ - يقول النحاة : إن حذف الفعل في عبارات التحذير واجب ، إلا إذا كانت العبارة لا تشتمل إلا على المحذر فقط ، أو المحذر منه فقط ،

نحو : « ثوبَك » ، ونحو « النارَ » . ففي هاتين الحالتين يجوز ظهور الفعل ، فتقول : « باعد ثوبك » ، كما تقول : « احذر النار » . لكنه إذا ظهر الفعل لم تحسب العبارة في عداد أساليب التحذير .

٢ ــ يمكن للمحذر أو المحذر منه المذكور وحده في الجملة أن يأتي مرفوعاً ، لا منصوباً ، نحو « النارُ » . ففي هذه الحالة لا تحسب العبارة في أساليب التحذير ، ويعرب المرفوع مبتدأ محذوف الخبر . والتقدير : النار قريبةٌ منك ، أو أي تقدير آخر مناسب .

٣ ــ إذا كان المحذر بلفظ « إياك » ، فلا يلفظ وحده في العبارة ، بل لا بد من ذكر المكروه المحذر منه معه أيضاً . فلا يقال « إياك » فقط ، بل يقال : « إياك والكذب ــ أو : إياك من الكذب ــ أو : إياك الكذب » .

٤ ــ لا تستعمل في أساليب التحذير سلسلة ضمائر المتكلم : « إياي ــ إيانا » ، ولا سلسلة ضمائر الغائب : « إياه ــ إياها ... » ، فلا يقال : « إياي والكذب » ولا : « إياه والكذب » ، إذ لا معنى لأن يحذر الانسان نفسه ، ولا أن يحذر انساناً غائباً عنه . إلا إذا كان الضمير من هاتين السلسلتين واقعاً موقع المحذر منه فيجوز ، كقول زياد بن ابيه لأهل العراق : « فإيايَ ودلجَ الليلِ » أي : احذروني واحذروا دلج الليل .

٩ - الاغراء

تعريفه وأساليبه :

الاغراء هو عكس التحذير ، أي هو : تنبيه المخاطب على أمر محبوب ليفعله ، نحو : « الصدقَ الصدقَ » ، أو لفت نظره إلى شيء يطلبه وهو غافل عنه ، أو لا يراه ، كقولك للصياد : « العصفورَ العصفورَ » .

وكما اقتضتنا البلاغة - في مقام التحذير - الايجازَ دون الاطناب ، فكذلك ههنا . فليس من البلاغة في شيء أن أقول للصياد : « يا أيها الصياد الذي يلتمس صيداً له ، إن على الشجرة التي على يمينك عصفوراً واقفاً في أعلاها » ؛ إذ لو فعلت ذلك لطار العصفور قبل أن أتم جملتي .

لكن أساليب الاغراء أقل تنوعاً من أساليب التحذير . وهذه هي :

١ - (الصدقَ)

مفعول به لفعل محذوف تقديره « إلزم » . وبعبارة مختصرة : منصوب على الاغراء . ويجوز في هذا الأسلوب ظهور الفعل : « إلزم الصدقَ » ، كما يجوز رفعه على أنه مبتدأ خبره محذوف ، أو خبر لمبتدأ محذوف . لكنه في كلتا الحالتين لا يعد في اساليب الاغراء .

٢ - (الصدقَ الصدقَ)

اسم منصوب على الاغراء ، ومعه توكيد لفظي له .

٣ - (الصدقَ والأمانةَ)

اسم منصوب على الاغراء ، ومعه معطوف عليه .

وهذان الاسلوبان الأخيران يجب فيهما حذف الفعل . ثم يمكنك أن تلاحظ أن عبارة الاغراء تتألف دائماً من جملة واحدة مهما اختلفت أشكالها .

١٠ ـ الاشتغال

آ ـ تعريفه والغرض منه :

الاشتغال هو أسلوب من أساليب التقديم ، ويقوم على : تقدم تكملة واحدة فقط ، من تكملات الاسم أو الفعل ، إلى صدر الكلام ، هي وحدها ، إن لم يكن لها تكملات ، أو هي وتكملتها معها ، إن كان لها تكملة ، أو هي وشركاؤها ، إن كان لها شركاء في الحكم ، بعد أن تترك في مكانها ضميرها الصالح لأن يقوم بمهمتها .

والأمثلة التالية توضح فقرات هذا التعريف الطويل :

١ ـ (رأيت زيداً ← زيداً رأيته) : هنا نرى المفعول به « زيداً » ، وهو تكملة للفعل ، قد ترك مكانه ، وتقدم إلى صدر الكلام ، بعد أن ترك في مكانه ضميره الصالح لأن يشغل هذا المكان ، ذلك لأن الضمير يمكنه أن يكون مفعولاً به .

فهذا معنى قولنا : تقدم تكملة من تكملات الفعل .

٢ ـ (رأيت أخا زيدٍ ← زيداً رأيت أخاه) : هنا نرى « زيدٍ » مضافاً اليه ، أي إنه يقوم بمهمة التكملة للاسم المضاف « أخا » . وقد ترك مكانه وتقدم إلى صدر الجملة بعد أن أناب ضميره عنه .

فهذا معنى قولنا : تقدم تكملة من تكملات الاسم .

٣ ـ (أعطيت الفقيرَ ثوباً ← الفقيرَ ثوباً أعطيته إياه) : هذا لاسلوب مرفوض ، لأنه يقوم على تقدم تكملتين هما المفعولان لفعل « اعطى » .

فهذا معنى قولنا : تقدم تكملة واحدة فقط .

٤ ـ (رأيت اخا زيدٍ ← اخا زيد رأيته) : هنا نرى تكملة الفعل ، أي المفعول به « أخا » قد تقدمت ومعها تكملتها الاضافية ، أي المضاف اليه .

فهذا معنى قولنا : هي وتكملتها معها .

٥ ـ (رايت زيداً وعمراً وبكراً ← زيداً وعمراً وبكراً رأيتهم) : هنا نرى المفعول به ، وهو تكملة الفعل ، قد تقدم ومعه المعطوفان عليه الشريكان له في حكم المفعولية .

فهذا معنى قولنا : هي وشركاؤها في الحكم .

٦ ـ (سرت حتى المدرسةِ ← المدرسةَ سرت حتاها) : هذا الاسلوب مرفوض لأنه يؤدي إلى أن تجر « حتى » الضمير . والضمير لا يصلح لجره بحتى ، لأنها لا تجر إلا الاسماء الظاهرة .

فهذا معنى قولنا : بعد أن تترك في مكانها ضميرها الذي يصلح لأن يقوم مقامها (١) .

---

(١) يسمى النحاة التكملة المتقدمة « مشغولاً عنه » ، ويسمون الضمير الحال مكان التكملة « مشغولاً به » ، ويسمون الفعل أو ما يقوم مقامه في الجملة التي جرى فيها التقديم « مشغولاً » أو « مشتغلاً » . ونحن لم نذكر هذه التسميات في المتن لعدم تسليمنا بها . فهي تقوم كلها على اعتبار الاسم المتقدم معمولاً للفعل ، وقد رأينا أن المضاف اليه قد يتقدم أحياناً ، وليس المضاف اليه معمولاً للفعل . فقولنا عن هذا المضاف اليه إنه مشغول عنه ، قول فاسد ، لأن الفعل لم يكن مشغولاً به قبل تقدمه حتى يقال إنه مشغول عنه بعد هذا التقدم .

وهنا ترد الأسئلة التالية : لماذا تلجأ اللغة إلى هذا الأسلوب من التقديم ؟ وأي التكملات صالحة له ؟ وهل يشترط في الصالح منها شيءٌ من الشروط ؟ وماذا يحدث للتكملة بعد أن تتقدم ؟

فأما الجواب عن الأول ، فهو : أن اللغـــة تفعل ذلك للفت نظر المخاطب إلى هذه التكملة المتقدمة ، ولجعلها محوراً للحديث وعمـــدة في الكلام ، بعد أن كانت فضلة لا ينتبه اليها وهي في ذيل الكلام أو في طياتـــه .

وأما الأجوبة عن الاسئلة الباقية فتأتي في الفقرات التالية :

ب ـ التكملات الصالحة للتقدم :

تبلغ تكملات الاسم سبعاً ، وتكملات الفعل ستاً ، فيكون المجموع ثلاث عشرة تكملة . فأيها يصلح للتقديم ، وأيها لا يصلح له ؟

إن المبدأ العام في صلاحية تقدم تكملة ما هو صلاحية ضميرها لأن يقوم بمهمتها إذا هي تقدمت . ومن هـذا المبدأ سنناقش بالتفصيل أمر كل تكملة :

١ ـ (**البدل**) : هو تكملة للاسم يقصد منها توضيح ما قبلها وزيادة تحديده . ومثل هذه الوظيفة لا يمكن الضمير أن يقوم بها ، لأنه أكثر إبهاماً وغموضاً من الاسم الظاهر . فلهذا لا يجوز تقدم البدل ، والعبارة الثانية فيما يأتي مرفوضـــة : « رأيت أبا حفص عمرَ ← عمرَ رأيت أبا حفص إياه » .

٢ ـ (**عطف البيان**) : وظيفته كوظيفة البدل ، فحكمه كحكمه .

٣ ـ (التوكيد اللفظي) : ويقوم على تكرار اللفظ بحروفه . وهذه الوظيفة ممتنعة على الضمير ، لأنه ليس تكراراً للفظ الظاهر . وعلى هذا لا يجوز تقدم التوكيد اللفظي ، والعبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت زيداً زيداً ← زيداً رأيت زيداً إياه » .

٤ ـ (التوكيد المعنوي) : ويجري ـ كما نعلم ـ بألفاظ مخصوصة ، هي : النفس ، والعين ، وكل ، وكلا ، وكلتا . ولما لم يكن الضمير واحداً من هذه الألفاظ ، لم يكن صالحاً للقيام بمهمة التوكيد المعنوي ، فتكون العبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت زيداً نفسَهُ ← نفسه رأيت زيداً إياه » .

٥ ـ (النعت) : علمنا أن النعت لا يكون إلا مشتقاً ، أو جامداً في تأويل المشتق . والضمير ليس مشتقاً ولا هو في تأويل المشتق ، لأنه كناية عن الذات ، وليس كناية عن صفة فيها . وعلى هذا تكون العبارة الثانية فيما يأتي مرفوضة : « رأيت زيداً الكاتب ← الكاتبَ رأيت زيداً إياه » .

٦ ـ (الحال) : علمنا أن الحال لا تكون إلا وصفاً منكراً ، والضمير ليس وصفاً ولا هو نكرة ، بل هو كناية عن الذات ، ثم هو معرفة . وعلى هذا ، فليس يصلح للقيام بمهمة الحال ، وإذن تكون العبارة الثانية مما يأتي مرفوضة : « جاء زيد ضاحكاً ← ضاحكاً جاء زيد إياه » .

٧ ـ (التمييز) : علمنا أن التمييز لا يكون إلا نكرة ، والضمير معرفة ، لذا لا يصلح للقيام بمهمة التمييز ، فالعبارة الثانية مما يأتي مرفوضة : « اشتريت عشرين كتاباً ← كتاباً اشتريت عشرين إياه » .

٨ ـ (المضاف اليه) : وظيفته ـ كما عرفنا ـ أن يعرف المضاف

أو يخصصه . وهذه الوظيفة يصلح لها كل من الظاهر والمضمر ، فتقول : « قرأت كتاب سيبويهِ » و « قرأت كتابه » . وعلى هـذا يجوز للمضاف اليه أن يتقدم تاركاً لضميره مهمة النيابة عنه ، فالعبارة الثانيـة فيما يأتي صحيحة : « قرأت كتابَ سيبويهِ ← سيبويه قرأت كتابه » .

وهذه التكملة ـ أي المضاف اليه ـ هي التكملة الوحيدة من تكملات الاسم الصالحة للتقدم ، لأن ضميرها يستطيع ـ كما رأينا ـ أن يقوم بمهمتها .

ولنستأنف المناقشة ناظرين في تكملات الفعل :

٩ ـ (**المفعول لأجله**) : علمنا أن المفعول لأجله لا يكون إلا مصدراً قلبياً . ولما لم يكن الضمير مصدراً قلبياً ، كان غير صالح للمفعولية لأجلها ، فالعبارة الثانية مما يأتي مرفوضة : « سافرت طلباً للعلم ← طلباً للعلم سافرت إياه » .

١٠ ـ (**المفعول معه**) : رأينا أن المفعول معه لا يشترط فيـه إلا أن يكون اسماً واقعاً بعد واو بمعنى « مع » . وهذه الوظيفة يستطيـع الضمير أداءَها بكل سهولة . وعلى هذا يجوز للمفعول معه أن يتقدم تاركاً مكانه لضميره . فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « سافرت وزيداً ← زيداً سافرت وإياه » .

١١ ـ (**الظرف**) : يقال عند بحث الظرف إن من جملة الاشياء التي تنوب عنـه ضميره ، وذلك إذا لم يضمن معنى « في » ، فينتصب عند ذلك مشبهاً بالمفعول به . وهذا يعني صراحة جواز تقدم الظرف ، واحلال ضميره محله ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « صمت الشهرَ كلَّه ← الشهرَ كلَّه صمته » . لكنه في هـذه الحالة يعتبر مفعولاً بـه على التوسع باسقاط حرف الجر ، لا منصوباً على المفعولية فيها .

١٢ ـ (**المفعول المطلق**) : رأينا عنـد بحث الأشياء التي تنوب

عنه أن ضميره هو أحد هذه الأشياء . وهذا يعني صراحة صحة العبارة الثانية مما يأتي : « جلست الجلسة المريحة ← الجلسةَ المريحةَ جلستها » .

١٣ ـ (**المفعول به**) : رأينا عند بحث أشكال المفعول به أنه قد يأتي ضميراً ، وهذا يعني صراحة جواز تقدم المفعول به وترك مكانه لضميره ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « رأيت زيداً ← زيداً رأيته » .

١٤ ـ (**المجرور بالحرف**) : لم نشترط عند بحث المجرور بالحرف أن يكون هذا المجرور من نوع معين ، بل كل الذي اشترطناه أن يكون اسماً . ولما كان الضمير معدوداً في الاسماء ، كان صالحاً للحلول محل الظاهر . وعلى هذا يجوز للمجرور أن يتقدم تاركاً مكانه لضميره ، فالعبارة الثانية مما يأتي صحيحة : « سلمت على زيدٍ ← زيداً سلمت عليه » .

★ ★ ★

والخلاصة : أنه من بين التكملات الثلاث عشرة [1] ، لا يصلح منها للتقدم في باب الاشتغال إلا خمس : واحدة من تكملات الاسم ، هي المضاف اليه ، وأربع من تكملات الفعل هي : المفعول المطلق ـ المفعول به ـ المفعول معه ـ المجرور بالحرف .

ومع ذلك ، فلا يكفي أن تكون التكملة واحدة من هؤلاء الخمس

---

(١) يلاحظ القارىء أن التكملات بلغت هينا (١٤) ، وقد قلنا في صدر الفقرة إنها (١٣) . وسبب الخلاف بين الرقمين أننا ذكرنا تكملة التوكيد مرتين : مرة بنوعها اللفظي ، ومرة بنوعها المعنوي . وكان قصدنا من ذلك بيان أن التوكيد بنوعيه لا يصلح للتقدم في باب الاشتغال .

حتى يجوز لها أن تترك مكانها لضميرها ، وتتقدم هي إلى صدر الجملة ، بل لا بد من توفر شرطين لذلك :

(اولهما) : أن لا تكون نكرة محضة ، لأنها عندما تترك مكانها ، سيكون هذا المكانُ لضميرها ، والضمير – كما نعلم – معرفة ، فلا يجوز لها ، وهي النكرة ، أن تنيب عنها ما هو معرفة . وعلى ذلك تكـــون العبارة الثانية مما يأتي مرفوضة : « رأيت رجلاً ← رجلاً رأيته » . أما إذا كانت معرفة ، أو كانت نكرة مفيدة – والنكرة المفيدة كالمعرفة – ، فيجوز لها أن تغادر مكانها منيبةً ضميرها منابها . نحو : « رأيت زيـداً ← زيداً رأيته – رأيت رجلاً صالحاً ← رجلاً صالحاً رأيته » .

(ثانيهما) : أن يكون محلها الذي ستتركه من المحال الصالحة للظاهر والضمير معاً . فان كان محلها مختصاً بالظاهر ، فلا يجوز لها تركه للضمير . فنحن نعـــلم أن بعض حروف الجر لا يجر إلا الاسم الظاهر ، مثل : « حتى – مذ – منذ – كي ... الخ » ، ففي مثل هذه الحالة ، لا يجوز للمجرور أن يترك مكانه لضميره ويتقدم هو إلى صـدر الجملة . وعلى ذلك فالعبارات الثواني مما يأتي مرفوضة :

– « سرت حتى المدرسةِ ← المدرسةَ سرت حتاها » .

– « ما رأيتك منذ يومِ أمسِ ← يومَ أمسِ ما رأيتك مُذْهُ » .

– « كيمَ فعلت ذلك ؟ ← ما كيْهِ فعلتَ ذلك ؟ » .

ثم نحن نعلم أن بعض الاسماء لا يضاف إلا إلى الظاهر ، مثـل : « ذو – ذات – قاب – معاذ – كم الخبرية ... » ، فاذا أراد المضاف اليه بعد هذه الأسماء أن يتقدم إلى صدر الجملة تاركاً محله لضميره ، فلا يجوز له ذلك . والعبارات الثواني مما يأتي مرفوضة :

- « رأيت ذا الفضلِ ← الفضلَ رأيت ذاه » .
- « معاذَ اللهِ أن أفعل هذا ← اللهَ معاذه أن أفعل هذا » .
- « كم كتابٍ قرأته ! ← كتاباً كَمْهُ قرأته » .

ج - ما يحدث للتكملة بعد تقدمها :

في الحالة العامة ، وعند عدم وجود مانع من الموانع ، يجوز في التكملة التي تقدمت وتركت ضميرها في مكانها أحد أمرين :

١ - أن ترفع على أنها مبتدأ ، والجملة بعدها خبر عنها ، نحو : « رأيت زيداً ← زيدٌ رأيته » . وفي هذه الحالة تخرج المسألة من باب الاشتغال .

٢ - أن تنصب على أنها مفعول به لعامل محذوف وجوباً يفسره العامل الذي بعد التكملة . ويشترط في هذا العامل المحذوف المفسَّر أن يشارك العامل المذكور المفسِّر في لفظه ومعناه معاً ، نحو : « زيداً رأيته » ، والتقدير : رأيت زيداً رأيته ، أو في معناه فقط دون لفظه ، نحو : « الدارَ جلست فيها » ، والتقدير : حللت الدارَ جلست فيها .

فان كانت التكملة المتقدمة هي المفعول به ، كان تقدير الفعل المحذوف أمراً سهلاً ، لأنه يمكن تقديره دائماً من لفظ الفعل المذكور ، نحو : « زيداً ضربته : ضربت زيداً ضربته - والسماءَ رفعها : ورفع السماءَ رفعها - الكتابَ قرأه زيد : قرأ الكتابَ قرأه زيد ... الخ » .

وإنما تحدث الصعوبة في التقدير عندما تكون التكملة المتقدمة غير المفعول به ، نحو : « زيداً سافرتُ وإياه : صحبت زيداً سافرت وإياه - زيداً ضربت يده : أهنتُ زيداً ضربت يده - الجلسةَ المريحةَ جلستها :

فعلت الجلسةَ المريحةَ جلستها ـ ثلاثةَ الفراسخِ سرتها : قطعت ثلاثةَ الفراسخ سرتها » (١) .

★ ★ ★

وقد يعرض في الكلام ما يوجب رفع التكملة المتقدمة ، أو يوجب نصبها ، أو يرجح أحد الأمرين .

واليك بيان ذلك :

١ ـ (**يجب النصب**) : وذلك إذا وقعت التكملة المتقدمة بعد أداة مختصة بالفعل ، كأدوات الشرط والعرض والتحضيض والاستفهام ـ ما عدا الهمزة ـ نحو : « إنْ زيداً رأيته فسلّم عليه ـ هلاّ الصدقَ قلته ـ هل زيداً رأيته ؟ » .

---

(١) لاحظ أن المثالين الأخيرين يشتمل أولهما على مفعول مطلق تقدم ، ويشتمل ثانيهما على ظرف مكان مقدم . وكان من الممكن تقدير فعل من لفظ الفعل المذكور مع كل واحد منهما ، فتقول : « جلست الجلسة المريحة جلستها ـ سرت ثلاثة الفراسخ سرتها » ، إلا أن هذا التقدير غير مقبول عند النحاة ، وإن كان أسلم للمعنى ، وذلك لأنه يبقي المطلق مطلقاً والظرف ظرفاً . وهم يأبون إلا أن يكون المقدر ناصباً للتكملة المتقدمة على أنها (مفعول به) فقط .

والواقع أنهم لم يصرحوا بذلك تمام التصريح ، وإنما يفهم ذلك من أمثلتهم في كتبهم . بل إن هذه الكتب ـ في حدود ما قرأت منها ـ لم تذكر مثالاً لاشتغال جري مع مفعول مطلق ، أو مفعول معه أو ظرف زمان ، أو ظرف مكان . بل تجد كل أمثلتهم تدور على الاشتغال عن المفعول الصريح ، أو عن المجرور بالحرف ، أو عن المجرور بالاضافة . وهذا منهم غريب ، لأنهم لم ينصوا على منع الاشتغال عن المطلق والظرف والمفعول معه ، بل على العكس تجد تعريفهم للاشتغال يشمل هذه الأبواب الثلاثة ، فتعريفهم يقول : الاشتغال أن يتقدم اسم [أي اسم] ، ويتأخر عنه فعل ، قد عمل في ضمير ذلك الاسم ، أو في سببيه ، وهو المضاف الى ←

٢ - (ويجب الرفع) : وذلك في موضعين :

(آ) - أن تقع التكملة بعد أداة لا يليها إلا الاسم ، وذلك مثل « إذا » الفجائية ، نحو : « خرجت فاذا الجوُّ يملؤه الضبابُ » . فلو نصبت « الجو » على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : فاذا يملأ الجوَّ يملؤه الضباب . وهذا ممتنع ، لأن « إذا » الفجائية لا يليها الفعل ، فلذلك لا يجوز تقدير فعل بعدها . ومن هذا القبيل أيضاً أن تقع التكملة المتقدمة بعد واو الحال ، ويكون الفعل المذكور مضارعاً مثبتاً ، نحو : « جئتُ والفرسُ يركبُهُ أخوك » ، فلو نصبت الفرس على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : جئت ويركبُ الفرسَ يركبُهُ أخوك . وهذا ممتنع ، لأن واو الحال - كما علمت - لا تدخل الجملة المضارعية المثبتة . ومنه أيضاً أن تقع التكملة المتقدمة بعد « ليتما » ، نحو : « ليتما زيدٌ أراه » ، فلو نصبت زيداً على الاشتغال ، لكان تقدير كلامك : ليتما أرى زيداً أراه .

← ضمير الاسم السابق . اهـ (نقلنا هذا التعريف عن شرح ابن عقيل) .

فاذا كان الأمر كذلك ، أفلا يبدو عجيباً سكوتهم عن التمثيل للاشتغال عن المطلق والظرف والمفعول معه ؟ ! أم أنهم لم يجدوا في النصوص الرسمية شيئاً من هذا القبيل فسكتوا عن التمثيل خشية أن يكونوا بتمثيلهم في موقف من يضع اللغة ؟

هذا ، ولا بد من الاشارة الى اختلاف النحاة في ناصب التكملة المتقدمة التي يسمونها المشغول عنه . وفيما يلي ما قاله ابن عقيل في هذا الصدد :

« فذهب الجمهور الى أن ناصبه فعل مضمر وجوباً ...

« والمذهب الثاني : أنه منصوب بالفعل المذكور بعده ، وهذا مذهب كوفي . واختلف هؤلاء ؛ فقال قوم : إنه عامل في الضمير وفي الاسم معاً ، فاذا قلت : « زيداً ضربته » كان « ضربت » ناصباً لـ « زيد » والهاء . ورد هذا المذهب بأنه لا يعمل عامل واحد في ضمير اسم ومظهره . وقال قوم : هو عامل في الظاهر ، والضمير ملغىً . ورد بأن الاسماء لا تلغى بعد اتصالها بالعوامل ، » اهـ .

وفي ابن يعيش ردود أخرى على هذا المذهب لا يتسع المجال لذكرها .

وهـذا ممتنع ، لأن « ليت » لا تفقـد اختصاصها بالاسماء ولو اتصلت بها « ما » الزائدة .

(ب) ـ ويجب رفع التكملة المتقدمة أيضاً إذا وقعت قبل أدوات الاستفهام ، أو الشـرط ، أو التحضيض ، أو « ما » النافيـة ، أو لام الابتـداء ، أو « ما » التعجبيـة ، أو « كم » الخـبرية ، أو « إنَّ » واخواتها ، نحو : « زهيرٌ هل أكرمته ؟ زيـدٌ إنْ لقيتَه فأكرمْه ، خالدٌ هلاّ دعوتَه ! الشرُّ ما فعلتُه ، الخيرُ لأنا أفعـله ، الخلق الحسنُ ما أطيبَه ! زهيرٌ كم أكرمته ، أسامةُ إني أحبـه » . فالاسم في ذلك كله مبتدأ ، والجملة بعده خبر عنه . وإنما لم يجز نصبه بفعل محذوف مفسَّر بالمذكور ، لأن ما بعد هذه الأدوات لا يعمل فيما قبلها . والفعـل إذا لم يستطع أن يعمل في مكان ، لم يستطع أن يفسّر عاملاً مقدراً في ذلك المكان .

٣ ـ (ويرجح النصب) : وذلك في الصور الآتية :

(آ) ـ أن يقع بعد التكملة المتقدمة جملة إنشائيـة دالة على أمر أو نهي أو دعاء ، نحو : « خالداً أكرمْه ـ الكريمَ لا تُهِنْهُ ـ اللهـم أمرَ زيدٍ يَسِّرْه » . فلو رفعت التكملة المتقدمة لكانت الجملة الانشائيـة بعدها خبراً عنها ، وهـذا جائز ، ولكنه قليل ، فالنصب على تقدير فعل محذوف أرجح .

(ب) ـ أن يقع قبل التكملة المتقدمة حرف عطف وقبـله جملة فعلية ، نحو : « لقيت القومَ حتى زيداً لقيته » ، وإنما رجح النصب هنا ليكون المنصوب مع فعله المحذوف جملة فعليـة معطوفة على الجملة الفعليـة السابقة ، وذلك لأن تشاكل الجمل المتعاطفة في الاسميـة والفعلية أولى من تخالفها . ومن ذلك قوله تعالى : « يُدْخِلُ مَنْ يشاءُ في رَحْمَتِهِ ،

والظالمينَ أعدَّ لَهُمْ عذاباً أليماً » ، وقوله : « فريقاً هـدى ، وفريقـاً حقَّ عَلَيْهِمْ الضَّلالةُ » .

(ج) ـ أن تقع التكملة المتقدمة بعـد همزة الاستفهام ، نحـو : « أزيداً رأيتَـه ؟ » . وذلك لأن همزة الاستفهام تليها الأفعال أكثر ممـا تليها الاسماء . ومن هذا قوله تعالى : « أبشراً منا واحداً نتبعه ؟ » .

٤ ـ (ويرجح الرفع) : إذا لم يكـــن في الـكلام ما يوجب النصب ، أو يرجحـه ، أو يوجب الرفع ، نحو : « خالدٌ أكرمتُهُ » . لأنه إذا دار الأمر بين التقدير وعدمه ، فتركه أولى .

تنبيهات :

١ ـ إذا رفعت التكملة المتقدمة ، صارت مبتدأ ، وصارت الجملة بعدها خبراً عنها . وخرج التركيب بذلك من باب الاشتغال .

٢ ـ إذا تقـدمت التكملة ولم تترك ضميراً لها في مكانها ، خرج التركيب عن أن يكون من باب الاشتغال . وليس هـذا التقديم محصوراً في التكملات التي ذكرناها ، بل هو جائز في غيرها ، فتتقـــدم الحال ، نحو : « جاء زيد باسماً ← باسماً جاء زيدٌ » ، كما يتقدم التمييز أيضاً ، نحو : « أتطيب نفساً بنيل المنى ← أنفساً تطيب بنيل المنى ؟ » .

٣ ـ قد يتقدم الفاعل ، أو نائب الفاعل ، ويترك كل منها ضميره في مكانه ، نحو : « ذهب الأولاد ← الأولاد ذهبوا ـ ضُرِبَ الأولاد ← الأولاد ضربوا » ، فلا يسمى ذلك اشتغالا ، لأن رفع المتقـدم على الابتداء ـ في هذه الحالة ـ واجب . والاشتغال لا يكون في العمد ، بل لا يكون إلا في التكمـــلات ، وبشرط أن تكـون منصوبة بعامل محذوف يفسره ما بعده .

١١ - التنازع

آ - تعريفه وأساليبه :

التنازع هو أن يتوجه عاملان متقدمان إلى معمول واحد متأخر عنها ، كقوله تعالى : « آتوني أُفْرِغْ عليهِ قِطْراً » ، حيث ترى أن كلاً من الفعلين « آتوني وأفرغ » يطلب « قطرا » بالمعولية ، فكأنهما يتنازعان فيه .

وفي هذه الحال يمكنك أن تعطي الاسم الظاهر لأي العاملين شئت ، أما الآخر ، فلَكَ أن تعطيه ضمير هذا الظاهر ، ولك ألا تعطيه شيئاً .

ولما كان العاملان قد يتفقان أو يختلفان في طلبها من حيث الرفع والنصب ، كان للتنازع دائماً أربع صور كلها جائز . واليك بيانها :

(آ) - (إذا كان العاملان يطلبان مرفوعاً) .

لهذه الحالة أربعة أساليب ، هي الآتية :

١ - (قام ، وقعد الرجالُ) (١)

---

(١) هذا الأسلوب لا يقبله سيبويه ، فعنده أن العامل الذي يطلب مرفوعاً لا بد من إعطائه هذا المرفوع إما ظاهراً وإما مضمراً ، فالاسلوب الصحيح عنده أن يقال : « قاموا ، وقعد الرجال » . وحجته في ذلك أن المرفوع ، فاعلاً كان أو نائب فاعل ، عمدة لا يجوز حذفها . وليس بشيء ، لأننا علمنا أن الأساليب ←

هنا نجد الاسم الظاهر « الرجال » أُعطي فاعلاً للفعل الثاني « قعد » . أما الفعل الأول فلم يعط شيئاً .

(الاعراب : « قام » فعل ماض فاعله محذوف اكتفاء بفاعل الثاني ، « وقعد الرجال » فعل وفاعل . « جملة : قام » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وقعد الرجال » معطوفة على الابتدائية لا محل لها) .

٢ – (قام – وقعد – الرجالُ) (١)

هنا نجد العكس : فقد أعطي الظاهر للفعل الأول ، أما الثاني فلم يعط شيئاً .

(الاعراب : « قام » فعل ماض . « وقعد » فعل ماض فاعله محذوف اكتفاءً بفاعل الفعل الأول . « الرجال » فاعل لقام . « جملة : قام الرجال » ابتدائية لا محل لها . « جملة : وقعد » معطوفة على الابتدائية لا محل لها . وهذا من قبيل العطف على الجملة قبل تمامها ، وهو خلاف الأصل في العطف على الجمل ، ولهذا السبب يرى البصريون إعمال الفعل الثاني في الظاهر هرباً من هذا العطف المخالف للأصل) .

← العربية لا تأبى حذف الشيء إذا دل الكلام عليه ، ولو كان هذا المحذوف عمدة . والشواهد على ذلك أكثر من أن تحصى .

أما الكسائي والفراء فقد أجازا هذا الاسلوب واستشهدا عليه بقول الشاعر :

تَعَفَّقَ بالأرطى لها ، وأرادَها
رجالٌ ، فَبَذَّتْ نَبْلَهُمْ وكَلِيبُ

(البيت في وصف بقرة وحشية . تعفق : لاذ . الأرطى : نوع من الشجر . بذت : غلبت : كليب : جمع كلب . والمعنى : لاذ بشجر الأرطى ، وأراد صيد هذه البقرة رجال وكلابهم ، فغلبت البقرة نبلهم) .

(١) انظر الحاشية السابقة .

٣ ـ (قاموا ، وقعد الرجال)

هنا نجد الفعل الثاني قد آخذ الظاهر ، ولكن الأول لم يحرم حرماناً تاماً ، بل أُرضيَ بالضمير .

(الاعراب : « قاموا » فعل وفاعل . والجملة ابتدائية . « وقعد الرجال » فعل وفاعل والجملة معطوفة) .

٤ ـ (قام ـ وقعدوا ـ الرجال)

هنا نجد الظاهر قد أعطي للأول ، أما الثاني فقد أُرضي بالضمير .

(الاعراب : « قام الرجال » فعل وفاعل والجملة ابتدائية . « وقعدوا » فعل وفاعل والجملة معطوفة) .

(ب) ـ (إذا كان العاملان يطلبان منصوباً)

وصورها أربع أيضاً ، كلها جائز :

١ ـ (رايت ، وضربت زيداً)

أعطيت الثاني ، وحرمت الأول .

٢ ـ (رايت ـ وضربت ـ زيداً)[1]

أعطيت الأول ، وحرمت الثاني .

---

(١) ومن النحاة من لم يجز هذا الاسلوب ، وطالب بارضاء الثاني بالضمير بعد أن حرم من الظاهر . وهو مردود بقول الشاعرة عاتكة بنت عبد المطلب عمة النبي (ص) :

بعكاظَ يُعشي الناظرين ـ إذا هُمُو لمحوا ـ شعاعُهُ

٣ ـ (رأيته ، وضربت زيداً)[١]
أعطيت الظاهر للثاني ، وأرضيت الأول بالضمير .

٤ ـ (رأيت ـ وضربته ـ زيداً)
أعطيت الظاهر للأول ، وأرضيت الثاني بالضمير .

(ج) ـ (إذا كان الأول رافعاً والثاني ناصباً)

والصور الأربع نفسها ستتكرر :

١ ـ (رآني ، ورأيت الرجالَ)
أعطيت الظاهر للثاني منصوباً ، أما الأول فحرمته مرفوعه لدلالة منصوب الثاني عليه .

٢ ـ (رآني ـ ورأيت ـ الرجالُ)
أعطيت الظاهر للأول مرفوعاً ، أما الثاني فحرمته منصوبه .

٣ ـ (رأوني ، ورأيت الرجالَ)
أعطيت الظاهر للثاني منصوباً ، أما الأول فأرضيته بالضمير .

٤ ـ (رآني ـ ورأيتهم ـ الرجالُ)
أعطيت الظاهر للأول ، أما الثاني فأرضيته بالضمير .

(د) ـ (إذا كان الأول ناصباً والثاني رافعاً)

والصور الأربع نفسها ستتكرر :

١ ـ (رأيت ، ورآني الرجالُ)

٢ ـ (رأيت ـ ورآني ـ الرجالَ)

---

(١) انظر الحاشية التالية .

٣ – (رأيتهم ، ورآني الرجالُ) (١)

٤ – (رأيت – ورَأوْني – الرجالَ)

★ ★ ★

يمكن الآن تلخيص ما مر على الشكل الآتي :

١ – يمكنك أن تعطي الظاهر لأيّ العاملين شئت ، أما الآخر فيجوز لك ارضاؤه بالضمير ، ويجوز لك حرمانه . سـواء في ذلك أن يكون العاملان رافعين أو ناصبين ، أو مختلفين في الرفع والنصب .

أما إذا أبيت إلا الذهاب في مذهب بعض النحاة ، فتلخيص المسألة يكون على الشكل التالي :

١ – إذا أعطيت الظاهر للأول وجب إرضاء الثاني بالضمير مطلقاً ، سواء أكان يطلب مرفوعاً ، أم كان يطلب منصوباً .

٢ – فان أعطيت الظاهر للثاني ، فقد وجب إرضاء الأول بالضمير إذا كان يطلب مرفوعاً ، كما وجب حرمانه إذا كان يطلب منصوباً .

ب – شروطه :

١ – لا يقع التنازع إلا بين العوامل الآتية :

---

(١) ومن النحاة من لم يجز هذا الاسلوب ذاهبـاً الى أن الأول إذا حرم من الظاهر فلا يعطى الضمير ، اذا كان يطلب منصوباً . وهو مردود بقول الشاعر :

إذا كنت ترضيـه ، ويرضيك صاحبٌ

جهاراً ، فكن في الغيبِ أحفظَ للعهدِ

(آ) ـ الأفعال المتصرفة ، نحو : « قام ـ وقعد ـ زيدٌ » .
(ب) ـ اسماء الفاعلين والمفعولين ، نحو : « زيد مستقبلٌ ـ ومكرمٌ ـ عمراً غداً » ، ونحو : « زيد ممزّقٌ ـ وملطخٌ ـ ثوبُه » .
(ج) ـ المصادر ، نحو : « عجبت من حبك ـ وتقديرك ـ زيداً » .
(د) ـ اسماء التفضيل ، نحو : « زيد أضبط الناسِ ـ وأجمعُهم ـ للعلم » .
(هـ) ـ الصفات المشبهة ، نحو : « زيد كريم ـ وصالحٌ ـ أبوه » .
(و) ـ أسماء الأفعال ، نحو : « هيهات ، ودراكِ زيداً » أي : بَعُدَ ، وأدرِكْ زيداً .

وقد يقع التنازع بين اثنين من العوامل السابقة مختلفين في نوعيها ، كأن يكون احدهما فعلاً والآخر اسم فاعل ، وذلك كقوله تعالى : « هاؤمُ اقرؤا كتابيَهْ » .

والخلاصة : أنه لا يقع التنازع إلا بين الأفعال المتصرفة ، أو ما يشبه الأفعال المتصرفة من المصادر والمشتقات وأسماء الأفعال .

أما الاسماء والأفعال الجامدة والحروف ، فلا تنازع بينها ، ولا بين واحد منها وواحد من العوامل السابقة .

٢ ـ يشترط في العاملين المتنازعين أن يكون بينها ارتباط ، فلا يجوز أن تقول : « قام ـ قعد ـ أخوك » ، إذ لا ارتباط بين الفعلين .

والارتباط يحصل بواحد من ثلاثة أمور :

(آ) ـ أن يعطف الثاني على الأول بحرف من حروف العطف ، كما رأيت في الأمثلة السالفة .

(ب) ـ أن يكون أولها عاملاً في ثانيها ، كقوله تعالى : « وأنهم ظنّوا ـ كما ظننتم ـ أن لن يبعث الله » . فالعاملان المتنازعان هنا ، هما

« ظنوا » و « ظننتم » ، والمعمول المتنازع فيه هو « أن لن يبعث الله »
ونلاحظ أن العامل الثاني ، وهو « كما ظننتم » معمول الأول « ظنوا » ،
لأن الكاف جارة للمصدر المؤول من « ما ظننتم » ، وهي ومجرورها
متعلقان بمفعول مطلق محذوف للفعل الأول ، والتقدير : ظنّوا ظنّاً كظنكم.
فَعَمَلُ الأول في الثاني خلق الارتباط بينها .

(ج) - أن يكون ثانيها جواباً للأول ، نحو قوله تعالى :
« يَسْتَفْتُونَكَ ؟ - قُلِ اللهُ يُفْتِيكُمْ - في الكلالةِ » .

٣ - إذا تكرر العامل بلفظه ، نحو : « جاء جاء زيد » ، أو
بمرادفه ، نحو : « جاء ، أقبل زيد » ، فليست المسألة من باب التنازع ،
لأن الثاني هنا ، هو توكيد لفظي للأول ، والتوكيد لا يعمل شيئاً ، إنما
هو لفظ عاطل عن العمل .

٤ - لا يكون تنازع إلا إذا كان كلا العاملين متجهاً إلى المعمول
المذكور ، نحو « اشتريت - وأكلت - تفاحةً » . فأنت ترى أن التفاحة
مشتراة ومأكولة ، أما إذا توجه العاملان إلى معمولين مختلفين ، فلا
تنازع عندئذ ، نحو : « يكفيني - فلا أبغي - اجتهادُك » ، فالعاملان
هنا ليسا متجهين معاً إلى الاجتهاد ، إذ لو كانا كذلك لكان تقدير الكلام :
يكفيني اجتهادُك فلا أبغي اجتهادَك . وهذا فاسد . وإنما التقدير الصحيح :
يكفيني اجتهادُك فلا أبغي غيره . وعلى هذا يكون لكل من العاملين
معموله الخاص به . وإذن فلا تنازع في معمول واحد .

٥ - ويشترط في العاملين أيضاً أن يكونا متقدمين على المعمول ،
كالأمثلة السالفة . فان تقدم المعمول مرفوعاً ، نحو : « زيد قام وقعد » ،
فليس معمولاً لأحد منها ، بل هو مبتدأ معمول للابتداء ، أما « قام

وقعد » فلكل منها فاعله المستتر الخاص به . وإن تقدم المعمول منصوباً ، نحو : « زيداً رأيتُ وأكرمتُ » ، فهو معمول لأولهما ، أما الثاني فليس له شيء ، وكذا إذا كان منصوباً متوسطاً بينهما ، نحو : « رأيت زيداً وأكرمت » .

١٢ ـ التوكيد بالنون

آ ـ نونا التوكيد :

من أساليب التوكيد في العربية أن تتصل بنهاية الفعل إحدى نونين تسميان بنونيْ التوكيد ، الأولى منهما مفتوحة مشددة ، مثل : « إحفظنَّ درسَك » ، والثانية ساكنة خفيفة ، مثل : « إحفظَنْ درسَك » .

ب ـ الأفعال التي تؤكد :

تختلف الأفعال من حيث قبولها لنون التوكيد وعدمه فتكون على الشكل التالي :

١ ـ الماضي لا يؤكد مطلقاً بالنون ، فلا يقال : « ذهبنَّ زيدٌ » . وقال بعضهم : إن كان ماضياً لفظاً مستقبلاً معنى فقد يؤكد بها على قلّةٍ . ومنه الحديث : « فامّا أدركنَّ أحدٌ منكم الدجّالَ » ، فانه على معنى : « فامّا يدركنَّ » . وكذلك إذا كان الفعل الماضي يعني الدعاء ، نحو : « أطالنَّ اللهُ بقاءَكَ » ، لأنه على معنى : ليطيلنَّ اللهُ بقاءك (١) .

٢ ـ فأما فعل الأمر فيجوز توكيده مطلقاً . نحو : « إحفظنَّ العهدَ » .

---

(١) ومنه قول الشاعر :

دامَنَّ سعدكِ ، لو رحمتِ متُيَّماً
لولاكِ لم يكُ للصبابةِ جانحا

٣ ـ وأما المضارع فله ثلاث حالات : حالة يجب فيها توكيده ، وأخرى يمتنع فيها ذلك ، وثالثة يجوز فيها التوكيد وعدمه :

(آ) ـ (فيجب توكيد المضارع بالنون) : إذا اجتمعت فيه أربعة شروط ، الأول : أن يقع جواباً لقسم ، والثاني : أن يكون مثبتاً ، والثالث : أن يكون مستقبلاً ، والرابع : أن يتصل بلام القسم ، نحو : « والله لأسافرنَّ » . ففي هذه الحالة لا بد من التوكيد ، سواء أرغب المتكلم في التوكيد أم لم يرغب . فاذا رأيت عبارة يبدو لك أنه توفرت فيها هذه الشروط ، والفعل فيها غير مؤكد ، فاعلم أن أحد الشروط لا بد أن يكون مختلاً ، والأكثر أن يكون شرط الاثبات هو المختل ، ويكون في الكلام حرف نفي مقدر ، كقوله تعالى : « تالله تفتأ تذكرُ يوسفَ » ، أي : تالله لا تفتأ تذكر يوسف .

(ب) ـ (ويمتنع توكيد المضارع بالنون) : إذا وقع جواباً لقسم ، ثم اختل شرط من الشروط الثلاثة الباقية ، فمثال ما اختل فيه شرط الاثبات : « واللهِ لا أخونُ العهدَ » [١] ، ومثال ما اختل فيه شرط الاستقبال : « واللهِ لأقرأُ الآن [٢] » ، ومثال ما اختل فيه شرط

(١) ويكثر في هذا المقام حذف حرف النفي ، ومنه الآية السابقة ، وقول ليلى الاخيلية : « فآليت أبكي بعد توبة هالكاً » ، أي : آليت لا أبكي بعد توبة هالكاً .

(٢) ومنه قول الشاعر :

يميناً لأبغضُ كلَّ امرئٍ يزخرفُ قولاً ولا يفعل

لأن بغضه حاصل وقت تكلمه ، لا أنه سيحصل بعد ذلك .

وقول الآخر :

لئن تك قد ضاقتْ عليكم بيوتُكم ليعلمُ ربي أن بيتيَ واسعُ

لأن علم الله سبحانه حاصل في كل وقت ، لا في المستقبل فقط .

الاتصال بلام القسم : « والله لسوف أسافر » (١) .

(ج) - (**ويجوز توكيد المضارع بالنون**) : وذلك في أربع حالات :

١ - أن يقع بعد أداة من أدوات الطلب ، وهي : لام الأمر ، و « لا » الناهية ، وأدوات الاستفهام والتمني والترجي والعرض والتحضيض ، نحو : « لتجتهدنّ - لا تكسلنّ - هل نقرأنّ كثيراً ؟ ليتك تزورنّ زيداً - لعلك تفوزنّ - ألا تزورنّ زيداً - هلّا تزورن زيداً » .

٢ - أن يقع في شرطٍ بعد أداة شرطٍ مصحوبة بـ « ما » الزائدة . فإن كانت هذه الأداة هي « إنْ » ، فتأكيده حينئذٍ قريب من الواجب ، ولم يرد في القرآن الكريم إلا مؤكداً ، كقوله تعالى : « وإما ينزغنّك من الشيطانِ نزغٌ فاستعذْ بالله » ، وقوله : « فإمّا ترَيِنّ من البشرِ أحداً فقولي إني نذرتُ للرحمنِ صوماً فلن أُكلِّمَ اليومَ إنسيّاً » .

أما إن كانت الأداة غير « إنْ » فتأكيده قليل ، نحو : « حيثما تجلسنّ ترتحْ » . وأقل منه أن يقع جواب شرط ، نحو : « حيثما تجلسْ ترتاحنْ (٢) » ، وأقل من الاثنين أن لا تكون الأداة مصحوبةً بـ « ما » الزائدة ، نحو : « مَنْ يجتهدَنَّ ينجح (٣) » .

---

(١) هذا ويمتنع توكيد المضارع أيضاً إذا لم يكن في حالة تجيز توكيده ، وستعرف حالات الجواز في الفقرة الآتية .

(٢) ومنه قول الشاعر :

ومهما تشأْ منه فَزارةُ تُعطِكم ... ومهما تشأْ منه فزارة تمنعا

أي : تمنعن . لكنه ابدل النون الساكنة ألفاً عند الوقف .

(٣) ومنه قول بنت مرة ترثي أباها وتتوعد قتلته بني قتيبة :

مَنْ نثقفَنْ منهم فليس بآيبٍ ... أبداً ، وقتلُ بني قتيبةَ شافي

٣ ـ أن يكون منفياً بـ « لا » ، أو « لم » ، فمن الأول قوله تعالى : « واتقوا فتنةً لا تصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصةً » . ومن الثاني قولك : « لم يجتهدنَّ زيد (١) » .

٤ ـ أن يقع بعد « ما » الزائدة غير مسبوقة بأداة شرط ، كقولهم : « بجهدٍ ما تبلغنَّ » . أي : لا بد من التعب والمشقة حتى تبلغ ما تريد .

ج ـ ما يطرأ على الفعل عند توكيده :

إذا دخلت نون التوكيد على الفعل أحدثت فيه بعض التغيرات . واليك شرحها :

١ ـ (**الأمر الصحيح الذي لم يتصل به شيء**) : إذا كان الفعل الذي يراد توكيده بالنون فعل أمر صحيح الآخر ، ولم يكن متصلاً بشيء من الضمائر ، فكل ما يطرأ عليه هو أنه يبنى على الفتح : « اضربْ ← إضربَنَّ » .

٢ ـ (**الأمر المعتل الآخر الذي لم يتصل به شيء**) : أما هذا فيرد له حرف العلة المحذوف ثم يبنى على الفتح : « اخشَ ← اخشَيَنَّ ، ارمِ ← ارميَنَّ ، أغزُ ← أغزوَنَّ (٢) » .

---

(١) ومنه قول أبي الصمعاء يصف فماً صب فيه اللبن فلت رغوته :

يَحْسَبُهُ الجاهل ـ ما لم يعلما ـ شيخاً على كرسيِّه مُعَمَّما

أي : ما لم يعلمن : قلب نون التوكيد الخفيفة ألفاً عند الوقف .

(٢) ويسري هذا الحكم على المضارع المجزوم بحذف آخره ، نحو : « لا تخش ← لا تخشين ، لا ترم ← لا ترمين ، لا تغز ← لا تغزون » . ولعله من المفيد أن تلاحظ أن الألف المحذوفة اذا ردت انقلبت الى ياء . وذلك لكي تتحمل الياء البناء على الفتح ، إذ الالف لا تقبل الحركات .

٣ ـ (الأمر المتصل بألف الاثنين) : وهذا لا يؤكد بالخفيفة ، بل بالثقيلة وحدها ، وهي معه مكسورة لا مفتوحة : « إضربا ← اضربانِّ » .

٤ ـ (الأمر المتصل بواو الجماعة) : إذا كان ما قبل الواو مضموماً ، حذفت الواو : « اضربُوا ← اضربُنَّ » ، فان كان ما قبلها مفتوحاً ، بقيت ، ولكنها عندئذٍ تضم : « إخشَوْا ← إخْشَوُنَّ » .

٥ ـ (الامر المتصل بياء المخاطبة) : إذا كان ما قبل الياء مكسوراً ، حذفت الياء : « اضربِي ← اضربِنَّ » ، فان كان ما قبلها مفتوحاً ، بقيت ، ولكنها عند ذلك تكسر : « إخشَيْ ← إخشَيِنَّ » .

٦ ـ (الامر المتصل بنون النسوة) : وهذا لا يؤكد بالخفيفة ، بل بالثقيلة وحدها . ثم إنه لا يحذف منه شيء ، بل تضاف اليه ألفٌ بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة التي يجب أن تكسر هنا كما كسرت بعد ألف الاثنين : « إضربْنَ ← إضربنانِّ » .

٧ ـ (المضارع) : وأحكامه كأحكام فعل الأمر ، صحيحاً ومعتلاً ، ومتصلاً بالضمائر ، وغير متصل ، سوى أنه إذا كان من الأفعال الخمسة ، وأكد بالنون الثقيلة ، حذفت نون الرفع كراهية توالي ثلاث نونات . والأمثلة : « يضربُ ← يضربَنَّ ، يخشى ← يخشَيَنَّ ، يرمي ← يرْميَنَّ ، يغزو ← يغزوَنَّ ، يضربانِ ← يضربانِّ ، يضربُون ← يَضربُنَّ ، يخشَوْنَ ← يَخْشَوُنَّ ، تضربِين ← تضربِنَّ ، تخشَيْنَ ← تخشَيِنَّ ، تضربْنَ ← تضربنانِّ » .

و ـ أحكام النون الخفيفة :

١ ـ رأينا في الفقرة السابقة أن النون الخفيفة لا تستعمل بعد

ألف الاثنين ونون النسوة ، فلا يقال : « إضربانْ » ولا : « يضربنانْ » .
وأجاز ذلك يونس بشرط أن تكسر ، فتقول : « إضربانِ ـ يضربنان » .

٢ ـ نون التوكيد الخفيفة ساكنة ، فإذا التقت بساكن بعدها وجب حذفها هرباً من التقاء الساكنين ، فتقول : « إقرأَ الكتابَ » ببناء الفعل على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة التي حذفت دفعاً لالتقاء الساكنين ، والأصل : « اقرأنْ الكتاب (١) » .

وقد تحذف وليس بعدها ساكن . ومنه ما انشده الجاحظ :
« كما قيلَ قَبْلَ اليومِ : خالفَ تُذْكَرا (٢) » ، والأصل : خالِفَنْ .

٣ ـ إذا وقفت على النون الخفيفة ، وكان ما قبلها مكسوراً أو مضموماً ، جاز لك إبقاؤها ، نحو : « إضربُنْ ـ إضربِنْ » ، وجاز لك حذفها ، ولكن يجب عندئذ رد واو الجماعة وياء المخاطبة اللتين حذفتا لأجلها ، نحو : « اضربُن ← إضربوا ، اضربِنْ ← اضربي » .

٤ ـ إذا وقفت على النون الخفيفة ، وكان ما قبلها مفتوحاً ، جاز لك إثباتها ، نحو : « إضربَنْ » ، وجاز لك قلبها ألفاً كنون التنوين ، نحو : « يا زيد اضربا (٣) » .

---

(١) ومنه قول الأضبط بن قريع السعدي :
ولا تُهينَ الفقيرَ علَّكَ أنْ تركعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهْ
والأصل : ولا تهينن .
(٢) تمام البيت :
خلافاً لقولي من فيالةِ رأيهِ كما قيلَ قبلَ اليومِ خالفَ تُذْكَرا
(٣) ومنه قول الأعشى :
وصلِّ على حينِ العشياتِ والضحى ولا تحمدِ الشيطانَ ، واللهَ فاحمَدا
والأصل : فاحمدن .

١٣ ـ العدد

تستعمل العربية في أسلوب العد عشرين لفظاً فقط . ومها كـبر العدد أو صغر فلن يخرج ألفاظه عن هذه الكلمات العشرين ، وهي :

واحد = أحد	عشرون
اثنان	ثلاثون
ثلاث	أربعون
أربع	خمسون
خمس	ستون
ست	سبعون
سبع	ثمانون
ثمان	تسعون
تسع	مئـة
عشر	ألف

ولهذه الألفاظ ـ عند العـد ـ مشكلات كثيرة : فبعضهـا يذكر ويؤنث ، وبعضها الآخر يثبت على صورة واحدة ، ثم إن بعضها يفرد فلا يضاف ، وبعضها الآخر يضاف فلا يفرد ، وبعضهـا الثالث يركب ... إلى مشكلات أخرى عديدة سنحاول فيما يلي حلها واحدةً واحدةً :

آ ـ تذكير العدد وتأنيثه :

هذه المشكلة محصورة في القائمة الأولى ، أي في ألفاظ « الواحد »

حتى « العشرة » . ويمكن قسمة هـذه الألفاظ — من حيث سلوكها في التذكير والتأنيث — إلى ثلاث زمر :

١ — (**واحد — اثنان**) : هـذه الزمرة توافق معـــدودها في التذكير والتأنيث ، سواءٌ أكانت وحدها في العدد ، أم كانت مع غيرها ، تقول : « جاء رجل واحد — جاءت امرأة واحدة — جاء رجلان اثنان — جاءت امرأتان اثنتان — جاء واحد وعشرون رجلاً — جاء اثنان وعشرون رجـلاً — جاءت واحـــدة (١) وعشرون امرأة — جاءت اثنتان وعشرون امرأة » .

٢ — (**ثلاث — أربع — خمس — ست — سبع — ثمان — تسع**) : وهذه الزمرة تخالف معدودها في التذكير والتأنيث ، فتلحقها التاء إذا كان معدودها مذكراً ، وتسقط منها إذا كان معدودها مؤنثاً ، نحو : « ثلاثة رجال — ثلاثة عشر رجلاً — ثلاثة وعشرون رجلاً — ثلاث فتيات — ثلاث عشرة فتاة — ثلاث وعشرون فتاةً » .

٣ — (**عشر**) : لهـذا اللفظ سـلوكان : فان كان مفرداً ، أي ليس معه غيره من ألفاظ العدد ، فانه كالزمرة الثانية تخالف : « عَشَرَةُ رجالٍ — عشر فتيات » ، وإن تركب معه لفظ آخر ، فهـــو موافق : خمسةَ عشَرَ رجلاً — خمس عَشَرَةَ امرأةً » .

ولهـذا اللفظ مشكلة أخرى تتعلق بحركة شينه ، فهـــذه الشين مفتوحة أبداً إذا كان المعدود مذكراً : « عَشَرةُ رجال — خمسة عَشَرَ رجلاً » ، ويجوز تسكينها إن كان المعدود مؤنثاً : « عشْر نساء — خمسَ

---

(١) وللواحدة مرادف هو « احدى » ، ويمكن استعماله هنا ، فتقول : « احدى وعشرون امرأة » .

عشرةَ امرأةً » . وبنو تميم يكسرونها في هـذه الحالة ، فيقولون : « خمسَ عَشِرَةَ امرأةً » .

أما القائمة الثانية ، وهي المؤلفة من ألفاظ العقود « عشرين ... تسعين » ، ولفظي المئة والألف ، فلا تتبدل صورها تبعاً لمعدودها ، تقول : « عشرون رجلاً – عشرون امرأة – مئة رجلٍ – مئة امرأةٍ – ألف رجلٍ – ألفُ امرأةٍ » .

ب – العدد المركب والعدد المفرد :

كان المنتظر من العربية – بعد أن تتجاوز في العد العشرة – أن تلجأ الى العطف ، فتقول : « واحد وعشرة .. اثنان وعشرة .. ثلاثة وعشرة ... الخ » . ولكنها لم تفعل ذلك ، بل نزعت حرف العطف ، وجعلت الكلمتين كلمة واحدة ، فقالت : « أحد عشر – اثنا عشر – ثلاثة عشر ... الخ » . فلما تجاوزت « العشرين » ، هجرت التركيب ، ولجأت الى العطف ، فلم تقل : أحد عشرون – اثنا عشرون » بل قالت : « واحد وعشرون – اثنان وعشرون » .

إن نزع حرف العطف بين العددين هو ما يسمى بتركيب العدد . وقد رأينا أنه لا يقع إلا في الأعداد التي بين العشرة والعشرين ، أي : ١١ – ١٢ ... حتى ١٩ ، فقط .

فاذا نظرنا إلى أعدادنا من هذه الزاوية ، أي زاوية التركيب وعدمه ، وجدناها على أربعة أشكال :

١ – أعداد مركبة تركيباً اضافياً ، أي هي مضافة ومعدودها

مضاف اليه ، وذلك مثل « خمسة رجالٍ ـ مئة رجلٍ ـ ألف رجلٍ ـ سبعُ فتياتٍ ـ مئة فتاةٍ ... الخ » .

٢ ـ اعداد مركبة تركيباً عددياً : ونعني بها هذه الزمرة التي ليس بين جزأيها حرف عطف : « أحد عشر ـ خمسة عشر ـ تسعة عشر » .

٣ ـ اعداد مركبة تركيباً عطفياً : وهي تلك التي بين أجزائها حرف عطف ، مثل « خمسة وعشرون ـ أربعة وثلاثون ـ مئة وأربعون ... الخ » .

٤ ـ اعداد مفردة : أي ليست مركبة أي نوع من أنواع التركيب ، وهذه هي ألفاظ العقود إذا لم يكن معها عدد آخر ، مثل : « عشرون رجلاً ـ خمسون امرأةً » .

ج ـ تعريف العدد بـ « ال » :

إذا أريد تعريف العدد بالألف واللام ، نُظِر اليه من حيث التركيب وعدمه :

١ ـ فان كان مفرداً ، أدخلت « ال » عليه ، نحو : « جاء العشرون رجلاً » .

٢ ـ وإن كان مركباً تركيباً اضافياً ، أدخلت « ال » على المضاف اليه ، لا عليه هو ، فتقول : « جاء خمسة الرجالِ ـ ورأيت مئةَ الرجل » . ولا تقل « جاء الخمسة رجالٍ ـ ولا : رأيت المئة رجلٍ » .

٣ ـ وإن كان مركباً تركيباً عددياً ، أدخلت « ال » على جزئه الأول فقط ، فتقول : « جاء الخمسة عشر رجلاً » .

٤ ـ وإن كان مركباً تركيباً عطفيـــاً ، أدخلت « ال » على كل جزء من أجزائه ، فتقول : « جاء المئة والخمسة والعشرون رجلاً » .

و ـ اعراب العدد وبناؤه :

يمكن قسمة ألفاظ العـدد ـ من حيث الاعراب والبنـــاء ـ إلى أربع زمر :

١ ـ (واحد ـ ثلاثة ـ أربعة ـ خمسة ـ ستة ـ سبعة ـ ثمانية ـ تسعة ـ عشرة ـ مئة ـ الف) : وهذه معربة ، واعرابهـا بالحركات الثلاث ، فالضمـــة للرفع ، والفتحة للنصب ، والكسرة للجر ، نحـو : « جاء خمسةُ رجالٍ ـ ورأيت مئةَ رجلٍ ـ مررتُ بألفِ رجل » .

٢ ـ (عشرون ثلاثون ... حتى التسعين) : وهذه معربة أيضاً ، إلا أنها تتبع في اعرابها الجمع المذكر السالم ، فالواو للرفع ، والياء للنصب والجر ، مثل : « جاء عشرون رجلاً ـ رأيت ثلاثين رجـــلاً ـ مررت بأربعين رجلاً » .

٣ ـ (اثنان ـ اثنتان) : وهـذان اللفظان معربان أيضاً ، إلا أنهما يتبعان المثنى في اعرابه ، فالألف للرفـــع ، والياء لكل من النصب والجر ، نحو : « جاء رجلان اثنان ـ رأيت رجلين اثنين ـ مررت باثنين من الرجال » .

٤ ـ (الاعداد المركبة تركيباً عددياً) : وهذه مبنية على فتـح الجزأين ، فلا تتغير في رفع أو نصب أو جر ، تقـــول : « جاء خمسةَ عشرَ رجلاً ـ رأيتُ خمسةَ عشرَ رجلاً ـ مررت بخمسةَ عشرَ رجلاً » . وتقول في اعرابها : « خمسة عشر » جزآن مبنيان على الفتـــح في محل

رفع ، أو في محـــل نصب ، أو في محل جر ، بحسب موقع هذا العدد من الاعراب .

ويستثنى من ذلك « اثنا عشرَ ، واثنتا عشرةَ » ، إذ الجزء الأول من كل من هذين العددين معرب ، وليس مبنياً . واعرابه كاعراب المثنى ، كما رأينا . أما نونه فقد سقطت لقيام الجزء الثاني مقامها ، وليس سقوطها للاضافة ، لأن الجزأين مركبان تركيباً عددياً ، لا تركيباً إضافياً . تقول : « جاء اثنا عشرَ رجلاً ـ ورأيت اثنَيْ عشرَ رجـــلاً ـ ومررت باثنيْ عشر رجلاً » . ويكون الاعراب على الشكل التالي : « جاء » فعل ماض . « اثنا » فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الألف لأنه ملحق بالمثنى ، وحذفت نونه لقيام الجزء الثاني مقامها . « عشرَ » جزء مبني على الفتح لا محل له من الاعراب . « رجلاً » تمييز .

قلنا إن جزأي المركب مبنيان على الفتح ، وهذا صحيح ، إلا إذا كان الجزء الأول منتهياً بياء ، فيبنى عنـــدئذ على السكـون ، تقول : « جاءت ثمـــانيْ عشرةَ امرأةً ، ورأيت ثمانيْ عشرةَ امرأةً ـ ومررت بثمانيْ عشرةَ امرأة » ، وتقول في الأعداد الترتيبيـة (١) : « جاء الطالب الحاديْ عشرَ ـ والثانيْ عشرَ ـ ورأيت الحاديْ عشرَ ـ والثانيْ عشرَ ـ ومررت بالحاديْ عشر ـ والثانيْ عشرَ » .

وبمناسبة الحديث عن اعراب الاعداد ، نرى من المفيـد التنبيه على أن بعض الاعداد الأصلية والترتيبية تنتهي بالياء مثل : « الثماني ـ الحادي ـ الثاني » . فهذه الكلمات تعـــد في جنس الاسم المنقوص ، وعلى ذلك فياؤها تحذف في حالة التنكير المرفوع والمجرور ، وتثبت في حالة التعريف ،

(١) سندرسها بعد قليل .

وحالة التنكير المنصوب ، كما أنه لا يظهر عليها من الحركات إلا الفتح ، أما الضم والكسر فيقدران عليها . تقول : « جاءت ثمانٍ من النسوة ـ مررت بثمانٍ من النسوةِ ـ جاءت النسوة الثماني ـ جاءت ثماني نسوةٍ ـ رأيت نسوة ثمانياً ». وتقول : « جاءت النسوة الثمانيْ ـ مررت بالنسوةِ الثمانيْ ـ رأيت النسوة الثمانيَ » .

ونضيف إلى ما تقدم أن هذه الياء تثبت في حالة التركيب مطلقاً ، كما لاحظت من الامثلة التي سلفت في المركبات .

هـ ـ تمييز العدد :

ويمكن قسمة الفاظ العدد ـ من حيث التمييز ـ إلى ثلاث زمر :

١ ـ (التمييز جمع مجرور بالاضافة) : ولا يكون هذا إلا بعد الفاظ « ثلاثة ... الى العشرة » . تقول : « جاء خمسةُ رجالٍ ـ رأيت عشر فتياتٍ » .

٢ ـ (التمييز مفرد مجرور بالاضافة) : ولا يكون ذلك إلا بعد لفظي « المئة والألف » . تقول : « جاء مئةُ رجلٍ ـ رأيت ألفَ رجلٍ » .

٣ ـ (التمييز مفرد منصوب) : ويقع ذلك بعد الأعداد المركبة ، وبعد الفاظ العقود ، تقول : « جاء خمسة عشرَ رجلاً ـ جاء عشرون رجلاً » .

و ـ اضافة العدد الى غير تمييزه :

رأينا في الفقرة السابقة أن العدد قد يكون مضافاً إلى تمييزه ،

نحو : « خمسة رجالٍ » . ولكن هذه الاضافة محصورة في الفاظ معينة ، كما رأيت ، وليست هي قصدنا . إنما الذي نقصده هنا أن يضاف العدد إلى غير معدوده ، كأن تقول لزيد الذي أعارك عشرين كتاباً : « قرأت عشريك » ، أي : قرأت العشرين التي تملكها من الكتب .

هذه الاضافة ليست محصورة في الفاظ معينة ، بل إن كل الفاظ العدد صالحة لها ، ما عدا « اثنا عشر ـ واثنتا عشرة » . فتقول لزيدٍ مشيراً إلى كتبه : « هذه ثلاثتك ـ وهذه عشرتك ـ وهذه عشروك ـ وقرأت عشريك ـ ونظرت في مئتك ... الخ » .

واختلف النحاة في أمر الاعداد المركبة إذا وقعت في مثل هذه الاضافة :

١ ـ فذهب البصريون إلى وجوب بقاء الجزأين مبنيين على الفتح . فتقول على مذهبهم : « هذه خمسةَ عَشَرَك » .

٢ ـ وأجاز قوم إعراب الجزء الثاني ، مع بقاء الأول مبنياً ، فيكون المعرب مجروراً بالاضافة ، فتقول : « هذه خمسةَ عشرِك » . والاعراب : « هذه » مبتدأ . « خمسةَ » جزءٌ مبني على الفتح في محل رفع خبر ، وهو مضاف . « عشرِ » مضاف اليه مجرور ، وهو مضاف ، والكاف في محل جر بالاضافة .

٣ ـ وأجاز الكوفيون إعراب الجزأين ، فيكون الأول بحسب موقعه من الجملة ويكون الثاني مضافاً اليه ، ثم يأتي المضاف اليه الآخر ، تقول : « هذه خمسةُ عشرِ زيد » . والاعراب : « هذه » مبتدأ . « خمسةُ » خبر مرفوع ، وهو مضاف . « عشرِ » مضاف اليه ، وهو مضاف . « زيدٍ » مضاف اليه .

ز ـ الأعداد الترتيبية :

تنقسم ألفاظ العدد إلى قسمين : الأعداد الأصلية ، وهي تلك التي تبين مقدار معدودها ، فاذا قلت : « جاء خمسة رجال » ، فهم السامع أن عندك رجالاً يبلغ مقدارهم خمسة ، والاعداد الترتيبية ، وهي التي تشير إلى ترتيب معدودها بالنسبة إلى غيره ، لا إلى مقـداره ، فاذا قلت : « جاء الرجل الخامس » ، فليس معنى ذلك أن « الرجل » يبلغ في المقدار « خمسة » ، وإنما يعني أنه أتى بعد أربعة سبقوه في الترتيب .

ولهذه الأعداد مشكلاتها الخاصة الـتي تتعلق بصياغتها ، وتركيبها واستعمالها . ولنبدأ بحلها واحدة واحدة :

١ ـ (صياغتها) : إذا كان الترتيب عندك (١) ، فقـل : « جاء الرجل الأول » للمذكر ، وقل للمؤنث : « جاءت المرأة الأولى » . هذا إذا لم يكن مع الـ (١) عدد آخر ، فان كان معه غيره ، فقل : « جاء الرجل الحادي عشر ـ وجاءت المرأة الحاديةَ عشرةَ [١] » .

فان وصلت في الترتيب إلى (٢) ، فاشتقَّ من العدد الأصلي عدداً ترتيبياً على وزن « فاعل » ، فقـل : « الثاني » ؛ واستمر في ذلك حتى (١٠) : « الثالث ـ الرابع ـ الخامس ـ السادس ـ السابع ـ الثامن ـ التاسع ـ العاشر » .

فاذا وصلت إلى (١١) ، فاجعل الجزء الأول ترتيبياً فقط ، أما

---

(١) يقول الصرفيون إن « الحادي » مقلوب « الواحد » جعلت فاؤه في آخره ، فالأصل « وحد » انقلب الى « حدو » ، فلما جعل على وزن فاعل ، صار : « حادو » ، فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلهـا : « حادي » . وعلى هذا يكون وزنه « عالف » لا « فاعل » . ومثل ذلك يقال في « الحادية » .

الثاني فاتركه على لفظه الأصلي ، واستمر في ذلك حتى (١٩) : « الحادي عشر – الثاني عشر – ... » ، ولا تقل : « الحادي العاشر – الثاني العاشر ... » .

فاذا وصلت إلى (٢٠) ، فلا تشتق منه شيئاً ، بل أضف « ال » اليه ليصير عدداً ترتيبياً ، فتقول : « جاء الولد العشرون ، ورأيت الولد العشرين – ومررت بالولد العشرين [1] » . ولا تقل : « جاء الولد العاشرون » .

وما قلناه في (٢٠) يقال مثله في كل الفاظ العقود (٣٠ – ٤٠ – ٥٠ ... الخ) .

فاذا تجاوزت (٢٠) ، فاجعل الجزء الأول مشتقاً على وزن « فاعل » ، أما العقود فتحلّى بالالف واللام فقط ، ثم يعطف الجزآن أحدهما على الآخر ، هكذا : « الحادي والعشرون – الثاني والعشرون – الثالث والعشرون . . الخ » .

فاذا وصلت إلى (١٠٠) أو (١٠٠٠) ، فافعل بهما ما فعلت بالعقود ، فقل : « جاء الرجل المئةُ – ورأيت الرجل المئةَ – ومررت بالرجل الألفِ » . ولا تشتق منها شيئاً ، إذ لا يقال : « الرجل المائي – والرجل الآلف » .

فاذا تجاوزت المئة والألف ، فافعل بما زاد عليها ما فعلته في السابق ، واجعل بينه وبين لفظي « المئة والألف » كلمة « بعد » ، فتقول فيمن ترتيبه (١٠١) : « الأول بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه (١٠٠١) : « الأول بعد الألف » ، وفيمن ترتيبه (١٠٥) :

---

(١) كما يجوز لك أن تقول : جاء الولد المتمم عشرين ، ورأيت الولد المتمم عشرين ، ومررت بالولد المتمم عشرين .

« الخامس بعد المئةَ » ، وفيمن ترتيبه (١١٥) : « الخامس عشر بعد المئة » ، وفيمن ترتيبه (١٢١) : « الحادي والعشرون بعـد المئة » ... وهكذا .

٢ ـ (**تأنيثها وتذكيرها**) : هذه المشكلة لا تعاني منهـا سلسلة الأعداد الترتيبية ، فهي توافق معدودها تذكيراً وتأنيثاً دائماً تقـــول : « جاء الرجل الخامس ـ جاءت المرأة الخامسة » . ويستوي في ذلك أن تكون مفردة وأن تكون مركبة ، تقول : « جاء الرجل الخامسَ عشرَ ـ جاءت المرأة الخامسةَ عشرةَ » .

٣ ـ (**تركيبها**) : تركب مع « العشره » تركيباً عـــددياً مثل أخواتها الأصليات ، أي بغير حرف عطف ، تقـول : « الحادي عشر ـ الخامس عشر ... الخ » . وتركب مع الفاظ العقود تركيباً عطفياً مثـــل أخواتهـا الأصليات أيضـاً ، فتقـــول : « الخامس والعشرون ـ السادس والثلاثون ... الخ » .

٤ ـ (**اعرابها**) : إذا كانت مفردة أو معطوفة ، فهي معربـــة بالحركات الثلاث ، تقول : « جاء الرجل الخامسُ ـ رأيت الرجل الخامسَ ـ مررت بالرجل الخامسِ ـ جاء الرجل الخامسُ والعشرون ... الخ » . فان ركبت مع العشرة ، فالجزآن مبنيان على الفتح ، نحو : « جاء الرجلُ الخامسَ عشرَ ـ رأيت الرجلَ الخامسَ عسرَ ـ مررت بالرجلِ الخامسَ عشرَ » ، إلا ما كان منها منتهيـاً بالياء ، فيكون بناؤه على السكون ، نحـو : « جاء الرجل الحاديْ عشرَ ـ مررت بالرجـل الحاديْ عسرَ ـ رأيت الرجلَ الحاديْ عسرَ » .

هذا ، ولا يستثنى من البناء الرقم (١٢) ، خلافاً لما رأيناه في

الاعداد الأصلية ، فتقول : « جاء الرجل الثانيْ عشرَ » بالبناء على السكون و « جاءت المرأة الثانيةَ عشرةَ » بالبناء على الفتح .

ملاحظات :

١ ـ يجري العد في العربية على طريقتين : الأولى أن تبدأ بالآحاد ثم تتدرج إلى العشرات فالمئات فالألوف . وكان العرب قديماً يفضلون هذه الطريقة ، فكانوا إذا أرادوا عد (١١٢٥) قالوا : « جاء خمسة وعشرون ومئة وألف رجلٍ » . والطريقة الثانية : أن تبدأ بأعلى لفظ في العدد ثم تتدرج منه إلى ما دونه حتى تصل إلى العشرات فتقفز من فوقها إلى الآحاد ثم تعود إلى العشرات . وهذه الطريقة هي الغالبة اليوم ، فتقول في عد الرقم السابق : « جاء ألفٌ ومئةٌ وخمسةٌ وعشرون رجلاً » .

٢ ـ إذا تألف العدد من أجزاء كثيرة ، فالشيء المعدود يأخذ ـ باعتباره تمييزاً ـ الحكم الذي ينسجم مع آخر لفظ يأتي في عملية العد . ففي مثل (١٠٥) ، تقول : « جاء مئةٌ وخمسة رجالٍ » ، فتجمع كلمة « الرجال » وتجعلها مضافاً اليها ، لأنها وقعت بعد كلمة « خمسة » . أما لو اتبعت الطريقة الأخرى ، أي بدأت بالآحاد ، فيجب أن تقول : « جاء خمسة ومئةُ رجلٍ » بافراد كلمة « رجل » ، لأنه وقع بعد كلمة « مئة » . وتقول في (١٢٥) : « جاء مئةٌ وخمسةٌ وعشرون رجلاً » ، فتنصب المعدود على التمييز لأنه وقع بعد كلمة « عشرون » . فاذا بدأت بالآحاد ، قلت : « جاء خمسة وعشرون ومئة رجلٍ » ، بجر المعدود بالاضافة لوقوعه بعد كلمة « مئة » .

٣ ـ وإذا كثرت أجزاء العدد ، فقد يقع بعض ألفاظه معدوداً لما قبله ، وعدداً لما بعده ، وتطبق في هذه الحالة كل الأحكام التي عرفناها

سابقاً ، من حيث التمييز والتذكير والتأنيث . لاحظ ما يأتي :

(١٢٥٠٠٠) : جاء مئة ألفٍ وخمسةٌ وعشرون ألفَ رجلٍ .
لاحظ أن كلة « ألف » الأولى جاءت مجرورة بالاضافة ، لأنها معدود لكلمة « مئة » ، ونحن نعلم أن معدود هذه الكلمة مفرد مجرور بالاضافة . ثم لاحظ أن كلة « الف » الثانية جاءت منصوبة على التمييز ، لأنها معدودة لكلمة « عشرون » ونحن نعلم أن معدود هذه الكلمة مفرد منصوب على التمييز . ثم لاحظ أخيراً أن كلة « ألف الثانية » هي في الوقت نفسه عدد لكلمة « رجل » ، لذلك جاء مفرداً مضافاً اليه ، كما تقضي بذلك القواعد المعروفة .

(٥٥٢٥) : جاء خمسةُ آلافٍ وخمسُ مئةٍ وخمسةٌ وعشرون رجلاً . لاحظ أن كلة « خمسة » تكررت في العدد ثلاث مرات : ففي المرة الأولى كانت مؤنثة ، لأن معدودها ، وهو كلة « آلاف » ، مذكر ، وفي الثانية جاءت مذكرة ، لأن معدودها ، وهو كلة « مئة » مؤنث ، وفي المرة الثالثة عادت إلى التأنيث ، لأن معدودها الآن ، وهو كلة « رجلاً » مذكر .

٤ ـ إذا كان في العدد عدة أجزاء ، وكل واحد منها معدوده الألف ، فالأفضل ، والذي كان متبعاً سابقاً ، أن تذكر « الألف » مع كل جزء ، مثل (١٢٥٠٠٠) ، فهنا عندنا « مئة ألف » + « خمسة وعشرون ألفاً » . فتقول : « عندي مئة ألفٍ وخمسةٌ وعشرون ألفَ ليرةٍ » ، ولا تقل : « عندي مئة وخمسة وعشرون ألف ليرة » ، كما يفعل أكثرهم اليوم ، لأنه لو سمعك عربي قديم وأنت تقول ذلك ، لظنك تعد من اليمين إلى الشمال ، وان عندك « مائة » ليرة فقط ، و « خمسة وعشرون ألف ليرة » . ويكون حاصل ما معك بالارقام (٢٥١٠٠) ليرة . وهذا خلاف مرادك ولا شك .

٥ ـ رأينا أن الـ (١) له لفظان : « واحد ـ وأحد » ، والثاني منها لا يستعمل إلا مركباً مع العشرة ، نحو : « أحد عشر » ، أما الأول فيستعمل حين الافراد ، نحو : « جاء رجل واحد » ، ومع ألفاظ العقود ، نحو : « واحد وعشرون » . ولا يستعمل واحد منها في مكان الآخر ، فلا يقال : « جاء رجل أحد ـ ولا : جاء أحد وعشرون رجلاً » ، كما لا يقال : « جاء واحدَ عشرَ رجلاً » . وأما « واحدة ، واحدى » فيستعمل أولها مفرداً ومع ألفاظ العقود ، فتقول : « جاءت امرأة واحدة ـ وجاءت واحدة وعشرون امرأة » ، ويستعمل ثانيها مركباً مع العشرة ، ومعطوفاً على ألفاظ العقود ، تقول : « جاءت إحدى عشرة امرأة ـ وجاءت إحدى وعشرون امرأة » ، ولا يقال : « جاءت امرأة إحدى ـ ولا : جاءت واحدةَ عشرةَ امرأة » .

٦ ـ لم يكن عند العرب لفظ للعدد إذا جاوز الألف . فكانوا يعبرون عن المليون (١ ٠٠٠ ٠٠٠) بقولهم « ألفُ ألفٍ » وعن المليار (١ ٠٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠) بقولهم « ألفُ ألفِ ألفٍ » . فاذا شئت أنت أن تستعمل لفظي المليون والمليار ، فطبق عليها كل الأحكام التي تطبق على لفظي المئة والألف . فتقول : « جاء مليون رجلٍ ، ومليارُ رجلٍ » بجعل المعدود مفرداً مجروراً بالاضافة .

٧ ـ تعامل كلمة « بضع » معاملة الاعداد من (٣ ـ ١٠) ، فتذكر مع المؤنث ، وتؤنث مع المذكر ، كما أن تمييزها جمع مجرور بالاضافة . تقول : « جاء بضعة رجالٍ ـ جاءت بضع فتيات » . وإذا ركبت مع العشرة بنيت معها على الفتح ، وبقي لها حكمها في التذكير والتأنيث . تقول : جاءنا بضعةَ عشرَ رجلاً ـ وبضعَ عشرةَ امرأةً » .

خاتمة

في عمل المصدر والمشتقات

آ ـ نظرية العامل :

يرى النحاة أن الظواهر الاعرابية ـ أي تغيرات أواخر الكلم من رفع ، إلى نصب ، إلى جر ، إلى جزم ـ إنما هي نتيجة تأثير بعض الكلام في بعض . فسموا الكلمة المؤثرة عاملاً ، والكلمة المتأثرة معمولاً ، والظاهرة الاعرابية الحادثة عملاً . ففي مثل قولك : « لم أسافرْ » ، تكون « لم » هي العامل ، و « أسافرْ » هي المعمول ، والجزم الحاصل على « أسافرْ » هو العمل .

ثم أطلقوا فقالوا : ما من ظاهرة إعرابية إلا لها عامل أحدثها .

فلما قيل : ولكن المبتدأ مرفوع ، وليس قبله شيء حتى يكون رافعاً له ، قال النحاة : العامل هنا معنوي غير ملفوظ ، إنه الابتداء . فالابتداء هو الذي عمل الرفع في المبتدأ .

ولما قيل : ولكننا نجد في العربية كلمات لا تتغير أواخرها مهما سبقها من العوامل ، فنقول : « جاء سيبويهِ ، ورأيت سيبويهِ ، ومررت بسيبويهِ » ، وكل ذلك بالكسر ، فهل مثل هذه الكلمات خارجة على قانون العمل والعامل والمعمول ؟ قال النحاة : لا . ولكن العمل في هذه الكلمات المبنية يكون في محلها لا في لفظها .

وهكذا انقسم العامل عندهم إلى قسمين : عامل لفظي ، وعامل

معنوي ، كما انقسم العمل عندهم إلى قسمين : عمل لفظي ، وعمل محلي .
واسترسالاً في هذه القسمة قالوا : والمعمول قسمان : معمول مباشر ، كالفاعل في قولك : « جاء زيدٌ » ، ومعمول غير مباشر ، وهو التابع لأحد المعمولات المباشرة ، كالنعت في قولك : « جاء زيدٌ الكريمُ » ، والمعطوف في مثل : « جاء زيدٌ وعمرٌو » ، والتوكيد في مثل : « جاء زيدٌ نفسُه » ، والبدل في مثل : « جاء زيدٌ أبو عبد الله » .

هذا هو ما يسمى بنظرية العامل .

وليس ما قلناه هو كل شيء في هذه النظرية ، بل إن تفريعاتها وقواعدها أكثر من أن يتسع لها هذا الحيز الذي خصصناه لعرضها عرضاً سريعاً ليكون تمهيداً لما نريد بحثه في هذه الخاتمة من عمل المصدر والمشتقات .

ولا بد ، في الختام ، من الاشارة إلى أن هذه النظرية سيطرت سيطرة تامة على التفكير النحوي منذ عهد الخليل وسيبويه إلى أيامنا هذه ، فأفادت النحو العربي في مواطن ، كما كانت عبئاً ثقيلاً عليه في مواطن أخرى . ذلك أن المؤمنين بها أبوا إلا أن يخضعوا لها سلوك اللغة بكل ما فيه من تنوع وشذوذ . ولكننا نعلم أن اللغة ليست مادة جامدة يمكن إخضاعها لقوانين ثابتة ، بل هي كالكائنات الحية تماماً : تولد ، ثم تنمو ، ثم تموت ، ويكون لها في أثناء ذلك سلوكها الحر ، ومنطقها الخاص ، ونزواتها التي لا يمكن تفسيرها أو تعليلها . وكل هذا يجعل من عملية تفسير سلوك لغة ما بنظرية واحدة ، عملاً غير مجدٍ ، إن لم نقل إنه عمل لا يدل على تفكير سليم .

ولقد أحس الناس ، منذ القديم ، بما في هذه النظرية من تعنت واستبداد ، وبما تجره على النحو العربي من الضرر الفادح ، فاعلنوا الثورة

عليها مطالبين بالنائها ، وتخليص النحو من شرورهـــا . وكان على رأس هؤلاء في الماضي ابن مضاء القرطبي في كتابه « الرد على النحاة » .

أما في العصر الحاضر فيكاد أغلب النحاة المعاصرين أن يكونوا من أعدائها المتحمسين في عداوتها .

ب - عمل المصدر :

المصدر اسم يدل على الحدث ، وهذا يعني أنه كالفعل ، لأن هـذا أيضاً يدل على الحدث . وإذا كان الأمر كذلك ، كان من الطبيعي أن يكون للمصدر في الجملة عمل يشبه عمل الفعل فيها : فيكون له فاعل قام به ، ومفعول وقع عليه ، وظرف حدث فيه ... إلى آخر ذلك مما عرفناه من تكملات الفعل .

هذا هو ، إذن ، ما يسمى بعمل المصدر ، وهذا هو سبب عمله .

ولكن المصدر ليس كالفعل تماماً ، فالفعل يعمل بغير شرط ، أما المصدر فلا بد لعمله من توفر بعض الشروط . وقبل الكلام على هـــذه الشروط نرى من الأفضل أن نعرض عليك صوراً من عمل المصدر :

١ - (عجبت من شربِ اليومِ زيدٌ عسلاً) : في هذه الصورة نجد المصدر « شرب » قد أضيف إلى ظرفه ، وهو « اليوم » ، ثم رفع فاعلاً هو « زيد » ، ثم نصب مفعولاً به هو « عسلاً » . وهذا الاسلوب في استعمال المصدر نادرٌ جداً .

٢ - (عجبت من شربِ العسلِ زيدٌ اليومَ) : وهذه الصورة أكثر شيوعاً من سابقتها . وفيها نجد المصدر مضافاً إلى مفعوله ، ثم نجده قد رفع الفاعل ، ونصب الظرف

٣ - (عجبت من شربِ زيدٍ العسلَ اليومَ) : وهـذه أكثر الصور شيوعاً ، وفيها نجد المصدر مضافاً إلى فاعله ، ناصباً المفعول به والظرف .

٤ - (أو إطعامٌ في يومٍ ذي مسغبة يتيماً) : في هـذه الآية الكريمة ، نجد المصدر « إطعام » منوناً غير مضاف إلى شيء . ومع ذلك نصب « يتيماً » على المفعولية . لكن استعمال المصدر عاملاً وهو منون ، كما في هذه الآية ، قليل .

٥ - (أنت كثيرُ الضربِ زيداً) : المصـدر في هـذه الصورة محلّى بالألف واللام ، ومع ذلك فهـو ناصب « زيداً » على المفعوليـــة . وهذه الصورة قليلة الورود في الكلام العربي .

٦ - (أنت كثير النومِ) : هنا لا نجـد للمصدر فاعـــلاً ولا مفعولاً . فأما فقدان المفعول فيعود إلى أن حـدث « النوم » حدث لازم لا يحتاج إلى مفعول به ، وأما فقدان الفاعل فيعود إلى استتاره في المصدر نفســـه .

يمكننا الآن أن نلاحظ الأشياء الآتية :

١ - المصدر كفعله تماماً تعدياً ولزوماً ، فيأخذ مفعولاً به إذا كان فعله متعدياً ، ويكتفي بفاعله إن كان فعله لازماً .

٢ - المصدر كالفعل تماماً من حيث تكملته بالتكملات كلها ، فيكون له ، كما لفعله ، مفعول به ، وظرف ، ومفعـول معه ، مثل : « يسرني سفرك وزيداً » ، ومفعول لأجله ، مثل « يسرني اغترابك طلباً للعلم » ، ومجرور بالحرف مثل : « تعجبني كتابتك بالقلم » ... الخ .

٣ - إن المصدر يعمل في كل أحواله ، منوناً ، ومضافاً ، ومحلّى بـ « ال » . إلا أن عمله وهو مضاف أكثر منه وهو منون ، وعمله

وهو منون أكثر منه وهو محليّ بـ « ال » .

٤ ـ إن المصدر قد يضاف إلى أحد معمولاته فيحدث فيه الجر لفظاً ، أما سائرها فيحدث فيه ما يستحق من رفع أو نصب .

٥ ـ إن الاضافة التي تحدث بين المصدر وأحد معمولاته هي إضافة لفظية شكلية ، وليست إضافة معنوية محضة (١) . بمعنى أن المضاف اليه يظل في الاعتبار النحوي معمولاً للمصدر على جهة من الجهات ، وإن كان هو في اللفظ الظاهر مضافاً اليه . ففي مثل : « يسرني شرب زيدٍ العسلَ » ، يكون « زيد » فاعلا للشرب في المعنى ، وإن كان في اللفظ مضافاً اليه . ويعرب بأنه فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً . وفي مثل : « يعجبني شربُ العسلِ زيدٌ » تقول : « العسلِ » مفعول به للشرب مجرور لفظاً بالاضافة الشكلية ، منصوب محلاً .

ويترتب على هذا أنه إذا وجد تابع للمعمول الذي أضيف المصدر اليه ، جاز لهذا التابع أن يتبع المعمول على لفظه المجرور ، أو على محله من الرفع والنصب ، فتقول : « يسرني شرب زيدٍ وعمروٍ العسلَ » جاراً المعطوف ، أو : « يسرني شربُ زيدٍ وعمرٌو العسلَ » رافعاً المعطوف . فتكون في الحالة الأولى اتبعته على اللفظ ، وفي الحالة الثانية اتبعته على المحل . وتقول : « أحب شرب العسلِ الحلوِ » بجر الصفة على اللفظ ، و « أحب شرب العسلِ الحلوَ » بنصب الصفة على المحل ، لأن الموصوف مفعول به في المعنى .

٦ ـ إن المصدر قد يرفع فاعله ، كما رأينا في المثالين الأول والثاني ، أو قد يضاف اليه ، كما رأينا في المثال الثالث ، أو قد يستتر فاعله فيه ،

(١) راجع مبحث الاضافة .

كما في المثل السادس . لكن هذه الصور الثلاث ليست هي كل شيء ، إذ قد يحذف فاعل المصدر نهائياً ، من غير أن يستكن فيه ضميره ، نحو : « سرني تكريم العاملين » . فهنا لا نرى فاعلاً للتكريم ظاهراً ، ولا يمكن أن نقدر ضميراً مستتراً مستكناً في التكريم هو فاعل له ، لأننا نجهل من قام بهذا التكريم . وعلى هذا ، فاذا قدر له فاعل في شكل ضمير مستتر ، عاد هذا الضمير على لا شيء .

ولنتساءل الآن : ما الشروط التي يجب توفرها في المصدر حتى يعمل عمل فعله ؟ .

والجواب : ليس هناك إلا شرط واحد ، وهو أن يكون المصدر مستعملاً للدلالة على وقوع الحدث . فاذا كان مستعملاً لغير ذلك ، لم يعمل .

ولكن ، متى نعرف أنه مستعمل للدلالة على وقوع الحدث ؟

والجواب : نعرف ذلك إذا وقع في أحد الموقعين الآتيين :

١ ـ أن يستعمل مفعولاً مطلقاً نائباً عن فعله ، نحو : « حفظاً درسَك [١] » أي : احفظ درسَك .

٢ ـ أن يصح إحلال المصدر المؤول محله ، نحو : « يسرني حفظك الدرسَ » ، إذ يمكن هنا إحلال المصدر المؤول فنقول : « يسرني أن تحفظ الدرس » .

ونسأل الآن : ومتى نعلم أن المصدر مستعمل لغير الدلالة على الحدث ؟
والجواب : إذا وقع في المواقع الآتية :
١ ـ إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مؤكداً لفعله ، نحو : « مزقت الكتابَ تمزيقاً » .

---

(١) راجع مبحث المفعول المطلق .

٢ ـ إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مبيناً لنوع فعله ، نحو : « سرت سيرة الصالحين » .

٣ ـ إذا استعمل مفعولاً مطلقاً مبيناً لعدد مرات فعله ، نحو : « ضربت الولد ضربتين » .

٤ ـ إذا كان مصغراً ، نحو : « يعجبني ضُرَيْبُك » .

٥ ـ إذا خرج عن المصدرية إلى الاسمية ، نحو : « العلم نورٌ » .

والمصدر الميمي كالمصدر العادي في كل أحكامه .

ج ـ عمل اسم المصدر :

لاسم المصدر كل أحكام المصدر في العمل ، إلا أن إعماله قليل ، نحو : « يعجبني عطاؤك زيداً ديناراً » . حيث نجد « العطاء » ، وهو اسم المصدر « اعطاء » ، مضافاً إلى فاعله ، وهو الكاف ، وناصباً مفعولين هما « زيداً وديناراً » .

د ـ عمل اسم الفاعل :

يعمل اسم الفاعل عمل فعله ، سواء في ذلك أن يكون متعدياً أو لازماً . فالمتعدي نحو : « هل مكرم سعيدٌ ضيوفَه ؟ » ، واللازم نحو : « خالد مجتهدٌ أولادُه » ، حيث نجد « مكرم » في المثال الأول رافعاً لفاعله « زيد » ، وناصباً لمفعوله « ضيوفه » ، وحيث نجد « مجتهد » في المثال الثاني مكتفياً برفع الفاعل ، وهو « أولادُهُ » .

ويتفق اسم الفاعل مع المصدر في أمور :

١ ـ أنه قد يستتر فيه فاعله ، نحو : « أنت حافظٌ درسَك » ، إذ الفاعل هنا ضمير مستتر تقديره « أنت » .

٢ ـ أنه قد يضاف إلى مفعوله ، نحو : « أنت حافظ الدرسِ » .

٣ ـ أنه يعمل منوناً ، نحو : « أنت حافظٌ درسَك » ، أو مضافاً ، كما رأينا في المثال السابق ، أو محلىً بـ « ال » ، نحو : « أنت الحافظُ درسَك » .

ولا يختلف عن المصدر إلا في شيء واحد ، وهو أنه لا يضاف إلى فاعله ، فلا يقال : « هل حافظُ زيدٍ الدرسَ ؟ » .

هذا ، ولا يعمل اسم الفاعل إلا في حالتين :

١ ـ أن يكون محلىً بـ « ال » . وحينئذٍ لا يحتاج إلى أي شرط آخر ، نحو : « أنت الكاتبُ رسالةً ـ جاء الكاتبُ رسالةً ـ الكاتبُ رسالةً قادمٌ » ... الخ .

٢ ـ فاذا لم يكن محلىً بـ « ال » ، وجب أن يدل على الحال أو الاستقبال ، ثم أن يكون مسبوقاً بنفي أو استفهام ، أو أن يكون خبراً لمبتدأ أو نعتاً أو حالاً ، والأمثلة : « ما كاتبٌ زيدٌ رسالةً غداً (١) ـ هل كاتبٌ زيدٌ رسالةً ؟ ـ زيد كاتبٌ رسالةً ـ جاء الطالبُ الكاتبُ رسالةً ـ جاء زيد ضاحكاً ثغرُهُ » .

حيث تجد « كاتب » الأول مسبوقاً بنفي ، رافعاً لزيد على الفاعلية ،

---

(١) وضعنا في المثال كلمة « غداً » للدلالة على أن اسم الفاعل دال على وقوع الحدث في المستقبل . ولم نكررها في الأمثلة التالية اكتفاء بوجودها في المثال الأول .

ناصباً الرسالة على المفعولية ، وتجد « كاتب » الثاني مسبوقاً بالاستفهام ، عاملاً مثل عمل الأول ، وتجد « كاتب » الثالث خبراً للمبتدأ « زيد » ناصباً الرسالة على المفعولية ، أما الفاعل فضمير مستتر فيه تقديره « هو » يعود على « زيد » ، وتجد « كاتب » الرابع نعتاً للطالب ، ناصباً الرسالة على المفعولية ، أما الفاعل فضمير مستتر فيه تقديره « هو » يعود على « الطالب » ، وتجد كلمة « ضاحك » حالاً من زيد ، رافعاً « ثغرُه » على الفاعلية .

فان دل اسم الفاعل على المضي لم يعمل ، فلا يقال : « زيد كاتبٌ رسالةً أمسِ » ، بل يقال : « زيد كاتب الرسالةِ أمسِ » ، بالاضافة .

هـ - عمل مبالغة اسم الفاعل :

تعمل مبالغة اسم الفاعل عمل الفعل بالشروط نفسها التي هي لاسم الفاعل ، نحو : « هل حلاّلٌ زيدٌ مشكلتَه ؟ » .

و - عمل اسم المفعول :

يعمل اسم المفعول عمل الفعل المبني للمجهول ، فيرفع نائب الفاعل . وشروط عمله وأحواله كشروط اسم الفاعل وأحواله ، نحو : « هل محفوظٌ درسُك ؟ - ما محفوظٌ درسُك - أنت محفوظٌ درسُك - جاء المحفوظُ درسه ... » . والدرس في كل ذلك نائب فاعل مرفوع .

ز - عمل الصفة المشبهة :

تعمل الصفة المشبهة عمل اسم الفاعل اللازم ، لأنها مشبهة به ،

ولأنها مشتقة من الفعل اللازم . غير أن لك في معمولها ، وهو فاعلها ، أربعة أوجه :

١ ـ أن ترفعه على الفاعلية ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهُهُ » .
٢ ـ أن تجره بالاضافة ، نحو : « زيدٌ جميلُ الوجهِ » .
٣ ـ أن تنصبه على التمييز ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهاً » .
٤ ـ أن تنصبه على التشبيه بالمفعول به . ويشترط عند ذلك أن يكون معرفة ، نحو : « زيدٌ جميلٌ وجهَهُ ـ أو : زيدٌ جميلٌ الوجهَ » .

واعلم أنه تمتنع إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها إذا اقترنت بـ « ال » ، وكان معمولها مجرداً منها ، أو مضافاً الى مجرد منها ، فلا يقال : « زيد هو الحسن خلقِهِ ـ ولا : زيد هو العظيم شدةِ بأسٍ » ، ولكن يقال : « زيد هو الحسن الخلقِ ـ وزيد هو العظيمُ شدةِ البأسِ » .

ح ـ عمل اسم التفضيل :

يقتصر عمل اسم التفضيل على رفعه فاعلاً مستتراً فيه ، فقولك : « زيدٌ أكبرُ الرجال » ، يساوي في المعنى قولك : « زيد فاق الرجال في الكبر » . وعلى ذلك يكون له فاعل على شكل ضمير مستتر فيه ، تقديره « هو » .

ولا يجوز له أن يرفع الفاعل الظاهر إلا إذا صلح وقوع فعل بمعناه موقعه ، ولا يتأتى ذلك إلا في أساليب نادرة مثل : « ما رأيت رجلاً أوقعَ في نفسِهِ النصيحةُ كزهيرٍ » ، إذ يمكن أن تضع الفعل مكان اسم التفضيل « أوقع » ، فتقول : « ما رأيت رجلاً تقع في نفسِهِ النصيحةُ كزهيرٍ » . وعلى ذلك تكون « النصيحة » فاعلاً ظاهراً لاسم التفضيل « أوقع » .

القِسْمُ الرّابع

فِي الأَدَوَاتِ

مقدمة

في معنى الأداة واشكالها

آ ـ معنى الأداة النحوية :

اسمع مني العبارة الآتية : « رجل عصا حمار ضرب » . وقل لي هل فهمت شيئاً ؟ ستقول : لا .

وليس هذا صحيحاً تماماً . فهذه الكلمات لم تذهب في الهواء دون أن تترك في نفسك أثراً ، لقد أثارت في مخيلتك صور هـذه الأشياء التي ندعوها « الرجل والعصا والحمار والضرب » . ولكن هـذه الصور ظلت في مخيلتك منفصلاً بعضها عن بعض لا يجمع بينها رابط . هـذا هو إذن النقص الذي يجعل العبارة غير ذات دلالة . وقبل أن ننتقـل الى عبارة غيرها ، تعال نحللها لنحدد ما فيها من عناصر .

لو أعدنا النظر فيها لوجدناها ألفاظاً تدل على أشياء . لنقل إذن : إنها تتألف من عنصرين :

١ ـ من أشياء ، أو قل : من ماهيات .

٢ ـ من ألفاظ تدل على هذه الأشياء ، أو قل : من دوال على الماهيات [١] .

---

(١) تسمى دوال الماهيات في علم اللغة الحـديث (Sémantémes) . انظر كتابنا « الوجيز في فقه اللغة » ص ٢٧٣ وما بعدها .

إسمع الآن عبارتنا الماضية وهي بهذا الشكل الجديد : « ضرب الرجل حماراً بعصاه » . وقل لي : هل فهمت منها الآن شيئاً ؟ ستقول : نعم .

إذن ما الذي دخل العبارة حتى جعلها تامة الدلالة ؟ لماذا أصبحت الكلمات الآن مرتبطاً بعضها ببعض ؟ ما نوع هـذه الروابط التي قامت بين الكلمات ؟

وفي الجواب تقول :

لقد قامت بين « الرجل » و « ضرب » علاقة نحوية نسميها علاقة الفاعلية ، وقد دل على هذه العلاقة وجود الضمة على نهاية كلمة « الرجل » . وكذلك قامت علاقة أخرى بين « ضرب » و « حماراً » تسمى علاقـة المفعولية ، والذي دل على هذه العلاقة هو الفتحة الموجودة في نهاية كلمـة « حماراً » ، أما العصا فعلاقتها بـ « ضرب » هي علاقة الواسطة ، والذي دل على هذه العلاقة هو حرف الباء الذي اتصل بالكلمة .

وهناك أشياء أخرى صرنا نفهمها من الجملة الآن ، منها أن الرجل شخص معروف ، والذي دل على ذلك هو « ال » المتصلة به ، ومنها أن الحمار غير معروف ، والذي دل على ذلك هو هذه النون الساكنة التي نسميها التنوين ، والتي لحقت آخر كلمة « حماراً » ، ومنها أن العصا هي ملك للرجل ، بدلالة الهاء التي اتصلت بنهاية الكلمة ... الخ .

إذن ، فقد دخل العبارة عنصران جديدان :

١ ـ معان لحقت الماهيات ، وربطت فيما بينها ، وهي : الفاعلية ، والمفعولية ، والتعريف ، والتنكير ، والواسطة ... ولنسم هذه المعاني بالمعاني النحوية ، أو الفصائل النحوية ، أو المقولات النحوية ، أو الأبواب النحوية [1] .

---

(١) كل هذه التسميات يقابلها في اللغات الأجنبية (Catégorie grammaticale) .

٢ ـ ألفاظ دلت على هذه المعاني النحوية ، هي الضمة ، والفتحة ، و « ال » ، والتنوين ، والباء ... ولنسم هذه بالأدوات النحوية [٢] .

وهكذا أصبحت عبارتنا ـ ومثلها كل العبارات التامة المفيـــدة ـ مؤلفة من العناصر الأربعة التالية :

١ ـ ماهيات (هي الاشياء والمعاني) .
٢ ـ دوال على الماهيات (هي الاسماء والأفعال) .
٣ ـ معان نحوية (كالفاعلية والمفعولية وغيرهما) .
٤ ـ دوال على المعاني النحوية (وهي الأدوات) .

إذن ، فالأداة النحوية هي : لفظ دال على معنى من المعاني النحوية .

ب ـ أشكال الأدوات :

مرت معنا ـ عند تحليلنا للعبارة السابقـة ـ أشكال متعـددة للاداة النحوية ، ومع ذلك ، فليست هذه هي كل الأشكال الممكنـة لها . لننظر الآن في أشكالها بالتفصيل :

١ ـ قد تكون الأداة صوتاً مفرداً ، (كالضمة الدالة على الفاعلية ، والفتحة الدالة على المفعولية ، والكسرة الدالة على الاضافـة ، والواو الدالة على جماعة الذكور العقلاء ، والياء الدالة على المخاطبـة ، والنون الدالة على التنكير ... وهكذا) .

٢ ـ قد تكون الأداة مقطعاً صوتياً واحداً . (ومن هـذا النوع

---

(١) وتسمى في علم اللغة الحديث (Morphéme) .

كثير من الحروف ، مثل : بِ - لِ - مِنْ - عنْ - في - كي - لنْ - لم - ما - إنْ - بل ... الخ) .

٣ - قد تكون الأداة كلمة مؤلفة من عدة مقاطع (مثل « ليس » الدالة على النفي ، و « صار » الدالة على التحول ، و « كان » الدالة على المضي ، و « كيف » الدالة على الاستفهام عن الحال ، و « ليت » الدالة على التمني ... وهكذا) .

٤ - قد تكون الأداة عبارة بتمامها ، وذلك مثل « لا سيما » في نحو قولك : « أحب الرياضة ولا سيما السباحة » ، فهذه العبارة لا تقوم في الجملة بأكثر مما يقوم به أي حرف . وعند التحليل الوظيفي للجملة ، لا بد من اعتبار « ولا سيما » أداة مثل بقية الأدوات .

٥ - وأخيراً ، فقد تكون الأداة صفراً ، وذلك في مثل قولك « ضَرَبَ » ، فنحن نفهم عند نطق هذا الفعل على هذه الشاكلة ، أنه وقع من مفرد مذكر غائب ، والذي دلنا على هذا المعنى النحوي - أي وقوعه من مفرد مذكر غائب - هو عدم اتصال الفعل بشيء من الأدوات ، فكأن عدم وجود أداة ، هو أداة في حد ذاته له دلالته النحوية الخاصة .

هكذا ترى أن « الأداة » لا ترادف دائماً ما نسميه في النحو « بالحرف » ، فقد تكون حرفاً ، أو اسماً ، أو فعلاً ، أو عبارة كاملة .

ولكن أي الأدوات هو الذي سندرسه في هذا القسم ؟

بالطبع ، سنتخلى عن الأدوات الصفرية ، وعن تلك التي هي من نوع الحركات ، إذ لا فائدة ترجى من وراء دراستها ، في مجال النحو على الأقل ، وسنحصر همنا فيما سوى ذلك من الأدوات .

على أننا سنضم إلى الأدوات بعض الكلمات التي يخشى على المبتدىء ألا يهتدي إلى الوجه الصحيح في اعرابها ، إما لندرة استعمالهـا ، وذلك كبعض اسماء الأفعال والأصوات ، والمصادر اللازمة للمصدرية ، والظروف اللازمة للظرفية ... وهكذا ، وإما لغرابة التركيب الذي تأتي فيـه ، مثل « ولا سيا » وغيرها ، وإما لأن لها اعراباً خاصاً في استعمال خاص قـد لا يهتدي المبتدىء الى مظانه ، وذلك مثل كلا « حقاً » وغيرها .

هـذا ، وسنتبع في دراستنا للأدوات الترتيب الأبجـدي الذي سار عليه ابن هشام في كتابه « مغني اللبيب » ، لاعتقادنا أنه أكثر فائدة للمتعلم من الترتيب المعنوي الذي سار عليه الزمخشري في كتابه « المفصل » .

حرف الألف

[الهمزة]

آ - (الهمزة حرف نداء) :

ويكون لنداء القريب ، كقول امرىء القيس :

أفاطمُ مهلاً ، بعضَ هذا التدلّلِ
وإن كنت قد أزمعت صرمي فأجْمِلي

ب - (الهمزة حرف استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « أزيدٌ قائمٌ ؟ » .

أحكامها :

١ - يجوز حذفها ، كقول عمر بن ابي ربيعة :

فوالله ما أدري ، وإن كنت دارياً
بسَبْعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أم بثمانِ ؟

أي : أبسبعٍ ؟

٢ - تستعمل للتصور والتصديق [1] ، فالأول نحو : « أزيدٌ جاء ؟ » ، والثاني نحو : « أجاءَ زيدٌ ؟ » .

---

(١) التصور : السؤال عن الشيء ، مكاناً كان أو زماناً أو ذاتاً ... والتصديق : السؤال عن الحدث . وأدوات الاستفهام كلها للتصور ، نحو : « من جاء ؟ - ماذا فعلت ؟ أين جلست ؟ متى سافرت ؟ » أما التصديق فليس له إلا « هل » ، نحو : « هل جاء زيد ؟ » .

٣ ـ يجب تصدرها على كل شيء ، حتى على حروف العطف ، كقوله تعالى : « أفلم يسيروا في الأرضِ ؟ » .

معانيها :

١ ـ الاستفهام الحقيقي ، نحو : « أجاءَ زيد ؟ » .

٢ ـ التسوية ، كقوله تعالى : « إنَّ الذين كَفَروا سَواءٌ عليهم أأنذرتَهُمْ أمْ لَمْ تُنْذِرْهم ، لا يؤمنون » . وفي هذا المعنى يجب تأويل ما بعدها بمصدر يكون له محل من الاعراب . والتقدير في الآية : إنذارُك وعدمُ انذارِك سواءٌ .

٣ ـ الانكار الابطالي : وهذه تقتضي أن ما بعدها غير واقع ، وأن مدعيه كاذب ، كقوله تعالى : « فاسْتَفْتِهِمْ أَلِرَبِّكَ البناتُ ولهم البنونَ ! » .

٤ ـ الانكار التوبيخي : وهذه تقتضي أن ما بعدها واقع ، وأن فاعله ملوم ، كقوله تعالى : « أتعبدونَ ما تنحِتونَ !! » .

٥ ـ التقرير : ومعناه حملك المخاطب على الاقرار والاعتراف بما أنت عالم به ، كقوله تعالى : « أأنتَ فعلتَ هذا بآلهتِنا يا ابراهيمُ ؟ » .

٦ ـ التهكم ، كقوله تعالى : « أصلاتُك تأمُرُك أن نتركَ ما يعبُد آباؤنا ؟ » .

٧ ـ الأمر ، نحو قوله تعالى : « أأسلمتم » ، أي : أسلموا .

٨ ـ التعجب ، كقوله تعالى : « ألَمْ تَرَ إلى ربِّك كيفَ مدَّ الظلَّ ؟ ! » .

٩ ـ الاستبطاء ، كقوله تعالى : « ألَمْ يأنِ للذين آمنوا أن تخشعَ قلوبُهم لذكرِ اللهِ ! » .

ج - (الهمزة فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « إ زيداً » أي : عِدْ زيداً ، لأنه من الفعل « وأى » بمعنى « وَعَدَ » . وتقول عند الوقف : « إهْ » باضافة هاء السكت .

[ا]

آ - (الألف حرف إنكار) :

وذلك في نحو قولك : « أزيداهْ !! ؟ » ، تقول ذلك إذا قال لك أحدهم : « رأيت زيداً » ، فاردت أن تنكر عليه ما يقول . فالألف التي بعد « زيد » للانكار ، أما الهاء الساكنة فللسكت . وهذه الألف لا تأتي إلا في نهاية الجملة الانكارية ، وبشرط أن تكون الكلمة التي تنتهي بها هذه الجملة مفتوحة الآخر ، نحو : « أقرأ زيدُ الكتاباه !! ؟ » . وتقول منكراً أن يكون زيد قد سافر : « أسافراه » . وحقيقة هذه الألف انها اشباع للفتحة التي قبلها .

ب - (الألف للتذكر) :

وهذه مثل سابقتها في كونها إشباعاً للفتحة التي قبلها ، وإنما تأتي بعد كلمة مفتوحة الآخر تلكأ عندها المتكلم ليتذكر ما يقوله بعدها ، نحو : « رأيت أحمدا ... وعمر » .

ج - (الألف علامة للاثنين لا محل لها) :

وهي تلك التي في لغة « أكلوني البراغيث » ، نحو : « جاءا زيدٌ وعمرٌو » .

د ـ (الألف ضمير متصل) :

وهذه لا تكون إلا في محل رفع ، نحو : « زيد وعمرو جاءا ـ زيد وعمرٌو ضُربا » .

هـ ـ (الالف كافّة) :

وهي التي تأتي مع « بين » فتكفها عن الاضافة إلى الجملة التي بعدها ، كقول بنت النعمان :

فبينا نسوسُ الناسَ والأمرُ أمرُنا
إذا نحن فيهم سوقةٌ ليس نُنْصَفُ

وقال بعضهم : هذه الألف بقية من « ما » الكافة ، وقال آخرون : هي إشباع لفتحة « بين » وليست كافة . وعلى هذا تكون الجملة بعدها مضافاً اليها .

و ـ (الالف حرف فصل بين الهمزتين) :

وهي تلك التي تحشر بين الهمزتين لتسهيل النطق بهما ، نحو : « أاأكل زيد » . والاتيان بها ههنا جائز لا واجب .

ز ـ (الالف حرف فصل بين النونين) :

وهي تلك التي يؤتى بها وجوباً بين نون النسوة ونون التوكيد الثقيلة ، نحو : « أُدْرُسْنانِّ يا بنات » .

ح ـ (الالف الندبة أو الاستغاثة أو التعجب) :

وهي تلك التي تلي المنادى المندوب ، أو المستغاث ، أو المتعجب منه ، نحو : « وا ولدا ـ يا زيدا ـ يا روعتا ! » .

ط ـ (الالف بدل من نون التوكيد) :

وهي تلك التي تأتي بدلاً من نون التوكيد الخفيفة عند الوقف ، كقول الأعشى :

ولا تعبد الشيطانَ ، واللهَ فاعبدا

ي ـ (الالف للاطلاق) :

وهي التي يؤتى بها لاطلاق القافية المفتوحة ، أي لمدّ الصوت بها ، كقول المتنبي :

إذا أنت أكرمتَ الكريم ملكتَـهُ
وإن أنت أكرمتَ اللئـيمَ تَمَرَّدا

ك ـ (الالف علامة رفع) :

ويكون ذلك في المثنى والملحق به ، نحو : « جاء رجلان اثنانِ » .

ل ـ (الالف علامة نصب) :

ويكون ذلك في الاسماء الخمسة ، نحو : « رأيت أباك » .

م ـ (الالف فارقة) :

وهي التي يؤتى بها بعد واو الجماعة تفرقة بينها وبين الواو العاطفة ، نحو : « الرجال قاموا » . وهذه الألف تكتب ولا تلفظ (١) .

---

(١) ليست كل هذه الألفات مما يدخل في مفهوم « الأداة النحوية » . وإنما ذكرناها لأن المعربين قد اعتادوا ــ إذا صادفوها في الكلام ــ أن يعربوها . وقول « يعربوها » أي يسموها ، لا أن لهذه الألفات محلاً من الاعراب ، إذ كلها لا محل لها من الاعراب ما عدا الألف التي هي ضمير الاثنين . وقد أشرنا الى أن محلها الرفع على الفاعلية ، أو على نيابة الفاعلية .

[آ]

حرف لنداء البعيد ، نحو : « آ زيد » .

[أجَلْ]

حرف جواب مثل نعم . ولا عمل له .

استعمالاته :

١ ـ يكون تصديقاً للمخبر . يقال لك : « جاء زيد » فتجيب مصدقاً : « أجل » .

٢ ـ ويكون وعداً للطالب . يقال لك : « أعطني ديناراً » فتقول : « أجَلْ » .

٣ ـ ويكون اعلاماً للمستخبر . يقال لك : « هل جاء زيد ؟ » فتقول : « أجَلْ » .

[أخّ]

اسم فعل مضارع بمعنى « اكره » أو « أتكرّه » .

[اذْ]

اسم للزمان الماضي .

استعمالاته :

١ ـ يقع ظرفاً ، وهذا هو الغالب ، كقوله تعالى : « فقد نصرهُ اللهُ إذْ أخرجَهُ الذين كفروا » ، فهو في الآية في محل نصب على الظرفية الزمانية ، متعلق بنصره .

٢ ـ ويقع مفعولاً به ، كقوله تعالى : « واذكروا إذْ كنتم قليلاً فكثّركم » .

٣ ـ ويقع بدلاً من المفعول به ، كقوله تعالى : « واذكرْ في الكتابِ مريمَ إذْ انتبذتْ من أهلها مكاناً شرقياً » ، فهو في الآية بدل من « مريم » .

٤ ـ ويقع مضافاً اليه بعد اسم زمانٍ صالح للاستغناء عنه ، نحو : « يومَئذٍ ـ عندئذٍ ـ بعدئذٍ ... الخ » ، أو غير صالح للاستغناء ، كقوله تعالى : « ربَّنا لا تُزِغْ قلوبنا بعد إذْ هديتنا » . فهو في الآية والامثلة في محل جر بالاضافة .

وتتضمن « إذ » معاني أخرى غير الظرفية ، فيختلف النحاة في إعرابها : فمنهم من يبقيها على ظرفيتها ، ومنهم من يجد لها إعراباً آخر :

١ ـ (ضربت زيداً إذ أساء) : تضمنت هنا معنى التعليل ، فقال قوم : هي حرف تعليل لا عمل له ، والجملة بعده مستأنفة .

٢ ـ (بينا أنا جالس إذ أقبل زيد) : أفادت هنا المفاجأة ، فقال قوم : هي حرف للمفاجأة لا عمل له ، وقال آخرون : هي ظرف مكان ، وقال غيرهم : هي حرف توكيد زائد .

٣ ـ (وإذ قال ربك للملائكة) : قال قوم : هي حرف تحقيق هنا ، وفي كل الآيات المصدرة بها .

أحكامه :

١ ـ يلزم « إذ » الاضافة إلى جملة ، إما اسمية ، كقوله تعالى : « واذكروا إذْ أنتم قليلٌ » ، واما فعلية فعلها ماض لفظاً ومعنى ، كقوله

تعالى : « وإذ قال ربك للملائكة » ، أو فعليـة فعلها ماضٍ معنىً لا لفظاً ، كقوله تعالى : « وإذ يرفع ابراهيمُ القواعدَ » .

٢ ـ وقد يحذف أحد شطري الجملة بعدها ، فلا يعني ذلك أنها مضافة إلى المفرد ، ومنه قول الأخطل :

كانت منازلَ أُلافٍ عهدتُهمُ
إذ نحن إذ ذاك دونَ الناسِ إخوانا

والتقدير : إذ نحن متآلفون ... وإذ ذاك كائنٌ .

[اذا]

آ ـ (ظرف للزمان) :

وذلك في نحو قولك : « سآتيك إذا طلعت الشمس » ، فاذا ظرف متعلق بآتيك .

أحكامها :

١ ـ تلزم « إذا » الاضافة إلى الجملة الفعلية ، نحو : « إذا جاء زيد فأكرمه » .

٢ ـ إذا جاء بعدها مرفوع فهو فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، نحو : « إذا زيد جاء فأكرمه » ، ولا يجوز اعتباره مبتدأ لما قلنا في الحكم الأول من أنها لا تضاف إلا إلى الجمل الفعلية .

٣ ـ ولهذا السبب أيضاً لا يجوز بعدها إلا النصب على الاشتغال حين يتقدم المفعول ، نحو : « إذا زيداً رأيته فسلم عليه » .

٤ ـ تتضمن « إذا » معنى الشرط فلا تجزم إلا في الشعر خاصة ،

كقول عبد القيس بن خفاف :

إستغنِ ما أغناك ربُّك بالغنى وإذا تصبْك خصاصةٌ فتجمّلِ

٥ ــ تكثر زيادة « ما » بعدها ، نحو : « إذا ما رأيت زيداً فسلم عليه » .

٦ ــ إذا تضمنت « إذا » معنى الشرط ففي متعلقها مذهبان ، أحدهما يعلقها بالجواب ، ويجعلها مضافة إلى جملة الشرط ، وثانيها يعلقها بجملة الشرط ، فلا تكون عنده مضافة إلى شيء .

ب ــ (« إذا » فجائية) :

وهي التي في نحو قولك : « خرجت فاذا زيد واقفٌ » .

واختلف النحاة في إعرابها :

١ ــ قال الأخفش : هي حرف للفجاءة لا عمل له .

٢ ــ وقال المبرد : هي ظرف مكان ، والتقدير : « خرجت فزيد واقفٌ في الحضرةِ » .

٣ ــ وقال الزجاج : هي ظرف زمان ، والتقدير : « خرجت فزيد واقف وقت خروجي » .

وعلى القول بالظرفية المكانية أو الزمانية ، تكون متعلقة بالخبر « واقف » ، فان لم يذكر الخبر ، كما في نحو قولك : « خرجت فاذا زيدٌ » ، فهي متعلقة بخبر محذوف تقديره : مستقر .

وتقول العرب : « خرجت فاذا زيدٌ واقفاً » ، فالخبر في هذه الصورة محذوف ، و « واقفاً » حال .

ومن « إذا » الفجائية ، تلك التي تأتي مكان الفاء الرابطة لجواب

الشرط ، كقوله تعالى : « ثم إذا دعاكم دعــــوةً من الأرضِ إذا أنتم تخرجون » .

[إذما]

مركبة من « إذ » و « ما » . وقد اختلف فيها النحاة : فذهب سيبويه إلى أنها أصبحت بعد التركيب حرفاً للشرط بمنزلة « انْ » معنىً وعملاً ، وذهب المبرد وابن السراج والفارسي إلى أنها باقية على ظرفيتها ، وأن « ما » زائدة بعدها كزيادتها بعد « إذا » الشرطية .

هذا ، والجزم بـ « إذما » قليل .

[إذن]

حرف جواب ينصب المضارع بشروط : أن يتصدر ، ثم أن يليه المضارع الذي معناه الاستقبال ، ثم ألاّ يفصل بينه وبينه فاصل ، إلا أن يكون الفاصل ظرفاً ، أو مجروراً ، أو قسماً ، أو حرف « لا » ، أو منادى ، نحو قولك لمن قال لك : سأزورك : « إذنْ أكرمَك ــ إذنْ غداً أكرمَك ــ إذن والله أكرمَك ــ إذنْ لا أخيّبَ ظنّك ــ إذن يا عبد الله أكرمَك » . والأكثر إهمالها عند وجود الفاصل .

وفي الوقف عليها مذهبان : أحدهما يقف عليها بالألف تشبيهاً لنونها بتنوين المنصوب ، وهؤلاء يكتبونها « إذاً » . والآخر يقف عليها بالنون . وهؤلاء يكتبونها بالنون « إذنْ » .

وأكثر استعمالاتها أن تقع جواباً لـ « إن » أو « لو » ، كقول كثيِّر :

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنني منها إذن لا أقيلُها

وقول قُرَيْطِ بنِ أُنَيْفٍ :

لو كنت من مازن لم تستبحْ إبلي
بنو اللقيطةِ من ذُهْلِ بن شَيْبانا

إذنْ لقام بنصري معشرٌ خُشُنٌ
عندَ الحفيظةِ إن ذو لوثةٍ لانا

[أرأيتَ]

اسم فعل أمر بمعنى « اخبرني » ، نحو : « أرأيت لو جاء زيدٌ فماذا تصنعُ ؟ » أي : اخبرني لو جاء ...

والتاء فيه ليست ضميراً فاعلاً ، إنما هي حرف خطاب ، وذلك لأن أسماء الأفعال أسماء ، والتاء لا تتصل بالاسماء . أما فاعله ـ باعتبار أنه اسم فعل ـ فضمير مستتر فيه تقديره « أنت » . وهذه التاء تتصرف بحسب المخاطب ، فتقول للمؤنثة « أرأيتِ » ، وللمثنى « أرأيتما » وللجمع المذكر « أرأيتم » وللجمع المؤنث « أرأيتن » . ومنه قوله تعالى : « قل أرأيتم إن أصبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكمْ بماءٍ معين ؟ » أي : أخبروني إن أصبح ...

وقد تثبت تاؤه على هيئة المفرد المذكر ، وعندئذٍ تلحقه الكاف من أجل الخطاب ، فيقال : أرأيتَكَ ، أرأيتَكِ ، أرأيتَكما ، أرأيتكم ، أرأيتَكن . وبين سيبويه والفراء خلاف في إعراب كل من التاء والكاف . (انظر ذلك في المغنى ـ حرف الكاف) .

[اسٌ]

اسم صوت لزجر الغنم .

[أَشْطَانَ]

لغة في « وشكان » . (انظر وشكان) .

[أف]

اسم فعل مضارع بمعنى « أتضجر » .

وفيـــه لغات ، هي : أُفَّ – أُفُّ – أُفِّ – أُفًّا – أُفٌّ – أُفٍّ – أُفْ – أُفَّى (بالامالة) – أُفَّ – أُفَّة – .

[أُفّ]

لغة في « أف » (انظر اف) .

[ال]

آ – (اسم موصول بمعنى الذي) :

وهي الداخلة على الظرف في قول الشاعر :

من لا يزالُ شاكراً على المَعَهْ فهو حَرٍ بعيشةٍ ذاتِ سَعَهْ

أي : شاكراً على الذي معه .

وعلى الجملة الاسمية ، كما في قول الشاعر :

من القومِ الرسولُ اللهِ منهـمْ لهم دانتْ رقاب بني مَعَـدِّ

أي : من القوم الذين رسول الله منهم .

وعلى الجملة الفعلية ذات الفعل المضارع ، كما في قول الشاعر قرط بن هلال :

يقـول الخنى وابغض العجمِ ناطقـــاً
إلى ربنا صوتُ الحمارِ اليُجَـــدَّعُ

أي : صوت الحمارِ الذي يجدع .

وعلى أسماء الفاعلين والمفعولين ، إذا كانت هذه الأسماء عامـــلة ، نحو : « جاء الضارب زيداً » ، أي : الذي سيضربُ زيداً .

فأما الداخلة على الظرف ، فالظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفـة . والتقدير : من لا يزال شاكراً على الذي هو كائن معـه . وجمـلة الصلة المحذوفة صلة لها . وأما الداخلة على الجملة الاسمية والفعلية ، فالجملة المذكورة صلتها . وأما الداخله على اسم الفاعل أو المفعول ، فالاسم وحده صلتها . وليس له محل من الاعراب ، إنما الاعراب لـ « ال » وحـــدها . ففي قولك « جاء الضاربُ زيداً » تكون « ال » فاعلاً لجاء ، أما الضمة التي على « ضارب » فهي الضمة التي كان يجب ظهورها على « ال » باعتبارهـا فاعلا ، ولكن لما كانت مبنية لا تقبل الحركات ، ألقت حركتها على صلتها « ضارب » .

وقلْ مثـل ذلك إذا ظهرت على صلتهـا الفتحة أو الكسرة كما في قولك : « رأيت الضاربَ زيداً ـ ومررت بالضاربِ زيداً [1] » .

ب ـ (حرف تعريف) :

وهذه نوعان : عهدية وجنسية [2] ، وكل منها ثلاثة أقسام :

---

(١) [illegible] لا [illegible] هذا الكتاب الجديد ، بل يعتبر الداخلة على [illegible] حرف تعريف . والاسم الذي [illegible] هو المعرب بحسب العوامل السابقة له .

(٢) « العهدية » معناها العرفية . وهي تفيد ما تدخل عليه تعريفاً ←

١ ـ « ال » للعهد الذكري : أي للتعريف الذكري . وذلك بأن يذكر اسم ليس فيه « ال » ثم يذكر مرة ثانية مصحوباً بـ « ال » فيكون تعريفها له نتيجة ذكره سابقاً ، كقوله تعالى : « كما أرسلنا إلى فرعونَ رسولاً ، فعصى فرعونُ الرسولَ » ، أي : عصى فرعون هذا الرسول المذكور سابقاً .

٢ ـ « ال » للعهد الذهني : وهي تلك التي تدخل على اسم معهود ، أي معروف ذهنياً ، كأن يكون صاحب الاسم مما هو معروف لدى المخاطب بحيث إذا ذكر اسمه انصرف ذهن المخاطب اليه ، وذلك كقولك لأحد الطلاب : « جاء المدير » .

٣ ـ « ال » للعهد الحضوري : وهي الداخلة على اسم معهود ، أي معروف بسبب حضوره أمام المخاطب ، وذلك كقولك لطالب يمزق كتابه : « لا تمزق الكتاب » . ومن هذا النوع تلك الداخلة على الاسم الذي بعد اسم الاشارة ، نحو : « جاءني هذا الرجل » ، والداخلة على الاسم المنادى بعد « أيها » ، نحو : « يا أيها الرجلُ » ، والداخلة على الاسم الذي بعد « إذا » الفجائية ، نحو : « خرجت فاذا الأسدُ » ، والداخلة على اسم الزمان الحاضر ، كقوله تعالى : « اليومَ أكملتُ لكم دينكم » .

٤ ـ « ال » جنسية لاستغراق الافراد : وهي التي يجوز إحلال « كل » محلها على الحقيقة ، كقوله تعالى : « وخلق الانسانُ ضعيفاً » ، إذ المعنى : وخلق كل إنسانٍ ضعيفاً .

← في اللفظ والمعنى . وأما الجنسية فلا تفيد ما تدخل عليه إلا تعريفاً في اللفظ فقط ، أما في المعنى فيظل نكرة . لذا يصح في الجملة بعده أن تكون حالاً منه أو نعتاً له .

٥ ـ « ال » جنسية لاستغراق خصائص الأفراد : وهي التي يمكن إحلال « كل » محلها على سبيل المجاز ، نحو : « زيد هو الرجلُ علماً » ، إذ المعنى : زيد هو كل الرجال علماً ، أي : اجتمعت فيه كل صفات الرجال الحسنة في العلم .

٦ ـ « ال » جنسية لتعريف الماهية : وهي التي لا يمكن وضع « كل » موضعها لا على سبيل الحقيقة ، ولا على سبيل المجاز ، وذلك نحو : « لا أشرب الخمر » .

ج ـ (زائدة) :

وهي التي لا تفيد مصحوبها تعريفاً ، لا في اللفظ كالجنسية ، ولا في المعنى كالعهدية . ولها نوعان :

١ ـ « ال » زائدة لازمة : وهي الداخلة على الاسماء الموصولة ، نحو : « الذي ـ التي ـ الذين ـ اللذين ـ اللتين ـ اللائي » ، واللازمة لبعض الأعلام ملازمة دائمة ، نحو « اللات ـ العزى ـ النضر ـ النعمان ـ السموءل ـ المدينة المنورة ـ البيت الحرام ... الخ » .

٢ ـ « ال » زائدة غير لازمة : وهي الداخلة على بعض الأعلام المنقولة ، وليست ملازمة لها ، نحو « وليد ـ الوليد ، حارث ـ الحارث ، أمين ـ الأمين ... الخ » ، ومنها الداخلة لضرورة شعرية على بعض الأعلام التي لا تقبلها ، كقول الرماح بن ميادة :

رأيت الوليدَ بن اليزيدِ مباركاً
شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهلُهْ

الشاهد فيه قوله « اليزيد » .

ومنها الداخلة على الحال ، نحو : « ادخلوا الأوّلَ فالأوّلَ » ، وعلى التمييز كقول الشاعر :

رأيتكَ لما أنْ عرفتَ وجوهَنا
صددتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرِو

وذلك لأن الحال والتمييز لا يكونان إلا نكرتين ، فتكون « ال » إذا دخلت عليها زائدة .

د ـ (حرف استفهام) :

وذلك كقولك : « أل جاء زيد ؟ » . وهذه هي « هل » نفسها أبدلت هاؤها همزة .

[ألا]

آ ـ (حرف استفتاح) :

وتأتي في صدور الجمل دالةً على تحقق ما بعدها ، كقوله تعالى : « ألا إنّهم همُ السُّفهاءُ ولكنْ لا يعلمون » ، وقوله : « ألا إنّ أولياءَ اللهِ لا خوفٌ عليهمْ ولا همْ يحزنون » .

وهي حرف عاطل لا عمل له .

ب ـ (مركبة من الهمزة و « لا ») :

أي من همزة الاستفهام ، و « لا » النافية للجنس . وهذه تعمل عمل الحروف المشبهة بالفعل . ولها ثلاثة معانٍ :

١ ـ التوبيخ والانكار : كقول الشاعر :

ألا ارعـــواءَ لمن ولَّت شـــبيبتُهُ
وآذَنَت بمشيبٍ بعدَهُ هَرَمُ ؟ ! (١)

٢ ـ التمني : كقول الشاعر :

ألا عمرَ ولى مســـتطاعٌ رجوعُـــهُ
فيرأبَ ما أثأتْ يَدُ الغفلات ؟ ! (٢)

٣ ـ الاستفهام الحقيقي : كقول قيس بن الملوح :

ألا اصطبارَ لسلمى أم لها جَلَدٌ
إذا ألاقي الذي لاقاه أمثـــالي ؟

ج ـ (حرف عرض وتحضيض) :

والعرض طلب بلين ، والتحضيض طلب بحثّ . وتختص « ألا » هذه بالجملة الفعلية ، كقوله تعالى . « ألا تحبونَ أن يغفر الله لـــكم » . وعند التحقيق تنحل « ألا » هذه إلى همزة استفهام ، مع « لا » النافية .

[ألّا]

آ ـ (حرف تحضيض) :

لا عمل له . ويختص بالجمل الفعلية الخبرية كسائر أدوات التحضيض ، نحو : « ألاّ زرتنا ! » .

---

(١) فالهمزة للاستفهام التوبيخي ، و « لا » نافية للجنس ، و « ارعواء » اسمها مبني على الفتح في محل نصب ، والخبر محذوف تعلق به الجار والمجرور « لمن » .
(٢) أثأت : أفسدت . وإذا جاءت « الا » لمعنى التمني فلا خبر لها لفظاً ولا تقديراً . بل تكتفي باسمها ، ويتكون منها ومنه كلام تام .

ب ـ (مركبة من « ان » و « لا ») :

أي من « أن » الناصبة للمضارع ، و « لا » النافية ، نحو : « أريدُ ألاّ أسافرَ » . فأسافر منصوب بأن المدغمة في « لا » . ومنهم من لا يدغمها في الكتابة ، فيكتبها منفصلة هكذا : « أريد أنْ لا أسافرَ » ولا مشكلة عندئذٍ .

[الاّ]

آ ـ (حرف استثناء) :

وذلك في نحو قولك : « جاء الطلابُ إلا خالداً » .

ب ـ (أداة حصر) :

وذلك في الاستثناء المفرغ خاصة ، نحو : « ما جاء زيد إلا راكباً » .

ج ـ (مركبة من « ان » و « لا ») :

أي من « إنْ » الشرطية ، « ولا » النافية ، كقـــوله تعالى : « إلا تنصروه فقد نصره اللهُ » ، أي : إن لا تنصروه ..

د ـ (وصفية) :

وهي التي تركب مع الاسم الذي بعدها لتكون كلمة واحدة تقع صفة لما قبلها ، وتكون عندئذ بمنزلة « غير » التي يوصف بها . (راجع مبحث الاستثناء) .

واشترط النحاة لها ثلاثة شروط : أن يكون موصوفها جمعاً ، ثم أن يكون منكراً ، ثم أن تقع في كلام يصح فيـــه الاستثناء ، نحو : « جاءنا رجالٌ إلا زيدٌ » . فالرجال ـ كما ترى ـ جمع ، ثم هو منكر ،

ثم ان الكلام يمكن تحويله إلى تركيب استثناء فيقال : « جاءنا رجالٌ إلا زيداً » .

ثم اختلف النحاة في الشروط والاعراب . فأما سيبويه فلم يشترط لها شيئاً ، ومثل لها بمثال ليس فيه واحد من هذه الشروط ، وهو قوله : « لو كان معنا رجلٌ إلا زيدٌ لغلبنا » . وأما ابن الحاجب فاشترط عكس شرطهم ، وهو ألاّ يكون الكلام صالحاً للاستثناء ، وذلك كقوله تعالى : « لو كان فيهما آلهةٌ إلا اللهُ لفسدتا » ، إذ لو قَبِلَ هذا الكلام الاستثناء لفسد معناه ، لأنه يصير عندئذٍ : لو كان فيهما آلهةٌ ليس بينهم الله لفسدتا ، ويترتب عليه أنه لو وجد فيهما آلهة بينهم الله لم تفسدا . وهذا كلام فاسد لأنه كفر حقيقي .

فأما في الاعراب فقال بعضهم : « إلا » وحدها هي اسم في محل رفع صفة لما قبلها (لرجال في المثال الأول ، ولرجل في مثال سيبويه ، ولآلهة في الآية الكريمة) ، وهي مضافة ، والاسم الذي بعدها مضاف اليه . ولكن لما كانت « إلا » هذه الاسمية تشبه « الا » الحرفية الاستثنائية في لفظها ، بنيت على السكون مثلها ، فأما حركتها التي تستحقها بحكم وقوعها صفة ، فقد ألقتها على المضاف اليه بعدها ، وعلى ذلك يكون « زيد » في المثال الأول ومثال سيبويه ، و « الله » في الآية الكريمة ، مضافاً اليها مرفوعين لفظاً ، مجرورين محلاً .

ورأى آخرون – ورأيهم أسهل – أن تكون هي وما بعدها كلمة واحدة يوصف بها ، وعلى هذا يكون « الا زيدٌ » صفةً لرجل ، و « الا اللهُ » صفة لآلهة .

[الى] :

آ – (حرف جر أصلي) :

وله سبعة معانٍ :

١ ـ انتهاء الغاية الزمانيـة : كقوله تعالى : « ثم أتموا الصيامَ إلى الليلِ » ، أو انتهاء الغاية المكانية ، نحو قوله تعالى : « من المسجد الحرامِ إلى المسجدِ الأقصى » .

٢ ـ المعية : نحو : « الذَّوْدُ إلى الذودِ إبلٌ » . أي : الذود مع الذود ابلٌ (١) .

٣ ـ التبيين : وهي الداخلة على ما هو فاعل في المعنى بعد فعل تعجب أو اسم تفضيل مما يعني حباً أو بغضاً ، كقوله تعالى : « ربِّ ! السجنُ أحبُّ إليَّ مما يدعونني اليـه » ، إذ الياء في « إلي » هي فاعل « الحب » في المعنى .

٤ ـ مرادفة اللام : كقوله تعالى : « والأمر اليك فانظري ماذا تأمرين » ، إذ المعنى : « الأمر لك » . وقال بعضهم : بل هي هنا لانتهاء الغاية ، وتقدير الآية : الأمر منتهٍ اليك .

٥ ـ مرادفة « في » : كقول النابغة الذبياني :

فلا تتركنّي بالوعيـــدِ كأنني
إلى الناس مطليٌّ به القارُ أجربُ

أي : كأنني في الناس أجربُ .

٦ ـ مرادفة « من » : كقول عمرو بن أحمر الباهلي يصف ناقته :

تقول ، وقد عاليْتُ بالكُورِ فوقهـا :
أيُسقى فـــلا يروى إليَّ ابن احمرا ؟

أي : فلا يروى مني .

---

(١) الذود من الابل : ما كان بين الثلاثة والعشرة .

٧ ـ مرادفة « عند » : كقول ابي كبير الهذلي :

أم لا سبيلَ إلى الشبابِ وذكْرُهُ
أشهى إليَّ من الرحيقِ السلسلِ

أي : اشهى عندي من الرحيق .

ب ـ (حرف جر زائد) :

قال بذلك الفراء مستدلاً بقراءة بعضهم : « فاجعلْ أفئِدَةً من الناس تَهوى اليهم » ، أي : تهواهم . وعلى ذلك فمجرورها مفعول به مجرور لفظاً منصوب محلاً .

[اليك]

اسم فعل أمر بمعنى « تنحَّ » ، نحو : « اليك عني » .

[أم]

آ ـ (حرف عطف) :

ولا تكون كذلك إلا إذا سبقت بهمزة التسوية ، كقوله تعالى : « إن الذين كفروا سواءٌ عليهم أأنذَرْتَهُمْ أمْ لم تنذرهمْ لا يؤمنون » ، أو بهمزة يطلب بها و بـ « أم » التعيين ، نحو : « أزيدٌ عندك أم عمرٌو ؟ » .

إلا أن التي بعد همزة التسوية تختلف عن التي بعد همزة التعيين في أمرين : أولهما : أن الكلام مع الأولى خبر لا استفهام ، فلذا لا يستحق جواباً ، أما الثانية فالكلام معها استفهام على حقيقته ، لذا فهو محتاج إلى جواب . الثاني : أن الأولى لا تكون إلا بين جملتين في تأويل المفردين ،

إذ التقدير في الآية : سواءٌ عليهم انذارك وعدم انذارك ، أما الثانية فتقع بين المفردين الصريحين ـ كما رأينا في المثال ـ ، وتقع بين الجملتين ، لكن لا على تأويلها بالمفردين ، وذلك نحو قوله تعالى : « أأنتمْ تَخلُقونَهُ أم نحنُ الخالقون ؟ » . والنتيجة لكل ذلك أن « ام » التي بعد همزة التسوية لا تعطف إلا مصدراً مؤولاً على مصدر مؤول ، وأنَّ « أم » التي بعد همزة الاستفهام الحقيقي تستطيع أن تعطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة .

هذا ، وتسمى « ام » العاطفة بـ « أم » المتصلة ، لأن ما قبلها وما بعدها لا يستغنى بأحدهما عن الآخر ، وتسمى أيضاً معادِلة ، لأنها تعادل الهمزة في إفادة معنى التسوية ، إن كانت الهمزة للتسوية ، وفي إفادة معنى الاستفهام ، إن كانت الهمزة للاستفهام ، بمعنى أنها تعطي لمعطوفها الذي هو بعدها نفس المعنى الذي تعطيه الهمزة لما دخلت عليه .

ويجوز حذف « أم » المتصلة العاطفة مع معطوفها إذا دل الكلام عليها ، كقول أبي ذؤيبٍ الهذلي :

دعاني إليها القلبُ ، إني لأمره
سميعٌ ، فما أدري : أرُشْدٌ طلابُها

والتقدير : أرشدٌ أم غَيٌّ ؟

ب ـ (حرف إضراب) :

وهذه ليست عاطفة ، بل هي إضراب واستئناف بمعنى « بل » ، ولا تقع بعدها إلا جملة مستأنفة .

والمحال التي تقع فيها ثلاثة :

١ ـ بعد الخبر المحض ، نحو : « جاء زيدٌ ، أم جاء عمرٌو » ،

أي : بل جاء عمرٌو . ومنه قوله تعالى : « تنزيلُ الكتابِ لا ريبَ فيه من ربِّ العالمين ، أم يقولون افتراهُ » ، أي : بل يقولون افتراه .

٢ ـ بعد همزة لا يقصد بها التسوية ، ولا الاستفهام الحقيقي ، بل يقصد بها الاستفهام الانكاري أو الابطالي أو غيرهما ، كقوله تعالى : « ألَهُمْ أرجلٌ يمشون بها ، أم لهم أيدٍ يبطشون بها » ، إذ المعنى : ليست لهم أرجلٌ يمشون بها ، بل لهم أيدٍ يبطشون بها .

٣ ـ بعد استفهام ، ولكنه بغير الهمزة ، كقوله تعالى : « هل يستوي الأعمى والبصيرُ ، أم هل تستوي الظُّلُماتُ والنُّورُ ؟ » . أي : بل هل تستوي الظلمات والنورُ ؟

وإذا وقع بعد « ام » التي لمعنى الاضراب مفرد ، فليس معنى ذلك أنها عاطفة له ، لأنها ـ كما قلنا ـ حرف استئناف لا عمل له ، وعند ذلك لا بد من تقدير ما يصير المفرد معه جملة استئنافية لا محل لها من الاعراب ، وذلك كقولهم : « إنها لابِلٌ ، أم شاءٌ ؟ » . والتقدير : بل أهي شاءٌ ؟

هذا ، وتسمى « أم » التي لمعنى الاضراب بـ « ام » المنقطعة ، وذلك لأن ما بعدها منقطع عما قبلها ، وليس معطوفاً عليه ، بل هو مستأنف .

والمعنى الذي تأتي له « أم » المنقطعة هو الاضراب وحده تارة ، بحيث يصح وضع « بل » وحدها مكانها ، نحو : « سآتيك غداً ، أم تعال أنت إليَّ » ، إذ يمكن القول : « بل تعال أنت إليَّ » ، ثم الاضراب ومعه استفهام إنكاري أو طلبي ، بحيث لا يصح إحلال « بل » وحدها في محلها ، بل لا بد مع « بل » من حرف استفهام حتى يستقيم المعنى ،

فمن النوع الأول – أي الاضراب مع الاستفهام الانكاري – قوله تعالى : « أم له البناتُ ولكمُ البنونَ » ، إذ التقدير : بل ألهُ البناتُ ولكمُ البنونَ ؟ فلو حذفت من التقدير همزة الاستفهام فقلت : بل له البناتُ ولكم البنون ، لاستحال المعنى . ومن الثاني – أي الاضراب مع الاستفهام الطلبي [1] – قولك : « هل جاء زيد أم جاءَ عمرٌو ؟ » ، إذ التقدير : بل هل جاء عمرٌو ؟ فلو حذفت من التقدير كلمة « هل » لانقلب الكلام إلى غير معناه ، أي لأصبح خبراً بعد أن كان استفهاماً .

ج – (حرف تعريف) :

وهذه خاصة بلغة اليمن ، ومنه الحديث الشريف : « ليس ِمنَ امْبِرِّ امْصِيامُ في امْسَفَر » ، أي : ليس من البرِ الصيامُ في السفر .

[أما]

حرف استفتاح بمنزلةِ « ألا » ، وتكثر قبل القسم ، نحو : « أما واللهِ لأكرمنَّك » . ومنه قول أبي صخر الهذلي :

أما والذي أبكى وأضحك ، والذي
أماتَ وأحيا ، والذي أمرُه الأمر

لقد تركتني أحسدُ الوحش أن أرى
أليفين منها لا يروعهما الذعرُ

---

(١) الاستفهام الطلبي : هو الذي يطلب به العلم ، أي يطلب به الاخبار عما هو مستفهم عنه .

[أمّا]

حرف شرط وتفصيل وتوكيد لا عمل له ، نحو : « خذ هذين الكتابين : فأمّا الأول ، فأعطه زيداً ، وأمّا الثاني فأعطه عمراً » .

وقد تبدل ميمها الأولى ياءً للتخفيف ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

رَأَتْ رجلاً أيْما إذا الشمسُ عَارَضَتْ
فيَضْحَى ، وأيما بالعشيِّ فيَخْصَرُ

فأما تسميتها بحرف شرط ، فللزوم الفاء جوابها ، وأما كونها للتفصيل ، فلأن غالب أحوالها أن تكون له ، وأما كونها للتوكيد فلأن الجملة معها أقوى منها بغيرها ، تقول : « زيد ذاهب » ، فاذا أردت كلاماً أقوى من ذلك قلت : « أما زيد فذاهب » .

فاذا جاءت للتفصيل لم يكن من الضروري تكرارها ، بل قد يستغنى بذكر أحد القسمين عن الآخر ، كقوله تعالى : « هو الذي أنزلَ عليك الكتابَ منهُ آياتٌ مُحكَماتٌ هُنَّ أمُّ الكتابِ وأُخَرُ متشابهاتٌ ، فأمّا الذينَ في قلوبِهِم زيغٌ فيَتَّبِعونَ ما تَشابَهَ منه ابتغاءَ الفتنةِ وابتغاءَ تأويله » . أي : وأمّا غيرهم فيؤمنون به ويكلون معناه إلى ربهم .

ولا بدَّ لـ « أمّا » من فاصل بينها وبين الفاء . ويفصل بأحد ستة :

١ ـ بالمبتدأ ، نحو : « أمّا زيدٌ فذاهبٌ » .
٢ ـ بالخبر ، نحو : « أمّا في الدار فزيدٌ » .
٣ ـ بجملة الشرط ، نحو : « أمّا إن جاء زيدٌ فأكرمْه » .
٤ ـ بمفعول الجواب ، نحو : « فأمّا اليتيمَ فلا تقهرْ » .
٥ ـ باسم منصوب على الاشتغال بفعل محذوف يفسره ما بعد الفاء ، نحو : « أمّا زيداً فاضربه » . ويجب في هذه الصورة تقدير الفعل

المحذوف بعد الفاء لا قبل المنصوب ، لأن « أما » تعتبر بحكم الفعل ، كما سنرى بعد قليل ، ولا يدخل فعل على فعل .

٦ ـ بظرف معمول لـ « أمّا » ، نحو : « أمّا اليومَ فاني ذاهبٌ » و « أمّا في الدار فان زيداً جالسٌ » . ولا يمكن اعتبار خبر « إن » هو العامل في الظرف ، لأنّ خبر « ان » لا يتقدم عليها ، فكذلك معموله ، فلم يبق غير أن يكون هذا الظرف معمولاً لـ « أمّا » . وخالف في ذلك المبرد والفراء وابن درستويه فأجازوا أن يكون الظرف معمولاً لخبر « إن » .

قلنا : « أمّا » حرف شرط . فأين جملتا الشرط ؟ أليس الشرط يحتاج إلى جملتين ؟ وفي الجواب عن هذا السؤال قيل : « أمّا » وحدها بمنزلة جملة الشرط ، لأنها على تأويل : مهما يكن من شيء .

إذن فقولك : « أمّا زيد فذاهب » ، يساوي : مهما يكن من شيء فزيد ذاهب ، وعلى هذا تكون « اما » هي أداة الشرط وهي فعل الشرط ، ولهذا السبب يتعلق بها الظرف كما رأينا قبل قليل .

[امّا]

حرف يغلب استعماله مكرراً نحو : « جاء إما زيد وإما عمرٌو » .

وقد اختلف النحاة في أمر الثانية منها ، فذهب قوم إلى أنها حرف عطف ، وان الواو التي معها زائدة . وقال آخرون : بل العاطف هو الواو ، و « اما » لا عمل لها .

واما « إمّا » الأولى فقد اتفقوا على أنها غير عاطفة ، لأنها تأتي

في أول الكلام وليس قبلها ما يمكن العطف عليه ، ولأنها قد تعترض بين العامل ومعموله ، كما اعترضت في المثال بين الفعل والفاعل .

وعلى كل فان المعاني التي تأتي لها « إمّا » خمسة ، وهي نفسها المعاني التي تأتي لها « أو » . فاعرابها إذن أن يقال فيها : إنها حرف لكذا من المعاني الخمسة .

معانيها :

١ ـ الشك : نحو : « جاءني إمّا زيدٌ وإما عمرٌو » . إذا لم تعلم الجائي منهما .

٢ ـ الابهام : نحو : « سيأتيك إمّا زيد وإما عمرٌو » . إذا كنت تعلم الآتي ولكنك لا تريد أن يعلمه المخاطب .

٣ ـ التخيير : كقوله تعالى : « إمّا أن تعذبَ وإمّا أن تتخذَ فيهم حسناً » .

٤ ـ الاباحة : نحو : « إقرأْ إمّا قصةً وإما ديواناً » .

٥ ـ التفصيل : نحو : « الكلمة : إمّا اسمٌ وإمّا فعل وإمّا حرفٌ » .

وقد يستغنى عن « إما » الثانية بذكر ما يغني عنها ، نحو : « إما أن تتكلم بخير ، وإلاّ فاسكت » . ومنه قول المثقب العبدي :

فامّا أن تكونَ أخي بصدقٍ فاعرفَ منك غثّي من سميني
وإلاّ فاطّرِحْني واتّخذني عدواً أتّقيك وتتّقيني

وقد لا تصاحب « اما » الثانية الواو ، كقول معبد بن قرط يدعو على أمه بالموت :

يا ليتما أمُّنا شالتْ نعامتها أيْما إلى جنة أيْما إلى نار

وترى في البيت شاهداً آخر على إبدال ميمها الأولى ياء للتخفيف ، ثم على فتح همزتها .

[أمامَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « تقدم » :

[آمين]

اسم فعل أمر بمعنى « استجب » .

[أَنْ]

آ ـ (ضمير منفصل) :

وهي تلك الموجودة في الضمائر : « أنتَ ـ أنتِ ـ أنتما ـ أنتم ـ أنتن » . وهذا أحد رأيين في المسألة ، وعليه تكون التاء حرف خطاب . والرأي الثاني أن الضمير هو كل الحروف الملفوظة .

ب ـ (حرف مصدري) :

وهي الداخلة على الأفعال المتصرفة ، ماضية كانت ، أم مضارعة ، أم أمرية ، فمثال دخولها على الماضي : « سافرت بعد أن غربت الشمس » ، ومثال دخولها على المضارع : « سآتيك بعد أن تغرب الشمس » ، ومثال دخولها على فعل الأمر : « كتبت اليه بأنْ قمْ » .

وهي في كل ذلك مؤولة مع ما بعدها بالمصدر ، والجملة بعدها صلة لها لا محل لها من الاعراب . ثم إن مصدرها المؤول يقع مواقع إعرابية مختلفة : فيكون مبتدأ ، كقوله تعالى : « وأن تصوموا خيرٌ لكم » ، والتقدير : الصيامُ خير لكم ، ويكون فاعلاً ، نحو : « يسرني أن تنجح »

والتقدير يسرني نجاحُك ، ويكون مفعولاً به ، نحو : « أريد أن أسافرَ » ، والتقدير : أريد السفرَ ، ويكون مجروراً بالاضافة ، نحو : « سآتيك بعد أن تغربَ الشمسُ » ، والتقدير : سآتيك بعد غروبِ الشمسِ ، ويأتي مجروراً بالحرف ، نحو : « كتبت اليه بأن قمْ » ، والتقدير : كتبت اليه بالقيـــام .

وحذف الجار قبلها قياسي ، نحو : « عجبتُ أن تسافر » . أي : عجبت من أن تسافر . واختلف النحاة في اعراب المصدر عنـــد حذف الجار ، فقال قوم : هـو في محل نصب بنزع الخافض ، وقال آخرون : بل هو في محل جر على تقـدير الحرف الجار موجـوداً ، ثم يتعلق الجار والمجرور بما قبلها .

وإذا دخلت « أنْ » هذه على المضارع نصبته ، أما إن دخلت على غيره فلا عمل لها . لكن سبكها للجملة التي بعدها بالمصدر ملازم لها في كل أحوالها .

والذي يميز « أنْ » هذه من « أنْ » المخففة هو أن الأولى لا تكون إلا بعد لفظ دال على غير اليقين ، نحو : « أريد أن ـ أحب أن ـ آمل أن ... الخ » ، أما الثانية فسنراها في الفقره التالية :

ج - (مخففةٌ من أنَّ) :

وهذه لا تقع إلا بعد فعل دالٍّ على اليقين ، نحو : « علمتُ أن ستسافرُ » . وهي مثل سابقتهـا : أي حرف مصـدري . ثم اختلفوا في عملها ، فقال قوم : هي عامـلة في حالة التخفيف كما كانت عاملة في حالة التشديد ، أي هي ناصبة للاسم رافعة للخبر ، ولكن اسمها وهي مخففة يجب فيه أن يكون ضمير شأن محذوفاً ، وربما ثبت كقول الشاعر :

فلو أنكِ في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخَلْ وأنتِ صديقُ

كما يجب في خبرها أن يكون جملة .

وقال آخرون : بل هي مهملة ، ولا عمل لها إلا سبك الجملة بعدها بمصدر . (أنظر مبحث الحروف المشبهة بالفعل) .

د - (حرف تفسير) :

قال به بعضهم ، واشترطوا لذلك ثلاثة شروط :

١ - أن تقع بين جملتين : فان وقع قبلها المفرد فليست تفسيرية ، كقوله تعالى : « وآخرُ دعواهُمْ أن الحمدُ للهِ ربّ العالمين » ، فهذه مصدرية ، والمصدر المؤول خبر للمبتدأ « آخر » .

٢ - أن يكون في الجملة السابقة معنى القول دون حروفه ، كقوله تعالى : « وانطلق الملأُ منهم أن امشوا » ، إذ معنى الانطلاق هنا انطلاق الألسنة بالقول . فان كان في الجملة السابقة حروف القول لم يصح مجيء التفسيرية ، فلا يقال : « قلت لزيد أنْ قمْ » .

٣ - ألاّ يدخل عليها حرف جر ، نحو : « كتبت اليه أنْ قم » ، فان أدخلت الجار ، فقلت : « كتبت اليه بأن قم » كانت مصدرية لا تفسيرية .

هـ - (زائدة) :

ولها أربعة مواضع :

١ - بعد « لما » الحينية : نحو : « لما أن أشرقت الشمس جاء زيد » .

٢ - بين القسم و « لو » ، نحو : « أقسم أنْ لو جاء زيد لأكرمته » .

٣ - بين الكاف ومخفوضها ، وهذا نادر ، كقول الشاعر :

ويومـاً توافيـنـا بوجـه مُقَسَّمٍ
كأنْ ظبيةٍ تعطو إلى وارقِ السَلَمْ

٤ ـ بعد « إذا » : كقول أوس بن حجر يصف صيداً :

فأمْهَلَـهُ حتى إذا أنْ كأنَّـهُ
مُعاطي يدٍ في لجـةِ الماءِ غارفُ

[أنّ]

حرف مشبه بالفعل يدخل على المبتدأ والخبر فينصب الأول ويرفع الثاني . وهي معها في تأويل المصدر . والجملة المؤلفة من اسمها وخبرها صلة لها لا محل لها من الاعراب .

وتقع مع صلتها مواقع إعرابية مختلفة : فتكون في محل رفع ، نحو : « سرني أنك مجتهد » ، والتأويل : سرني اجتهادُك ، وفي محل نصب ، نحو : « علمت أنَّك مسافرٌ » ، والتأويل : علمت سفرَك ، وفي محل جر ، نحو : « عجبت من أنك راسبٌ » ، والتأويل : عجبت من رسوبِكَ .

وحذف الجار قبلها قياسي ، نحو : « عجبت أنك راسب » . والخلاف في اعراب المصدر عندئذ كالخلاف الذي عرفته في « أنْ » .

[إنْ]

آ ـ (حرف شرط جازم) :

وتدخل على المضارعين فتجزمها لفظاً ، نحو : « إنْ تجتهدْ تنجحْ » ، وعلى الماضيين فتجزمها محلاً ، نحو : « إن اجتهدَ زيدٌ نجحَ » . وإذا

اقترن جوابها بالفاء أو « إذا » الفجائية ، كان مجزومها الثاني هو جملة الجواب ، نحو : « إنْ تجتهدْ فانت ناجحٌ » .

ب - (حرف نفي) :

وتدخل على الجملة الاسمية ، كقوله تعالى : « إنِ الكافرون إلا في غرور » ، أي : ليس الكافرون إلا في غرور ، وعلى الجملة الفعلية ، كقوله تعالى : « إنْ أردنا إلا الحسنى » ، أي : ما أردنا إلا الحسنى .

وإذا دخلت على الجملة الاسمية فهي عند بعضهم عاملة عمل « ليس » ، ولكن بشروط (أنظر هذه الشروط في مبحث الأفعال الناقصة) . وعند غيرهم : حرف عاطل لا عمل له .

ج - (مخففة من « إنَّ ») :

وتدخل على الجملة الاسمية ، نحو : « إن زيدٌ لمنطلق » . فمنهم من يهملها - كما رأيت في المثال - فيكون ما بعدها مبتدأ وخبراً ، ومنهم من يعملها ، نحو : « إنْ زيداً لمنطلقٌ » ، فتكون ناصبة للاسم رافعة للخبر .

وتدخل على الجملة الفعلية فلا تكون إلا مهملة . والأكثر عندئذ أن يكون الفعل بعدها ماضياً ناسخاً ، كقوله تعالى : « وإنْ كادوا ليَفْتِنونَكَ عن الذي أوْحَيْنا اليك » ، وأقل من ذلك أن يكون مضارعاً ناسخاً ، كقوله تعالى : « وإنْ يكادُ الذين كَفَرُوا ليُزْلِقونَكَ بِأَبْصارِهِمْ » ، وأقل من الاثنين أن يكون ماضياً غير ناسخٍ ، كقول زوجة الزبير تخاطب قاتل زوجها :

شلَّتْ يمينُك إن قتلتَ لَمسلماً   حلَّتْ عليك عقوبةُ المُتَعَمِّدِ

وأقل من الثلاثة أن يكون الفعل مضارعاً غير ناسخٍ ، كقولهم : « إن يزينُكَ لَنَفْسُكَ » .

هذا ، ولا بد في « إنْ » المخففة من الثقيلة ، من لام مفتوحة بعدها تسمى اللام الفارقة ، لأنها تفرقها وتميزها من « إنْ » النافية . وتدخل هذه اللام على عجز الجملة أياً يكن شكلها : فتدخل على الخبر ان تأخر ، نحو : « إنْ زيداً لمنطلق » ، وعلى الاسم إن تأخر ، نحو : إنْ في الدار لزيداً » ، وعلى خبر الفعل الناقص ، وعلى فاعل الفعل التام . وذلك ظاهر في الأمثلة السابقة .

وهذه اللام هي اللام المزحلقة نفسها ، إلا أنها في المخففة لازمة لتفرقها وتمييزها من « إنْ » النافية .

د ـ (زائدة) :

وتزاد في عدة محالّ :

١ ـ بعد « ما » النافية ، كقول النابغة يعتذر للنعمان :

ما إنْ أتيتُ بشيءٍ أنت تكرهُـــهُ
إذن فلا رَفَعَتْ سَوْطي إليَّ يدي

٢ ـ بعد « ما » الموصولية ، كقول الشاعر :

يُرجِّي المرءُ ما إن لا يراهُ وتَعْرِضُ دونَ أدناه الخطوبُ

٣ ـ بعد « ما » المصدرية الزمانية ، كقول المعْلَوّط :

ورجِّ الفتى للخير ما إن رأيتَـه
على السِّنِّ خيراً لا يزال يزيـد

٤ ـ بعد « ألا » الاستفتاحية ، كقول الشاعر يتغزل بحبيبتـه « غضوب » :

ألا إنْ سرى ليلي فبتُّ كئيباً أُحاذِرُ أن تنأى النوى بغضوبا

٥ ـ وقبل مدة الانكار ، كقول أحد الاعراب وقد سئل : أيخرج إن أخصبت البادية : « أأنا إنيهْ ؟ ! » منكراً أن يكون رأيه على خلاف ذلك (١) .

[انَّ]

آ ـ (حرف مشبه بالفعل) :

تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول ، ويسمى اسمها ، وترفع الثاني ، ويسمى خبرها ، نحو : « إنَّ زيداً قائمٌ » .

وقد تنصبها في لغة ، كقول عمر بن أبي ربيعةَ :

إذا اسودَّ جنحُ الليلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ
خُطَاكَ خِفافاً ، إن حراسَنا أُسْدا

وقد يرتفع بعدها الاسم فيكون مبتدأ ، وهو وخبره خبر لها ، أما اسمها فيكون ضمير شأنٍ محذوفاً ، كقول الأخطل :

إنَّ منْ يدخلِ الكنيسةَ يوماً يلقَ فيها جآذِراً وظباءَ

أي : إنّه من يدخل ...

---

(١) مدة الانكار هي ألف تلي الكلمة المفتوحة ، أو ياء تلي الكلمة المكسورة ، أو واو تلي الكلمة المضمومة . وهي في حقيقتها اشباع لهذه الحركات يأتيه العربي عندما يريد استنكار سؤال وجه اليه ، أو خبر ألقي اليه ، فتقول منكراً سفر زيد وقد أخبروك به : « أسافراه !! ـ أسافر الى القاهرتيه !! ـ أسافر زيدوه !! » والهاء في كل ذلك للسكت .
وفي المثال أعلاه : الهمزة الأولى للاستفهام الانكاري . و « أنا » مبتدأ محذوف الخبر . والتقدير : أأنا لا أخرج ؟ ! ، و « ان » زائدة ، و « ي » مدة إنكار ، والهاء للسكت .

ولا يجوز اعتبار « من » اسماً لها ، لأنه اسم شـرط جازم ، بدليل جزمه للفعلين بعده ، واسم الشرط له الصدارة في الكلام فلا يعمل فيه ما قبله ، فتعين أن يكون مبتدأ ، وأن يكون اسم « إنّ » ضمير شأن محذوفاً .

ب ـ (حرف جواب) :

بمعنى « نعم » ، ولا عمل له حينئذٍ ، كقول عبيد الله بن قيس الرُّقيَّات :

ويَقُلْنَ : شيبٌ قد علا ك ، وقد كَبِرْتَ ، فقلت : إنَّهْ

أي : فقلت : نعم . . والهاء للسكت .

[إنما]

مكفوفة كافة لا عمل لها كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوة » ، ومثلها أيضاً : « أنما » المفتوحة الهمزة .

[أو]

حرف عطف ، له ثلاثة معانٍ :

١ ـ أن يكون لأحد الشيئين ، أو الأشياء ، نحو : « خذ الكتابَ ، أو القلم ، أو الدفتر » ، أي : خذ أحد هذه الأشياء .

٢ ـ أن يكون لمطلق الجمع ، كالواو ، نحو قول حُميد بن ثَوْر :

قومٌ إذا سمعوا الصريخَ رأيتهم
ما بينَ مُلجِمِ مُهْرِهِ أو سافعِ (١)

أي : رأيتهم بين هذا وذاك .

٣ ـ أن يكون للاضراب ، مثل « بل » ، كقوله تعالى : « وأرسلناه إلى مئةِ ألفٍ أو يزيدون » ، أي : بل يزيدون .

---

(١) السافع : الآخذ بناصية الفرس بلا لجام .

وقد ذكر له المتأخرون معانيَ كثيرة ، كالشك ، والابهام ، والتخيير ، والاباحة ، والتقسيم ، ومرادفة « إلا » ومرادفة « إلى » ، والتقريب ، والشرط ، والتبعيض . وكلها مستفاد من ملابسات الكلام ، وليست معاني حقيقية للحرف .

[أوَّتْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أتوجع » .
وفيه لغات كثيرة : أوْتِ – أوَّتْ – أوَّتِ – أوَّتْ .

[أوَّه]

اسم فعل مضارع بمعنى « أتوجع » . ولغاته كلغات « أوت » ، فانظرها .

[أيْ]

آ – (حرف نداء) :

وينادى به البعيد ، أو القريب ، أو المتوسط ، على خلاف في ذلك ، نحو : « أي عبدَ الله » .

ب – (حرف تفسير) :

ويقع بين المفردين ، فيكون الثاني عطف بيان على الأول ، نحو : « رأيت ليثاً ، أي أسداً » . ويقع بين الجملتين ، فتكون الثانية تفسيرية لا محل لها من الاعراب ، كقول الشاعر :

وترمينَني بالطرفِ أي أنتَ مذنبٌ وتقلينني لكنْ إياكِ لا أقلي

[أيّ]

آ - (اسم استفهام) :

فيستفهم بها عن كل شيء : عن الزمان ، نحو : « في أي يومٍ جئتَ ؟ » ، وعن المكان ، نحو : « في أي مكان جلستَ ؟ ... وإنما تأخذ معناها مما تضاف اليه .

ب - (اسم شرط) :

هي نفسها الاستفهامية ، تضمنت معنى الشرط فصارت تجزم فعلين ، نحو : « أيّاً تقرأ تستفدْ » .

ج - (اسم لمعنى الكمال) :

وتسمى « أي » الكمالية ، وهي الدالة على كمال موصوفها ، نحو : « زيدٌ رجلٌ أيُّ رجلٍ » أي : كاملٌ في صفات الرجال .

وإذا وقعت بعد نكرة كانت صفة له - كما في المثال السابق - ، وإن وقعت بعد معرفة نصبت على الحال منه ، نحو : « أقبل زيد أيَّ رجلٍ » ، أي : أقبل زيد كاملاً في الرجولية .

د - (اسم موصول) :

وهي تلك التي في قوله تعالى : « ثم لننزعَنَّ من كلِّ شيعةٍ أيُّهم أشدُّ على الرحمنِ عِتِيّاً » .

وهذه مبنية على الضم لاضافتها وحذف صدر صلتها ، إذ التقدير : أيُّهم هو أشدُّ . أي : لننزعن الذي هو أشدُّ . هذا ما يقوله سيبويه . وقد خالفه نحاة كثيرون ذاهبين إلى أن الاضافة والبناء لا يجتمعان .

هـ - (وصلة النداء) :

وهي التي يتوصل بها إلى نداء ما فيه « ال » نحو : « يا أيُّها الرجلُ » . وهذه مبنية على الضم في محل نصب على النداء . ويكثر حذف الأداة قبلها ، فيقال : « أيها الرجلُ » .

و - (في محل نصب على الاختصاص) :

وهي التي تستعمل في الاختصاص الذي يجيء على شكل النداء ، نحو : « أنا - أيُّها الصديقُ - أحبكم » . وهي مبنية أيضاً على الضم في محل نصب على الاختصاص .

[إيْ]

حرف جواب بمعنى « نعم » ، إلا أنه لا يستعمل إلا والقسم بعده ، كقوله تعالى : « ويستنبئونَك أحقٌ هو ؟ قل : إيْ وربي إنه لحقٌ » .

[أيَا]

حرف نداءٍ للبعيد ، نحو : « أيا عبد اللهِ » .

[ايغْ]

اسم صوت يزجر به الجمل لاناخته ، لا محل له من الاعراب .

[أيْما]

أنظر « أمّا » و « إمّا » .

[أَيْمُن]

اسم مشتق من « اليُمن » يستعمل للقسم مضافاً إلى لفظ الجلالة فقط ، نحو « وايمنُ اللهِ لأسافرنَّ » . وهو مبتدأ محذوف الخبر وجوباً . والتقدير : ايمنُ اللهِ قسمي . وأجاز ابن عصفور أن يكون هو الخبر ، والمبتدأ محذوف ، والتقدير عندئذ : قسمي ايمن اللهِ .

[ايهِ]

اسم فعل أمر بمعنى « إمض فيما أنت فيه من حديث أو فعل » . وذلك كأن يكون أحدهم يحدثك ، ثم يسكت لسبب من الأسباب ، فتقول له : « إيهِ » . أي : تابع حديثك ، أو إمض في حديثك .

[ايَّة]

هو مؤنث « أيّ » . أنظر « أيّ » .

[أيْها]

انظر « هيهات » .

[أيُّها]

انظر « أيّ » .

[ايْهاً]

اسم فعل أمر بمعنى « أكفف » .

[ايْهات]

انظر « هيهات » .

[ايْهان]

انظر « هيهات » .

حرف الباء

[ب]

آ - (حرف جر أصلي) :

وله ثلاثة عشر معنىً :

١ ـ الالصاق : نحو : « أمسكت بزيدٍ » .

٢ ـ التعدية : وهي التي تجعل اللازم متعدياً ، مثل همزة التعدية ، وذلك نحو قوله تعالى : « ذهب الله بنورهم » ، أي : أذهبَ الله نورهم . وقد قرئت الآية كذلك .

٣ ـ الاستعانة : وهي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : « كتبت بالقلم » .

٤ ـ السببية : نحو : « عاقبت زيداً باهماله » ، أي : بسبب إهماله .

٥ ـ المصاحبة : نحو : « اذهب بأمان اللهِ » ، أي : مع أمان الله .

٦ ـ مرادفة « في » : نحو قوله تعالى : « ولقد نَصَرَكُمُ اللهُ ببدرٍ » ، أي : في بدر .

٧ ـ البدل : كقول قُرَيْطِ بن أُنَيْفٍ :

فليت لي بِهِمُ قوماً إذا ركبوا
شنّوا الاغارةَ فرساناً وركبانا

أي : ليت لي بدلاً منهم .

٨ ـ المقابلة : وهي الداخلة على الأعواض ، نحـــو : « اشتريت الكتاب بدرهم » .

٩ ـ مرادفـة « عن » : كقوله تعالى : « فاسأل به خبـيراً » ، أي : اسأل عنه خبيراً .

١٠ ـ مرادفة « على » : نحو قوله تعالى : « ومِنْ أهلِ الكتابِ مَنْ إنْ تأمَنْه بقنطارٍ يؤدِّهِ اليك » ، أي : تأمنه على قنطار .

١١ ـ التبعيض : أي مرادفـة « من » ، كقوله تعالى : « عينـاً يشربُ بها عبادُ الله » ، أي : يشرب منها .

١٢ ـ القسم : نحو : « أقسم بالله » .

١٣ ـ مرادفة « إلى » : كقوله تعالى : « وقـد أحْسَنَ بي إذْ أخْرَجَني من السجن » ، أي : أحسن إليّ .

ب ـ (حرف جر زائد) :

ومعناها التوكيد أبداً . ومواضع زيادتها ستة :

١ ـ تزاد في الفاعل : وزيادتها فيه على ثلاثة أقسام : واجبـة ، وغالبة ، وضرورة .

فأما الواجبة فهي في فاعل صيغـة التعجب الثانيـة « أفعل به » ، نحو : « أكرمْ بزيدٍ !! » .

وأما الغالبـة فهي في فاعل « كفى » إذا كان بمعنى « إكتفِ » ، نحو قوله تعالى : « وكفى باللهِ شهيداً » ، إذ المعنى : إكتفِ باللهِ شهيداً . فلفظ الجلالة مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه فاعل « كفى » . فان لم

يكن الفعل بمعنى الأمر لم تزد الباء في فاعله ، نحو : « يكفيني منك دينارٌ » ، إذ لا يقال : « يكفيني منك بدينارٍ » .

وأما الضرورة ففي قول عمرو بن ملقط :

مها ليَ الليلةَ مها ليَــهْ ؟ أودى بنعليَّ وسرباليَــهْ

أي : ماذا أصابني الليلةَ ، لقد هلك نعلايَ وسربالي .

٢ ــ وتزاد في المفعول : كقوله تعالى : « وهزّي إليكِ بجذعِ النخلةِ تُساقِطْ عليكِ رُطَباً جَنِيّاً » ، أي : وهزي جذعَ النخلة . وكثرت زيادتها في مفعول « عرف » ونحوه ، مثــل « عرفت بالأمر ، وعلمت به » . كما زيدت في مفعول « كفى » ، كقول الشاعر :

فكفى بنا فضلاً على مَنْ غيرُنا حبُّ النبيِّ محمــدٍ إيّانــا

أي : فكفانا فضلاً حبُّ النبي .

٣ ــ وتزاد في المبتدأ : نحــو : « بحسبِك درهمٌ ــ خرجت فاذا بزيدٍ ــ كيف بك إذا كان كــذا وكــذا » . وأصل ذلك كله : حسبُك درهمٌ ــ خرجت فاذا زيدٌ ــ كيف أنت إذا كان كذا وكذا .

وقد زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم « ليس » بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر ، كقراءةِ بعضهم : « ليس البرَّ بأن تولوا وجوهكم قِبَــلَ المشرقِ والمغربِ » .

٤ ــ وتزاد في الخبر المنفي : نحو : « ما زيد بقائم ــ وليس زيدٌ بقائم » .

٥ ــ وتزاد في الحال المنفي عاملها : كقول القحيف العقيلي يمدح حكيمَ بن المسيَّب :

فما رَجَعَتْ بخائبةٍ رِكابٌ حكيمُ بنُ المسيَّبِ منتهاهــا

٦ ـ وتزاد في « النفس والعين » مستعملتين في التوكيد : نحو : « جاء زيد بنفسِهِ » ، و « رأيت زيداً بعينِهِ » .

[بَجَلْ]

آ ـ (حرف جواب) :

بمعنى نعم ، فتقول لمن سألك : هل جاء زيد ؟ : « بجلْ » .

ب ـ (اسم فعل مضارع) :

بمعنى « يكفي » ، نحـو : « بجلني » ، أي يكفيني . وهـو نادر الاستعمال .

ج ـ (اسم بمعنى « حسب ») :

فيضاف إلى ياء المتكلم ، كقول طرفة بن العبد :

ألا إنني أُشْرِبْتُ أسودَ حالكاً
ألا بجلي من ذا الشراب ألا بجلْ

يقول : شربت من كأس المنية فحسبي من ذاك الشراب .

[بخ]

اسم فعل ماض بمعنى « عَظُمَ وفخُمَ » .
وفيــه لغات : بَخِّ ـ بَخٍّ بَخٍّ ـ بَخٍ بَخْ ـ بَخٍ بَخٍ ـ بَخْ بَخْ .

[بَسْ]

اسم فعل أمر بمعنى « إكتفِ » .

[بُطْآنَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أبْطِئ » .

[بَعْدَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « تَأَخَّرْ » ، أو « إحْذَرْ شيئاً خلفك » .

[بَلْ]

آ - (حرف عطف وإضراب) :

وذلك إذا تلاها مفرد ، لأنهـــا لا تعطف إلا المفردات ، نحو : « جاء زيدٌ بل عمرٌو » .

ثم إن جاء قبلها أمر أو إيجاب ، نحو : « إضربْ زيداً بل عمراً » ، ونحو المثال الذي قبله ، فهي تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه ، فلا يحكم عليه بشيء ، ويكون الحكم في حقيقته لما بعدها . أما إن تقدمها نهي أو نفي ، نحو : « لا تضربْ زيداً بل عمراً - وما قام زيدٌ بل عمرٌو » ، فهي لتقرير ما قبلها على حالته ، وجعل ضده لما بعدها .

ب - (حرف إضراب واستئناف) :

وذلك إذا تلتها الجملة ، نحو : « جاء زيد ، بل جاء عمرٌو » .

ولها حينئـــذٍ معنيان : الاضراب الابطالي : ومعناه الغاء الحكم الذي قبلها وتقرير الحكم الذي بعدها ، كما في المثال السابق ، والاضراب الانتقالي : وهـــذا لا يعني الغاء الحكم الذي قبلها ، بل يعـــني تقريره ،

والانتقال منه إلى حكم آخر بعـــدها ، كقـوله تعالى : « قد أفلحَ من تزكّى ، وذَكَرَ اسمَ رَبِّهِ فصلّى ، بل تؤثرون الحياةَ الدنيا » .

وهي في كلا المعنيين حرف ابتداء ، والجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

[بَلْهَ]

١ ـ (اسم فعل أمر) :

بمعنى « دع » ، وذلك إذا كان الاسم بعدها منصوبـــاً ، نحو : « بَلْهَ زيداً » . فيكون المنصوب مفعولاً به .

٢ ـ (مفعول مطلق) :

وذلك إذا جر الاسم الذي بعدهـا ، نحو : « بلهَ زيـــدٍ » ، فتكون هي مصـــدراً منصوباً على المفعولية المطلقة ، ويكون ما بعدهـا مضافاً اليه .

٣ ـ (اسم استفهام) :

وذلك إذا رفعتَ الاسم الواقع بعدها ، نحو : « بلهَ زيدٌ ؟ » ، فتكون هي اسم استفهام بمعنى « كيف » مبنية على الفتح في محل رفـــع خبراً مقدماً ، ويكون ما بعدها مرفوعاً على أنه مبتدأ مؤخر .

وهي في جميع استعمالاتها ذات معنى واحد ، وهـو بيان أن الاسم الذي بعدها أولى بالحكم مما قبلها ، نحو : « لقد أكرمت عـــدوي بله صديقي » ، أي : إذا كنت قد أكرمت عدوي فمن باب أولى أن أكون قد أكرمت صديقي .

[بلى]

حرف جواب مختص بالنفي ، ويفيد إبطاله ، كقوله تعالى : « أيحسبُ الانسانُ أنْ لنْ نجمعَ عظامَهُ ؟ بلى » ، وقوله : « ألمْ يأتِكمْ نذيرٌ ؟ قالوا : بلى » .

[بِمَ ؟]

مركبة من كلمتين : الباء الجارة ، و « ما » الاستفهامية التي حذفت ألفها لدخول الجار عليها .

[بِهْ]

اسم فعل مرادف لـ « بخ » ، وهو مثله يستعمل مكرراً : « بِهْ بِهْ » .

[بَهْلَ]

هو مقلوب « بَلْهَ » ، إلا أنّه لا يستعمل إلا منصوباً على المصدرية مضافاً إلى ما بعده ، نحو : « بَهْلَ زيدٍ » .

[بَيْدَ]

ويقال فيه : « مَيْدَ » . وهو اسم ملازم للنصب على الاستثناء المنقطع ، وللاضافة إلى « أنَّ » وصلتها ، نحو : « زيدٌ كثيرُ المالِ بيدَ أنّهُ بخيلٌ (١) » .

(١) « بيد » : اسم منصوب على الاستثناء ، وهو مضاف ، و « ان » وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل جر بالاضافة .

حرف التاء

[ت]

آ - (حرف جر) :

وهي المختصة بجر لفظ الجلالة في القسم ، كقوله تعالى : « وتاللهِ لأكيدن أصنامكم بعد أن تولّوا مدبرين » . وربما جروا بها غير لفظ الجلالة ، كقولهم : « تربّي - تربّ الكعبةِ - تالرحمن » .

ب - (حرف خطاب) :

وهي الموجودة في سلسلة ضمائر المخاطبة : « أنتَ - أنتِ - أنتما - أنتم - أنتنّ » . وهذا على مذهب من يرى أن الضمير هو « أنْ » وحدها . ومنهم من يخالف ، فيرى أن الحروف كلها هي الضمير . وعلى هذا ، لا يكون هناك تاء خطاب .

ج - (التأنيث) :

وهي الساكنة الداخلة على الفعل ، نحو : « قامتْ هند - وجلستْ فاطمة .. الخ » . وهذه حرف لا محل له من الاعراب خلافاً للجلولي الذي زعم أنها ضمير وأنها في محل رفع .

[تَشُؤْ]

اسم صوت لزجر الحمار لكي يشرب . لا محل له من الاعراب .

[تَيْدَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أمْهِلْ » ، نحو : « تَيْدَ زيداً » . وقد تتصل به كاف الخطاب ، فيقال : « تَيْدَكَ زيداً » .

حرف الثاء

[ثيءُ]

اسم صوت لا محـل له من الاعراب ، يستعمل لدعاء التيس عنـد السفاد .

[ثَمَّ]

اسم إشارة للمكان البعيد ، نحو : « جلس زيـد ثَمَّ » ، أي : جلس هناك . ولكنه لا يقبل « ها » التنبيه في أوله ، ولا كاف الخطاب في آخره ، كما تفعل اسماء الاشارة كلها . وهو ملازم للنصب على الظرفية المكانيـــة . وقد يؤنث لفظه فيقال « ثَمَّةَ » .

[ثُمَّ]

ويقال فيها : « فُمَّ » أيضاً . وهي حرف عطف يقتضي التشريك والترتيب والتراخي ، نحو : « جاء زيد ، ثم عمرٌو ، ثم خالدٌ » .

وقد تفقد معنى التراخي فيقال : « أخذت القلم ثم كتبتُ » ، إذ ليس بين أخذ القلم والكتابة مهلة ، وإنما هما عملان يعقب ثانيهما الأول .

حرف الجيم

[جِ]

فعل أمر للمفرد المخاطب المذكر من « وجى ـ يجي » بمعنى « قطع ـ يقطع » ، نحو : « جِ رئة العصفور » ، أي : إقطعها .

[جِيء]

اسم صوت لا محل له من الاعراب ، يستعمل لزجر الابل لكي تشرب .

[جَاهْ]

اسم صوت لزجر السبع ، لا محل له من الاعراب .

[جَلَلْ]

آ ـ (اسم بمعنى « عظيم ») :

وذلك نحو قولك : « أصابني أمرٌ جللٌ » ، أي : عظيمٌ .

ب ـ (حرف جواب) :

بمعنى « نعم » ، وذلك نحو قولك : « جَلَل » جواباً عن سؤال : « هل جاء زيد ؟ » .

ج – (اسم بمعنى « أجل ») :

وذلك في نحو قولك : « فعلت ذلك من جَلَلِكَ » ، أي : من أجلك .

[جِهْ]

اسم صوت لزجر الابل ، لا محل له من الاعراب .

[جوتَ]

اسم صوت لزجر الابل لكي تشرب ، لا محل له من الاعراب .

[جَيْرِ]

حرف جواب بمعنى « نعم » .

حرف الحاء

[حا حا]

اسم صوت للضأن كي يأكل ، لا محل له من الاعراب .

[حاشَى]

انظر « حاشا » .

[حاشا]

آ ـ (فعل ماض متصرف) :

وهذه تكتب ألفها الأخيرة ياء لوقوعها رابعة ، نحو : « شتَمَ زيد رفاقه وما حاشى أحداً منهم » ، أي : ولم يستثنِ أحداً منهم . وهو فعل ماض متصرف ، فيأتي منه المضارع « يحاشي » ، وفعل الأمر « حاشِ » .

ب ـ (فعل ماض جامد) :

وهو الذي يستعمل في الاستثناء ، نحو : « سكر القـــوم حاشا زيداً » . وفاعله في هذه الصورة هو ضمير مستتر تقـديره « هو » يعود على مصدر الفعل المتقدم عليه ، أو على اسم فاعله ، أو على البعض المفهوم من الاسم العام . فاذا قيل : « سكر القوم حاشا زيداً » فالمعنى : جانب هو ـ أي سكرهم ، أو السكران منهم ، أو بعضهم ـ زيداً . وعلى هذا يكون زيداً مفعولاً به منصوباً .

ج - (حرف شبيه بالزائد) :

وهو المستعمل في الاستثناء إذا كان ما بعده مجروراً ، نحو : « سكر القوم حاشا زيدٍ » . فزيد مجرور لفظاً بحاشا ، منصوب محلاً على الاستثناء .

د - (مفعول مطلق) :

وذلك إذا استعملت في التنزيه منونةً ، كقراءة بعضهم : « وَقُلْنَ حاشاً لله ، ما هذا بشراً ، إنْ هذا إلا مَلَكٌ كريم » ، أو مضافةً كقراءة آخرين : « حاشَ اللهِ » ، أو مبنيةً على الفتح لشبهها بأختها « حاشَ الحرفية » ، كقراءة آخرين : « حاشَ لله » . وهي في كل ذلك اسم منصوب ، أو في محل نصب على المفعولية المطلقة ، والتقدير : تنزيهَ اللهِ ، تنزيهاً لله .

[حاي]

اسم صوت لزجر الابل ، لا محل له من الاعراب .

[حَبْ]

اسم صوت لزجر الجمل ، لا محل له من الاعراب .

[حتى]

آ - (حرف جر) :

وذلك إذا وليها المفرد المجرور ، كقوله تعالى : « سلام هي حتى

مطلعِ الفجرِ » ، أو المضارع المنصوب ، نحو : « اجتهدتُ حتى أنجحَ » ، ومجرورها في هذه الصورة هو المصدر المؤول من « أنْ » المضمرة بعدها ومن جملة المضارع .

و « حتى » الجارة لا تجر إلا الاسم الظاهر ، أو المصدر المؤول ، كما رأيت ، أما الضمير فلا يجر بها ، فــــلا يقال : « حتاه ـ حتاها ـ حتام ... الخ » .

ومجرورها داخل في حكم ما قبلها إن لم يكن هناك قرينـة تقتضي خلاف ذلك ، فاذا قلت : « قرأت الكتابَ حتى الفصلِ الخامسِ » فهم السامع العربي أن الفصل الخامس مقروء . وفي هذا الأمر تختلف عن « الى » ، فهذه إذا لم توجد القرينة التي تعين المعنى المراد ، كان مجرورها غير داخل فيما قبله ، فاذا قلت : « قرأتُ الكتابَ الى الفصلِ الخامسِ » ، فهم السامع العربي أنك توقفت عند الفصل الخامس فلم تقرأه .

هذا ، ولحتى الجارة الداخلة على المضارع المنصوب معنيان : مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « قالوا : لن نَبْرَحَ عليهِ عاكفين حتى يرجع الينا موسى » ، أي : إلى أن يرجعَ الينا موسى ، ثم مرادفة « كي » التعليلية ، نحو : « أسْلِمْ حتى تدخلَ الجنة » ، أي : كي تدخل الجنة .

ب ـ (حرف عطف) :

وذلك في نحو قولك : « أحبُّ الفاكهةَ حتى التفاحَ » .

ويشترط في مجرورها شروط :

١ ـ أن يكون مفرداً ، إذ لا تعطف « حتى » الجمل .

٢ ـ أن يكون ظاهراً لا مضمراً .

٣ ـ أن يكون بعضاً مما قبلها ، نحوَ : « قـــدم الحُجّاجُ حتى المشاةُ » ، أو جزءاً مما قبلها ، نحو : « قرأت الكتابَ حتى خاتمتَه » ، أو كجزءٍ منه ، نحو : « أعجبتني القصة حتى مغزاها » .

٤ ـ أن يكون غاية لما قبلها ، إما في زيادة أو نقص ، فالأول : « مات الناس حتى الانبياءُ » ، والثاني نحـــو : « نجح الطـلابُ حتى الكسالى » .

هذا ، والمعنى الذي تحمله « حتى » العاطفة هو معنى الغاية دائماً . وشيء آخر ، وهو أن معطوفها داخل في حكم المعطوف عليه قبلها دائماً ، فاذا قلت : « قرأت الكتابَ حتى الفصلَ الخامس » كان الفصل الخامس مقروءاً بلا شك ، لأن العطف ـ كما نعلم ـ تشريك في الحكم .

ج ـ (حرف ابتداء) :

وهي الداخلة على الجمل لا على المفردات ، وتدخل على الجملة الفعلية كقول حسان بن ثابت يمدح الغساسنة :

يُغْشَوْنَ حتى ما تَهِرُّ كلابُهـم
لا يَسْألونَ عن السواد المُقْبِـلِ

وعلى الجملة الاسمية ، كقول الفرزدق يهجو جريراً :

فواعجبـا حتى كليبٌ تَسُبُّني كأنَّ أباها نهشَلٌ أو مجاشعُ

وهي في الحالين حرف ابتداء لا عمل له ، والجملة بعدها استئنافية لا محل لها من الاعراب .

[حَجْ]

اسم صوت لزجر الضأن .

[حِجْراً محجوراً]

حجراً : مفعول مطلق لفعل محذوف ، ومحجوراً : صفـــة له . والمعنى : امنع نفسي منعاً ممنوعـاً . وهي عبارة تستعمل في مقام التعوذ ، وذلك كأن يقال لك : أتشرب الخمر ؟ فتقول : حجراً محجوراً !!

[حذاريك]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى . والتثنية فيه لا يقصد منها العدد اثنان على سبيل الحصر ، بل المقصود بها التكثير ، فالمعنى : حذراً بعدَ حذَرٍ . والكاف التي فيه في محل جر بالاضافة .

[حسِّ]

ويقال : حسْ ، بالسكون والتخفيف . وهـو اسم فعـل مضارع بمعنى « أتألمُ » .

[حشى]

لغة في « حاشا » . (انظر « حاشا ») .

[حقّاً]

اسم منصوب على الظرفية المجازية ، وذلك في مثل قولك : « حقاً أنك صادقٌ » . ولا يليها إلا « أنْ » المفتوحة الهمزة ، فيكون المصدر المؤول منها ومن صلتها في محل رفع مبتدأ مؤخرٍ ، وتكون حقاً متعلقـة بالخبر المحذوف المقدم . التقدير : في الحق صدقك . أي : صدقـك كائن في الحقّ . هـذا مذهب سيبويه . وبعض النحاة يرى أنـه منصوب على المصدرية . بمعنى أنه مفعول مطلق ناب عن فعله ويجعل المصدر المؤول فاعلاً له . والتقدير : حق صدقك ، أي : ثبت صدقك .

[هَلْ]

اسم صوت لزجر الناقة .

[هنانيك]

مفعول مطلق . أحكامه كأحكام « حذاريك » . (راجع « حذاريك ») .

[هُوبْ]

اسم صوت لزجر الابل .

[هَيّ]

اسم فعل أمر بمعنى « أقبِلْ » ، نحو : « حيَّ على الصلاة ، حيَّ على الفلاحِ » ، أي : أقبِلْ على الصلاة ، أقبِلْ على الفلاح .

[حيث]

وفيها مسائل كثيرة :

١ ـ لغاتها : العرب تقول : « حيث » ، وطيء من بينها تقول : « حَوْثُ » .

٢ ـ بناؤها : المشهور فيها البناء على الضم ، وقد تبنى على الفتح ، وعلى الكسر .

٣ ـ إضافتها : المشهور أنها تضاف إلى الجملة ، اسمية كانت أو فعلية ، نحو : « جلست حيث زيدٌ جالس ـ وحيث جلسَ زيدٌ » . وقد سمعت مضافة إلى المفرد ، كقول أحد الرجاز :

أما تري حيثَ سهيلٍ طالعاً نجماً يضيء كالشهابِ لامعا

٤ ـ إعرابها : المشهور أنها مبنية غير معربة ، وسُمِعَتْ معربة مجرورة في قراءة : « والذين كـذّبوا بآياتينا سنستدرجهُمْ من حيثِ لا يعلمون » . كما وردت في البيت السابق منصوبة على أنها مفعول به لفعل « ترى » .

٥ ـ استعمالها : الغالب فيها أن تكون في محل نصب على الظرفية ، وقد تجر بـ « من » ، نحو : « انطلقت من حيث وقف زيدٌ » . وقد سمعت مجرورة بالاضافة ، وذلك في قول زهير بن أبي سلمى :

فشدَّ ولم يفـزع بيوتـاً كثـيرةً
لدى حيثُ ألقَتْ رَحلَهَا أُمُّ قَشْعَمِ (١)

وقد تقع « حيث » مفعولاً به . ومن ذلك البيت الاسبق « أما ترى حيثَ سهيلٍ طالعا » .

٦ ـ معناها : المشهور أنها اسم للمكان . وقد تأتي للزمان قليلاً ، ومنه قول أحدهم :

حيثما تستقمْ يقدرْ لك اللـ ـهُ نجاحاً في غابرِ الأزمانِ

إذ المعنى : متى تستقم .

هذا ، وإذا دخلت عليها « ما » كفتها عن الاضافة ، وضمنتها معنى الشرط فجعلتها تجزم فعلين . وهذا ظاهر في البيت السابق .

[حَيَّهَلْ]

اسم فعل أمر بمعنى « أقبِلْ » . وقد ينون : « حيَّهلاً » . أو قد يكون بألف من غير تنوين : « حيَّهلا » .

(١) فاعل « شد » يعود على حصين بن ضمضم أحد مؤرثي حرب داحس والغبراء . و « أم قشعم » : هي المنية .

حرف الخاء

[خلا]

آ ـ (فعل ماض متصرف) :

وذلك إذا استعملته في غير الاستثناء ، من نحو قولك : « خلا البيت من السكان » وهو في هذه الحالة فعل لازم لا يتعدى الى المفعول به .

ب ـ (فعل ماض جامد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء ، نحو : « قام القوم خلا زيداً » . وهو في هذه الحالة فعل متعدٍ ، ومفعوله هو الاسم المستثنى بعده . أما فاعله فضمير مستتر تقديره « هو » يعود على مصدر الفعل السابق ، أو على اسم فاعله ، أو على البعض المفهوم مما قبله ، والتقدير : خلا القيام زيداً ، أو خلا القائم زيداً ، أو خلا البعض منهم زيداً .

ج ـ (حرف جر شبيه بالزائد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء وجررت الاسم المستثنى به ، نحو : « قام القوم خلا زيدٍ » . فزيد مجرور لفظاً منصوب محلاً على الاستثناء .

حرف الدال

[دَجْ]

اسم صوت للدجاج لكي يأكل .

[دَعْ]

آ - (فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « دع الكتابَ » .

ب - (اسم فعل) :

اسم فعل أمر بمعنى « انتعش » . ويقال للعاثر ، أو لمن أصابته حادثة .

[دعاً]

اسم منصوب على المفعولية المطلقة ، نحو : « دعاً لك » . والجار والمجرور متعلقان بخبر محذوف لمبتدأ محذوف . والتقدير : دعائي لك ، أو ارادتي لك . فهذا التركيب مثل تراكيب : « سقياً لك - ورعياً لك - وبعداً لك ... الخ » . ولا يقال : « دعاً لك » إلا للعاثر أو لمن أصابته مصيبة ، ومعناه : انتعاشاً لك . وقد يقال : « دعدعاً لك » .

[دعدعاً]

انظر « دعاً » .

[دهْ]

اسم صوت لزجر الابل .

[دواليك]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى ، والكاف مضاف اليه . والتثنية فيه على معنى التكثير ، لا على معنى التثنية حصراً . ومعناه : مداولةً بعدَ مداولةٍ .

[دونك]

اسم فعل أمر بمعنى « خذ » ، نحو : « دونك الكتابَ » . والكاف فيه للخطاب وليست ضميراً .

[دوه]

اسم صوت ، دعاء للفصيل ، أي الجمل الصغير .

حرف الذال

[ذا]

آ - (اسم اشارة) :

اسم اشارة للمفرد المذكر ، وذلك في نحو قولك : « إختر بين ذا و ذا » . وتتصل به « ها » التنبيهية فيصير « هذا » ، كما تتصل به لام البعد وكاف الخطاب فيقال « ذاك » و « ذلك » .

ب - (من الأسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا كان منصوباً ، نحو : « رأيت ذا الفضل » . ومعناه : رأيت صاحب الفضل .

ج - (اسم موصول) :

وذلك إذا سبق بمن أو ما استفهاميتين ولم يؤلف معها كلمة واحدة ولم يرد به الإشارة ، نحو : من ذا جاء ؟ أي : من الذي جاء ؟

[ذه]

اسم إشارة للمفرد المؤنث ، نحو : « هات ذه الدواة » . وتتصل به « ها » التنبيهية فيقال « هذه » .

[ذو]

آ - (من الاسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا وقع في مواقع الرفع ، نحو : « جاء ذو الفضل » .

ب ـ (اسم موصول) :

وذلك في لغـة « طيىء » ، كقـولهم : « جاء ذو فاز » ، أي : جاء الذي فاز .

[ذي]

آ ـ (اسم اشارة) :

اسم اشارة للمفرد المؤنث ، نحو : « ذي أفضل من ذي » .

ب ـ (من الاسماء الخمسة) :

ولا يكون ذلك إلا إذا وقع في مواقع الجر : « مررت بـــذي الفضل » .

[ذيّا]

هـو مصغر « ذا » الاشارية . وتتصـــل به كاف الخطاب فيقال « ذيّاك » .

حرف الراء

[رَ]

فعل أمر من « رأى » ، نحو « رَ الرأيَ » ، أيْ : ليكن لك في الأمر رأيٌ .

[رُبَّ]

حرف جر شبيه بالزائد . وله معنيان : التكثير ، نحو : « رب كتابٍ نافع قرأته » ، أي : قرأت كثيراً من الكتب النافعة ، والتقليل ، نحو : « ربما قرأ زيد قصة » ، أي : كان زيد يقرأ القصص قليلاً .

أحكامها :

١ ـ لا تجر « رب » إلا المفرد النكرة ، فلا يقال : « رب رجالٍ ـ ولا : رب زيدٍ » .

٢ ـ ويجب في مجرورها الظاهر أن يوصف ، كما رأيت في المثال آنفاً .

٣ ـ إذا جرت « رب » الضمير ـ وهذا قليل ـ وجب افراد الضمير وتذكيره وتمييزه ، نحو : « رُبَّه رجلاً صالحاً صادفته » .

٤ ـ يجب تصدير « رب » .

٥ ـ تعمل « ربَّ » مذكورة ومحذوفة . ويكثر حذفها بعد الواو ، كقول الفرزدق يصف ذئباً :

وأطلسَ عسّالٍ وما كان صاحباً
دعـــوت بناري موهنـــاً فأتاني

وأقل من ذلك أن تحذف بعد الفاء ، ومنه قول امرىء القيس :

فمثلِكِ حُبْلى قد طرقتُ ومرضعٍ
فألهيتُهـا عن ذي تمائمَ مُحْوِلِ

وأقل منه أن تحذف بعد « بل » . ومنه قول الراجز :

بل بلدٍ ذي صُعُدٍ وآكامْ

وقد تحذف وليس قبلها شيء من الحروف ، ومنه قول جميل :

رسمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ   كدت أقضي الغداة من جَلَلِهْ

٦ ـ إذا دخلت عليها « ما » الزائدة ، فالغالب أن تكفها عن العمل ، وأن تلغي اختصاصها بالجمل الاسمية ، فتصير صالحة للفعلية والاسمية على حد سواء ، نحو : « ربما قرأ زيد قصة ـ وربما زيد قادم » . وقال بعضهم بل لا تدخل عند ذلك إلا على الفعلية .

وقد يبقى لها عملها ـ وهو قليل ـ ومنه قول عدي بن الرعلاء :

ربّما ضربـةٍ بسيفٍ صقيـلٍ   بين بصرى وطعنـــةٍ نجلاءِ

وإذا دخلت على الفعلية فالغالب في فعلها أن يكون ماضياً لفظـــاً ومعنىً ، وقد يأتي مستقبلاً ، كقوله تعالى : « ربمـا يودُّ الذين كفروا لو كانوا مسلمين » .

٧ ـ في رب لغات كثيرة هي : رُبَّ ـ رَبَّ ـ رُبَ ـ رَبَ ـ رُبَّتْ ـ رَبَّتْ ـ رُبَتْ ـ رَبَتْ ـ رُبَّتَ ـ رَبَّتَ ـ رُبَتَ ـ رَبَتَ ـ رُبْ ـ رَبْ ـ رُبُّ ـ رُبُ .

هذا ، ومجرورها في محل رفع على الابتداء في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ عندي » ، وفي محل نصب على المفعولية المقدمة في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ قرأتُ » ، وفي محل رفع على الابتداء ، أو نصب على الاشتغال في نحو : « رب كتابٍ نافعٍ قرأتُه » . وإذا قدرت الاشتغال فيجب تقديرِ الفعل بعد « رب » ومجرورها ، لأن لهما الصدارة في الكلام ، فيكون التقديرِ : رب كتابٍ نافعٍ قرأت قرأته .

ولما كان مجرور « ربٍ » مرفوع المحل أو منصوبه ، جاز في تابعه مراعاة المحل ، فتقول : « رب كتابٍ نافعاً قرأتُ - ورب كتابٍ نافعٌ عندي » ، إلا أن مراعاة المحل في التابع المعطوف قليلة ، نحو : « رب كتابٍ نافعٍ ورسالةً قرأتُ » .

[رغماً]

مفعول مطلق منصوب ، نحو : « خرجت رغمَ المطرِ الغزيرِ » .

[رَهْ]

فعل أمر من « رأى » والهاء فيه للسكت .

[رُوَيْد]

هو تصغير ترخيمي للمصدر « إرواد » بمعنى « إمهال » . وله أربعة استعمالات :

١ - فيستعمل اسم فعل أمرٍ بمعنى « أمْهِلْ » ، وذلك إذا بنيته على الفتح ، نحو : « رويدَ زيداً » أي : أمْهِلْه . وقد تتصل به كاف الخطاب فيقال : « رويدك زيداً » .

٢ - وقد يستعمل للمعنى نفسه ، وهو على شكل مفعول مطلق

منصوب ، ويكون ذلك إذا نوّنته أو أضفته ، نحو : « رويداً زيداً ـ و رويدَ زيدٍ » .

٣ ـ وقد يستعمل نعتاً ، على حد النعت بالمصدر ، نحو : « ساروا سيراً رويداً » . وفي هذه الصورة قد يأتي صفة لمصدر محذوف ، فيكون أيضاً مفعولاً مطلقاً ، ولكن على النيابة عن المصدر ، لا على الأصالة كما رأينا سابقاً ، ويكون ذلك إذا رأيت انساناً يستعجل في عملٍ ، وأحببت أن يعالج عمله في تؤدة ، فتقول له : « رويداً » . والتقدير : عالج عملك علاجاً رويداً .

٤ ـ وقد يستعمل حالاً ، نحو : « ساروا رويداً » . وهذا على رأي البصريين الذين يجيزون في مثل هذه المصادر أن تكون منصوبة على الحالية ، وقد رأينا سابقاً أن هذه المصادر منصوبة على المفعولية المطلقة ، لا على الحالية ، لأنها دالة على هيئة الحدث ، لا على هيئة المحدث .

[رَيْثَ]

ظرف للزمان منقول عن المصدر ، وهو مصدر « راث يريث ريثاً » إذا أبطأ . ثم ضُمِّنَ معنى الزمان ، ويراد به المقدار منه ، نحو : « انتظر ريثَ صلى » .

استعمالاته :

١ ـ يستعمل مضافاً إلى الجملة ، نحو : « بقيت في الدار ريثَ انقطع المطر ـ وسأبقى في البيت ريثَ ينقطعُ المطر » . ويعتبر في المثال الأول مبنياً على الفتح في محل نصب ، وذلك لأن الجملة التي أضيف اليها

مبنية الصدر ، فصدرها فعل ماض ، أما في المثال الثاني فيعتبر معرباً منصوباً ، لأن صدر الجملة هنا معرب ، وهو الفعل المضارع .

٢ ـ ويستعمل مضافاً إلى المصدر المؤول من « ما » المصدرية وما بعدها ، نحو : « بقيت في الدار ريثما انقطع المطر » ، التقدير : ريثَ انقطاعِ المطر ، أو مضافاً إلى المصدر المؤول من « أنْ » وما بعدها ، نحو : « سأبقى ريثَ أنْ ينقطعَ المطر » . لكن إضافته إلى « ما » وصلتها أكثر .

٣ ـ ويكثر استعماله في الاستثناء المفرغ ، نحو : « ما قعد عندنا إلا ريثما تقرأ الفاتحة » . ومنه الحديث : « فلم يلبث إلا ريثما قلت » .

وهو في كل حالاته هذه منصوب على الظرفية الزمانية .

حرف الزاي

[زِهْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « استحسن » . وأكثر ما يستعمل مكرراً ، نحو : « زِهْ زِهْ » .

حرف السين

[سَ]

حرف استقبال يختص بالمضارع ويخلصه للاستقبال ، نحو : « سيأتي زيدٌ » . وزعم الكوفيون أنه مختصر من « سوف » .

[سَأْ]

اسم صوت لزجر الحمار كي يشرب .

[سبحانَ]

اسم ملازم للاضافة ، وللنصب على المفعولية المطلقة ، نحو : « سبحانَ اللهِ » . وهو يستعمل لمعنيين : للتسبيح ، وللتعجب .

[سرعان]

اسم فعل ماض بمعنى « أسْرَعَ » ، نحو : « سرعانَ زيدٌ سفراً » ، فزيد فاعله ، وسفراً تمييز محوَّل عن فاعل ، والأصل : سرعانَ سفرُ زيدٍ . وقد يكون فاعله مصدراً مؤوَّلاً ، نحو : « سرعانَ ما جاء زيدٌ » ، التأويل : سرعان مجيءُ زيدٍ .

وسينه مثلثة : سُرعان ـ سَرعان ـ سِرعان .

[سَعْ]

اسم صوت لزجر الابل .

[سعديك]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنى . وشأنه كشأن « حذاريك وحنانيك » ، فانظرهما . إلا أنه لا يستعمل إلا مع « لبيك » ، فيقال : « لبيكَ وسعديك » .

[سواء]

هو اسم أصله المصدر « استِواء » ، لكنه يستعمل اسماً بمعنى « مستوٍ » ، وبسبب أصله المصدري ، فانه لا يثنى ولا يجمع عند الوصف به ، كقوله تعالى : « ليسوا سواءً من أهل » .

وله استعمالات كثيرة :

١ ـ فيستعمل نعتاً للمكان ، نحو : « هـذا مكان سِوىً » ، والأحسن فيه حينئذٍ أن يقصر وتكسر سينه ، كما رأيت في المثال .

٢ ـ ويستعمل اسماً بمعنى « الوسط » كقوله تعالى : « فاطلع فرآه في سواءِ الجحيمِ » أي : في وسط الجحيم .

٣ ـ ويستعمل وصفاً بمعنى « التام » ، كقولك : « هـذا درهم سواءٌ » ، أي : تامٌ كاملٌ .

٤ ـ ويستعمل في الاستثناء ، فيكون بمنزلة « غير » في معناها وأحكامها ، نحو : « جاء القوم سوى زيدٍ » . وهو في هذا مقصور مكسور السين .

[سوف]

حرف استقبال يختص بالمضارع . فهو مثل السين إلا أنه يخالفه في جواز اتصاله باللام ، كقوله تعالى : « ولسوف يعطيك ربك فترضى » ، وفي جواز الفصل بينه وبين مضارعه بالفعل الملغى ، كقول زهير :

وما أدري ، وسوف ـ إخالُ ـ إدري
أقــوم آل حصنٍ أم نســاء

وفيه لغات : سوف ـ سَفَ ـ سَوْ ـ سَيْ .

[سِوى]

انظر « سواء » .

[سِيّ]

اسم بمعنى « مِثْل » ، واصـــله : « سِوْيٌ » انقلبت واوه ياءً وأدغمت في الياء ، وذلك لاجتماعها مع الياء وهي السابقة بالسكون .

ويثنى فيقال : « هذان الأمران سِيَّانِ » ، أي : متماثـــلان لا فرق بينهما .

وقد يتركب مع « لا » النافية للجنس و « ما » ليفيد أن ما بعدها له نصيب أكبر في الحكم الذي لما قبلها ، نحو : « أحب الرياضة ولا سيا السباحة » . ويجوز في الاسم الذي يليها في هذا التركيب ثـلاث أحوال : الرفع والنصب والجر . واعراب هذا الاسلوب وأحكامه مختلفـــة . انظر تفصيلها في باب « الأساليب ـ أسلوب ولا سيا » .

[لا سيما]

انظر « سيّ » .

حرف الشين

[شِ]

فعل أمر من « وشى يشي » ، نحو : « شِ الثوب » ، أي : اجعل له وشياً وتلويناً .

[شتانَ]

اسم فعل ماض بمعنى « افترق » ، نحو : « شتان زيدٌ وعمرٌو في الكرم » ، أي : اختلفا وافترقا في الكرم .

حرف الصاد

[صَهْ]

اسم فعل أمر بمعنى « اسكت » . وينون فيقال : « صهٍ » بمعنى : اسكت عن كل حديث .

حرف العين

[عِ]

فعل أمر من « وعى يعي » بمعنى : حفظ يحفظ .

[عاجِ]

اسم صوت لزجر الناقة .

[عا عا]

اسم صوت لزجر المعز لكي يأكل .

[عاهِ]

اسم صوت لزجر الابل .

[عايِ]

اسم صوت لزجر الابل .

[عدا]

١ ـ (فعل ماض متصرف) :

فيأتي منه المضارع « يعدو » ، وفعـل الأمر « اُعْدُ » . وذلك إذا استعملته في غير الاستثناء ، نحو : « عدا الغزالُ عدواً سريعاً » .

٢ ـ (فعل ماض جامد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء ونصبت ما بعده ، نحو : « جاء القوم عدا زيداً » ، فيكون « زيداً » مفعولاً به ، أما الفاعل فيعود على المصدر المفهوم من الفعل السابق ، أو على اسم الفاعل منه ، أو على البعض . والتقدير : عدا المجيء زيداً ـ أو عدا الجائي زيداً ـ أو عدا البعض زيداً .

٣ ـ (حرف جر شبيه بالزائد) :

وذلك إذا استعملته في الاستثناء وجررت ما بعده ، نحو : « جاء القوم عدا زيدٍ » ، فيكون « زيد » مجروراً لفظاً منصوباً محلاً على الاستثناء .

[عَدَسْ]

اسم صوت لزجر البغل .

[عَزْ]

اسم صوت لزجر الضأن .

[عسى]

كلمة تعني الرجاء . ولها استعمالات كثيرة ، وفي كل استعمال اختلف النحاة في إعرابها :

آ ـ (عسى زيدٌ أنْ يقومَ) :

ولهذا الاستعمال اعرابات مختلفة :

١ ـ عسى : فعل ماض ناقص . زيد : اسمها مرفوع بها . أن

يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل نصب خبر عسى . والتقدير : عسى زيد قياماً .

ولما كان المصدر ، وهو حدث ، لا يقع خبراً عن الذات « زيد » ، تأوّلوا هذه العبارة التأويلات الآتية : هي على تقدير مضاف محذوف قبل الاسم : عسى أمرُ زيدٍ القيام ـ أو هي على تقدير مضاف محذوف قبل الخبر : عسى زيدٌ صاحبَ قيامٍ ـ أو هي على تأويل المصدر باسم فاعل : عسى زيدٌ قائماً ـ أو هي على تقدير « أنْ » زائدة : عسى زيد يقوم . وفي هذا الاعتبار الأخير تكون الجملة في محل نصب خبراً لعسى . (وهذا اعراب الجمهور) .

٢ ـ عسى : فعل ماض تام متعد . زيد : فاعل مرفوع . أن يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل نصب مفعول به . التقدير : عسى زيدٌ القيامَ ، أي : قاربَ زيدٌ القيام . (وهذا اعراب سيبويه والمبرد) .

٣ ـ عسى : فعل ماض تام لازم . زيد : فاعل مرفوع . أن يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول في محل جر بحرف جر محذوف تقديره « من » . والجار والمجرور متعلقان بعسى . والتقدير : عسى زيدٌ من القيام ، أي : قَرُبَ زيدٌ من القيام . (وهذا الاعراب لسيبويه والمبرد أيضاً) .

٤ ـ عسى : فعل تام لازم . زيد : فاعله . أن يقوم : ناصب ومنصوب وفاعل مستتر . والمصدر المؤول بدل من الفاعل . التقدير : عسى زيدٌ قيامُه ، أي : قَرُبَ زيد قيامُه . (وهذا الاعراب للكوفيين) .

٥ ـ عسى : فعل ناقص . زيدٌ : اسمه . أن يقوم : ناصب ومنصوب

وفاعل مستتر . والمصدر المؤول بدل من الاسم سدّ مسدّ الاسم والخبر لعسى . (واختار هذا الاعراب ابن مالك) .

ب - (عسى أن يقوم زيد) :

وفي هذا الاستعمال اعرابان :

١ - عسى : فعل تام . أن يقوم زيدٌ : ناصب ومنصوب وفاعل . والمصدر المؤول فاعل لعسى . التقدير : عسى قيامُ زيدٍ ، أي : قَرُبَ قيامُ زيد . (وهذا هو اعراب الجمهور) .

٢ - عسى : فعل ناقص . أن يقوم زيدٌ : ناصب ومنصوب وفاعل . والمصدر المؤول سدّ مسدّ اسم عسى وخبرها . (وهذا اعراب ابن مالك) .

ج - (عسى زيد يقوم) :

هنا اتفق النحاة على أن « عسى » فعل ناقص ، وأن المرفوع بعدها اسم لها ، وأن جملة المضارع غير المقترن بـ « أنْ » في محل نصب خبراً لها .

د - (عسى زيد سيقومُ) :

واعراب هذا الاستعمال كاعراب سابقه باتفاق . إلا أن هذا الاسلوب نادر الاستعمال . ومنه قول قسام بن رواحة :

عسى طيّئٌ ، من طيّئٍ بعد هذه ،
ستطفئُ غلاّتِ الكُلى والجوانحِ [1]

(١) معنى البيت : عسى أن ينتصر بعض طيئ على بعضها الباغي بعد هذه الحالة التي وصلوا اليها .

هـ - (عسى زيد قائماً) :

وهذا الاستعمال نادر أيضاً ، ومنه قول أحد الرجاز :

أكثرتَ في اللومِ ملحاً دائما   لا تكثِرَنْ إني عسيتُ صائما

وفيه اعرابان :

١ - عسى : ناقصة . زيد : اسمها . قائماً : خبرها .

٢ - عسى : ناقصة . زيد : اسمها . قائماً : خبر لـ « يكون محذوفة ، التقدير : عسى زيد يكون قائماً . والجملة من « يكون المحذوفة : واسمها وخبرها خبر لعسى .

و - (عساه يقوم) :

وفيه اعرابات ثلاثة :

١ - عسى : حرف مشبه بالفعل . والهاء اسمه . وجملة « يقوم » خبره . (وهذا اعراب سيبويه) .

٢ - عسى : فعل ناقص ، والهاء ضمير نصب ناب عن ضمير الرفع ، وهو في محل رفع اسماً لعسى . وجملة « يقوم » في محل نصب خبراً لها . (وهذا اعراب الأخفش) .

٣ - عسى : فعل ناقص . والهاء خبره المقدم . وجملة « يقوم » اسمه المؤخر . (وهذا الاعراب للمبرد والفارسي) .

ز - (عسى زيداً قائم) :

وفيه اعرابان :

١ - عسى : حرف مشبه بالفعل . زيداً : اسمه . قائم : خبره . (هذا الاعراب لسيبويه) .

٢ - عسى : فعل ناقص . زيداً : خبره المقـــدم . قائم : اسمه المؤخر (وهذا الاعراب للمبرد والفارسي) .

ح - (عسى زيدٌ قائمٌ) :

واتفقوا هنا على أن « عسى » فعل ماض ناقص ، واسمه ضمـــير الشأن المحذوف ، و « زيد قائم » مبتدأ وخبر ، والجملة منها في محل نصب خبراً لعسى .

[عَلُ]

اسم بمعنى « فوق » . ولا يستعمل إلا مجروراً بـ « من » . كما لا يستعمل مضافاً مطلقاً ، فلا يقال : « أخذته من علِ السطحِ » .

وإذا أريد تنكيره ، بمعنى أن يدل على فوقية غير محددة ، أعرب ، كقول امرىء القيس يصف فرسه :

مِـكرٌ ، مِفرٌ ، مُقبلٍ ، مدبرٍ معاً
كجلمودِ صخرٍ حطَّهُ السيلُ من علِ

أي : من فوقٍ غيرِ محدد .

وإن أريد تعريفه ، أي أن يـدل على علو مخصوص معروف لدى السامع ، بني على الضم كالظروف المتقطعـة عن الاضافـة لفظاً لا معنى . ومن ذلك قول أبي النجم العجلي يصف فرسه :

أقبُّ من تحتُ ، عريضٌ من عـــلُ

[علَّ]

لغة في « لعلّ » . (انظر « لعل ») .

[على]

آ - (اسم بمعنى « فوق ») :

وذلك إذا جرت بـ « من » ، نحو : « نزلت من على المنبرِ » . فتكون « على » اسماً في محل جر بمن ، وهي مضافة ، والمنبر مضاف اليه .

وزعم بعضهم أنها لا تكون إلا اسماً ، سواءٌ أجرت بمن أم لم تجر ، ففي قولك : « وقفت على المنبرِ » تكون « على » عندهم اسماً مبنياً على السكون في محل نصب على الظرفية المكانية متعلقة بوقفت ، وهي مضافة ، والمنبر مضاف اليه . ونسبوا هذا القول لسيبويه .

ورد ابن هشام هذا المذهب بأمرين : بجواز حذفها ، كما في قول عروة بن حزام :

تحنُّ فتبدي ما بها من صبابةٍ
وأخفي الذي لولا الأسى لقضاني

أي : لولا الأسوة لقضى عليَّ ، فحذف حرف الجر « على » وانتصب المجرور بعدها . ولو كانت اسماً بمعنى فوق ، لما جاز ذلك ، إذ لا تقول : « جلست المنبرَ » وأنت تريد : « جلست فوقَ المنبر » . والأمر الثاني : أن العائد يجوز حذفه من جملة الصلة إذا كان الموصول مجروراً بعلى ، نحو : « جلست على الذي جلستَ » ، أي : على الذي جلست عليه . ولو كانت اسماً بمعنى فوق ، لما جاز ذلك ، إذ لا يقال : « جلست فوق الذي جلست » إلا أن تقول : « جلست فوق الذي جلست فوقه » .

ب - (حرف جر أصلي) :

ولها في ذلك ثمانية معانٍ :

١ ـ الاستعلاء الحقيقي ، نحو : « جلست على المقعد » ، أو المعنوي ، كقوله تعالى : « فضّلنا بعضَهم على بعضٍ » .

٢ ـ مرادفة « مع » ، كقوله تعالى : « وآتى المالَ على حبّه » ، أي : مع حبّه له .

٣ ـ مرادفة « عن » ، كقولهم : « رضي الله عليه » ، أي : عنه .

٤ ـ التعليل ، نحو قوله تعالى : « ولتكبروا اللهَ على ما هداكم » أي ، لهدايته إياكم .

٥ ـ مرادفة « في » ، كقوله تعالى : « ودخل المدينة على حين غفلةٍ » ، أي : في حين غفلة .

٦ ـ مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون » ، أي : اكتالوا من الناس .

٧ ـ مرادفة الباء ، كقولهم : « اركب على اسم الله » ، أي : باسم الله .

٨ ـ الاستدراك والاضراب ، نحو : « زيد كثير المال ، على أنه بخيلٌ » ، أي : لكنه بخيل . وفي هذه الصورة تكون هي ومجرورها ـ وهو المصدر المؤول من « أنّ » واسمها وخبرها ـ متعلقين بخبر محذوف لمبتدأ محذوف تقديره « التحقيق » . أي : زيد كثير المال ، والتحقيق كائن على أنه بخيلٌ .

ج - (زائدة) :

وزيادتها قليلة ، وأكثر ما يكون ذلك أن تكون تعويضاً من « على » أخرى محذوفة ، وذلك كقول أحد الرجاز :

إن الكـريمَ ـ وأبيكَ ـ يَعْتَمِلْ
إن لم يجدْ يوماً على من يَتّكِلْ

أي : إن لم يجـد من يتكل عليه ، فحذف « عليـه » ثم عوض منها « على » قبل « من » . فتكون « من » على هذا الاعتبار مفعولاً به لفعل « يجد » ، وتكون « على » زائدة .

وقال ابن جني : بل هي أصلية ، و « من » مجرور بهـا ، وهما متعلقان بفعل « يتكل » . أما فعل « يجد » فليس له مفعول لأنّ الكلام انتهى عنده ، ثم استأنف الشاعر متسائلاً . والتقدير : ان الكريم يعتملُ إذا لم يجد شيئاً ... على منْ يتكل ؟

[عليَّ بِ]

اسم فعل أمر بمعنى « أولنيه » ، نحو : « عليَّ بالكتابِ » ، أي : اترك أمره لي . ويقال « علي بزيدٍ » بمعنى : أرسلوه إليَّ .

[عليك بِ]

اسم فعل أمر بمعنى « الزمه » ، نحو : « عليك بزيدٍ » .

[عَمَّ ؟]

مركبة من كلمتين : « عن » حرف الجر ، و « ما » الاستفهامية التي حذفت ألفها لدخول الجار عليها ، قال تعالى : « عمَّ يتساءلون ؟ عن النبأ العظيم ؟ » .

[عَنْ]

آ ـ (حرف جر أصلي) :

ولها في ذلك تسعة معانٍ :

١ ـ المجاوزة ، نحو : « خرجت عن الطريقِ » .

٢ ـ البدل ، كقوله ﷺ : « صومي عن أمّك » ، أي : بدلاً منها .

٣ ـ مرادفة « على » ، كقوله تعالى : « ومن يَبْخَلْ فإنما يَبْخَلُ عن نفسه » أي ، يبخل عليها .

٤ ـ التعليل ، كقوله تعالى : « وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك » ، أي : بسبب قولك .

٥ ـ مرادفة « بعد » ، كقوله تعالى : « عمّا قليل ليُصْبِحُنَّ نادمين » ، أي : بعد قليلٍ .

٦ ـ مرادفة « في » ، نحو : « ضعف زيدٌ عن حملِ الرسالةِ » ، أي : ضعف في حملها .

٧ ـ مرادفة « من » ، كقوله تعالى : « وهو الذي يقبل التوبة عن عباده » ، أي : يقبلها من عباده .

٨ ـ مرادفة الباء ، كقوله تعالى : « وما ينطقُ عن الهوى » . والظاهر أنها في هذه الآية على حقيقتها ، أي هي للمجاوزة ، وأن المعنى : وما يصدر قوله عن هوىً .

٩ ـ الاستعانة ، كقولهم « رميت عن القوس » ، أي : رميت بالقوس . والظاهر أنها هنا للمجاوزة أيضاً ، إذ المعنى : رميت السهام عن القوس .

ب ـ (حرف جر زائد للتعويض) :

ويكون ذلك إذا حذفت من مكان ، فتذكر في مكان آخر للتعويض ، وذلك كقول الشاعر زيد بن رزين :

أتجزع أنْ نفسٌ أتاها حِمامُهـا
فهلاّ التي عن بين جنبيكَ تدفع ؟

أراد : فهلا تدفع عن التي بين جنبيك ؟ فحذفت « عن » من أول الموصول ، ثم زيدت بعده .

ج - (حرف مصدري) :

وذلك في لغة بني تميم الذين يجعلون العين في مكان الهمزة ، يقولون : « أريد عن أسافرَ » أي : أريد أن أسافر .

د - (اسم بمعنى « جانب ») :

وذلك حين تجر بمن أو على . فمن الأول قول قطري بن الفجاءة :

فلقـد أراني للرماح دريئـةً   من عن يميني تارة وأمامي

ومن الثاني قول أحدهم :

على عن يميني مرَّتِ الطيرُ سُنَّحاً
وكيف سنوحٌ واليمينُ قطيعُ ؟

[عند]

اسم لمكان الحضور ، نحو : « جلستُ عند زيدٍ » ، أي في المكان الذي هو بحضرته ، أو لزمان الحضور ، نحو : « عند الامتحان ، يكرمُ المرء أو يهان » ، أي وقت حضور الامتحان . وهو في الحالين ظرف منصوب ، فان دلّ على المكان فهو ظرف مكان ، وإن دل على الزمان فهو ظرف زمان . وقد يجر بمن ، فيقال : « ذهبت من عنـد زيد » . ولا يجر بغيرها . أما قولهم : « ذهبت إلى عنده » فهو غلط ولحن .

[عندك]

اسم فعل أمر بمعنى «خذ» نحو : «عندك زيداً» ، أي : خذه .

[عَهْ]

اسم صوت يزجر به الضأن .

[عَوْضُ]

ظرف زمان لاستغراق المستقبل مثل «أبداً» ، إلا أنه مختص بالنفي . وهو معرب إن أضيف ، كقولهم : «لا أفعله عوضَ العائضين» ، فان لم يضف كان مبنياً إما على الضم ، وإما على الفتح ، وإما على الكسر ، نحو : «لن يأتي زيدٌ عوضُ - أو : عوضَ - أو : عوضِ» .

[عَيْزِ]

اسم صوت لزجر الضأن .

[عِيْزِ]

اسم صوت لزجر الابل .

حرف الغين

[غير]

اسم يعني خلاف ما يضاف اليه ، نحو : « زيدٌ غيرُ كسولٍ » ، أي زيد مجتهد .

وهو اسم ملازم للاضافة ، فان لم تكن في اللفظ ، فهي في المعنى ، نحو : « قبضت عشرةً ليس غيرُ » ، أي : ليس غيرها مقبوضاً .

وهو اسم موغل في الابهام ، فلا تفيده الاضافة تعريفاً ، فاذا قلت : « جاء غيرُ زيدٍ » لم يُعرف بالضبط مَنِ الجائي ، بل كل الذي يعرف أن الجائي ليس زيداً ، ولهذا يصح وقوعه صفة للنكرة رغم إضافته ، فتقول : « جاء رجلٌ غيرُ زيدٍ » ، كما يجوز نصبه على الحال ، فتقول : « جاء زيد غيرَ راكبٍ » .

ولهذا الاسم استعمالات مختلفة :

١ ـ فيستعمل اسماً عادياً ، فيقع مواقع إعرابية مختلفة ، فهو فاعل في نحو : « جاء غيرُ زيدٍ » ، ومفعول في نحو : « رأيت غيرَ زيدٍ » ، ومجرور في نحو : « مررت بغيرِ زيدٍ » ، ومبتدأ في نحو : « غيرُك لا يعرفني » .

وإذا أضيف إلى مشتق اكتسب منه حكمه في العمل ، ففي قولك : « غيرُ قادمٍ الزيدان » يكون « غير » مبتدأ ، و « الزيدان » فاعل له

سدَّ مسدَّ الخبر عنه ، فكأنك قلت : « ما قادمٌ الزيدان » (١) .

وهذا هو شأن « غير » دائماً ، فكلما أضيفت إلى اسم سلبته جميع أحكامه ، وقامت مقامه في الجملة جاعلة إياه مضافاً اليه . وسترى ذلك واضحاً عند الكلام على استعمالها في الاستثناء .

٢ – ويستعمل وصفاً فيقع مواقع الوصف ، أي يكون خبراً ، نحو : « أنت غير عارفٍ بي » ، ويكون حالاً ، نحو : « جاء زيدٌ غيرَ راكب » ، ويكون نعتاً نحو : « جاء رجلٌ غيرُ عاقلٍ » . إلا أنه لا ينعت إلا النكرة ، كما رأيت في المثال ، أو المعرف بـ « ال » الجنسية ، لأن المعرف بها قريبٌ من النكرة ، وذلك كقوله تعالى : « إهدنا الصراط المستقيم ، صراطَ الذين أنعمت عليهم غيرِ المغضوب عليهم ولا الضالين » ، حيث جاءت « غير » نعتاً للذين . وسبب ذلك أن « غير » موغل في التنكير ، فلا يتعرف عند إضافته .

٣ – ويستعمل مع كلمة « ليس » في نحو : « قبضت عشرةً ليس غير » ، فيجوز فيه عدة أمور :

آ – **ليس غيرٌ** : بالرفع والتنوين ، فيكون اسماً لها ، والخبر محذوف ، تقديره : مقبوضاً .

ب – **ليس غيراً** : بالنصب والتنوين ، فيكون خبراً لها ، والاسم ضمير مستتر ، تقديره : ليس المقبوضُ غيراً .

---

(١) ولهذا كانت « غير » في حكم حرف النفي . وعليه فاضافتها شيء لفظي لا يعتد به ، ولذا يجوز لمعمول المضاف اليه أن يتقدم عليه ، تقول : أنا زيداً غير ضاربٍ ، لأنه في معنى : أنا زيداً لا أضرب . ولو كان اسماً حقيقياً لما جاز لمعمول المضاف اليه أن يتقدم ، لأن المضاف اليه لا يتقدم على المضاف ، وكذا معموله .

ج ـ ليس غيرُ : بضمة بلا تنوين ، فيكون اسماً لها ، والخبر محذوف . ثم اختلفوا في هذه الضمة : فقال بعضهم : هي ضمة اعراب ، وحذف التنوين بسبب نية المضاف اليه ، إذ النية : ليس غيرُها مقبوضاً . وقال آخرون : بل هي ضمة بناء لانقطاعه عن الاضافة لفظاً لا معنى ، على حدِّ « لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ » . وعلى هذا يكون مبنياً على الضم في محل رفع اسماً لها . كما يجوز اعتباره خبراً لها والاسم ضمير مستتر .

د ـ ليس غيرَ : بفتحة بغير تنوين ، فيكون خبراً لها منصوباً باتفاق ، وحذف التنوين لأن المضاف اليه منويٌ لفظه ، والاسم ضمير مستتر تقديره « هو » .

وعلى كل الحالات فالجملة من « ليس » واسمها وخبرها نعت للنكرة قبلها .

٤ ـ وتستعمل « غير » في الاستثناء فيكون لها حكم المستثنى الواقع بعدها على شكل مضاف اليه :

آ ـ فيجب نصبها إذا كان الكلام تاماً مثبتاً ، نحو : « جاء القومُ غيرَ زيدٍ » (١) .

ب ـ ويجوز الاتباع والنصب إذا كان الكلام تاماً منفياً ، نحو : « ما جاء القومُ غيرَ زيد ـ وغيرُ زيد » .

---

(١) هذا هو رأي المغاربة الذي اختاره ابن عصفور . أما الفارسي فاعتبرها في هذه الحالة ـ أي حالة انتصابها عند تمام الكلام وثبوته ـ منصوبة على الحال ، واختار ذلك ابن مالك . ويرى آخرون أنها منصوبة على التشبيه بظرف المكان . واختار هذا الوجه ابن الباذش .

ج ـ وتكون بحسب العوامل إذا كان الكلام مفرغاً ، نحو : « ما جاء غيرُ زيدٍ ـ وما رأيت غيرَ زيدٍ ـ وما مررت بغيرِ زيدٍ » .

ه ـ وإذا أضيفت « غير » إلى مبني ، كالضمائر مثلاً ، جاز الابقاء على اعرابها ، فتقول : « جاء غيرُكَ » بالرفع ، وجاز بناؤهـا على الفتـح شأن كل المبهات إذا أضيفت إلى مبني ، فتقول : « جاء غيرَكَ » بالبناء على الفتح في محل رفع .

حرف الفاء

[ف]

آ ـ (حرف عطف) :

وذلك في نحو قولك : « جاء زيد فسلمت عليه » . وهـذه تفيـد ثلاثة أمور :

١ ـ الترتيب : وهو نوعان : ترتيب معنوي ، بمعنى أن ما بعدها يأتي في الزمن بعد الذي قبلها ، كما هو ظاهر في المثال ، وترتيب ذكري ، وهو عطف مفصل على مجمل ، نحو : توضأ زيد : فَغَسَلَ وجهه ويديه ، ومسح رأسه ورجليه » ، ونحو : « كلمت زيداً : فقلت له كذا وكذا » ، فواضح من هذين المثالين أن غسل الوجه قد سبق الوضوء ، وأن القـول قد سبق الكلام .

ومن النحاة من قال : إن معنى الترتيب ليس لازماً لها ، بدليـل قـوله تعالى : « وكم من قريةٍ أهلكناهـا ، فجاءَها بأسُنا » ، إذ مجيء البأس قبل الاهلاك لا بعده ، وبدليل قول امرىء القيس :

قفا نبكِ من ذكرى حبيبٍ ومـــنزلِ
بسِقْطِ اللِوى بين الدَّخولِ فَحَوْمَلِ

إذ ليس بين « الدَّخول وحومل » [1] أي نوع من أنواع الترتيب .

---

(١) الدخول وحومل : مكانان .

٢ ـ التعقيب : ومعناه أن الذي بعدها واقعٌ عقب الذي قبلها بغير فاصل بينها ، سواء أكان بين الاثنين وقت قصير ، أم طويل ، فالأول نحو : « جاء زيد فعمرٌو » ، إذ الوقت بين مجيئهما قصير ، لأن مجيء الثاني لا يحتاج إلى مهلة طويلة ، والثاني نحو : « تزوج زيد فولد له ولدٌ » ، إذ الوقت بين ميلاد الولد وزواج أبيه طويل ، لأن الحدث الثاني يحتاج إلى مهلة تسعة أشهر على الأقل !

٣ ـ السببية : وهذا المعنى لازم لها إذا كانت « أن » مضمرة بعدها ، نحو قول الشاعر :

ألا ليت الشباب يعود يوماً فأخبرَه بما فعل المشيب

وهذا المعنى غالب فيها إذا عطفت جملة على جملة ، كقوله تعالى : « فوكزه موسى ، فقضى عليه » ، أو إذا عطفت صفة على صفة ، كقوله تعالى : « ثم إنكم أيُّها الضَّالُّون المكذِّبون لآكلون من شجرٍ من زقُّومٍ فمالئون منها البطون » ، فواضح من هذه الشواهد أن إخبار الشباب سبب لتمني عودته ، وأن القضاء على الرجل نتيجة وكز موسى إياه ، وإن امتلاء البطون نتيجة الأكل من شجر الزقوم .

ب ـ (رابطة للجواب) :

وهي الواقعة في جواب الشرط ، نحو : « إذا جاء زيدٌ فأكرمه » ، والواقعة في شبه جواب لشبه شرط ، نحو : « الذي يأتيني فله درهم » .

وهذه حرف عاطل لا عمل له .

ج ـ (زائدة) :

وهي التي ترى حيث لا يصح وقوعها ، وذلك كالواقعة في الخبر في

نحو قولك : « زيدٌ فاضربه » ، والواقعة في جواب لمـّـا ، نحو قولك : « لما جاء زيد فسلمت عليه » ، إذ لا تقع الفاء في مثل هذه المواضع .

د ـ (حرف استئناف) :

وذلك إذا وقعت بين جملتين لا يصح العطف بينهما لاختلافهما خبراً وانشاءً ، نحـو : « إئتني فاني أكرمك » ، وقوله تعالى : « إنا أعطيناك الكوثر ، فصلِّ لربِّك وانحر » .

ومن النحاة من أنكر مجيء الفاء للاستئناف . واعتبرها في مثـل هذه المواضع حرفاً للسببية المحضة .

هـ ـ (فعل أمر) :

وذلك في نحو قولك : « فِ بوعـدك يا فتى » ، فالفاء فعل أمر من « وفى يفي » .

و ـ (تزيينية) :

وهي التي لا يراد بها عطف ولا غـيره . ولا توجـد إلا في كلمة « فصاعداً » وما أشبهها . (انظر « فصاعداً ») .

[فاعِ]

اسم صوت لزجر الغنم .

[فرطَك]

اسم فعل أمر بمعنى « احذر ما أمامك » .

[فصاعداً]

في نحو قولك : « بع الكتاب بخمس ليرات فصاعـداً » : الفاء تزيينية . صاعداً : حال منصوبة ، وعاملها وصاحبها محذوفان . والتقدير : بع الكتاب بخمس ليرات فليذهب العدد صاعـداً . هكـذا يقدر النحاة ، وفيه نظر ، لأنها بذلك تكون عاطفة لجملة على جملة ، وليست زائدة للتزيين .

[فَقَطْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « يكفي » .

[فُمَّ]

انظر « ثُمَّ » .

[في]

آ - (حرف جر أصلي) :

ولها ثمانية معانٍ :

١ - الظرفية ، وهي إما مكانية ، نحو : « جلست في الدار » ، أو زمانية ، نحو : «سافرت في المساءِ » ، أو مجازية ، نحـو قوله تعالى : « ولكم في القصاصِ حياةٌ » .

٢ - المصاحبة ، كقوله تعالى : « فخرج على قومِـهِ في زينتِـهِ » ، والظاهر أنها للظرفية .

٣ - التعليل ، كقـول الرسول ﷺ : « دخلت امرأة النار في هرةٍ » ، أي : بسبب هرةٍ .

٤ ـ الاستعلاء ، كقوله تعالى : « وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ » ، أي : على جذوع النخل .

٥ ـ مرادفة الباء ، نحو : « أنت خبير في هذا الأمر » ، أي : خبير به .

٦ ـ مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « فردُّوا أيديَهم في أفواهِهِمْ » ، أي : إلى أفواههم .

٧ ـ مرادفة « من » ، كقولك : « أخذت كتاباً في خمسة كتب » ، أي : من خمسة كتب .

٨ ـ المقايسة ، وهي الداخلة بين مفضول سابق ، وفاضل لاحق ، كقوله تعالى : « فما متاع الحياة الدنيا في الآخرةِ إلا قليلٌ » ، أي : فما متاع الحياة الدنيا بالقياس إلى الآخرة إلا قليل .

ب ـ (حرف جر زائد) :

وهي نوعان :

١ ـ زائدة التعويض ، وهي التي تأتي عوضاً من أخرى محذوفة ، كقولك : « أكلت فيما رغبت » ، إذ الأصل : أكلت ما رغبت فيه . فحُذفت « في » من جملة الصلة ، فعوض منها أخرى جارة للموصول . وعلى هذا يكون الموصول مجروراً لفظاً منصوباً محلاً على أنه مفعول به لفعل « أكلت » .

٢ ـ زائدة التوكيد ، وهي الداخلة على مفعول فعل متعد قادر على الوصول إلى مفعوله بنفسه ، كقوله تعالى : « وقال اركبوا فيها » ، أي : اركبوها . والظاهر أنها الأصلية الظرفية ، وأن الفعل لم يأخذ مفعوله لعدم تعلق الغرض به .

حرف القاف

[قِ]

فعل أمر من « وقى يقي » ، نحو : « قِ نفسَك من البرد » ، أي : احفظها .

[قد]

آ ـ (اسم بمعنى « حسب ») :

وهذه تستعمل على وجهين :

١ ـ مبنية على السكون ، نحو : « قدْ زيدٍ درهمٌ » و « قدني درهمٌ » ، فتزاد نون الوقاية بينها وبين ياء المتكلم للمحافظة على سكونها .

٢ ـ ومعربة ، نحو : « قدُ زيدٍ درهم » و « قدي درهم » ، بغير نون وقاية .

وهي في كل ذلك اسم مرفوع على الابتداء ، أو في محل رفع على الابتداء ، ودرهم : خبر عنه . والمعنى : حسبي درهم ، وحسبُ زيدٍ درهم .

ب ـ (اسم فعل مضارع) :

بمعنى « يكفي » . وذلك في نحو قولك : « قدْ زيداً درهمٌ » ، فيكون « زيداً » مفعولاً به ، و « درهم » فاعلاً لاسم الفعل .

ج - (حرف) :

وهذه لا تدخل إلا على الفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من النواصب والجوازم وحروف الاستقبال ، فلا يقال : « قد نِعمَ الرجل زيد - ولا : قدْ أكتُبْ - ولا : قد ما جاء زيد - ولا : قد لن أسافر - ولا : قد سوف أسافر » . ومثال ما توفرت فيه الشروط : « قد جاء زيدٌ » .

هذا ، وتعتبر « قد » مع الفعل كالكلمة الواحدة ، فلا يجوز الفصل بينها إلا بالقسم ، نحو : « قد - والله - جاء زيدٌ » . وقد يحذف الفعل بعدها لدليل ، كقول النابغة :

أفِدَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابنا
لمَّا تَزَلْ برحالنا ، وكأنْ قدِ

أي : وكأنْ قد زالت .

ولها خمسة معانٍ :

١ - **التوقع** ، نحو : « قد يقدُمُ الغائبُ » ، أي : أن قدومه متوقعٌ بين وقتٍ وآخر . وهذا المعنى لا يكون لها إلا مع المضارع .

٢ - **تقريب الماضي من الحال** ، نحو : « قد قام زيد » . تقول ذلك إذا كان قيامه قد جرى قبل كلامك بقليل . فأما إن كان مبعداً في المضي فلا يجوز ذلك ، وكذلك إذا كان الفعل مما لا يدل على الزمان ، وتلك هي الأفعال الجامدة مثل « ليس - عسى - نعم - بئس .. الخ » .

٣ - **التقليل** ، ولا يكون لها هذا المعنى إلا وهي داخلة على المضارع ، نحو : « قد يصدق الكذوب » ، أي : ربما يصدق .

٤ ـ **التكثير** ، نحو : « قد أقرأُ في اليوم كتابين » ، أي : كثيراً ما أقرأ في اليوم كتابين .

٥ ـ **التحقيق** ، نحو : « قد جاء زيدٌ » .

[قَدْكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « اكتفِ » .

[قط]

آ ـ (ظرف زمان) :

لاستغراق ما مضى ، ولا تكون إلا بعد نفي ، نحو : « ما فعلته قط » . وهي مبنية على الضم أو الكسر أو السكون . وفيها لغات : قطُّ ـ قطِّ ـ قُطُّ ـ قَطُ ـ قُطُ ـ قطْ .

ب ـ (اسم بمعنى « حسب ») :

وهذه مخففة الطاء ساكنتها ، نحو : « قطْ زيدٍ درهمٌ » ، فتكون مبنية على السكون في محل رفع مبتدأ ، ودرهم : خبر .

ج ـ (اسم فعل مضارع) :

وهذه تدخل نون الوقاية بينها وبين ياء المتكلم ، نحو : « قطني درهم » ، فتكون الياء مفعولاً به ، و « درهم » فاعلاً لاسم الفعل .

[قطكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « اكتفِ » أو « انتهِ » .

[قوسِ]

اسم صوت للدجاج لحثه على الأكل .

حرف الكاف

[ك]

آ ـ (حرف جر) :

ومعناه التشبيه ، نحو : « زيد كالأسد » . وقد لفّق له النحاة معاني أخرى لا تثبت عند التحقيق .

ب ـ (حرف جر زائد) :

وهو الذي في قوله تعالى : « ليس كمثلِهِ شيءٌ » . وقد تأوله بعضهم على الأصالة ، فجعله اسماً مؤكداً بكلمة « مثله » .

ج ـ (اسم بمعنى « مثل ») :

ولم يسلّم بذلك سيبويه إلا في الضرورة ، كقول العجاج :

يضحكن عن كالبَرَدِ المنهمِّ[1]

حيث الكاف اسم مبني على الفتح في محل جر بحرف الجر « عن » ، وهو مضاف ، والبرد : مضاف اليه .

وقال كثير ، منهم الأخفش والفارسي : يجوز اعتبار كل كاف جارة

---

(١) المنهم : الذائب .

اسماً ، فجوّزوا في نحو : « زيد كالأسدِ » أن تكون الكاف في موضع رفع خبراً للمبتدأ ، والأسد مخفوضاً بالاضافة .

ورد ابن هشام هذا المذهب بدعوى أن الكاف غير صالحةٍ للجر بحروف الجر ، إذ لم يسمع « مررت بكالأسد » . وليس بشيء ، لأن الاسمية لا يقررها صلاحية الكلمة للجر بالحرف ، فما أكثر الكلمات التي لا خلاف في اسميتها ، ومع ذلك لا يمكن إدخال الجار عليها (١) .

د ـ (ضمير متصل) :

وذلك في نحو : « زيد أكرمك » .

هـ ـ (حرف خطاب) :

ولا محل لهذا من الاعراب لأنه حرف . وهو يوجد في أسماء الاشارة مثل « ذلك ـ تلك ـ أولئك » ، وفي الضمير المنفصل المنصوب مثل « إياك ـ إياكما ... » ، على مذهب من يرى أن « ايا » وحده هو الضمير ، وفي بعض اسماء الأفعال مثل « دونك ـ عليك ـ رويدك ... » .

[كائن]

انظر « كأين » .

[كأنّ]

حرف بسيط يدخل على المبتدأ والخبر فينصب الأول ويرفع الثاني .
وله معنيان :

---

(١) من ذلك مثلاً كلمة « لدى » ، فالنحاة يجمعون على اسميتها ، وعلى أنها ليست قابلة للجر بالحرف ، إذ لا يقال : من لديه ـ أو : في لديه ...

١ - **التشبيه** ، وهو الغالب عليه ، والمتفق عليه ، نحو : « كأن زيداً أسدٌ » .

٢ - **الشك والظن** ، ولا يكون هذا إلا إذا كان الخبر مشتقاً ، نحو : « كأن زيداً مقبلٌ » .

هذا ، وتقع « كأن » في تركيب غريب اختلف النحاة في اعرابه ، وهو مثل قولك : « كأنك بالدنيا لم تكن » .

فقال الفارسي : الكاف حرف خطاب ، والباء زائدة ، فيكون أصل العبارة : « كأن الدنيا لم تكن » . وهذا أسهل الاعرابات وأكثرها محافظة على المعنى .

وقال غيره : الكاف اسم كأن ، والباء بمعنى « في » ، وهي متعلقة بتكن ، وتكن تامة فاعلها ضمير المخاطب المستتر . والتقدير : كأنك لم توجد في الدنيا .

وقال ابن عصفور : الكاف زائدة كافة ، والباء زائدة ، فالتقدير : كأنما الدنيا لم تكن .

وقال ابن عمرون : الكاف اسم كأن ، والجار والمجرور خبرها ، وجملة لم تكن حال . والتقدير : كأنك موجود في الدنيا ولم تكن !

وقال المطرزي : الأصل : كأنك تبصر الدنيا لم تكن ، ثم حذف الفعل وزيدت الباء [1] .

[كأنما]

مكفوفة كافة لا عمل لها .

---

(١) كان قصدنا من عرض هذه الاعرابات الكثيرة عليك أن ترى سلامة اعراب الفارسي وفضله على غيره .

[كأين]

ويقال فيه « كائن » . كما أن نونه تكتب نوناً مرة ، وتنويناً مرة أخرى ، هكذا « كأيٍ » .

وهو اسم مبهم يكنى بـه عن العـدد الكثير ، نحو : « كأين من كتاب قرأت » ، أي : قرأت كثيراً من الكتب .

أحكامـــه :

١ ـ هو مبني على السكون .

٢ ـ واجب التصدير .

٣ ـ مفتقر إلى التمييز بسبب إبهامه .

٤ ـ الغالب على تمييزه أن يكـون مجروراً بمن ، كقـوله تعالى : « وكأين من آية في السماوات والأرض يمرون عليها وهم عنها معرضون » ، وقوله : « وكأين من دابة ـ وكأين من نبيٍ ـ وكأين من قرية ... الخ » .

وقد يأتي تمييزه منصوباً ، على قلة ، ومنه قول الشاعر :

أطردِ اليـأس بالرجا فكأين آلماً حم يسرهُ بعدَ عُسْرِ

٥ ـ لا يجوز جره بحرف ، فلا يقال : « بكأين تبيع هذا الثوب » .

٦ ـ إذا وقع مبتدأ فلا يكون خبره إلا جملة .

٧ ـ ويقع مواقع اعرابية مختلفة : فهو مبتدأ في نحو : « كأين من كتاب لم أقرأه » ، أي : كثيرٌ من الكتب لم أقرأه ، وهـو مفعول بـه في نحو : « كأين من كتاب لم أقرأْ » ، أي : كثيراً من الكتب لم أقرأْ ، وهو مفعول مطلق في نحو : « كأين من مرة سافرت » ، أي : سافرت عدة مرات ...

[كِخ]

بفتح الكاف وكسرها : اسم صوت لزجر الطفل عما يُتَقَذَّرُ منه .

[كذا]

آ - (كناية عن شيء) :

وذلك في نحو قولك : « قلت لفلان كذا وكذا » و « فعلت به كذا وكذا » و « هل تذكر يوم كذا وكذا ؟ » ... الخ . واعراب هذه كاعراب التي تليها .

ب - (كناية عن عدد) :

وذلك في نحو قولك : « اشتريت كذا كتاباً » ، أي اشتريت عدداً غير معلوم من الكتب .

وهذه لا تختلف عن « كأين » إلا في شيئين : أولهما أنهـا ليست واجبة التصدر ، والثاني أن تمييزها لا يكون إلا منصوباً . كما أن الغالب عليها أن تستعمل مكررةً بالعطف ، نحو : « قرأت كذا وكذا كتاباً » .

وهي والتي قبلها تقعان مواقع إعرابية مختلفة ، فهي مبتدأ في نحو : « كذا رجلاً جاءنا » ، أي : عددٌ من الرجال جاءنا ، وفاعـل في نحو : « جاءنا كـذا رجلاً » ، أي : جاءنا عـددٌ من الرجال ، ومفعول به في نحو : « اشتريت كذا وكذا كتاباً » ... الخ .

ج - (مركبة) :

من كاف التشبيه ، و « دا » الاشارية ، نحو قولك : « كـــذا كرمي » ، أي : كرمي مثل هذا .

ويدخل على « كذا » هذه ما يدخل على أسماء الاشارة ، فتدخلها « ها » التنبيهية ، فيقال : « هكذا كرمي » ، وحرف الخطاب ، فيقال : « كذاك كرمي » ، ولام البعد مع حرف الخطاب ، فيقال : « كذلك كرمي » .

ويغلب على « كذا » هـذه أن تستعمل مفعولاً مطلقـاً ، نحو : « كذلك فاعملوا » ، أي : اعملوا عملاً كهذا العمل . فاذا اعتبرنا الكاف التشبيهية حرف جر كانت هي ومجرورها متعلقين بصفة محذوفة لمفعول مطلق محذوف ، والتقدير : اعملوا عملاً كائناً كذلك العمل ، وان اعتبرناها اسماً بمعنى مثل ـ وهذا جائز خلافاً لابن هشام ـ كانت هي في محل نصب على المفعولية المطلقة نائبةً عن المصدر ، والتقدير : اعملوا مثل هـذا العمل . وكان اسم الاشارة بعدها مضافاً اليه .

[كذلك]

انظر « كذا » المركبة .

[كُلّ]

اسم موضوع للاستغراق . فان أضيف إلى المفرد النكرة ، نحـو : « كل رجلٍ يعرف ذلك » ، أو إلى الجمع المعرف ، نحو : « كل الرجال يعرفون ذلك » ، كان معناه استغراق الأفراد ، وإن أضيف إلى المفـرد المعرفة ، نحو : « كل الرجل صالح » ، كان معناه استغراق أجزاء الفرد الواحـد .

ولهذا الاسم استعمالات مختلفة وفي كل استعمال له أحكام :

١ ـ فاذا أريد استعماله نعتاً لنكرة أو معرفة من أجل الدلالة على كماله ، وجب أن يضاف الى اسم ظاهر يماثل الموصوف لفظاً ومعنىً ، نحو : « رأيت رجلاً كلَّ الرجلِ » ، وكقول الشاعر :

وإن الأُلى حانت بِفَلْجٍ دماؤهُمْ
هُمُ القومُ كلُّ القـــومِ يا أمَّ خالدِ

وفي هذا الاستعمال لا يكون معناها إلا بيان كمال الموصوف ، وأنه يشتمل على جميع صفات جنسه .

٢ ـ وإذا أريد استعمالها للتوكيد ، وجب إضافتها إلى ضمير يعـود على المؤكَّد ، كقوله تعالى : « فسجد الملائكةُ كلهم » .

٣ ـ فان لم تستعمل لنعت أو توكيد ، بل كانت بحسب العوامل ، جاز إضافتها إلى الظاهر ، كقوله تعالى : « كلُّ نفسٍ بما كسبتْ رهينةٌ » ، وجاز افرادها ، كقوله تعالى : « وكلاً ضربنا له الأمثالَ » .

٤ ـ وإذا أضيفت إلى ضمير لا يعود على مؤكـــد قبلها ، فالغالب ألا تقع إلا مبتدأ ، نحو : « كلهم يعرف زيداً » ، ولا يقال : « جاء كلّهم » ، بإيقاعها فاعلاً ، ولا : « رأيت كلّكم » ، بإيقاعها مفعولاً ... الـــخ » .

ويترتب على هذا أنها إذا أضيفت إلى اسم مماثل لاسم قبلها كانت نعتاً ، وإذا أضيفت إلى ضمير يعود على اسم قبلها كانت توكيداً ، فان لم يكن هذا ولا ذاك كانت بحسب العوامل .

٥ ـ ولفظ « كل » مفرد مذكر ، أما معناها فبحسب ما تضاف اليه . فان أضيفت إلى نكرة وجب مراعاة المعنى ، فتقول : « كل رجلٍ يعرف زيداً ـ كل امرأةٍ تعرفُ زيداً ـ كل قومٍ يعرفون زيداً » .

٦ ـ وإن أضيفت الى المعرفة ، أو قطعت عن الاضافـــة لفظاً ، جازت مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، تقول : « كل الرجال يعرف زيداً ـ

أو : يعرفون زيداً ، وكلٌ يعرف زيداً – أو : يعرفون زيداً » ، فمن مراعاة اللفظ قوله ﷺ : « كلكم راعٍ ، وكلكم مسؤول عن رعيته » ، وقوله تعالى : « كلٌ يعمل على شاكلته » ، ومن مراعاة المعنى قوله : « كلٌ له قانتون – وكلٌ في فلكٍ يسبحون » .

[كلا – كلتا]

اسمان موضوعان لاستغراق الاثنين ، كما وضعت « كل » لاستغراق الجميع .

ويختلفان عنها في أمور ، كما يتفقان في أمور :

١ – لا يستعملان نعتاً لبيان كمال المنعوت .

٢ – يستعملان مثلها في التوكيد ، فيقال : « جاء الرجلان كلاهما – ورأيت الفتاتين كلتيهما » .

٣ – إضافتها إلى ضمير لا يعود على مؤكد قبلها لا توجب إيقاعها موقع المبتدأ دائماً ، كما هو الشأن مع « كل » ، بل يجوز أن يقعا مواقع إعرابية مختلفة ، فهما مبتدآن في نحو : « كلاكما يعرفني – كلتاكما تعرفني » ، وفاعلان في نحو : « جاء كلاكما – جاءت كلتاهما » ، ومفعولان في نحو « رأيت كليكما – رأيت كلتيكما » .

٤ – خلافاً لـ « كل » ، تجب إضافتها دائماً لفظاً ومعنىً إلى كلمة واحدة معرفة دالة على اثنين ، فيقال : « كلاهما – كلا الرجلين – كلانا – كلا الرجلين » ، ولا يقال : « كلا رجلين – كلا زيد وعمرٍو » .

٥ – يجوز دائماً مراعاة لفظها المفرد ، ومراعاة معناها المثنى ، فتقول : « كلاكما يعرف زيداً – أو : كلاكما تعرفان زيداً » ، إلا إذا كان الحدث

متبادلاً بينهما ، فعندئذ تجب مراعاة اللفظ ، فتقول : « كلاهما يحب صاحبَه » ، ولا يجوز أن تقول : « كلاهما يحبان صاحبها » ، لأن المعنى المراد أن كلاً واحد منهما يحب الآخر ، فلو لم تراعِ اللفظ لانقلب المعنى وصار أن لهما صاحباً مشتركاً ، وأن كل واحد منهما يحب هذا الصاحب .

٦ ـ إذا أضيفت « كلا وكلتا » إلى الاسم الظاهر كانتا في الاعراب كالمفرد المقصور ، فتلازمان الالف مقدرةً عليها الحركات الثلاث ، تقول : « جاء كلا الرجلين ـ رأيت كلا الرجلين ـ مررت بكلا الرجلين » ، أما إن أضيفتا إلى الضمير ، فهما ملحقتان بالمثنى في إعرابه ، فتلحقها الالف في حالة الرفع ، والياء في حالتي النصب والجر ، تقول : « جاء كلاهما ـ رأيت كليهما ـ مررت بكليهما » .

[كلاّ]

حرف ردع وزجر لا عمل له ، قال تعالى : « أطَّلعَ الغيبَ ، أم اتَّخَذَ عند الرحمن عهداً ؟ ! كلا . سنكتب ما يقول » .

وقد تأتي في أوائل السور لمعنى الاستفتاح فقط ، كقوله تعالى : « وما هي إلا ذكرى للبشر . كلا والقمر » .

[كلّما]

كلمة مركبة من « كل » و « ما » المصدرية ، ولا يليها إلا جملتان ، ولهذا اشبهت أدوات الشرط ، بل لقد رأى بعضهم عدها في أدوات الشرط تسهيلاً واختصاراً . ومثالها : « كلما جاء زيدٌ أكرمته » . وتعرب على الشكل التالي :

كل : منصوبة على الظرفية الزمانية ، متعلقة بالفعل « أكرمته »

الذي هو جواب في المعنى . وهي مضافة إلى المصدر المؤول بعدها . (وانما اكتسبت الظرفية من هذا المصدر النائب عن الظرف كما سنرى) .

ما : مصدرية زمانية .

جاء زيد : فعل وفاعل . والمصدر المؤول من « ما » والجملة في محل جر بالاضافة . (وهذا المصدر فيه معنى الظرف ، لأنه على تقدير مضاف محذوف : كل وقت مجيء زيد . فتكون نيابته عن الظرف كنيابة المصدر عنه في نحو قولك : « جئتك صلاةَ العصرِ » ، أي : وقت صلاةِ العصر . وهذا المعنى قد انتقل منه إلى كلمة « كل » ، لأن هذه الكلمة تأخذ معناها مما تضاف اليه) .

أكرمته : فعل وفاعل مفعول به .

جملة : « جاء زيد » : صلة « ما » لا محل لها من الاعراب .

جملة « أكرمته » : ابتدائية مؤخرة من تقديم لا محل لها من الاعراب ، إذ الأصل : أكرمت زيداً كلما جاء ، أو هي شبه جواب شرط لا محل لها من الاعراب .

وعلى هذا الاعراب يكون تقدير التركيب كله : أُكرِمُ زيداً في كل مجيء له .

وهناك إعراب آخر يجعل « ما » اسماً نكرةً بمعنى « وقت » ، فتكون الجملة بعدها نعتاً لها ، لكن هذا يحوج إلى تقدير عائد في الجملة يعود على « ما » ، كي ترتبط الجملة الصفة بموصوفها ، فيكون التقدير : كل وقتٍ يجيءُ فيه زيدٌ أكرمُه . والاعراب الأول أقرب إلى المعنى وأبسط .

١ - (خبرية) :

وهذه يخبر بها عن العدد الكثير ، نحو : « كم كتابٍ قرأتُ !! » ، أي : قرأت كثيراً من الكتب . وسميت خبرية لأن الكلام معها ليس على جهة الاستفهام ، وإنما هو على جهة الاخبار .

٢ - (استفهامية) :

وهذه يطلب بها تعيين العدد ، نحو : « كم كتاباً قرأتَ ؟ » .

وتشتركان في أمور وتختلفان في أخرى :

١ - فتشتركان في أن كلتيها : اسم ، مبهم ، كناية عن عدد ، مفتقر الى التمييز ، مبني على السكون ، واجب التصدير .

أما اختلافها ففي شيئين : في المعنى ، وفي التمييز : فمعنى الأولى الاخبار بالكثرة ، ومعنى الثانية الاستفهام عن العدد . وتمييز الأولى مجرور دائماً بالاضافة (١) أو بمن ، وتمييز الثانية منصوب أبداً (٢) . وذلك ظاهر في المثالين السالفين .

ثم إن تمييز الاستفهامية لا يكون إلا مُفرداً ، أما تمييز الخبرية ،

---

(١) ولكن يجب نصبه إذا فصل بينه وبين « كم » فاصل ، نحو « كم عندي كتاباً !! » . إذ لا تجوز الاضافة عند وجود الفاصل .

(٢) ويجوز جره بمن إذا جرت « كم » الاستفهامية بحرف جر ، نحو : « بكم من قرشٍ اشتريت الكتاب ! » . وقد يحذف الجار فيقال : « بكم قرشٍ اشتريت الكتاب ؟ » والأفضل نصبه على كل حال ، فتقول : « بكم قرشاً اشتريت الكتاب ؟ » .

فيجوز إفراده ، نحو : « كم كتابٍ قرأتُ !! » ، كما يجوز جمعــهُ ، نحو : « كم كتبٍ قرأتُ !! » .

هذا ، وللكلمتين مواقع اعرابية مختلفة :

١ ـ فان مُيِّزا بالذات ووليها اسم مرفوع ، كانتا في موقع الخبر المقدم ، نحو : « كمْ رجلاً عدوُّكم ؟ ـ كمْ رجلٍ أنتم !! » .

٢ ـ وإن ميزا بالذات ووليها الظرف ، أو الفعــل الذي استوفى مفعوله ، كانتا في موقع المبتدأ ، نحو : « كم رجلاً عندك ؟ ، وكم رجلاً رأيتَه ؟ ـ وكم رجلٍ عندي !! ، وكم رجلٍ رأيتُهُ !! » .

٣ ـ وإن ميزا بالذات وكان بعدهما فعل لم يستوف مفعوله ، كانتا في موقع المفعول به المقدم ، نحو : « كم كتابــاً قرأتَ ؟ ـ كم كتابٍ قرأتُ !! » .

٤ ـ وإن ميزا بالظرف ، كانتا في موقــع الظرف ، نحو : « كم ساعةً اشتغلتَ ؟ ـ كم ساعةٍ اشتغلتُ !! » «

٥ ـ وإن ميزا بالمصدر ، كانتا في موقع المفعول المطلق ، نحــو : « كم مرةً سافرتَ ؟ ـ كم مرةٍ سافرتُ !! » .

وقد يحذف التمييز للعلم به ، فــلا يتغير إعرابها ، نحـــو : « كم سافرتَ ؟ » ، فكم هنا مفعول مطلق لأنها سؤال عن عدد مرات وقوع السفر .

[كما]

مركبة من كاف التشبيه ، و « ما » المصدرية ، أو الموصولية ، أو الزائدة غير الكافة بحسب التركيب الذي هي فيه .

فان وقع بعد « كما » مفرد مجرور ، كانت « ما » زائدة غير كافة ،

كقول عمرو بن براقة :

ونَنصر مولانا ونعلم أنه   كما الناسِ ، مجرومٌ عليه وجارمُ

فالكاف جارة ، و « ما » زائدة ، و « الناس » مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلقان بخبر أنّ المحذوف .

وإن وقع بعدها الجملة الاسمية ، كانت « ما » زائدة كافة ، كقول نهشل بن حري :

أخٌ ماجد لم يَخْزُني يومَ مشهدٍ
كما سيفُ عمرٍو لم تخنه مضاربُهْ

فـ « كما » هنا مكفوفة كافة ، و « سيف » مبتدأ ، وجملة « تخنه مضاربه » في محل رفع خبراً عن المبتدأ ، والجملة الكبرى مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

وإن وقعت بعدها الجملة الفعلية ، كانت « ما » مصدرية ، وكان المصدر المؤول مجروراً بالكاف ، ثم كان للجار والمجرور اعرابٌ ما بحسب موقعه من الكلام :

ففي مثل قول أبي صخر الهذلي :

وإني لتعروني لذكراك هزّةٌ   كما انتفض العصفور بلله القطر

تكون الكاف والمصدر المؤول المجرور بها ، متعلقين بصفة محذوفة لـ « هزة » . والتقدير : هزةٌ كائنة كانتفاضةِ العصفور .

وفي مثل قولك : « بكى زيدٌ كما يبكي الأطفال » ، تكون الكاف والمصدر المؤول المجرور بها متعلقين بصفة محذوفة لمفعول مطلق محذوف . والتقدير : بكى زيدٌ بكاءً كبكاءِ الأطفال .

وفي مثل قوله تعالى : « كما بدأنا أول خلْقٍ نعيده » ، يجوز

اعتبار « ما » مصدرية ، فتكون الكاف والمصدر المؤول المجرور بها متعلقين بصفة المفعول المطلق المحذوف ، فالتقدير : نعيد أولَ خلق إعادةً كائنةً كبدئنا له ، ويجوز اعتبار « ما » اسماً موصولاً ، فتكون الكاف جارة للموصول ، وهي ومجرورها متعلقان بحال محذوفة من الضمير في « نعيده » ، والتقدير : نعيده كائناً كالذي بدأناه .

هذا ، واختلف النحاة في اعراب قولهم : « كُنْ كما أنت » ، فقال بعضهم :

١ ـ ما : موصولة ، و « أنت » مبتدأ حذف خبره ، والجملة صلة « ما » ، والكاف ومجرورها متعلقان بخبر « كن » المحذوف . والتقدير : كن كائناً كالذي أنت هو .

٢ ـ وقال غيرهم : ما : موصولة ، وأنت : خبر حذف مبتدؤه . وسائر الاعراب يماثل ما قبله . والتقدير : كن كائناً كالذي هو أنت . وبهذا أعربوا قوله تعالى : « إجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة » أي : كالذي هو لهم آلهة .

٣ ـ وقال غيرهم : ما : زائدة غير كافة ، والكاف جارة للضمير « أنت » ، والجار والمجرور متعلقان بخبر « كن » . والتقدير : كن كائناً كأنت .

٤ ـ وقال غيرهم : ما : زائدة كافة ، وأنت مبتدأ حذف خبره ، والجملة خبر « كن » ، والتقدير : كن (كما) أنت عليه [١] .

---

(١) يلاحظ القارىء أننا اعتبرنا الكاف جارة في كل الاعاريب ، لكن هذا لا يعني عدم جواز اعتبارها اسماً بمعنى مثل في كل الأعاريب أيضاً . وعليه تكون الكاف هي الصفة ، أو هي الحال ، أو هي المفعول المطلق ، أو هي الخبر ، ←

[كيْ]

آ - (اسم استفهام) :

وذلك في قول الشاعر :

كي تجنحــون إلى سِلْمٍ وما ثُئِرَتْ
قتلاكُمُ ولظى الهيجـــاءِ تضطرم ؟

أراد : كيف ؟ فحذف الفاء ، كما قال بعضهــم : « سَوْ أفعل » يريد : سوف أفعل .

ب - (حرف جر) :

وهي الداخلة على « ما » الاستفهامية في قولهـــم : « كيمَ فعلت ذلك ؟ » ، أي : لِمَ فعلته ؟ ، والداخلة على « ما » المصـدرية ، كقول الشاعر :

إذا أنت لم تنفعْ فضرَّ ، فإنمـــا
يُرَجَّى الفتى كيما يضرُّ وينفعُ (١)

أي : يُرجى الفتى للضرر والنفع .

ج - (حرف مصدرية ونصب) :

وذلك في نحو قولك : « ذهبت إلى المدرسةِ لكي أتعلمَ » ، أي : للتعــلم .

← بحسب الوجوه الاعرابية المختلفة ، ثم يكون ما بعدها مجروراً بالاضافــة . وفي حال اعتبار « ما » كافة ، تكون الكاف مكفوفة عن الاضافة .

(١) ويرى بعضهم أن « ما » ههنا كافة كفت « كي » عن عمل النصب .

واختلف النحاة في « كي » غير المسبوقة باللام التعليلية ، كما في قولك : « ذهبت إلى المدرسة كي أتعلمَ » ، فقال بعضهم : هي المصدرية الناصبة ، ومصدرها في محل جر بلام التعليل المحذوفة ، وقال آخرون : بل هي حرف جر ، والناصب للمضارع هو « أن » المضمرة بعدها . ويحتمل الوجهين قول الشاعر :

أردتْ لكيما أن تطيرَ بقربتي   فتتركها شناً ببيداءَ بلقع

فههنا اجتمعت لام التعليل ، و « كي » ، و « أن » ، فيجوز اعتبار « كي » حرف جر للتعليل مؤكداً للام التعليل ، ويكون النصب بـ « أن » ، كما يجوز اعتبار « كي » هي الناصب ، فتكون « أنْ » توكيداً لها .

[كيتَ]

اسم يكنى به عن الجملة ، قولاً كانت أو فعلاً ، وقال بعضهم : بل لا يكنى بها إلا عن جملة القول ، نحو : « قلت لزيد كيتَ وكيتَ » . وهو مبني على الفتح في محل نصب على أنه مفعول به . ولا يستعمل إلا مكرراً بالعطف ، كما رأيت في المثال .

[كيف]

آ - (اسم استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « كيف حال زيدٍ ؟ » [1] .

---

(١) ويرى سيبويه أنها ظرف ، وأنها منصوبة أبداً على الظرفية ، وذلك لأن جوابها عنده أن يقال : زيد على أحسن حال ، أو هو في أحسن حال . ومن المعلوم أن أدوات الاستفهام كلها تعرب إعراب ما يجاب به عنها ، كما سترى بعد قليل .

وتقع هذه مواقع إعرابية مختلفة ، وإنما يحدد هذا الموقع معرفة جوابها : فان قلت : « كيف زيدٌ ؟ » كانت خبراً ، لأن الجواب عنها يأتي خبراً : « زيدٌ عليلٌ » . وإن قلت : « كيف كان زيدٌ ؟ » كانت خبراً لكان ، لأن الجواب عنها : « كان زيدٌ عليلاً » ، وإن قلت : « كيف وجدت زيداً ؟ » كانت مفعولاً ثانياً لوجد ، لأن الجواب عنها : « وجدت زيداً كريماً » ، وإن قلت : « كيف نام زيدٌ ؟ » كانت حالاً من زيد ، لأن الجواب عنها : « نام زيدٌ مستلقياً » ، أو كانت مفعولاً مطلقاً إذا كنت تسأل بها عن هيئة النوم ، لا عن هيئة النائم ، ويكون الجواب عنها عندئذٍ : « نام زيد نوماً هادئاً » .

فان أجبت عنها دائماً بالجار والمجرور ، فقلت : « زيد على خير ، نام زيد على أحسن حال ... الخ » كما يقول سيبويه ، فلا بد من اعتبارها ظرفاً كما فعل هو .

ب ـ (اسم شرط) :

إذا تضمنت « كيف » معنى الشرط صارت واحدةً من أدواته ، نحو : « كيف تجلس أجلس » . ثم اختلف النحاة فيها : فقال قوم : هي غير جازمة مطلقاً ، وقال غيرهم : بل يجوز الجزم بها ، وعدم الجزم بها مطلقاً ، وقال غيرهم : بل لا يجوز الجزم بها إلا إذا اقترنت بـ « ما » الزائدة ، نحو : « كيفما تجلسْ أجلسْ » .

ثم قالوا : لا يكون شرطها وجوابها إلا فعلين متفقي اللفظ والمعنى ، كما ترى في المثالين السالفين .

وهذا الذي قالوه يتناقض مع تسليمهم بشرطيتها في قوله تعالى : « ينفق كيف يشاءُ » ، وقوله : « يصوركم في الأرحام كيف يشاء » ،

وقوله : « فيبسطُهُ في السماء كيف يشاءُ » ، إذ الجواب في هذه الآيات كلها محذوف دل عليه الكلام السابق ، وليس في الكلام السابق فعل متفق مع فعل الشرط لفظاً ومعنىً (١) .

وإذا تضمنت « كيف » معنى الشرط لم تقع إلا مفعولاً مطلقاً ، لأنها تكون عندئذ لربط الحدثين بكيفية واحدة ، لأن قولك : « كيف تجلس أجلس » يعني : اجلسُ الجلوسَ الذي تجلسه .

[كيفما]

انظر « كيف الشرطية » .

(١) سبق أن قلنا في مبحث الشرط عند الكلام على « كيف » : إن اشتراط النحاة أن يتفق شرط « كيف » وجوابها في اللفظ والمعنى ، أمر لا لزوم له ، ودللنا على ذلك بما يقنع ، وهذه الآيات حجة على النحاة . (راجع مبحث الشرط) .

حرف اللام

[ل]

آ - (حرف جر أصلي) :

ومعانيها كثيرة ، هي :

١ ــ الاستحقاق ، وهي الواقعة بين معنىً وذات ، نحو : « الحمد لله » .

٢ ــ الاختصاص ، نحو : « السرج للفرسِ » .

٣ ــ المِلْك ، نحو : « الكتاب لزيدٍ » .

٤ ــ التمليك ، نحو : « وهبت لزيدٍ كتاباً » .

٥ ــ شبه التمليك ، كقوله تعالى : « جعل لكم من أنفسكم أزواجاً » .

٦ ــ التعليل ، نحو : « هيَّأتُ نفسي للسفر » .

٧ ــ توكيد النفي ، وهي التي تسمى بلام الجحود ، نحو : « ما كنت لأخونَ العهدَ » .

٨ ــ مرادفة « إلى » ، كقوله تعالى : « كلٌّ يجري لأجلٍ مسمى » ، أي : إلى أجل .

٩ ــ مرادفة « على » ، كقوله تعالى : « ويخرون للأذقان » ، أي : عليها .

١٠ ــ مرادفة « في » ، نحو : « مضى لسبيله » ، أي : في سبيله .

١١ ـ مرادفة « عند » ، نحو : « كتبته لخمس خلون من رمضان » ، أي : عند خمس .

١٢ ـ مرادفة « بعد » كقوله تعالى : « أقم الصلاة لدلوك الشمس » ، أي : بعد غروبها .

١٣ ـ مرادفة « مع » ، كقول متمم بن نويرة يرثي أخاه مالكاً :

فلما تفرقنا كأني ومالكاً لطول اجتماعٍ لم نَبِتْ ليلةً معا

أي : مع طول اجتماعنا .

١٤ ـ مرادفة « مِن » ، كقول جرير :

لنا الفضل في الدنيا وانفك راغمٌ

ونحن لكم يومَ القيامةِ أفضل

أي : ونحن أفضل منكم يوم القيامة .

١٥ ـ التبليغ ، وهي الجارة لاسم السامع لقولٍ أو ما في معناه ، نحو : « قلت له » .

١٦ ـ مرادفة « عن » ، كقول الشاعر :

كضرائر الحسناءِ قلن لوجهها حسداً وبغضاً : إنه لدميم

أي : قلن عن وجهها .

١٧ ـ الصيرورة ، وتسمى لام العاقبة ، ولام المآل ، كقوله تعالى : « فالتقطه آلُ فرعونَ ليكون لهم عدواً وحَزَناً » . الشاهد في اللام الداخلة على « يكون » .

١٨ ـ التعجب مع القسم ، وتختص هذه باسم الله تعالى ، نحو : « للهِ ، لقد أصبح زيد شاعراً » ، أي : والله لقد أصبح زيد شاعراً . وإنما تقول ذلك إذا كنت في عجب من صيرورته شاعراً .

١٩ - التعجب وحده ، نحو : « يا لَجمالِ الربيع »[١] ، ونحو : « للهِ دره فارساً » .

٢٠ - التبيين ، وهي ثلاثة أنواع :

(آ) - لام تبين المفعول من الفاعل في اسلوب تعجبي فعله دال على الحب أو البغض ، نحو : « ما أحبني ! - ما أبغضني ! » ، فإن قلت : « ما أحبني لزيدٍ » كان المعنى أنك أنت المحب ، وزيداً محبوبٌ . وانما بين ذلك دخول اللام على « زيد » ، فلو أدخلت عليه « إلى » ، فقلت : « ما أحبني إلى زيدٍ » ، لانقلب المعنى وصار زيدمحباً ، وصرت أنت محبوباً .

(ب) - لام تبين المفعول في اسلوب دعائي مثل « سقياً لزيدٍ » ، فزيد هو المدعو له بأن يسقيه الله تعالى . وهذه اللام لا تتعلق بالمصدر المذكور للدعاء ، لأن فعله متعدٍ لا يحتاج إلى اللام ، ولو علقناها به لصار تقدير الكلام : اللهم اسقِ لزيدٍ . وليس هذا اسلوباً عربياً . وانما تقدير الكلام : اللهم اسقِ ... ودعائي لزيدٍ ، أو ... ارادتي لزيدٍ . وعلى هذا تكون اللام ومجرورها متعلقين بخبر لمبتدأ محذوف .

(ج) - لام تبين الفاعل في اسلوب دعائي ، نحو : « تباً لزيدٍ » . وهذه كسابقتها في التأويل والتعليق ، سوى أنها دخلت على ما هو فاعل في المعنى ، إذ التقدير : ليَهْلِكْ ... إرادتي لزيدٍ .

ب - (حرف جر زائد) :

ولها مواضع ، وكلها مختلف فيه :

---

(١) وقد مر معنا في اسلوب نداء التعجب ونداء الاستغاثة أن منهم من يعد هذه اللام زائدة .

١ – (اللام بين الفعل المتعدي ومفعوله) : كقول كُثيّرٍ :

أريدُ لأنسى ذكرَها فكأنما ... تمثّلُ لي ليلى بكلِ سبيلِ

قال بعضهم : هي زائدة ، لأن الفعل « أريد » متعدٍ بنفسه فلا يحتاج إلى اللام ، يقال : « أريد أن أنسى » بغير لام .

وقال آخرون : هي أصلية للتعليل ، وليست داخلة على مفعول الفعل ، لأن مفعوله محذوف تقديره : أريد السلوان لأنسى ذكرها .

وقال الخليل وسيبويه : الفعل في مثل هذا التركيب مقدرٌ بمصدر مرفوع بالابتداء ، واللام ومجرورها خبر . والتقدير : الارادة لنسيان الذكر . وعليه يكون الفعل غير ذي مفعول ، وتكون اللام أصلية للتعليل .

٢ – (اللام بين المضاف والمضاف اليه) : ويسمونها بالمقحمة ، ومثالها قول زهير :

سئمتُ تكاليفَ الحياةِ ومن يَعِشْ
ثمانين حولاً لا أبالك يسأمِ

قال بعضهم : اللام زائدة بين « أبا » والكاف . لأن « أبا » اسم للا النافية للجنس ، ولو لم يكن مضافاً ، ويكن الكاف مضافاً اليه ، لكان مبنياً على الفتح في محل نصب ، لأن هذا هو حكم اسم « لا » إذا لم يكن مضافاً . فلما كان منصوباً بالألف لأنه من الأسماء الخمسة ، دل ذلك على إضافته ، وإذن تكون اللام زائدة بينه وبين المضاف اليه .

وقال آخرون : بل اللام أصلية ، وهي ومجرورها متعلقان بالخبر المحذوف ، والتقدير : لا أبا كائن لك . أما الألف في « أبا » فليست للاعراب ، بل هي حرف أصلي من حروف الكلمة ، فالاسم على ذلك مقصور ، وهو مبني على الفتح المقدر على الألف للتعذر ، لأنه اسم « لا » النافية للجنس . وهذه لغة معروفة ، ومنها قول الراجز :

إن أباهـا وأبا أباهـا قـد بلغا في المجـد غايتاها

وقال غيرهم : اللام أصلية وهي ومجرورها صفة لـ « أبا » ، والخبر محذوف ، وعليه تكون « أبا » معربة منصوبة بالألف لأنها شبيهة بالمضاف ، لأن الموصوف يدخل في زمرة الشبيه بالمضاف . والتقـدير إذن : لا أبا كائناً لك مذمومٌ .

٣ ـ (**اللام في المفعول به لعامل ضعيف**) : ويسمونهـا لام التقوية . وإنما يضعف العامل إذا كان متأخراً عن معموله ، كقوله تعالى : « إن كنتم للرؤيا تعبرون » ، فلو كان الفعل « تعبرون » متقـدماً على « الرؤيا » لوصل اليها بغير اللام ، فتقول في غير القرآن : « إن كنتم تعبرون الرؤيا » . وكذلك يضعف إذا كان مشتقاً ، كقوله تعالى : « فعّال لما يريد » ، إذ لو كان العامل هنا فعلاً بدلاً من مبالغـة اسم الفاعل ، لما احتاج إلى اللام ، تقول في غير القرآن : « الله يفعل ما يريد » .

واختلف النحاة هنا :

فقال بعضهم : اللام هنا زائدة بدليل صحة سقوطها على الرغم من ضعف العامل ، فتقول في غير القرآن : « فعّال ما يريد ـ إن كنـتم الرؤيا تعبرون » . ولا يمكن اعتبارها أصلية لأن العامل متعدٍ بنفسه .

وقال آخرون : ليست اللام هنا زائدة ، لأن الزائد لا يـأتي إلا لمعنى التوكيد ، وهذه أتت لتقوية العامل للوصول إلى معموله ، وهـذه الوظيفة هي وظيفة حرف الجر الأصلي لا الزائـد . ولكن لما كان العامل متعدياً ههنا بنفسه ، فلا نسميها أصلية تماماً ، ولكن نسميها شبيهة بالأصلية . وعليه تكون الـلام ومجرورها متعلقين بالعامل ، وليست كالزائـد الذي لا يتعلق .

٤ ـ (لام المستغاث والمتعجب منه) : في نحو قولك : « يا لَزيدٍ لِلضعيف المسكين » ، وقولك : « يا لَلعجب » :

فقال المبرد : اللام هنا زائدة ، والاسم بعدها مجرور لفظاً منصوب محلاً على النداء .

وقال ابن جني : اللام هنا أصلية ، وهي ومجرورها متعلقان بحرف النداء لنيابته عن فعل النداء .

وقال آخرون : اللام هنا أصلية وهي ومجرورها متعلقان بفعل النداء المحذوف ، ولكن لما كان فعل « أنادي أو أدعو » يتعدى بنفسه لا باللام ، فانهم يضمنونه فى الاستغاثة معنى الالتجاء ، وفي التعجب معنى التعجب ، فيكون التقدير في الاستغاثة : التجىء لزيد من أجل الضعيف ، وفي التعجب : أعجبُ للعجب .

ج ـ (حرف جزم) :

وهي المسماة عادة بلام الأمر ، نحو : « ليذهبْ زيدٌ إلى الدار » . ولها أحكام :

١ ـ هي مكسورة في اللغة المشهورة . وبنو سُلَيْمٍ يفتحونها .

٢ ـ يكثر أن تسكن إذا جاءت بعد الفاء والواو ، كقوله تعالى : « فَلْيستجيبوا لي ، وَلْيُؤْمنوا بي » .

٣ ـ وتسكينها بعد « ثم » قليل ، ومنه قراءة الكوفيين : « ثُمَّ لْيَقْضُوا تفثهم ، وَلْيُوفوا نذورهم » .

٤ ـ يجب استعمالها للطلب في موضعين : الأول إذا كان الفعل مبنياً للمجهول ، نحو : « لِتُعْنَ يا زيدُ بحاجتي » ، إذ ليس للمبني للمجهول صيغة أمرية ، والثاني إذا كان الطلب موجهاً لغائب ، نحو : « ليكتبْ زيد درسَه » ، إذ ليس للغائب أيضاً صيغة أمرية .

٥ ـ استعمالها للطلب من المخاطب قليل ، لأن للمخاطب صيغة أمرية تغني عنها ، فتقول : « اكتبْ يا زيد » بدلاً من « لتكتب يا زيد » . ومع ذلك فقد استعملت للمخاطب ، كقوله تعالى : « فبذلك فلْيفرحوا » .

٦ ـ واستعمالها لأمر المتكلم نفسه قليل أيضاً ، لأنه لا حاجة لأن يأمر الانسان نفسه ، ومنه قوله تعالى : « وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتّبعوا سبيلنا ولنحملْ خطاياكم » .

٧ ـ قد تحذف لام الأمر في الشعر ويبقى عملها ، كقول الشاعر :

محمدُ تفدِ نفسَك كل نفسٍ إذا ما خفتَ من شيءٍ تبالا

أي : لتفدِ .

د ـ (حرف لا عمل له) :

ولها أنواع :

١ ـ (لام الابتداء) : وتسمى لام التوكيد ، لأن هذا هو معناها . وهي لام مفتوحة تدخل على المبتدأ ، نحو : « لزيد قادمٌ » ، أو على الخبر إذا تقدم ، نحو : « لقادم زيد » ، أو على الفعل الجامد ، نحو : « لنعم الرجل زيدٌ » ، أو على الماضي المقترن بـ « قد » ، نحو : « لقد جاء زيدٌ » ، وعلى المضارع ، نحو : « ليقومُ زيد » ، وعلى الماضي المجرد من « قد » ، نحو : « لقام زيد » (١) .

٢ ـ (اللام المزحلقة) : هي نفسها لام الابتداء زحلقت إلى عجز الجملة بعد دخول « إنَّ » المشددة عليها ، نحو : « إنَّ زيداً لقادمٌ » . وانما زحلقوها عن صدر الجملة كراهية البدء بمؤكدين .

---

(١) وقال بعضهم : لام الابتداء لا تكون إلا في المبتدأ ، أما بقية اللامات فهي واقعة في جواب قسم مقدر . وهذا تعسف ظاهر .

٣ ـ (اللام الفارقة) : هي اللام المزحلقة نفسها ، وانما دعيت فارقة لأنها تأتي بعد « إنْ » المخففة من الثقيلة ، فتفرقها عن « انْ » النافية ، نحو : « إنْ زيدٌ لقادمٌ » .

٤ ـ (اللام الزائدة) :

قالوا : هي الواقعة في خبر المبتدأ ، كقول الراجز :

أم الحُلَيْسِ لعجـوزٌ شَهْرَبهْ
تَرضى من اللحمِ بعظمِ الرَّقَبَهْ

وفي خبر « أنَّ » المفتوحة الهمزة ، كقراءة سعيد بن جبير : « ألا أنهم ليأكلون الطعام » .

وفي خبر « لكن » ، كقول الشاعر :

يلومونني في حبِّ ليلى عواذلي ولكنني من حبها لعميدُ

وفي خبر « ما » كقول الشاعر :

أمسى أبانٌ ذليلاً بعد عِزَّتِهِ وما أبانٌ لمن أعلاجِ سودانِ

وفي خبر « ما زال » ، كقول كثير :

وما زلت من ليلى لدن أن عرفتها
لكالهائم المُقْصَى بكل سبيلِ

وفي المفعول الثاني لـ « أرى » ، كما في قولهم : « أراك لشاتمي » ... الخ .

والحق أن كل هذه اللامات هي لامات ابتداء ، إذ المعنى فيهن جميعاً واحد ، وهو التوكيد ، وانما حمل النحاة على جعلها قسماً خاصاً أنها ليست صدراً في جملها ، وقد قرروا أن لام الابتداء لها الصدارة في الجملة

وهو تقرير لا لزوم له ، أما كون لام الابتداء تعلق « ظن » عن العمل ، وتمنع النصب على الاشتغال ، فلا يلزمنا بادعاء الصدرية لها ، بل يقال : إن العربية عاملت لام الابتـداء معاملة أدوات الصـــدارة ، ولو لم تكن لها صدارة .

٥ ـ (اللام الواقعة في جواب لو ولولا) : نحـو قوله تعالى : « لو كان فيها آلهة إلا الله لفسدتا » ، وقوله : « ولولا دفعُ اللهِ الناسَ بعضَهم ببعضٍ لفسدتِ الأرضُ » .

٦ ـ (اللام الواقعة في جواب القسم) : كقوله تعالى : « وتاللهِ لأكيدنَّ أصنامكم » .

٧ ـ (اللام الموطئة للقسم) : وهي الداخلة على أداة شـــرط للايذان بأن الجواب بعدها هو جواب قسم مقدر قبلها ، وليس جـــواباً للشرط ، كقوله تعالى : « لئن أُخْرِجُوا لا يَخرجـــون معهم ، ولئن قوتلوا لا ينصرونَهم ، ولئن نصروهم لَيُوَلُّنَّ الأدبارَ ثم لا ينصرون » .

وقد تدخل هذه اللام على « إذ » لشبهها بـ « إن » الشرطية ، ومنه قول الشاعر الذي باع جزّة الصوف واشترى بثمنها خمراً فأغضب زوجته :

غضبتْ عليَّ لأنْ شربتُ بجـزّةٍ
فَلَإِذْ غضبتِ لأشـربَنْ بخروفِ

وقد تدخل هذه اللام على أداة الشرط ، والجواب له لا للقسم ، كقول ذي الرمّة :

لئن كانت الدنيـــا عليَّ كما أرى
تباريحَ من ليلى فَلَلْموتُ أروحُ

فأنت ترى أن الجواب اقترن بالفاء ، وهذا دليل على أنه جواب للشرط لا للقسم . إلا أن بعض النحاة يسمي اللام هنا زائدة ، لأن الموطئة لا تكون عندهم إلا إذا كان الجواب للقسم .

٨ - (اللام للبعد) : وهي اللاحقة لأسماء الاشارة ، نحو : « ذلك - تلك » .

هـ - (فعل أمر) :

تكون اللام فعل أمر من « ولي يلي » ، نحو : « لِ أمرَ زيدٍ » ، أي : تولَّ شأنه .

[لا]

آ - (نافية تعمل عمل « انّ ») :

وتسمى نافية للجنس ، أو تسمى تبرئة ، لأنها تنفي الحكم عن جميع أفراد جنس اسمها ، نحو : « لا رجُلَ في الدار » .

وهي تعمل عمل الأحرف المشبهة بالفعل ، فتدخل على المبتدأ والخبر فتنصب الأول وترفع الثاني . لكن عملها مشروط بشروط :

١ - أن تنص على نفي الجنس ، وإلا وجب إهمالها وتكرارها ، نحو : « لا رجلٌ في الدار ولا امرأة » .

٢ - أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، وإلا وجب الاهمال والتكرار ، نحو : « لا زيدٌ عندي ولا عمرٌو » .

٣ - أن لا يتقدم خبرها على اسمها ، فان تقدم وجب الاهمال والتكرار ، نحو : « لا في الدار رجلٌ ولا امرأة » .

٤ ـ أن لا يدخل عليها حرف جر ، فان دخل وجب اهمالها ، نحو : « سافرت بلا زادٍ » .

وإذا كررت « لا » النافية للجنس جاز إعمالها ، وجاز الغاؤها ، نحو : « لا حولَ ولا قوةَ إلا باللهِ ـ أو : لا حولٌ ولا قوةٌ إلا بالله » . ومن الجائز أيضاً إعمال إحداهما ، وإهمال الأخرى .

ويكثر حذف خبر « لا » النافية للجنس ، نحو : « لا ضيرَ ـ لا شكَ ـ لا ريب ـ لا محالة ـ لا مشاحة ـ لا بأس ـ ... الخ » .

ويقل حذف اسمها ، نحو : « لا عليك » ، أي : لا بأس عليك .

وقد مر معنا ان اسمها يكون مبنيـــاً على ما ينصب به إن كان مفرداً ، وأنه ينصب إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف (راجـع مبحث الأحرف المشبهة بالفعل) .

ب ـ (نافية تعمل عمل « ليس ») :

وهذه لا يشترط لها إلا تأخر خبرها ، وعدم انتقاض نفيها بالا ، أما تنكير معموليها ، فقد اشترطه بعضهم ، ونفاه آخرون لمجيء اسمها معرفة في قول النابغة الجعدي :

وحلت ســواد القلب لا أنا باغيـاً
ســـــواها ولا عن حبّها مُتراخيا

وأما نفيها فيكون للوحدة ، كما هو ظاهر في البيت ، ويكـــون للجنس ، كقول الشاعر :

تعزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقيـا
ولا وَزَرٌ مما قضى الله واقيـــا

وعملها مع ذلك قليل حتى قال بعضهم انها غير عاملة .

ج - (نافية عاطفة) :

ويشترط في هذه أن يسبقها إثبات أو أمر ، نحو : « جاء زيدٌ لا عمروٌ - واضرب زيداً لا عمراً » ، ثم أن لا تقترن بعاطف ، فان قيل : « جاءني زيد لا بل عمروٌ » فالعاطف « بل » ، و « لا » ردٌ لما قبلها ، وليست عاطفة ، وإذا قلت : « ما جاءني زيد ولا عمرو » ، فالعاطف الواو ، أما « لا » فتوكيد للنفي ، وليست عاطفة لسببين : لوجود عاطف معها ، ولتقدم النفي عليها . ثم يشترط فيها أن يتعاند متعاطفاها ، فلا يقال : « جاءني رجل لا زيدٌ » ، بل يقال : « جاءني رجلٌ لا امرأةٌ » .

د - (نافية لا عمل لها) :

وهذه تدخل الجمل الفعلية والاسمية ، كما تدخل على الاخبار والأحوال والنعوت ، وتعترض بين الجار والمجرور ، والناصب والمنصوب ، والجازم والمجزوم ، والعاطف والمعطوف .

فان كانت معترضة ، أو داخلة على فعل مضارع ، أو على فعل ماض لفظاً مستقبل معنى ، فلا يجب فيها شيءٌ ، نحو : « سافرت بلا زادٍ وغضبتُ من لا شيءٍ - اجتهدت كثيراً لكي لا أرسب - إن لا تجتهدَ ترسب - ما جاء زيدٌ ولا عمروٌ - زيد لا يحب القراءة - لا رحم الله الأشرار » .

أما إن دخلت على الجمل الاسمية ، أو على الفعلية التي فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى ، أو دخلت على الاخبار والنعوت والأحوال ، فيجب عندئذ تكرارها ، نحو : « لا جلٌ في الدار ولا امرأة - زيد لا جاءَ ولا أرسلَ رسالةً - زيد لا شاعرٌ ولا كاتبٌ - جاءنا رجل لا طويلٌ ولا قصيرٌ - جاء زيد لا ضاحكاً ولا عابساً » .

هـ - (نافية جوابية) :

وهذه تحذف بعدها الجمل كثيراً ، يقال لك : « أجاء زيد ؟ » فتجيب : « لا ... » ، والأصل : « لا . لم يجيء » .

و - (ناهية جازمة) :

وتختص بالدخول على المضارع ، وتقتضي جزمه واستقباله ، سواء كان المنهيّ مخاطباً ، كقوله تعالى : « لا تتخذوا عدوّي وعدوّكم أولياء » ، أو غائباً ، كقوله تعالى : « لا يتخذِ المؤمنون الكافرين أولياء » ، أو متكلماً ، نحو : « لا أرينّك ههنا » .

ز - (زائدة لا عمل لها) :

كذا قال النحاة في « لا » من قوله تعالى : « ما منعك أن لا تسجد ؟ » ، وقوله : « ما منعك - إذ رأيتَهم ضلّوا - أن لا تتبعني ؟ » ، وقول الأحوص :

وتَلْحَيْنَني في اللهو أن لا أحبَّه
وللهو داعٍ دائبٌ غيرُ غافلِ

وغير ذلك من التراكيب المشابهة ...

وإنما حملهم على ذلك أنهم لو اعتبروها نافية ، ثم فهموا من كل لفظ معناه المعجمي ، لفسد المعنى المراد ، إذ يصبح المعنى في الآيتين : ما منعك من عدم اتباعي ؟ - و : ما منعك من عدم السجود ؟ . فكأن الله سبحانه يأمر هارون في الآية الأولى بعدم اتباعه ، ويأمر إبليس في الآية الثانية بعدم السجود لآدم ، وهو خلاف المقصود من الآيتين . وكذلك في البيت ، إذ يصبح المعنى : تلومينني على عدم حب اللهو ، وهو خلاف المقصود ، إذ المقصود أنها تلومه على حب اللهو لا على عدم حبه .

ولكن العربية تعامل الجمل أحياناً بحسب معناها العام ، لا بحسب المعاني المفردة المعجمية لكل مفرد على حدة ، فتراها تعطي الجملة حكماً قد لا ينسجم مع معانيها المفردة ، ولكنه ينسجم كل الانسجام مع معناها الكلي . وهذه التراكيب التي زعم النحاة أن « لا » زائدة فيها ، هي من هذا القبيل ، فقوله تعالى في الآيتين : « ما منعك » ، يساوي في المعنى « من أمرك » ، وعلى هذا تكون « لا » على أصلها ، أي نافية ، ويبقى المعنى سليماً ، وهو : من أمرك بعدم اتباعي - و : من أمرك بعدم السجود [١] . وكذلك يقال في البيت ، فان قوله « تلحينني » يساوي في المعنى « تطلبين مني » ، وعليه تكون « لا » نافية . ويكون المعنى : وتطلبين مني عدم اللهو . وهو المقصود .

من هذا نرى أن هذا القسم في « لا » وهو كونها زائدة ، لا داعي له على الاطلاق .

[لات]

اختلف النحاة في حقيقتها ، وفي عملها :

ففي حقيقتها قال بعضهم : هي فعل ماض بمعنى « نقص » ، ثم استعمل في النفي كما استعملوا فعل « قلّ » كذلك في قولهم : « قلّ رجلٌ يفعل ذلك » ، إذ المعنى : ما رجلٌ يفعل ذلك .

وقال آخرون : هي « ليس » نفسها قلبت ياؤها ألفاً ، وسينها تاءً .

وقال غيرهم : بل هي مركبة من كلمتين : من « لا » النافية ، وتاء التأنيث .

---

(١) وقد قال بهذا جماعة من النحاة . انظر مغني اللبيب ، الباب الثامن ، القاعدة الأولى ، الصورة الثامنة .

وفي عملها قال بعضهم : هي لا تعمل شيئاً ، فان رفعت الاسم بعدها فقلت : لات حينُ مناصٍ ، فهو مبتدأ محذوف الخبر ، وان نصبته ، فهو مفعول به لفعل محذوف تقديره : لا أرى حينَ مناص .

وقال آخرون : بل هي عاملة عمل « إن » ، فالاسم المنصوب بعدها اسم لها ، وخبرها عندئذ محذوف ، وإن كان الاسم بعدها مرفوعاً فهو خبرها ، والاسم عندئذٍ محذوف .

وقال غيرهم : بل هي عاملة عمل « ليس » ، فان رفع ما بعدها فهو اسمها والخبر محذوف وان نصب ما بعدها فهو خبرها والاسم محذوف .

والشيء المتفق عليه أن « لات » لا تدخل إلا على اسماء الزمان ، نحو : « ولات حينَ مناص » و « لات ساعةَ مندمٍ » ، وان اسم الزمان هذا يكون وحده في الجملة ، فليس معه فعل ولا مبتدأ ولا خبر ، وانه يجوز رفعه ويجوز نصبه ، والنصب هو الغالب عليه .

[لَبَّيْكَ]

مفعول مطلق منصوب بالياء لأنه مثنىً ، والكاف في محل جر بالاضافة .

[لدُ]

انظر « لدن » .

[لَدُنْ]

اسم لابتداء الغاية المكانية ، نحو : « جئتُ من لدنْ زيدٍ » ، وكقوله تعالى : « وعلمناه من لدنّا علماً » . أو لابتداء الغاية الزمانية ، نحو : « جلست أقرأ من لدن تركتني إلى الفجر » .

وفيها أحكام :

١ ـ انها مبنية على السكون .

٢ ـ أن نونها قد تحذف ، كقول الراجز :

من لدُ شولاً فالى إتلائها (١)

٣ ـ أن جرها بـ « من » أكثر من نصبها على الظرفية ، ولم تأت في القرآن الكريم إلا مجرورة بمن .

٤ ـ أنها لا تقع إلا فضلة ، بمعنى أنها لا تكون خبراً مطلقاً ، فلا يقال : « زيدٌ لدني » أو : « زيد من لدني » على أساس أنها متعلقة بالخبر المحذوف ، أو هي وجارها متعلقان بالخبر المحذوف . وبهذا تختلف عن « عند » و « لدى » اللتين هما بمعناها ، فهاتان تقعان خبراً ، فيقال : « زيد عندي » و « زيد لدى الباب » . أما « لدن » فلا تكون إلا بعد تمام الجملة ، فيقال : « ذهب زيد من لدني » .

٥ ـ أنها تضاف إلى المفرد ، نحو : « أخذت من لدنْ زيدٍ كتاباً » ، وإلى الجملة ، نحو : « سافرت من لدن طلعت الشمس » . وبهذا تختلف عن « عند » و « لدى » اللتين لا تضافان إلا إلى المفرد ، فلا يقال : « سافرت عند طلعت الشمس ـ ولا : سافرت لدى طلعت

---

(١) هذا كلام تقوله العرب ، ويجري بينها مجرى المثل ، وهو يعدل في معناه قولنا اليوم : « شرحت له الأمر من الالف الى الياء » ، أي شرحته له برمته . والشول : جمع شائلة ، وهي الناقة التي خف لبنها ، أو هو مصدر « شالت الناقة » إذا رفعت ذنبها للضراب ، والاتلاء : هو أن يكون للناقة ولد يتلوها ، أي يتبعها . فيكون المعنى : من لدن أن رفعت الناقة ذنبها للسفاد الى أن حبلت ثم ولدت فكان لها ولد يتبعها . أي : من أول الأمر إلى آخره .

الشمس » ، بل يقال : « سافرت عندما طلعت الشمس ، أو عند طلوع الشمس - و : « سافرت لدى طلوع الشمس » .

٦ - أنها قد لا تضاف مطلقاً ، نحو : « ذهبت من لدنْ غدوةً » بنصب الغدوة على التمييز ، فيكون المعنى : ذهبت من وقتٍ هو غدوةٌ .

[لدى]

اسم بمعنى « عند » ، وله جميع أحكامه . (انظر « عند ») .

[لعاً]

اسم فعل أمر بمعنى « انتعش » . يقال للعاثر ، أو لمن أصابه مصاب .

[لَعَلَّ]

حرف مشبه بالفعل يدخل على المبتدأ والخبر ، فينصب الأول ، ويسمى اسمه ، ويرفع الثاني ويسمى خبره . ومن العرب من ينصب بها المبتدأ والخبر ، وحكى يونس عنهم قولهم : « لعل أباك منطلقاً » .

وقد مر معنا أن بني عقيل يعاملونها معاملة حرف الجر الشبيه بالزائد . ومن ذلك قول كعب بن سعد يرثي أخاه أبا المغوار :

فقلتُ ادعُ أخرى وارفعِ الصوتَ جهرة
لعلَّ أبي المغوارِ منك قريبُ

وعليه يكون المجرور بعدها مبتدأ مجرور اللفظ مرفوع المحل .

وقد تتصل « ما » الزائدة بـ « لعل » فتكفها عن العمل ، وتلغي اختصاصها بالجمل الاسمية ، كقول الفرزدق :

أعِدْ نظراً يا عبد قيس لعلّما
أضاءتْ لك النارُ الحمارَ المقيَّدا

وقد يقترن خبرها بـ « أنْ » لشبهها بعسى ، كقول متمم بن نويرة :

لعلّكَ يوماً أن تُلِمَّ مُلِمَّةٌ
عليكَ من اللائي يدعنك أجدعا

ومعانيها ثلاثة :

١ ـ **التوقع** ، وهو ترجي المحبوب ، نحو : « لعل زيداً ناجحٌ » ، والاشفاق من المكروه ، نحو : « لعل المريضَ ميتٌ » ، أي : أخشى أن يموت .

٢ ـ **التعليل** ، وعليه حملوا نهايات الآيات من مثل : « لعلكم تتقون ـ لعلكم تذكّرون » .

٣ ـ **الاستفهام** ، أثبته الكوفيون ، ولهذا علق بها الفعل في نحو : « لا تدري لعل اللهَ يُحدثُ بعد ذلك أمراً » .

[لكنْ]

آ ـ (حرف استدراك لا عمل له) :

وذلك إذا وقعت بين الجملتين ، نحو : « ما جاء زيدٌ لكن جاء عمرٌو » .

ب ـ (حرف عطف واستدراك) :

وذلك إذا وقعت بين مفردين وكانت مسبوقة بنفي أو نهي ، ولم يكن معها واو ، نحو : « ما جاء زيدٌ لكن عمرٌو » . فان ذكرت الواو معها ، نحو : « ما جاء زيدٌ ولكن عمرٌو » ، كان العطف للواو ، و « لكن » حرف استدراك لا عمل له .

[لكنَّ]

حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر . ومعناه الاستدراك .

وقد يحذف اسمه ، كقول الفرزدق :

فلو كنتَ ضبيّاً عرفتَ قرابتي
ولكنَّ زنجيٌّ عظيمُ المشافر

أي : ولكنك زنجيٌّ .

وتتصل بها « ما » فتكفها عن العمل ، كقول امرىء القيس :

ولكنّما أسعى لمجدٍ مُؤثّلٍ وقد يُدْرِكُ المجدَ المؤثّلَ أمثالي

[لم]

حرف نفي يجزم المضارع ويقلب زمنه إلى الماضي ، كقوله تعالى : « لم يلدْ ولم يولدْ » .

وزعم ابن مالك أن من العرب من لا يجزم المضارع بها ، كقول الشاعر :

لولا فوارسُ من نُعْمٍ وأُسرتُهم
يومَ الصليفاءِ لم يوفونَ بالجار

كما زعم اللحياني أن بعض العرب ينصب بها ، كقراءة بعضهم : « ألمْ نشرحَ لك صدرك ؟ » .

[لمّا]

آ ـ (حرف نفي وجزم وقلب) :

أي : هي مثل « لم » تنفي المضارع وتجزمه ، وتقلب زمنه إلى

الماضي ، نحو : « لمّا يأتِ زيدٌ » .

لكنها تختلف عن « لم » في خمسة أمور :

١ ـ أنها لا تجزم فعل شرط ، فلا يقال : « إن لمّا تأت فلن أكرمَك » ، في حين أنه يقال : « إن لم تأت فلن أكرمَك » .

٢ ـ أن نفيها مستمر إلى الحال ، فقولك : « لمّا يأت زيد » معناه : حتى الآن زيد غير آتٍ . أما « لم » فيحتمل نفيها الاتصال كقوله تعالى : « ولم أكن بدعائكَ ـ ربِّ ـ شقياً » ، أي : لم أكن شقياً ، ولا أزال كذلك ، ويحتمل الانقطاع ، كقوله تعالى : « هل أتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئاً مذكوراً » ، أي : لم يكن شيئاً مذكوراً ، ثم كان .

٣ ـ يغلب على منفي « لما » أن يكون قريباً من الحال ، وعلى منفي « لم » أن يكون بعيداً في المضي . وعبروا عن ذلك بقولهم : « لما » تنفي « قد فعل » ، و « لم » تنفي « فعل » . لأن « قد فعل » ماض قريب ، و « فعل » ماض بعيد .

٤ ـ أن منفيَّ « لما » متوقعٌ ثبوتُه ، بخلاف منفيِّ « لم » ، فاذا قلت : « لمّا يثمرْ بستاننا » ، فمعناه أن إثماره متوقع بين يومٍ وآخر . أما إذا قلت : « لم يثمر بستاننا » ، فليس معناه أنه سيثمر في المستقبل القريب .

٥ ـ أنّ منفي « لمّا » جائز الحذف لدليل ، نحو : « اشتريت الكتاب لأقرأه ولمّا » ، أي : ولمّا أقرأه بعدُ .

ب ـ (حرف وجود لوجود) :

وذلك كقولك : « لمّا جاء زيدٌ سلمت عليه » . ويرى بعضهم أنها في هذا التركيب وأمثاله ظرف بمعنى « حين » ، فيسمونها لذلك : « لما » الحينية . وقد فصلنا الكلام عليها في مبحث الشرط ، فارجع اليه .

ج ـ (حرف استثناء) :

ولا تستعمل إلا في الاستثناء المفرغ ، ولا يكون بعدها إلا جملة ، كقوله تعالى : « إنّ كلُّ نفسٍ لمّا عليها حافظٌ » ، أي : ما كل نفسٍ إلا عليها حافظٌ ، وكقولهم : « أنشدك اللهَ لمّا فعلتَ » ، أي : ما أسألك إلا فعلك . وقد حلّلنا هذه العبارة الأخيرة في مبحث الاستثناء ، فارجع اليه .

[لن]

حرف نفي ينصب المضارع ويخلصه للاستقبال ، نحو : « لن يأتيَ زيدٌ اليومَ » . وقد يجزم المضارع بها في الضرورة ، كقول أعرابيٌ يمدح الحسينَ بنَ عليٍّ رضي الله عنهما :

لن يَخِبِ الآنَ من رجائِكَ مَنْ
حَرَّكَ مِنْ دونِ بابِكَ الحلقهْ

[لو]

حرف شرط غير جازم . وقد فصلنا القول فيه في مبحث الشرط .
وقد تخرج عن معنى الشرط إلى معنى العرض ، نحو : « لو تزورنا » .

[لولا]

حرف شرط غير جازم . انظر تفصيل الكلام عليه في مبحث الشرط .

[لوما]

حرف شرط غير جازم مثل « لولا » .

[لَيْتَ]

حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر . وقد ينصبها ، كقول العجاج :

يا ليتَ أيامَ الصبا رواجعـا

ومعناه التمني ، وهو : طلب المتعذر ، كقول أبي العتاهية :

ألا ليتَ الشبابَ يعـودُ يوماً فأُخبرَهُ بما فَعَـلَ المشيبُ

وإذا اقترنت به « ما » الزائدة لم تلغ اختصاصه بالأسماء ، فلا يقال : « ليتما جاء زيد » . ولهذا يجوز كفُّهُ عن العمل ، وابقاء عمله . وقـد روي بيت النابغة بالوجهين :

قالتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنـا إلى حمامتنـا أو نصفهُ فقدِ

بنصب الحمام ورفعه .

[ليس]

آ ـ (فعل ماض ناقص) :

يرفع المبتدأ وينصب الخبر ، نحو : « ليس زيد قادماً » . وبنو تميم يلغون عمله إذا انتقض نفيه بـ « إلا » ، ومنـه قولهم : « ليس الطيبُ إلا المسكُ » . وقد يبطل عمله بغير ذلك ، كقول هشام بن عقبة :

هي الشفاءُ لدائي لو ظفرتُ بهـا

وليس منها شفاءُ النفسِ مبـذولُ

وتأوله بعضهم على أن اسمها ضمير شأن محذوف ، وأن المبتدأ والخبر المرفوعين في محل نصب خبراً لها . وكذلك فعلوا بها إذا رأوها داخلة على الجملة الفعلية ، نحو : « ليس يدري زيدٌ شيئاً » . وهذا تكلف لا لزوم له ، والخير أن تعتبر في مثل ذلك حرفاً لا فعلاً . بل لقـــد ذهب ابن السراج والفارسي وابن شقير وجماعة إلى حرفيتها ، سواءٌ أكانت عاملة ، أم كانت مهملة . ولا يعيب هذا الرأي إلا شيء واحد لا أرى له أهميـة كبيرة ، وهو أن « ليس » تتصل بها ضمائر الرفـــع كالأفعال ، فيقال : « لستُ – لستَ – لستم ... الخ » .

لذا ، فالقول بحرفيتها عند دخولها على الجملة الفعلية فقط ، نحو : « ليس يعلمُ زيدٌ شيئاً » يبـدو رأياً سديداً لا يعيبـه شيء ، لأن ضمائر الرفع لا تتصل بها في هذه الحالة .

ب – (حرف عطف) :

بمنزلة حرف العطف « لا » معنىً وعملاً . أثبت ذلك الكوفيون ، واستشهدوا عليه بقول نُفَيل بن حبيب يذكر الأشرم ابرهة الحبشي صاحب الفيـــل :

أين المفرُّ والالهُ الطالـــبُ والأشرم المغلوبُ ليس الغالبُ

حرف الميم

[م]

آ - (علامة جمع الذكور) :

وهي المتصلة بضمير جمع الذكور العقلاء ، نحو : « هُمْ - أنتمْ - كنتمْ - » . وهي في اللغة المشهورة ساكنة ، نحو : « أنتمْ خيرٌ منهمْ » ، ولا تضم إلا عند التقائها بساكن آخر ، نحو : « أنتمُ القوم الكرام » . ويكثر ضمها في الشعر للضرورة ، كقول الفرزدق :

هذا ابن خير عبادِ اللهِ كُلِّهِمو
هذا التقيُّ النقيُّ الطاهر العـلم

ويجوز كسرها إذا كانت متصلة بالهـاء المكسورة ، كما في البيت السابق ، إذ يمكن أن ينشد : هذا ابن خير عبادِ اللهِ كُلِّهِمي ...
وبعض العرب يضمها مطلقاً ، فيقول : « انتمو - همو - كتابكو ... » .

ب - (عوض عن حرف النداء) :

وهي ميم مشددة مفتوحة تتصل بلفظ الجلالة عند حذف حرف النداء قبله ، نحو : « اللهمَّ اغفرلي » . وشذ وجودها مع ثبوت حرف النداء كقول الشاعر :

إني إذا ما حدثٌ ألمّا أقولُ يا اللهمَّ يا اللهمّا

ج - (اسم استفهام) :

وهي « ما » الاستفهامية نفسها ، حذفت ألفها عند دخول الجار عليها ، كقوله تعالى : « عمَّ يتساءلون ؟ » ، أي : عن أي شيء يتساءلون . وهي ميم يجب فتحها إشارة إلى ألفها المحذوفة ، نحو : « لِمَ - إلامَ - عمَّ - بِمَ - علامَ - ممَّ ؟ ... الخ » . وقد تسكن لضرورة شعرية ، كقول الشاعر :

يا أبا الأسْوَدِ لِمْ خلفتني لهمومٍ طارقاتٍ وذِكَرْ ؟

[ما]

آ - (اسم موصول) :

وأكثر استعمالها أن تكون لغير العاقل ، كقوله تعالى : « ما عِندكم ينفدُ ، وما عندَ اللهِ باقٍ » . وقد تستعمل للعاقل ، كقوله تعالى : « فانكحوا ما طابَ لكم من النساءِ » ، وكقولهم : « سبحانَ ما سخَّركُنَّ لنا » ، وقولهم : « سبحانَ ما يسبِّحُ الرعدُ بحمده » ، ولكن هذا قليل وأكثر ما تكون ما للعاقل ، إذا اقترن العاقل بغير العاقل في حكم واحد ، كقوله تعالى : « يسبِّحُ للهِ ما في السماوات وما في الأرض » .

ب - (معرفة تامة عامة) :

وسميت « معرفةً » ، لأنها تقدر بلفظ « الشيء » ، و « تامَّةً » ، لأنها لا تحتاج إلى صفة أو صلة تتمم معناها ، و « عامَّةً » ، لأنها لا تقع مع عاملها صفة لما قبلها ، كقوله تعالى : « إنْ تُبدوا الصدقاتِ فنعمَّا هيَ » ، أي : فنعم الشيءُ هي .

وهذا النوع من « ما » لا يقع إلا في عبارات المدح والذم ، كما رأيت في الآية .

ج – (معرفة تامة خاصة) :

وسميت هذه « خاصّةً » ، لأنها تكون هي وعاملها صفةً لما قبلها ، نحو : « غسلته غسلاً نعمّا » ، أي : غسلاً نِعْمَ الغسلُ . وهذه مثل سابقتها : لا تقع إلا في عبارات المدح والذم .

د – (نكرة ناقصة) :

وهي التي تقدر بلفظ « شيء » ، وتحتاج إلى صفة تتمم معناها ، نحو : « عندي ما سارٌّ لك » ، أي : عندي شيءٌ سارٌّ لك . ومنه قول الشاعر :

لِما نافعٍ يسعى اللبيبُ فلا تكنْ
لشيءٍ بعيدٍ نفعُهُ الدهرَ ساعيا

أي : لشيءٍ نافعٍ يسعى اللبيب .

هـ – (نكرة تامة) :

وهي التي تقدر بلفظ « شيء » ، ولا تحتاج إلى صفة تتمم معناها . وتقع في ثلاثة أساليب : أسلوب التعجب ، نحو : « ما أجملَ الربيعَ ! » ، أي : شيءٌ جمّل الربيعَ ، وأسلوب المدح والذم ، نحو : « غسلته غسلاً نعمّا » ، أي : نعم شيئاً [1] ، وأسلوب مخصوص من أساليب المبالغة هو الذي مثل قولهم : « إنَّ زيداً ممّا أن يكتبَ » ، أي : إن زيداً مخلوق

---

(١) ويعتبرها بعضهم معرفة تامـة ، كما رأيت في الفقرة « ج » . انظر تفصيل أعاريبها في مبحث المدح والذم .

من شيءٍ كتابةٍ فـ « ما » بمعنى « شيء » مجرور بـ « من » ، والمصدر المؤول من « أنْ » وصلتها في موضع جر بدل منها .

و – (اسم استفهام) :

ومعناها « أيُّ شيءٍ ؟ » ، كقوله تعالى : « وما تلكَ بيمينكَ يا موسى ؟ » .

ويجب حذف ألف « ما » الاستفهامية إذا جرَّتْ ، وإبقاء الفتحة دليلاً عليها ، كقول الشاعر الكميت بن زيد :

فتلك وُلاةُ السوءِ قد طال مُكثُهم
فحتامَ حتـــامَ العناءُ المطـــولُ ؟

وربما تبعت الفتحةُ الألفَ في الحذفِ ، وهو مخصوص بالشعر ، كقول الشاعر :

يا أبا الأسـودِ لِمْ خلَّفتني لهمومٍ طارقاتٍ وذِكَرْ ؟

وقد تثبت الألف للضرورة الشعرية ، كقول حسان :

على ما قام يشتمني لئيمٌ كخنزيرٍ تَمَرَّغَ في رمادِ ؟

ز – (شرطية غير زمانية) :

وتستعمل هذه لغير العاقل ، كقوله تعالى : « وما تفعلوا من خيرٍ يعلمْهُ اللهُ » .

ح – (شرطية زمانية) :

وهذه معناها الزمان ، وهي في محل نصب على الظرفية الزمانيـة ، ومنها قوله تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهـم » ، أي : استقيموا لهم مدةَ استقامتهم لكم ، وقول الشاعر :

فما ذاكَ يا بنَ عبدِ اللهِ فينا فلا ظلماً نخافُ ولا افتقارا

ط ـ (حرف نفي) :

وتدخل هذه على الجمل الفعلية والاسمية ، فاذا دخلت على الفعلية لم تعمل شيئاً ، نحو : « ما جاء زيدٌ » ، وإن دخلت على الاسمية أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون عمل « ليس » بشروط معروفة ، كقوله تعالى : « ما هذا بشراً » ، وأهملها التميميون ، نحو : « ما زيد قادمٌ » .

وقد تستعمل « ما » نافيةً للجنس ، فتعمل عمل « إنَّ » ، وهذا نادر ، ومنه قول الشاعر :

وما بأسَ لو رَدَّتْ علينا تحيَّةً
قليلٌ على من يعرفُ الحقَّ عابُها

ي ـ (حرف مصدري) :

وهذه تؤول مع ما بعدها بمصدر يقع مواقع إعرابية مختلفة ، فهو مبتدأ مؤخر في قوله تعالى : « عزيزٌ عليه ما عنتّم » ، أي : عَنَتُكم عزيزٌ عليه ، ومفعول بـه في قوله تعالى : « ودّوا ما عنتّم » ، أي : ودّوا عَنَتَكم ، ومجرور بالحرف في قوله تعالى : « لهم عذابٌ شديدٌ بما نسوا يومَ الحسابِ » ، أي : بنسيانهم يومَ الحساب ، ومجرور بالاضافة في قوله تعالى : « ليجزيَكَ أجرَ ما سقيتَ لنا » ، أي : أجرَ سقيِكَ .

ك ـ (حرف مصدري زماني) :

وإنما سمي بالزماني لأن المصدر المؤول منه ومن صلته لا يقع إلا في موضع نصب على نيابة الظرفية الزمانية ، كقوله تعالى : « وأوصاني بالصلاةِ والزكاةِ ما دمتُ حياً » ، أي : دوامي حياً ، والأصل : مدةَ دوامي

حياً ، فحذف المضاف الذي هو الظرف ، فناب المضاف اليه ـ الذي هو المصدر ـ منابه .

والفرق بين « ما » المصدرية الزمانية هذه ، و « ما » الشرطيـة الزمانية التي سبقت ، أن هذه حرف ، وتلك اسم ، وأنَّ المنصـوب على الظرفية أو على نيابتها هو المصدر المؤول هنا ، وهو « ما » نفسها هناك .

ل ـ (زائدة كافة) :

وهذه أنواع :

١ ـ **كافة عن عمل الرفع** ، ولا تتصل إلا بثلاثة أفعال ، هي : قلَّ ـ كثر ـ طال . وأضاف بعضهم : شدَّ ، ولا يدخلن عندئـذٍ إلا على جملة فعلية صرِّح بفعلها ، كقول الشاعر :

قلّما يـــبرحُ اللبيبُ إلى ما   يورثُ المجدَ داعياً أو مجيبا

ونَدر دخولهن على الجملة الاسمية ، كقول المرار :

صددتِ فأطوَلْتِ الصدودَ وقلّما
وصالٌ على طول الصدود يـدومُ

٢ ـ **كافة عن عمل النصب والرفع** ، وهي المتصـــلة بـ « إنَّ » وأخواتها ، كقوله تعالى : « إنما المؤمنون إخوةٌ » . وإذا اتصلت « ما » الكافة بالأحرف المشبهة ألغت اختصاصها بالأسماء ، وجعلتها صالحـة للدخول على الجمل الفعلية ، كقوله تعالى : « كأنما يساقون إلى الموتِ » ، ما عدا « ليت » ، فان اختصاصها بالأسماء لا يزول ، فـــلا يقال : « ليتما جاء زيدٌ » ، ولهذا جاز كفهـــا عن العمل عند اقترانها بـ « ما » ، وجاز عدمه ، وقد روي بالوجهين قول النابغة الذبياني :

قالتْ ألا ليتما هذا الحمامُ لنا   إلى حمامتنا أو نصفُـه فقَـــدِ

برفع الحمام على الالغاء ، وبنصبه على الاعمال .

٣ ـ كافة عن عمل الجر ، وهذه تتصل بأحرف وظروف وأسماء . فالأحرف المكفوفة بها هي : « رب ـ ب ـ ك ـ من » . فالأول كقول جذيمة بن مالك الأبرش :

ربما أوفيتُ في علَمٍ تَرْفَعَنْ ثوبي شمالاتُ

والثاني كقول الشاعر :

فلئن صرتَ لا تُحيرُ جواباً لبما قد تُرى وأنتَ خطيبُ

والثالث كقولهم : « كن كما أنت » .

والرابع كقول أبي حية :

وإنّا لمّا نضربُ الكبشَ ضربةً
على رأسِهِ تلقي اللسانَ من الفم

والظروف والأسماء المكفوفة بها عن الاضافة هي : « بعد ـ بين ـ حيث ـ إذ ـ سيّ » ، نحو : « جئت بعدما جاء زيد ـ بينما أنا عند زيد إذ أقبل خالدٌ ـ حيثما تجلسْ ترتحْ ـ إذما تجتهدْ تنجحْ ـ أُحبُّ القراءةَ ولا سيما قراءةً موجهةً » .

م ـ (زائدة للتعويض) :

فيعوض بها عن « كان » المحذوفة وحدها ، كقول الشاعر :

أبا خراشةَ أمّا أنت ذا نفرٍ فان قوميَ لم تأكلْهمُ الضبُعُ

إذ الأصل : لأنْ كنت ذا نفر ، فحذفت « كان » فانفصل الضمير ، ثم زيدت « ما » للتعويض ، فأدغمت بأنْ ، فصارت « أمّا » .

أو تكون عوضاً من جملة « كان » المحذوفة كلها ، كقولهم :

« إفعلْ هذا إمّا لا » ، أي : إفعل هذا إن كنت لا تفعل غيره ، فحذفت « كنت تفعل غيره » وعوض من المحذوف « ما » ، فأدغمت « إن » بها ، فصارت « إمّا لا » .

ن ـ (زائدة) :

وتزاد هذه في مواطن كثيرة :

١ ـ بين الفعل ومرفوعه ، نحو : « شتانَ ما زيدٌ وعمرٌو » .

٢ ـ بين الجار ومجروره ، نحو : « سأخرج عمّا قليلٍ » .

٣ ـ بين المضاف والمضاف اليه ، نحو : « تعبتُ من غيرِ ما عملٍ » .

٤ ـ بعد أدوات الشرط ، كقوله تعالى : « فامّا تَرَيِنَّ من البشرِ أحداً فقولي إني نذرتُ للرحمن صوماً » .

٥ ـ قبل « خلا ـ عدا ـ حاشا » ، نحو : « جاء القوم ما خلا زيدٍ » .

ملاحظة :

إعلم أن النحاة اختلفوا اختلافاً كبيراً في أقسام « ما » وفي مواضع كل قسم . فمنهم من أثبت بعض الأقسام ومنهم من نفاها ، ومنهم من ردّ « ما » في أحد التراكيب إلى قسم ، ومنهم من ردها إلى قسم آخر . واليك نماذج من هذه الخلافات :

١ ـ « إن تبدوا الصدقات فنعمّا هي » : قيل : « ما » معرفة تامة ، وقيل : « ما » نكرة تامة . فعلى الأولى تكون فاعلاً لنعم ، وعلى الثاني تكون تمييزاً لفاعل نعم المستتر .

٢ ـ « ما أجمل الربيعَ » : قيل : هي نكرة تامة ، وقيل : بل

هي اسم موصول ، والجملة بعدها صلة لها ، والخبر محذوف ، والتقدير : الذي جمّل الربيعَ شيءٌ عظيمٌ . وقيل : بل هي نكرة موصوفة ، والجملة بعدها صفتها ، والخبر محذوف ، والتقدير : شيءٌ جمّل الربيعَ شيءٌ عظيم .

٣ - « غسلته غسلاً نعمّا » : قيل : هي نكرة تامة ، فتكون تمييزاً لفاعل نعم المحذوف ، وقيل : بل هي معرفة تامة ، فتكون فاعلاً لنعم .

٤ - « ما دمت حيا » : قيل : هي حرف موصول ، وقيل : بل هي اسم موصول .

٥ - « قلما - طالما - شدّما » : قيل : هي كافة ، وقيل : بل هي مصدرية .

٦ - « إنما المؤمنون إخوة » : قال البيانيون : إن « ما » هنا نافية ، وقال النحويون : بل هي زائدة كافة .

٧ - « كن كما أنت » : قيل : هي زائدة كافة ، وقيل : هي اسم موصول ، والتقدير : كن كالذي هو أنت ، وقيل غير ذلك .

٨ - « بعدما - بينما » : قيل : هي زائدة كافة ، وقيل : بل هي مصدرية . الخ .. الخ .

[ما دام]

مركبة من كلمتين : « ما » مصدرية زمانيـــة ، و « دام » فعل ماض ناقص .

[ماذا]

كلمة يختلف تحليلها باختلاف التراكيب التي توجد فيها :

١ - في قولك : « ماذا الكتابُ ؟ » لا بد من اعتبارها كلمتين :

« ما » اسم استفهام ، و « ذا » اسم إشارة ، والمعنى : ما هذا الكتابُ ؟

٢ ـ وفي قولك : « لماذا سافرت ؟ » لا بد من اعتبارها كلمة واحدة للاستفهام ، والمعنى : لأيِّ شيءٍ سافرتَ ؟

٣ ـ وفي قولك : « ماذا اشتريتَ ؟ » يمكن اعتبارها كلمة واحدة ، فتكون اسم استفهام في محل نصب على أنها مفعول به مقدم ، والتقدير : أيَّ شيءٍ اشتريتَ ؟ ويمكن اعتبارها كلمتين : « ما » اسم استفهام في محل رفع خبر مقدم ، و « ذا » اسم موصول في محل رفع مبتدأ مؤخر ، وجملة « اشتريت » صلة لذا ، والتقدير : ما الذي اشتريتَ ؟ .

٤ ـ وفي قول الشاعر المثقّب العبدي :

دعي ماذا علمتِ سأتّقيهِ ولكنْ بالمغيَّب نبّئيني

لا بد من اعتبارها كلمةً واحدةً ، فامّا أن تُجعل اسماً موصولاً ، والجملة بعدها صلة لها ، والتقدير : دعي الذي علمته ، وإمّا أن تجعل اسم جنس بمعنى « شيء » ، والجملة بعدها صفة لها ، والتقدير : دعي شيئاً علمتِهِ .

[متى]

آ ـ (اسم استفهام) :

يستفهم به عن الزمان ، نحو : « متى جاء زيدٌ ؟ » .

ب ـ (اسم شرط جازم) :

ويستعمل لربط الشرط والجواب بزمن واحد ، نحو : « متى تأتِني أكرمْك » .

ج - (اسم بمعنى « وسط ») :

واستعماله بهذا المعنى نادر جداً ، وعليه خرّج بعضهم قول أبي ذؤيب الهذلي يصف السحب الصاعدة من البحر :

شربن بماء البحرِ ثم ترفّعت
متى لُججٍ خُضرٍ لهنّ نئيجُ

فقالوا : أراد : وسط لججٍ .

د - (حرف جر) :

بمعنى « من » أو بمعنى « في » ، وهذا خاصٌ بلغة هذيل ، يقولون : « وضعته متى كمي » ، أي : في كمي ، و : « أخرجها متى كمّهِ » ، أي : من كمّه . وعلى هذا المعنى الأخير خرج بعضهم قول أبي ذؤيب السابق .

[مذ]

آ - (حرف جر) :

وذلك إذا وليها اسم مجرور ، نحو : « ما رأيته مُذْ يومِ الخميسِ » . ومعناها « من » إن كان مجرورها يدل على الزمان الماضي ، كما في المثال السابق ، فان دل المجرور على الحاضر ، كان معناها « في » ، نحو : « ما رأيته مذْ يومنا هذا » ، أي : في يومنا هذا .

ب - (ظرف) :

وذلك إذا وليها اسم مرفوع ، نحو : « ما رأيته مذ يومان » ، أو جملة فعلية ، نحو : « ما رأيته مذ سافر » ، أو جملة اسمية ، نحو : « ما رأيته مذ هو صغيرٌ » .

ثم اختلف النحاة في إعرابها والاسم بعدها مرفوع ، فقال قوم : هي مبتدأ والمرفوع بعدها خبر ، ومعناها « الأمد » ، والتقدير : ما رأيته .. أمدُ انتفاء الرؤية يومان ، وقال آخرون : بل هي ظرف في محل نصب مضافة إلى الجملة بعدها ، والمرفوع بعدها فاعل لفعل محذوف ، والتقدير : ما رأيته مذ كان يومان ، وقيل غير هذا وذاك مما لا يخلو من تعسف .

وكذلك اختلفوا فيها إذا كان بعدها جملة ، والمشهور من المذاهب أنها عندئذ ظرف مضاف إلى الجملة .

[مِضِ]

اسم فعل أمر بمعنى « اعذر » .

[مع]

اسم موضوع لمعنى المصاحبة . ويختلف إعرابه باختلاف استعمالاته :

١ ـ فإن أضفته منصوباً ، كان ظرفَ مكانٍ دالاً على موضع الاجتماع في نحو : « جلست معَ زيدٍ » ، أو ظرفَ زمان دالاً على زمان الاجتماع في نحو : « جئتك مع العصر » .

٢ ـ وإن جررته بـ « من » ، وهذا نادر ، كان اسم مكان بمعنى « عند » مجروراً ، نحو : « ذهبت من معه » ، أي : من عنده .

٣ ـ وإن لم تضفه ، فهو منصوب على الحال في نحو : « جاء زيد وعمرٌو معاً » ، أو هو ظرف منصوب متعلق بخبر محذوف في مثل : « زيد وعمرٌو معاً » ، وقال قوم : بل هي منصوبة على الحال دائماً ، والخبر في مثل هذا المثال الأخير محذوف ، والتقدير : زيد وعمرو مجتمعان معاً .

[معاذَ اللهِ]

مفعول مطلق منصوب ، ولفظ الجلالةِ مضاف اليه .

[مكانَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أثبت » .

[مَن]

آ - (اسم استفهام) :

وذلك في نحو قولك : « من جاء ؟ » ، وقوله تعالى : « مَن بعثنا من مرقدنا ؟ » ، وقوله : «فمن ربُّكما يا موسى ؟ » .

ب - (اسم شرط جازم) :

وذلك في نحو قولك : « مَن يجتهدْ ينجحْ » .

ج - (اسم موصول) :

وذلك في نحو قولك : « جاء من تعرفه » .

د - (نكرة موصوفة) :

ومعناها عند ذلك « شخص » ، كقول سُوَيد بن أبي كاهل :

ربَّ من أنضجتُ غيظاً قلبَــه قد تمنى ليَ موتــاً لم يُطَعْ

أي : رب شخصٍ أنضجت قلبه غيظاً قد تمنى لي المــوت . فمن مجرور برب في محل رفع مبتدأ والجملة بعده صفة له ، وجملة « تمنى » خبر له . وانما تعيّن اعتبارها نكرة ، لأن « رب » لا تدخل إلا على النكرات .

[مِن]

آ ـ (حرف جر أصلي) :

ولها عدة معانٍ :

١ ـ **ابتداء الغاية** ، مكانيـة كانت كقوله تعالى : « سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجدِ الحرامِ إلى المسجدِ الأقصى » ، أم زمانية ، كقول رسولِ اللهِ ﷺ : « مُطِرنا من الجمعةِ إلى الجمعةِ » .

٢ ـ **التبعيض** ، أي أن تكون بمعنى « بعض » ، كقوله تعالى : « لن تنالوا البرَّ حتى تنفقوا ممّا تحبون » ، أي : حتى تنفقـوا بعض ما تحبون . وعلى هذا المعنى تأتي « من » في مثل : « هـــذا الرجلِ من قريش » ، أي : هو بعض قريش .

٣ ـ **بيان الجنس** ، وهي الجارة للتمييز ، نحـو : « كم من بـلدٍ زرتُ ! » . وأكثر ما يكون ذلك بعد المبهات ، ولا سـيما « ما » و « مهما » لافراط إبهامهـما ، كقوله تعالى « ما ننسخ من آيةٍ أو نُنْسِهـا نأتِ بخيرٍ منها أو مثلها » ، وقـوله : « وقالوا : مهما تأتنا بـه من آيةٍ لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين » . وتكون هي ومجرورها متعلقين بصفة محذوفة للمميِّز إن كان نكرة ، نحو : « قرأتُ خمسةً من الكتبِ » ، وبحال محذوفة منه إن كان معرفةً ، نحو : « إن الذي حفظتَ من الشعرِ لا يكفي » .

٤ ـ **التعليل** ، كقوله تعالى : « مما خطيئاتهم أغرقـوا » ، أي : بسبب خطيئاتهم .

٥ ـ **البدل** ، كقوله تعالى : « أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ؟ » ، أي : بدل الآخرة .

٦ ـ مرادفة « عن » ، كقوله تعالى : « يا ويلنا قد كنّا في غفلةٍ من هذا » ، أي : عنه .

ب ـ (حرف جر زائد) :

ومعناها التنصيص على العموم ، نحو : « ما جاءني من رجلٍ » ، أو توكيد العموم ، إن كان في الكلام ما يشير إلى العموم بدونها ، نحو : « ما جاءني من أحدٍ » ، إذ لو قلت : « ما جاءني أحدٌ » لكان العموم مفهوماً من كلمة « أحد » .

ولا تزاد « من » إلا في مواضع مخصوصة ، وبشروط مخصوصة ، فتزاد في الفاعل ، والمفعول به ، والمبتدأ ، وبشرط أن يتقدمها نفي ، أو نهيٌ ، أو استفهام ، وان يكون مجرورها نكرة ، نحو : « هـل جاء مِنْ أحدٍ ؟ ـ ما جاء من أحدٍ ـ هل رأيت مِنْ أحدٍ ؟ ـ ما رأيت مِنْ أحدٍ ـ هل مِنْ كتابٍ عندك ؟ ـ ما مِنْ كتابٍ عندي » .

[مُنذ]

مثل « مذ » في معناها وأقسامها وأحكامها . انظر « مذ » .

[مَنذا]

يمكن اعتبارها كلمة واحدة ، اسم استفهام للعاقل ، ويمكن اعتبارها كلمتين : « مَن » اسم استفهام ، و « ذا » اسم موصول ، نحو : « منذا جاء اليك ؟ » . فعلى الاعتبار الأول يكون التقدير : من جاء اليك ؟ ويحسن كتابتها متصلة ، وعلى الاعتبار الثاني يكون التقدير : من الذي جاء اليك ؟ ويحسن كتابتها منفصلة ، هكذا : من ذا ؟

[مَهْ]

اسم فعل أمر بمعنى « أكفف » .

[مهما]

آ ـ (اسم شرط جازم) :

وتستعمل لما لا يعقل ، كقوله تعالى : « وقالوا : مهما تأتنا به من آيةٍ لتسحَرنا بها فما نحن لك بمؤمنين » .

ب ـ (اسم استفهام) :

ذكره جماعة منهم ابن مالك ، واستدلوا عليه بقول عمرو بن ملقط :

مهما ليَ الليلةَ مهما ليَـــهْ ؟ أودى بنعليَّ وسرباليَـــهْ

أي : ما لي الليلةَ ؟

[مَيْدَ]

انظر « بيد » .

حرف النون

[ن]

آ ـ (نون التوكيد) :

وهي نوعان : خفيفة ، وثقيلة . وقد اجتمعتا في قوله تعالى : « ليسجنَنّ وليكونَنْ من الصاغرين » . وتختصان بالفعل ، وأما قول رؤبة :

أقائلُنّ أحضروا الشهودا

فضرورة سوّغها شبه الوصف بالفعل . (انظر شروط استعمالها في مبحث التوكيد بالنون) .

ب ـ (نون التنوين) :

وهي نون زائدة ساكنة تلحق آخر الكلمة لغير توكيد . وقد اختلف النحاة في أقسامها ، وجملة ما بلغوه في ذلك تسعة :

١ ـ **تنوين التمكين** : وهو اللاحق للاسم المعرب المنصرف ، مثل : « رجلٍ ـ بيتٍ ـ مالٍ » .

٢ ـ **تنوين التنكير** : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية فرقاً بين معرفتها ونكرتها ، فقولك : « صهْ » بغير تنوين ، يعني « اسكت عن الكلام الذي تقوله فقط » ، أما قولك : « صهٍ » بالتنوين ، فيعني : « اسكت عن كل كلام » . وقولك : « جاء سيبويهِ » بغير تنوين ، تقصد

منه رجلاً بعينه ، أما قولك : « جاء سيبويهٍ » بالتنوين فتقصد منه رجلاً ما ممن يسمون بهذا الاسم .

وهذا التنوين يلحق بعض أسماء الأفعال سماعاً ، مثل : « صهٍ - مهٍ - إيهٍ » ، ويلحق قياساً الأعلام المختومة بـ « ويهٍ » ، مثل : « سيبويهٍ - نفطويهٍ - خالويهٍ » .

٣ - **تنوين المقابلة** : وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم ، مثل : « مسلماتٍ - قانتاتٍ » . قالوا : هو في مقابلة النون التي في الجمع المذكر السالم ، مثل : « مسلمين - قانتين » . ورده بعضهم إلى تنوين التمكين .

٤ - **تنوين العوض** : وهو اللاحق لبعض الأسماء عوضاً من حرف أصلي ساقط ، مثل : « جوارٍ - غواشٍ » جمعَ جاريةٍ وغاشية ، والأصل : جواري - وغواشي ، فحذفت الياء لأنها من الأسماء المنقوصة ، وجاء التنوين عوضاً منها . ولم يقولوا إن التنوين للتمكين ، لأن جمع جواري وغواشي من صيغ منتهي الجموع ، فهي محرومة من تنوين التمكين ، فكان هذا التنوين إذن عوضاً من الياء المحذوفة . فأما « قاضٍ - وعالٍ » فالتنوين فيها للتمكين لأنها من الأسماء المنصرفة المستحقة لتنوين التمكين .

وقد يكون تنوين العوض عوضاً من كلمة محذوفة ، كالتنوين اللاحق لبعض الأسماء الملازمة للاضافة عوضاً من المضاف اليه المحذوف ، مثل : « كلٍ - وبعضٍ » ، أو يكون عوضاً من جملة محذوفة ، وهو التنوين اللاحق لـ « إذ » في نحو قوله تعالى : « وانشقَّتِ السماءُ فهي يومئذٍ واهيةٌ » ، إذ المعنى : فهي إذ انشقت واهية .

وقد رد بعض النحاة جميع أنواع تنوين العوض إلى قسم تنوين التمكين .

٥ ـ تنوين الترنم : وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلاً من حرف الاطلاق ، كقول جرير :

أقلي اللـومَ ـ عاذلَ ـ والعتابَنْ
وقولي ـ إن أصبتُ ـ : لقد أصابَنْ

والأصل : عتابا ... أصابا

٦ ـ التنوين الغالي : وهو اللاحق لآخر القافية المقيدة ، كقول رؤبـــة :

وقاتمِ الأعمـاقِ خاوي المخـترقْنْ

وسمّيَ « غالياً » لتجاوزه حد الوزن .

وقال ابن مالك : إن تسمية اللاحق للقوافي المطلقة والقوافي المقيدة تنويناً مجازٌ . وإنما هو نون أخرى زائـدة ، ولهـذا لا يختص بالاسم ، ويجامع الألف واللام ، ويثبت في الوقف . وكل ذلك لا يجوز مع التنوين الحقيقي .

٧ ـ تنوين الضرورة : وهو اللاحق لما لا ينصرف ، كقـــول امرىء القيس :

ويومَ دخلتُ الخِدرَ خِـدرَ عُنَيزةٍ
فقالت : لك الويلات إنـــك مرجلي

وللمنادى المبني على الضم ، كقول الأحوص :

سلامُ الله يا مطرٌ عليهـــا وليس عليك يا مطرُ السلام

ورده بعضهم إلى تنوين التمكين .

٨ ـ التنوين الشاذّ : وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية ، كقولهم « هؤلاءٍ قومك » .

٩ ـ **تنوين الحكاية** : وهو اللاحق الأعلام المنقولة عن أسماء أو صفات منونة ، كأن تسمي رجلاً بكلمة « عاقلةٌ » . فتحكيها كما كانت قبل العلمية . وأكثر النحاة على أن هذا هو تنوين التمكين .

ج ـ (نون النسوة) :

وهي ضمير الاناث في نحو قولك : « النساء يذهبنَ » .

د ـ (النون علامة النسوة) :

وهذه حرف لا محل له من الاعراب ، وذلك إذا اجتمعت مع الفاعل في لغة « أكلوني البراغيث » ، نحو : « يذهبنَ النسوةُ » .
وهي علامة أيضاً في نحو : « كتابكنَّ ـ وكتابهنَّ » ، على مذهب من يرى أن الضمير هو الهاء فقط ، والكاف فقط .

هـ ـ (نون الوقاية) :

وتسمى نون العماد أيضاً ، وهذه مواضعها :

١ ـ بين الفعل وياء المتكلم ، نحو : « ضربني ـ أكرمني » . ووجودها ههنا لازم لوقاية الفعل المتصل به ياء المتكلم من الكسر . فأما قول رؤبة :

عددتُ قومي كعديدِ الطيسِ   إذ ذهب القومُ الكرام ليسي

فضرورة ، والأصل أن يقول : ليسني .

وإذا كان الفعل من الأفعال الخمسة ، مثل : « يضربون ـ وتضربين ـ وتضربان » ، ثم اتصلت به ياء المتكلم ، جاز اجتماع النونين : نون الرفع للأفعال الخمسة ، ونون الوقاية ، فتقول : « يضربونني » ، وجاز الاكتفاء بنون واحدة ، فتقول : « الرجال يضربوني » . واختلف النحاة

في النون المحذوفة : فقال بعضهم : هي نون الرفع ، وقال آخرون : بل هي نون الوقاية .

٢ ـ بين اسم الفعل وياء المتكلم ، نحو : « دراكني ـ تراكني » ، أي : أدركني واتركني .

٣ ـ بين الحرف المشبه بالفعل وياء المتكلم ، نحو : « إنني ـ كأنني » . ووجودها هنا جائز . ويغلب حذفها مع « لعل » ، فيقال : « لعلي » ، ويقل مع « ليت » ، فيقال : « ليتي » .

٤ ـ بين حرفي الجر « من ـ عن » وياء المتكلم ، نحو : « منّي ـ عنّي » . ووجودها هنا لازم . فأما قول الشاعر :

أيها السائلُ عنهم وعَني لست من قيسٍ ولا قيسُ مِني

فشاذ ، والأصل أن يقول : عنّي ومنّي .

٥ ـ بين « لدن وقد وقط » وبين ياء المتكلم ، نحو : « لدنّي ـ قدني وقطني (بمعنى حسبي) . ووجودها بين هذه المضافات ، وبين ياء المتكلم ، لازم . وما ورد من الكلام مخالفاً لذلك فهو قليل نادر .

٦ ـ بين المشتقات وياء المتكلم ، نحو : « هل أنت مكرمني ؟ » . ووجودها في هذا الموضع شاذ .

و ـ (النون فعل أمر) :

وهي نون مكسورة تكون فعل أمر من « ونى ـ يني » بمعنى فتر وتعب .

ز ـ (النون علامة الرفع) :

وهي نون الأفعال الخمسة ، نحو : « يكتبان ـ يكتبون ـ تكتبين » .

ح - (النون عوض عن التنوين) :

وهي الموجودة في المثنى ، مثل : « الولدان » ، وفي الجمع المذكر السالم ، مثل : « المعلمون » . وهذه النون تسقط في الاضافة كما يسقط التنوين في الاسم المفرد ، فتقول : « جاء معلما المدرسة وموظفوها » .

[النَّجاءَ]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرع » . وقد تتصل بـه كاف الخطاب ، فيقال : « النجاءك » .

[نِخِ]

اسم صوت لزجر الابل كي تنيخ .

[نعم]

حرف للتصديق ، أو للوعد ، أو للاعلام : فالتصديق بعد الخبر ، نحـــو :

- جاء زيــدٌ .
- نعـــم

والوعد بعد الأمر والنهي والطلب بصورة عامة ، نحو :

- أعط زيداً كتابه .
- نعـــم .

والاعلام بعد الاستفهام ، نحو :

- هل جاء زيد ؟
- نعـــم .

حرف الهاء

[ه]

آ - (ضمير الغائب) :

وتستعمل في موضعي الجر والنصب ، كقوله تعالى : « قال له صاحبُهُ وهو يحاورُهُ » .

ب - (حرف للغيبة) :

وهي الهاء في « إيّاه » ، على مذهب من يرى أن الضمير هو « إيّا » وحدها .

ج - (السكت) :

وهي حرف ساكن يلحق أواخر بعض الكلمات عند الوقف عليها ، نحو : « وا زيداهْ » [1] . وربما وصلوها ، كقول المتنبي :

وا حرَّ قلباهُ ممّن قلبُهُ شَبِمُ ....

وعند ذلك ، فاما أن يضموها تشبيهاً لها بهاء الضمير ، وإما أن يكسروها على قاعدة التخلص من التقاء الساكنين .

[ها]

آ - (حرف تنبيه) :

وهي الداخلة على أسماء الاشارة ، نحو : « هذا - هؤلاء - ههنا » ،

(١) انظر قواعد الوقف في الجزء الأول من الكتاب .

ثم المتصلة بـ « أيّ » في النداء ، نحو : « يا أيها الرجل » . فأما في أسماء الاشارة ، فهي ممتنعة فيما دلّ على بُعد ، فـلا يقال : « ها ثَمَّ ـ هذلك ... » ، وجائزة فيما سوى ذلك ، وأما في النداء فواجبة ، فلا يقال : « يا أيُّ الرجلُ » . وقد تضم فى النداء إتباعاً لحركة الياء ، فيقال : « يا أيُّهُ الرجلُ » .

ب ـ (اسم فعل أمر) :

ومعناه « خذ » ، نحو : « ها الكتابَ » ، أي : خذه . وقد تتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هاك الكتابَ ـ هاكم الكتابَ ... » . وقد تهمز ألفها فيقال : هأ الكتابَ » .

[هاء]

اسم فعل أمر بمعنى « خـذ » نحـو : « هاء الكتابَ » ، أي : خذه . وقد تتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هاءك الكتابَ » . وقد يستغنى عن الكاف ، فتصرف الهمزة تصريف كاف الخطاب ، فيقال للمفرد المذكر « هاءَ » ، وللمؤنثة المفردة « هاءِ » ، وللمثنى مذكراً أو مؤنثاً « هاؤُما » ، ولجمع الاناث « هاؤنَّ » ، ولجمع الذكـور « هاؤُم » ، ومنه قوله تعالى : « هاؤُمُ اقرؤوا كتابيَهْ » .

[هاتِ]

فعل أمر جامد بدليل قبوله الضمائر ، فيقال : « هاتي ـ هاتيا ـ هاتوا » ، ومنه قوله تعالى : « قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين » .

وزعم الزمخشري وشارحه ابن يعيش أنها اسم فعـل أمر ، وأن الضمائر التي تلحقها إنما هي لقوة شبه هذا الاسم بالفعل ، وكأنما يعدانها علامات وليست ضمائر .

[هاءِ]

اسم صوت لزجر الابل .

[هالِ]

اسم صوت لزجر الخيل .

[هَجْ]

اسم صوت لزجر الغنم والكلب .

[هجا]

اسم صوت لزجر الكلب .

[هِدَعْ]

اسم صوت للابل كي تسكن .

[هُسّ]

وقد تكسر هاؤه ، اسم صوت لزجر الغنم .

[هكذا]

مركبة من ثلاث كلمات : « ها » حرف التنبيه ، والكاف الجارة ، و « ذا » الاشارية .

[هل]

آ - (حرف استفهام) :

وهو حرف موضوع لطلب التصديق الايجابي ، دون التصـــور ،

ودون التصديق السلبي [1] ، فلا يقال : « هل زيداً ضربتَ ؟ » ، لأنه حينئذٍ سؤال عن المضروب ، لا عن الضرب ، ولا : « هل زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو ؟ » ، لأنه عندئذٍ سؤال عن القائم ، لا عن القيام ، ولا : « هل لم يقم زيدٌ ؟ » ، لأنه سؤال عن القيام المنفي ، و « هل » لم توضع إلا للسؤال عن الحدث الايجابي .

وتفترق « هل » من الهمزة من تسعة أوجهٍ :

١ ـ **اختصاصها بالتصديق** ، أي بالسؤال عن الحدث ، فلا يقال إلا : « هل جاء زيد ؟ » ، أما الهمزة فهي للتصديق ، نحو : « أجاء زيدٌ ؟ » ، وللتصور ، أي السؤال عن الشيء ، نحو : « أأنت فعلت هذا ؟ » .

٢ ـ **اختصاصها بالايجاب** ، فلا يقال إلا : « هل جاء زيد ؟ » ، أما الهمزة فهي للايجاب والسلب ، نحو : « أجاء زيد ؟ ـ ألم يأتِ زيد ؟ » .

٣ ـ **تخصيصها المضارع بالاستقبال** ، نحو : « هل تسافر ؟ » ، أي : هل سيقع منك السفر في المستقبل ؟ بخلاف الهمزة التي لا أثر لها في زمن المضارع ، فتأتي معه وزمنه المستقبل ، نحو : « أتسافر غداً ؟ » ، كما تأتي معه وزمنه الحاضر ، نحو : « أتظن الآن زيداً قائماً ؟ » .

٤ ، ٥ ، ٦ ـ **أنها لا تدخل على الشرط** ، ولا على « إنَّ » ، ولا

---

(١) مر معنا في حرف الهمزة أن التصور هو السؤال عن الشيء ، زماناً كان أو مكاناً ، أو ذاتاً ، نحو : « متى سافرت ـ أين جلست ـ من جاء ؟ » ، وأن التصديق هو السؤال عن الحدث ، نحو : « هل جاء زيد ؟ » . فأما « هل » فهي للتصديق الايجابي وحده ، وأما الهمزة فهي للتصديق الايجابي والسلبي ، والتصور أيضاً ، وأما سائر أدوات الاستفهام فهي للتصور فقط .

على اسم بعده فعل ، فلا يقال : « هل إنْ جاء زيدٌ أكرمتَه ؟ ـ ولا : هل إنْ زيداً مسافرٌ ؟ ـ ولا : هل زيدٌ جاء ؟ » ، والهمزة بخلاف ذلك كله ، قال تعالى : « أفإنْ ماتَ أو قُتِلَ انقلبتم على أعقابكم ؟ ـ أإنّك لأنت يوسفُ ؟ ـ أبشراً منّا واحداً نتّبعُهُ ؟ » .

٧ ـ **أنها تقع بعد العاطف** ، نحو : « هل جاء زيد ؟ وهل سلمتَ عليه ؟ » ، والهمزة تقع قبله ، تقول : « أجاء زيد ؟ أوَ سلمتَ عليه ؟ » .

٨ ـ **أنها تقع بعد « أم »** ، كقوله تعالى : « قل هل يستوي الأعمى والبصيرُ ، أم هل تستوي الظُّلماتُ والنورُ ؟ » .

٩ ـ **أن الاستفهام معها على معنى النفي** ، ولهذا يجوز مجيء « إلا » الحصرية بعدها ، كقوله تعالى : « هل جزاءُ الاحسان إلا الاحسانُ ؟ » ، أي : ليس جزاء الاحسان إلا الاحسان . كما يجوز دخول الباء الزائدة على الخبر بعدها ، كقول الفرزدق :

يقول إذا اقْلَوْلى عليها وأقردَتْ
ألا هل أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم ؟ (١)

أي : ليس أخو عيشٍ لذيذٍ بدائم .

كما صح عطف جملتها على جمل خبرية ، كقول امرىء القيس :

وإنّ شفائي عَبْرَةٌ مُهَراقَةٌ
وهل عند رسمٍ دارسٍ من مُعَوَّلِ ؟

أي : وليس عند رسم دارس من معول . ولو كانت على معنى

---

(١) اقلولى عليها : صعد وارتفع . أقردت : سكنت .

الاستفهام الحقيقي ، لما جاز عطف جملتها على جملة خبرية ، لأن الاستفهام إنشاء ، والانشاء لا يعطف على الخبر .

ب - (حرف تحقيق) :

بمعنى « قد » . قاله بعضهم ، وبذلك فسّروا قوله تعالى : « هل أتى على الانسانِ حين من الدهر لم يكنْ شيئاً مذكوراً » . أي : قد أتى . .

ج - (اسم فعل أمر) :

بمعنى « أسْرِعْ » ، نحو : « هَلْ يازيد » ، أي : أسْرِعْ .

[هلا]

اسم صوت لزجر الخيل والناقة . وقد أتت اسم فعل أمر في قول النابغة الجعدي يهجو ليلى الأخيلية :

ألا حيّيا ليلى وقولا لها : هلا ....

أي : أقبلي وأسرعي .

[هلّا]

حرف تحضيض ، أي حثٍ على اتيان الفعل ، وذلك إذا وليها المضارع ، نحو : « هلا تزورنا » ، أي : زرنا . فان وليها الماضي كان معناها التوبيخ فيما تركه المخاطب ، نحو : « هلاّ أكرمتَ زيداً » .

وهي كأدوات الشرط : لا يليها إلا الفعل ، فان وليها الاسم فعلى تقدير فعل محذوف قبله ، نحو : « هلاّ زيداً » ، تقول ذلك لمن أكرم خالداً ، والتقدير : هلاّ أكرمتَ زيداً ، ونحو : « هلاّ زيدٌ » ، تقول ذلك لمن قال : « أُكرِمَ خالدٌ » ، والتقدير : هلاّ أُكرمَ زيدٌ .

[هَلُمَّ]

هي في لغة قريش اسم فعل أمر بمعنى « أَقْبِلْ » ، نحو : « هَلُمَّ يا زيد » ، أي : تعالَ ، وبمعنى « أَحْضِرْ » ، نحو : « هلمَّ زيداً » ، أي : أحضره .

أما التميميون فيصلون بها الضمائر ، فيقولون : « هلمَّ – هلمّي – هلمّا – هلمّوا – هلممنَ » ، فتكون في لغتهم فعل أمر جامداً .

[هَيْهَاتْ]

اسم فعل ماض بمعنى « بَعُدَ » .

[هنا]

اسم اشارة للمكان . تتصل بها كاف الخطاب فيقال : « هناك » ، ولام البعد فيقال : « هنالك » . وقد تشدد نونها : « هنّا » ، فلا تكون إلا للمكان البعيد ، وعندئذٍ يمتنع دخول « ها » التنبيهية عليها ، فلا يقال : « ههنّا » كما يقال : « ههنا » .

[هو]

ضمير رفع منفصل ، وكذلك فروعه : هي – هما – هم – هنَّ .

وإذا استعملته ، هو وفروعه ، في نحو : « زيد هو الفاضل » ، كان لك فيه وجهان : أن تجعله مبتدأ ، وتجعل ما بعده خبراً عنه ، فتقول : « زيد هو الفاضلُ – وكان زيدٌ هو الفاضلُ – وظننت زيداً هو الفاضلُ » برفع « الفاضل » في كلٍ ، لأنه خبر عن الضمير ؛ ولك أن تجعله فصلاً ، وتجعل ما بعده بحسب العوامل التي قبله ، فتقول : « زيدٌ هو الفاضلُ » برفع « الفاضل » لأنه خبر عن « زيد » ، و : « كان

زيد هو الفاضلَ » بنصب « الفاضل » على أنه خبر لـ « كان » ، و : « ظننت زيداً هو الفاضلَ » بنصبه أيضاً على أنه مفعول ثانٍ لـ « ظننت » .

والوجه الثاني هو الأفصح ، وعليه جاء التنزيل ، قال تعالى : « إن كان هذا هو الحقَّ » بنصب الحق .

ثم اختلف النحاة فيه إن كان فصلاً : فقال بعضهم : هو في هذه الحالة حرف لا محل له من الاعراب ، وإن كانت له صـــورة الضمائر المتفصلة ، وقال آخرون : بل يبقى على اسميته ، ولكن لا يكون له محل من الاعراب ، فيكون شأنه كشأن أسماء الأفعال ، مثل : صَهْ ، ومَهْ : هي اسماء ، ولكن لا محل لها من الاعراب .

[هي]

انظر « هو » .

[هيا]

حرف نداء للبعيد ، نحو : « هيا زيد » .

[هيَّا]

اسم فعل أمر بمعنى « أسْرِعْ » .

[هَيْتَ]

وتثلث تاؤه ، اسم فعل أمر بمعنى « أسْرِعْ » ، قال الشاعر :

أبلغْ أميرَ المؤمنـــــــين ـ أخا العراقِ ـ إذا أتَيْتا
أنَّ العــــراقَ وأهلَـــهُ سَلَمٌ إليك ، فَهَيْتَ هَيْتا (١)

(١) المعنى : يا أخا العراق بلغ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب بأن العراق وأهله منقادون لأمرك ، فأسرع إليهم .

وإذا قلت : « هيت لك » ، كان الجار والمجرور متعلقين بخبر محذوف لمبتدأ محذوف ، والتقدير : دعائي كائن لك ، فاللام تبيين للمخاطب جيء به بعد استغناء الكلام عنه ، كما كان كذلك في « سقياً لك » .

وقال بعضهم في قوله تعالى : « وقالتْ هيتَ لك » : هيت : اسم فعل ماض بمعنى « تهيَّأت » ، فعلى هذا تكون اللام متعلقة به ، كما تتعلق بمسماه لو صُرِّحَ به ، وقال آخرون : بل هي اسم فعل أمر بمعنى « أقبِل » ، فعلى هذا يكون اعراب اللام كاعرابها الأول .

[هَيْجَ]

اسم صوت لزجر الناقة .

[هيخ]

اسم صوت لاناخة الابل .

[هير]

اسم صوت لزجر الابل .

[هَيْكَ]

وقد تشدد ياؤه وتفتح ، اسم فعل أمر بمعنى « أسْرِعْ » .

[هَيْها]

لغة في هيهات .

[هيهات]

اسم فعل ماض بمعنى « بَعُدَ » . وفيه لغات كثيرة ، هي :

هيهاتَ ـ هيهاتِ ـ هيهاتُ ـ هيهاتاً ـ هيهاتٍ ـ هيهاتٌ ـ هيهاتْ ـ
هيها ـ هيهان ـ أيْهات ـ أيْهان ـ آئهان ـ أيْها ـ أيْهاك .

[هَيْهان]

انظر « هيهات » .

حرف الواو

[و]

آ ـ (حرف عطف) :

نحو : « جاء زيدٌ وعمرٌو » . واختلف النحاة في إفادتها : فالأكثرون على أنها لمطلق الجمع ، وأنها لا تفيد ترتيباً ولا معيّة ، وخالفهم في ذلك قطرب والرَّبَعيّ والفراء وثعلب وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعي ، فذهبوا إلى أنها تفيد الترتيب .

ب ـ (حرف استئناف) :

كقوله تعالى : « واتقوا اللهَ ، ويعلّمُكُمُ اللهُ » . فهذه الواو ليست للعطف ، ولو كانت كذلك للزم عطف الخبر على الأمر ، وهذا غير جائز ، فتعين أن تكون للاستئناف . وكذا تقول في كل واو لا يصح عطف ما بعدها على ما قبلها .

ج ـ (الواو للحال) :

وهي كل واو على تقدير « إذ » ، نحو : « جاء زيد والشمسُ طالعةٌ » ، التقدير : جاء زيدٌ إذ الشمسُ طالعةٌ .

د ـ (الواو للمعية) :

وهذه نوعان : عاطفة ، وغير عاطفة :

فالعاطفة هي التي ينتصب المضارع بعدها بـ « أنْ » المضمرة ، نحو قول الشاعر :

لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مثلَهُ
عارٌ عليك إذا فعلتَ عظيمُ

ومعطوفها هو المصدر المؤول من « أنْ » وصلتها .

وغير العاطفة هي الداخلة على المفعول معه ، نحو : « سرتُ والنهرَ » .

هـ - (الواو للقسم) :

وهذه حرف جر أصلي ، وهي والمقسم به متعلقان بفعل القسم المحذوف وجوباً معها ، نحو : « واللهِ لأكرمنَّ زيداً » .

و - (واو رب) :

وهي التي تفتتح بها الحكايات القصيرة في القصائد ، كقول امرىء القيس :

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سُدُولَهُ
عليَّ بأنواعِ الهمومِ ليبتلي

واختلف النحاة فيها : فالكوفيون والمبرد على أنها هي الجارة لما بعدها ، وعليه تكون حرف جر شبيهاً بالزائد ، وما بعدها مجرور اللفظ مرفوع المحل أو منصوبه بحسب العوامل التي بعده . والبصريون على أن الجر ليس بها ، بل بـ « رب » محذوفة بعدها ، وعليه ، تكون الواو حرف عطف ، وتكون الجملة بعدها معطوفة على شيءٍ في نفس المتكلم . وحجتهم في ذلك أنها لو كانت هي الجارة لجاز دخول واو العطف عليها كما تدخل على واو القسم ، كقول الشاعر :

ووالله لولا تمرُهُ ما حببتُهُ ولا كان أدنى من عبيد ومشرق

فلما لم يجز دخول العاطف عليها ، دل ذلك على أنها هي العاطفة .

ز ـ (الواو ضمير متصل) :

وهو ضمير الذكور العقلاء ، نحـو : « الرجال قاموا » . والمشهور بين النحاة أنها اسم ، وأنها في محل رفع فاعـلاً أو نائب فاعـل ، بحسب الفعل المتصلة بـه . وذهب الأخفش والمازني إلى أنهـا حرف كتاء التأنيث الساكنة ، وأن الفاعل مستتر .

وقد تستعمل لغير العقلاء إذا نُزِّلوا منزلتهم ، كقـوله تعالى : « يا أيُّها النملُ ادخلوا مساكنكم » .

ح ـ (الواو علامة الذكور) :

وذلك في لغة « أكلوني البراغيث » ، كقول أُحَيْحَةَ بن الجلاح :

يلومونـني في اشتراء النخيـــــــــل أهلي فكلُّهم يعـــذلُ

واختلف النحاة فيها : فهي عند سيبويه حرفٌ دالٌ على الجماعة كما أن التاء في « قالتْ » حرفٌ دالٌ على التأنيث ، وقيل : هي اسم مرفوع على الفاعلية ، ثم قيل : إن ما بعدها بدل منها ، وقيل : مبتدأ ، والجملة خبر مقدم .

ط ـ (واو الانكار) :

وهي مثل ألف الانكار : إشباع للضمـة الآتيـــة في نهاية عبارة ملفوظـة في استنكار ، كما لو قال لك أحدهم : « جاء أحمـدُ » ، فتقول مستنكراً ذلك : « آأحمدوهْ ؟ » . فالواو اشباع لضمة « أحمد » ، والهاء للسكت .

ي ـ (واو التذكر) :

كقول من أراد أن يقول : « يقومُ زيدٌ » ، فنسي « زيد » ، فأراد مدّ الصوت ليتذكر ، إذ لم يرد قطع الكلام ، : « يقومــــو » . وحقيقة هذه الواو أنها كسابقتها : اشباع للضمـــة ، فهي ظاهرة صوتية وليست أداة حقيقية .

[وا]

آ ـ (حرف نداء) :

وهو مختص بنداء الندبة ، نحو : « وا زيداه ! » . وأجاز بعضهم استعماله في النداء الحقيقي .

ب ـ (اسم فعل مضارع) :

بمعنى « أعجب » ، كقول الراجز :

وا ، بأبي أنتِ وفوكِ الأشنبُ كأنما ذُرَّ عليـه الزَّرْنَبُ
أو زنجبيـلٌ وهـــو عنـــدي أطيبُ

[واهاً]

اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » ، نحو : « واهاً له ما أطيَبَهُ ! » .

[وَحْ]

اسم صوت لزجر الضأن .

[وراءَكَ]

اسم فعل أمر بمعنى « تأخَّرْ » .

[وشكان]

وتثلث واوه ، اسم فعل ماض بمعنى « أسْرَعَ » .

[وَيْ]

اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » .

[وَيْكَ]

كقول عنترة :

ولقـد شفى نفسي وأبرأ سُقْمَهـا
قِيلُ الفوارسِ : وَيْكَ عنترُ أقْدِمِ

واختلف النحاة فيها : فقال قوم : هي « وي » نفسها لحقتها كاف الخطاب ، وعليه ، تكون « وي » اسم فعل مضارع ، والكاف للخطاب ، وقال الكسائي : « أصل « ويك » « ويلك » ، وعليـه تكون « وي » مفعولاً مطلقاً مضافاً ، والكاف ضمير متصل في محل جر بالاضافة .

[ويكأنّ]

هكذا وردت متصلة في رسم القرآن في قوله تعالى : « ويكأنه لا يفلح الكافرون». واختلف النحاة فيها على ثلاثة مذاهب :

١ – هي مركبة من « وي » الذي هـو اسم فعـل مضارع بمعنى « أعجب » ، و « كأنّ » الحرف المشبه بالفعل ، ولكنـه هنا ليس لمعنى التشبيه ، بل لمعنى التأكيد مثل « إنّ » ، فيكون التقـدير : وَيْ إنه لا يفلح الكافرون . وهذا المذهب للخليل وسيبويه .

٢ – هي مركبة من « وَيْكَ » التي هي اسم فعل مضارع مـع

كاف الخطاب ، و « أنّ » الحرف المشبه بالفعل ، وإنما فتحت همزته لأنه معمول لاسم الفعل ، أو لفعل محذوف ، أو للام محذوفة ، والتقديرات : أعجبُ أنه لا يفلح الكافرون ـ أعجبُ .. إعلمْ أنه لا يفلح الكافرون ـ أعجب لأنه لا يفلح الكافرون . وهذا مذهب الفراء .

٣ ـ هي كلمة واحدة اسم فعل مضارع بمعنى « أعجب » .

[وَيْهاً]

اسم فعل أمر بمعنى « أسرعْ » .

حرف الياء

[ي]

آ ـ (ياء المتكلم) :

وهي ضمير متصل للنصب في نحو : « ضربني » ، وللجر في نحو : « كتابي » .

ب ـ (ياء المخاطبة) :

وهي ضمير متصل للمخاطبة ، لا يكون إلا للرفع ، فهي فاعل في نحو : « تقومين » ، ونائب فاعل في نحو : « أنت تُكرَمين » . وذهب الأخفش والمازني إلى أنها حرف للتأنيث ، وأن الفاعل أو نائب الفاعل ضمير مستتر تقديره « أنت » . فمذهبهما فيها كمذهبهما في واو الجماعة .

ج ـ (ياء الانكار وياء التذكر) :

هما كواو الانكار وواو التذكر : إشباع للكسرة ، وليستا أداتين بالمعنى الصحيح للأداة .

[يا]

أداة نداء ، تصلح للبعيد والقريب والمتوسط ، ولا يستعمل غيرها في الاستغاثة والتعجب ، وهي وحدها التي يجوز حذفها قبل المنادى . (راجع أسلوب النداء) .

خَاتِمَةٌ
فِي الإِعْرَابِ

١ ـ حقيقة الاعراب

يبدو ضرورياً ، في صدر هذه الخاتمة ، أن نحدد بالضبط ما نريده من كلمة « إعراب » . ذلك لأن لهذه الكلمة معانيَ مختلفة في اللغة والاصطلاح .

فالاعراب لغةً : هو الابانة والافصاح . تقول : أعرب فلان عن رأيه ، إذا أبان عنه وأفصح . وأما في الاصطلاح ، فلكلمة الاعراب أكثر من معنى واحد .

آ ـ **فالاعراب مرةً** : هو ضد البناء ، أي هو قابلية الكلمة لأن يتغير آخرها بحسب العوامل الداخلة عليها . فكلمة « رجل » بهذا المعنى معربة ، لأنها تبدو مرفوعةً مرةً ، ومنصوبةً أخرى ، ومجرورةً ثالثةً : تقول : جاء رجلٌ ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجلٍ ، أما كلمة « سيبويهِ » فهي مبنية ، لأنها تظل على صورة واحدة مها يدخل عليها من العوامل : تقول : جاء سيبويهِ ، ورأيت سيبويهِ ، ومررت بسيبويهِ .

وينقسم الاعراب ، بهذا المعنى ، إلى ثلاثة أقسام :

١ ـ **اعراب لفظي** : وهو التغير اللفظي الظاهر في الكلمات المعربة غير المعتلة الآخر ، مثل : جاء رجلٌ ، ورأيت رجلاً ، ومررت برجلٍ .

٢ ـ **اعراب تقديري** : وهو تغير كان من المفروض أن يظهر على آخر الكلمة لولا موانع حالت دون ذلك . فمن هذه الموانع أن تكون الكلمة معتلة الآخر بالألف أو الواو أو الياء ، فبعض هذه الأحرف ،

لأسباب صوتية معروفة ، يتعذر ظهور الحركة عليه ، وذلك هو شأن الألف ، وبعضها الآخر لا يرفض رفضاً باتاً ظهور الحركات عليه ، إلا أن ظهور بعضها عليه يبدو ثقيلاً ، وذلك هو شأن الواو والياء مع الكسرة والضمة . لهذا كله تقول : جاء الفتى ، ورأيت الفتى ، ومررت بالفتى ، مقدرين على الألف ضمة مرة ، وفتحة أخرى ، وكسرة ثالثة ، لأن القوانين الصوتية تحكم باستحالة ظهور هذه الحركات على الألف ، وتقول : جاء القاضي ، ومررت بالقاضي ، فتقدر الضمة والكسرة على الياء ، ولا تظهرهما ، لأن إظهارهما يورث اللفظ ثقلاً ملحوظاً . ألا ترى أن قولنا : جاء القاضيُ ، ومررت بالقاضيِ ، أثقل منه في حال حذف هاتين الحركتين وجعلها مقدرتين على الياء ، أي ملحوظتين في الذهن فقط ؟

ومن هذه الموانع أيضاً أن يكون آخر الكلمة ، وهو محل الاعراب والتغير ، مشغولاً بحركة لازمة لا يستطيع مفارقتها ، وذلك هو شأن المضاف إلى ياء المتكلم الذي يبدو آخره مشغولاً دائماً بكسرة لازمة لمناسبة ياء المتكلم ، فتقول : هذا كتابي ، وقرأت كتابي ، ونظرت في كتابي ، مقدراً الحركات الثلاث على الباء دون أن تظهرها بسبب اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهذا هو أيضاً شأن المحكيّ إن لم يكن جملة ، وشأن المسمى به من الكلمات المبنية أو الجمل ، وشأن المبنيات إذا تعرضت لبناء آخر غير بنائها الأصلي : فتقول في إعراب « يشربُ » من قولك : « كتبت كلمةَ يشربُ » : إن « يشربُ » مضاف اليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ، وتقول في اعراب « كيفَ » من قولك : « جاء كيف » ، مسمياً بها أحد الأشخاص : إن « كيفَ » فاعل مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، وتقول في إعراب « هذا » من قولك : « يا هذا » : إن « هذا » منادى مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره حركة البناء الأصلي .

٣ ـ **اعراب محلي** : وهو تغير اعتباري بسبب العامل ، فلا يكون ظاهراً ولا مقدراً . ولا يكون هذا إلا في الكلمات المبنية والجمل .

ونعود ثانية إلى معاني كلمة « الاعراب » فنقول :

ب ـ **والاعراب مرةً ثانية** : هو نظام ما من أنظمة التغيّر . فاذا قلنا إن « إعراب المفرد » هو غير « إعراب الاسماء الخمسة » ، فانما نعني أن نظام تغير المفرد القائم على الحركات ، هو غير نظام تغير الاسماء الخمسة القائم على الحروف . وفي كل كتاب من كتب النحو باب مخصوص يسمى « باب الاعراب » فيه تُعرض الأنظمة المختلفة لتغير الزمر والفصائل المختلفة من الكلام .

ج ـ **والاعراب ثالثةً** : هو النحو كله . ولا يكون للكلمة هذا المعنى إلا وكلمة « العلم » مضافة اليها ، فاذا قلنا « علم الاعراب » ، فانما نعني بذلك هذا العلم الذي يبحث في أواخر الكلم من حيث قبولها للتغير وعدم قبولها له ، وفي القوانين التي تحكم هذا وذاك .

د ـ **والاعراب أخيراً** : هو فن تحليل الكلام ، ووصفه ، وبيان تأثير بعضه في بعض ، وذكر وظيفة كل جزء من أجزائه .

إن الاعراب ، بهذا المعنى الأخير ، هو موضوع خاتمتنا هذه . فما حقيقة هذا الاعراب ؟

١ ـ الاعراب تحليل :

ونعني بكلمة التحليل هنا ما نعنيه بها في علم الكيمياء ، أي فك المادة المركبة ، وردها إلى عناصرها الأولية التي تتألف منها . فعندنا أن الكيمياوي الذي يحلل الماء إلى عنصريه الأوكسيجين والهدروجين ، إنما

هو يقوم بعمليـــة « اعراب » للماء . وفي الفرنسية يطلقون على كلتـــا العمليتين ، عملية اعراب الكلام ، وعملية تحليل المركبات الكيماوية ، كلمةً واحدةً هي كلمة « Analyse » . وعلى هذا فان فك أجزاء الساعة ، أو جهاز الراديو ، أو السيارة ، أو غـــير ذلك من الآلات ، ليس ســوى « إعراب » لها .

وقد تبدو عملية تحليل الكلام أمراً على جانب كبير من السهولة ، وهذا صحيح في أغلب الأحيان ، ولا سيما إذا كانت أجزاء الكلام مستقلاً بعضها عن بعض ومعزولاً عنه في اللفظ والكتابة ، وذلك نحو : « سافر زيد إلى دمشق صباحاً » ، إذ من الواضح أن تحليل هـــذه العبارة لن يكون على غير الشكل الآتي : سافر زيد إلى دمشق صباحاً ← سافر + زيد + إلى + دمشق + صباحاً . إلا أن الأمر يختلف عندما تلتحم بعض أجزاء الكلام في بعض ، ويصبح من العسير على غير الخبـير أن يعرف الأجزاء المكونة لما أمامه من كلام ، فعبارة « أكرمتني » تبدو لعين غير الخبير لفظاً مفرداً بسيطاً لا يمكن أن ينحل إلى ما هو أبسط منه ، أما الخبير بالكلام فيعلم أن هذه العبارة مؤلفة من أربع كلمات لا من كلمـــة واحدة ، وأنها تنحل على النحو التالي : أكرمتني ← أكرمْ + تَ + نْ + يْ .

ويزداد الأمر صعوبة عندما يوجد مركّب كلامي يشبه في لفظـــه عنصراً كلامياً بسيطاً ، وذلك نحو « كريم » من قولك : « زيدٌ كريمٍ » ، فالمعرب الغافل يظن اللفظ بسيطاً ، ويحكم متسرعاً بخطـأ العبارة ، ويأمر برفع « كريم » لأنها خبر عن « زيد » ، أما المعرب اليقظ فهـو يعلم أن اللفظ مركب وليس بسيطاً ، وأنه ينحل إلى كلمتين على النحـــو التالي : كريم ← كاف التشبيه + « ريم » بمعـنى « غزال » ، وإذن تكـون العبارة صحيحة لأنها بمعنى : زيدٌ مثل ريمٍ . وفي الواقع فان أغلب الألغاز

النحوية مبني على هذا النوع من الجناس .

إن تشبيه الكلام بالمركبات الكيماوية والآلات المعقدة تشبيه صحيح إلى حد ما ، ولكنه ليس صحيحاً تماماً ؛ ذلك لأن هذه المركبات لا يجوز أن يسقط شيء من عناصرها الداخلة في تركيبها ، وإلا استحالت شيئاً آخر غير ما كانته ، فالماء مثلاً يظل دائماً مشتملاً على عنصريه البسيطين الأوكسيجين والهدروجين ، وإذا حدث أن غاب أحدهما ، فلن يستطيع الآخر أن يشكل ماءً وحده ، وأما في المركبات الكلامية فالأمر مختلف تماماً ، فههنا يمكن أن يسقط جزء واحد أو عدة أجزاء ، لأسباب بلاغية أو صوتية أو غير ذلك ، ويظل الكلام مع هذا كلاماً تاماً مفيداً لا غبار عليه من الناحية النحوية : ففي قولك « رَمَتْ فاطمة الكرة » سقطت الألف من فعل « رمى » لئلا يلتقي ساكنان هما الألف نفسها وتاء التأنيث الساكنة ، وفي قولك « والله لتكتُبُنَّ » سقطت عدة كلمات ، هي فعل القسم ، وفاعله ، ثم واو الجماعة من فعل « تكتبنَّ » التي كان سقوطها للسبب الصوتي نفسه الذي أدى إلى سقوط الألف من فعل « رمى » في المثال السابق . وفي مثل هذه الأحوال ، فان على المحلل للكلام ، أي المعرب ، أن يرد إلى الكلام ما سقط منه ، أو على الأقل ، أن يلحظ في أثناء تحليله هذا الذي سقط ، وبغير هذا الرد أو اللحظ الذي نسميه تقديراً ، تكون عملية التحليل ناقصة من الوجهة النحوية . ومن الواضح أن لحظ ما قد يسقط من الكلام وتقديره يزيدان عملية التحليل صعوبة فوق صعوباتها الأخرى ، ويجعلانها أمراً عسيراً على غير العارف بأساليب اللغة العربية وقوانينها النحوية والصرفية والصوتية .

وأخيراً ، هناك صعوبة خطيرة تعترض المعرب في أثناء تحليله للكلام . هذه الصعوبة تأتيه من جهة القوانين الصوتية خاصة ، ذلك أن هذه القوانين كثيراً ما تقضي بابدال حروف بحروف أخرى في ظروف وأحوال

مخصوصة ، فالياء الأولى من قولك « جاء معلميَّ » ليست إلا الواو التي هي علامة الرفع في الجمع المذكر السالم ، والأصل هو « جاء معلمويَ » ، ولكنها ـ وقد سبقت الياءَ بالسكون ـ انقلبت إلى ياء ، ثم أدغمت في ياء المتكلم ، كما تقضي بذلك قوانين الاعلال المعروفة . وعلى المعرب في مثل هذه الأحوال أن يكون على جانب كبير من اليقظة والاحاطة التامة بالقوانين الصوتية حتى يرد كل جزء من أجزاء الكلام الذي يحلله إلى شكله الحقيقي .

ولا بد أخيراً من التنبيه على حالة شاذة في عملية التحليل الاعرابي ، تلك هي حالة الحرف « ال » والاسم الداخل عليه ، فهذان العنصران يظلان في الاعراب كلمة واحدة ، وإن كانا في الحقيقة اللغوية كلمتين مستقلتين ، ففي عبارة مثل « جاء الولد إلى المدرسة » لا يكون التحليل على هذا الشكل : « جاء + ال + ولد + إلى + ال + مدرسة » ، بل يكون على هذا الشكل : « جاء + الولد + إلى + المدرسة » ، وذلك لشدة لصوق هذا الحرف بالاسم الداخل عليه ، من جهة ، ولكونه من العناصر النحوية العاطلة التي لا تتأثر بغيرها ولا يتأثر غيرها بها ، من جهة ثانية . ومع ذلك ، فاننا في بعض الأحيان نعزل العنصر « ال » عما يدخل عليه ونعتبره في التحليل كلمة مستقلة ، ولا يكون هذا إلا في موضعين : الأول أن يكون الاعراب إعراب أدوات (١) ، والثاني أن تكون « ال » اسماً موصولاً لا حرفاً ، وذلك كقول أحدهم :

من لا يزال شاكراً على المعه فهو حرٍ بعيشةٍ ذاتِ سَعَه

فتحليل هذا الكلام لا بد أن يكون على الشكل الآتي : « على + ال + مع + ه » ، لأن « ال » ههنا اسم موصول بمعنى الذي في محل

(١) سنعقد لهذا النوع من الاعراب فصلاً خاصاً .

جر بحرف الجر « على »[١] .

٢ ـ الإعراب وصف وتصنيف :

إن الوقوف ـ في عملية الاعراب ـ عند حد تحليل الكلام ورده إلى الأجزاء التي يتركب منها ، ليس وراءه كبير جدوى ، إذ ما الفائدة التي نرجوها من وراء معرفتنا أن عبارة « أكرمتني » مؤلفة من أربع كلمات ، لا من كلمة واحدة ؟ لهذا ، وليكون الاعراب ذا جدوى ، وجب رد كل جزء إلى أحد الأصناف الثلاثة التي يتألف منها الكلام ، وهي الاسم والفعل والحرف ، ثم إن كان الجزء المعرب فعلاً ، وجب بيان ما ينتسب اليه من أصناف الفعل المختلفة ، فيذكر إن كان هذا الفعل ماضياً ، أو مضارعاً ، أو فعل أمر ، ويبيَّن هل هو ثلاثي أو رباعي ؟ وهل هو مجرد أو مزيد ؟ وما حروف الزيادة فيه إن كان مزيداً ؟ وهل هو جامد أو متصرف ، أو ناقص التصرف ؟ وهل هو تام أو ناقص ؟ .. الخ الخ . ثم لا بد من وصف حالته أهو مبني أم معرب ؟ وإذا كان مبنياً فعلام هو مبني ؟ .. الخ . ومثل هذا يقال في الجزء المعرب إن كان اسماً ، أما إن كان حرفاً فلا بد من ذكر المعنى الذي أتى له هذا الحرف ، ذلك لأن الحرف في العربية يكون له في عبارة معنىً ، ويكون له في عبارة أخرى معنى آخر . ويمكن بيان ذلك كله في إعراب العبارة التالية : « جاء الولد إلى المدرسة » ، فيقال :

جاء : فعل ماض ، ثلاثي ، مجرد ، أجوف ، مهموز اللام ، تام ، متصرف ، مبني على الفتح الظاهر على آخره .

الولد : اسم ثلاثي ، مجرد ، جامد ، اسم ذات ، مذكر ، مفرد ، معرفة ، صحيح الآخر ، معرب .

---

(١) راجع في قسم الأدوات أحكام وأحوال الأداة « ال » .

إلى : حرف ثلاثي لانتهاء الغاية المكانية ، مبني على السكون الظاهر على آخره .

المدرسة : اسم ثلاثي مزيد بالميم والهاء ، مشتق من فعل درس لبيان مكان الدراسة ، مؤنث ، مفرد ، معرفة ، صحيح الآخر ، معرب [١] .

٣ – الإعراب بيان تأثيرات :

بعد تحليل الكلام ، ووصف كل جزء من أجزائه وتصنيفها ، لا بد من ذكر ما إذا كان هذا الجزء أو ذاك مؤثراً في غيره ، أو متأثراً بغيره ، أو غير قابل للتأثير أو التأثر . ففي إعراب العبارة السابقة نضيف إلى ما سبق ما يأتي :

جاء : فعل لازم ، رافع للمسند اليه ، ناصب لما قد يأتيه من تكملات الفعل ، لا محل له من الاعراب [٢] ، غير صالح لنصب المفعول به بسبب لزومه .

الولد : مرفوع بالفعل ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

إلى : حرف جر ، لا محل له من الاعراب [٢] .

المدرسة : مجرور بـ « إلى » ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره .

---

(١) لا شك أن الطالب القارىء سيستغرب هذا النوع من الاعراب لاختلافه الكبير عما ألفه من طرائق الاعراب في المدرسة . والحق معه في ذلك . غير أننا سنوضح له أسباب هذا الخلاف بعد قليل . فالرجو منه عدم الاستعجال .

(٢) لا محل له من الاعراب : أي لا أثر لغيره فيه .

٤ ـ الإعراب بيان وظائف :

بعد كل ما مضى لا بد ـ لكي يكون الاعراب كاملاً ـ من بيان الوظيفة التي يقوم بها كل جزء من أجزاء الكلام . فاعراب العبارة السابقة لا يكون كاملاً إلا إذا أضفنا اليه ما يأتي :

جاء : مسند إلى الولد .

الولد : مسند اليه . وبعبارة أخرى : فاعل .

إلى المدرسة : متعلقان بالفعل جاء . وبعبارة أخرى : إلى : حرف لتعدية الفعل القاصر إلى مفعوله . المدرسة : مفعول به غير صريح للفعل « جاء » .

★ ★ ★

سيدهش القارىء ـ ولا شك ـ من هذا الذي عرضناه من أمر الاعراب ، وسيقول : ولكننا ـ فيما اعتدناه من أساليب الاعراب ـ لا نقول أكثر هذا الكلام ، بل قد لا نقول إلا ربعه أو عشره . وهذا صحيح إلى حد بعيد . بل إن ابن هشام يوصي أن يقال في إعراب نحو « لم أنم » : جازم ومجزوم ، فقط [1] . وهو اعراب نعتبره كاملاً من وجهة النظر النحوية . فما الأسباب التي سمحت بهذا الاختصار الشديد ؟

١ ـ أول هذه الأسباب أن الاعراب ينقسم إلى ثلاثة أقسام : إعراب نحوي ، وإعراب صرفي ، وإعراب أدوات [2] وما ذكرناه نحن

(١) انظر خاتمة الباب السادس من كتابه « مغني اللبيب » .
(٢) ستكون هذه الأقسام من الاعراب موضوع الفصل القادم .

من أمر الاعراب يشمل الأقسام الثلاثة ، في حين أننا في المدرسة ، كنا إذا أردنا إعراب بيت من الشعر مثلاً ، لم نكن نجري من أقسام الاعراب إلا القسم الأول فقط ، أي ما سميناه بالاعراب النحوي . وهذا القسم من الاعراب لا يهتم كثيراً بأمر التصنيف ، فهو لا يذكر من تصانيف الفعل والاسم إلا ما له مساس بأثر بعض الكلام في بعض : فكلمة مثل « جاء » يكفيه من أمر تصنيفها أن يقول فيها : إنها فعل ، وانها فعل ماض . فأما تصنيفه لها بأنها فعل ، فلكي ينبه على أنها هي عامل الرفع في المسند اليه ، وأما تصنيفه لها بأنها فعل ماض ، فلكي يشير إلى أنها مبنية ، وإلى أنها لا محل لها من الاعراب ، أي لا أثر لغيرها فيها . أما تصنيفاتها الأخرى من كونها فعلاً ثلاثياً مجرداً أجوف مهموز اللام ... الخ ، فتلك أمور يتركها لقسيمه الاعراب الصرفي ، لأننا في النحو — حيث ينصب كل اهتمامنا على العوامل والمعمولات — لا نجد فرقاً بين أن يكون الفعل ثلاثياً أو رباعياً ، وبين أن يكون مجرداً أو مزيداً ، وبين أن يكون معتلا أو صحيحاً . لأن كل هذه الأصناف من الفعل لها عمل واحد ، هو رفع المسند اليه ، ونصب المفعولات .

ثم إن الاعراب النحوي لا يذكر من أمر الحروف إلا ما له علاقة بقضية العمل ، فيقول في « إنّ » : حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وفي « لم » : حرف جزم ، وفي « مِنْ » : حرف جر ، وفي « ما » من قولك « ما جاء زيد » : لا عمل لها . أما معاني هذه الحروف فلا يهتم بها كثيراً ، بل يتركها إلى قسيمه الثاني الذي دعوناه باعراب الأدوات . نعم ، هو يذكر في بعض الأحيان معاني ما يمر به من حروف ، ولكنه لا يفعل ذلك ، في الغالب ، إلا إذا كان لمعنى الحرف مساس أو تلازم مع عمل نحوي معين : فاذا قال في « ما » : نافية ، فلكي يشير إلى انها تختلف عن « ما » المصدرية التي تسبك ما بعدها مصدراً ، وإذا قال في « لا » من قولك « لا رجلَ في الدار » : إنها

نافية للجنس ، فلأن هذا المعنى يجعلها كالحروف المشبهة بالفعل ، أي ناصبةً للاسم رافعةً للخبر ، وإذا قال في الفاء من قول الشاعر :

ألا ليت الشبابَ يعود يوماً فأخبرَه بما فعل المشيبُ :

إن الفاء حرف عطف لبيان السبب ، فلكي ينبه على أن المضارع المنصوب بعدها إنما نصبته « أنْ » المضمرة بعد فاء السببية ، لأننا نعلم أن هذا الحرف الناصب لا يضمر بعد الفاء إلا إذا كانت الفاء تعني السببية ... الخ .

وهكذا ، فاذا أسقطنا من عبارات الاعراب العام كل ما ليس له علاقة بالاعراب النحوي ، فان الباقي لن يتجاوز في أي حال من الأحوال الثلاث ، أو ما هو دون الثلث .

٢ ـ السبب الثاني : هو أن العبارات الخاصة بالاعراب النحوي قد يغني ذكر بعضها عن ذكر الآخر ، فنسقط في هذه الحالة ما يمكن الاستغناء بغيره عنه . مثال ذلك ما يأتي :

إنَّ : حرف مشبه بالفعل ، يدخل على المبتدأ والخبر ، فينصب الأول ويسمى اسمه ، ويرفع الثاني ويسمى خبره .

زيداً : اسمه منصوب به .

عالمٌ : خبره مرفوع به .

ففي هذه الحالة أستطيع أن أكتفي من إعراب « إنَّ » بقولي : إنه حرف مشبه بالفعل ، ذلك لأن قولي عن « زيد » إنه اسمه المنصوب به ، وعن « عالم » إنه خبره المرفوع به ، يغني عن عبارة « يدخل على المبتدأ والخبر فينصب . . » ، لأن القولين لا يؤديان إلا إلى شيء واحد .

٣ ـ السبب الثالث : هو أن الاعراب النحوي لا يهتم إلا

بالحالات الخاصة لكلمة ما في تركيب لغوي ما . فأما إن كانت الحالة عامة في الكلمة المعربة ، فانه لا يبالي بالنص عليها ، لأن النص في هذه الحالة ليس فيه كبير غناء . ولهذا السبب نسقط من عبارات الاعراب النحوي كل عبارة لا تنص إلا على حالة عامة . مثال ذلك أننا في اعراب « إلى » من قولك « ذهب الولد إلى المدرسة » نسقط عبارة « إلى : لا محل لها من الاعراب » ، ذلك أن كون « إلى » لا محل لها من الاعراب ليس شيئاً طرأ عليها في هذا التركيب فقط ، بل هو حكم ملازم لها في كل التراكيب وفي جميع أحوال استعمالها ، بل إنه شيء عام في الحروف كلها ، فذكره مع كل حرف ، وفي كل تركيب ، أمر لا جدوى منه .

٤ ـ **السبب الرابع الأخير** : أننا عندما نعرب كلاماً ما ، لا نتوجه باعرابنا إلى إنسان يجهل كل شيء عن قواعد اللغة واعرابها ، ولو فعلنا ذلك لكان عملنا في منتهى السخف والحماقة ، بل نتوجه به في العادة إلى من يدانينا معرفة باللغة والاعراب ، وفي هذه الحالة ، أي عندما يجري الكلام بين متعاطي فن واحد ، فان المتكلم يميل عادة إلى أن يطرح من كلامه كل العبارات التي تعني أشياء معروفة ومسلماً بها لدى أهل هذا الفن ، لأن السامع في هذه الحالة يعرف بنفسه كل الأمور التي لم يذكرها المتكلم ، ويعرف في الوقت نفسه أن المتكلم يعرفها هو أيضاً . من هنا يمكننا اختصار الاعراب لعبارة « لم أنمْ » إلى حد القول : انها جازم ومجزوم ، سواء أكان المعرب استاذاً أمام تلميذه ، أم كان تلميذاً أمام استاذه ، أم كان أحدهما أمام زميل له .

هذا إلى أن الاساتذة يوصون تلامذتهم دائماً أن تكون عباراتهم في الاعراب من نوع ما قل ودل . يقول ابن هشام في خاتمة الباب السادس من كتابه « مغني اللبيب » : « ينبغي للمعرب أن يتخيَّر من العبارات أوجزها وأجمعها للمعنى المراد فيقول في نحو ضُرِبَ : فعل ماضٍ لم يُسَمَّ

فاعله ، ولا يقول : مبني لما لم يُسَمَّ فاعله ، لطول ذلك وخفائه ... وأن يقول في الواو : حرف عطف لمجرد الجمع ، أو لمطلق الجمع ، ولا يقـول للجمع المطلق ، وفي حتى : حرف عطف للجمع والغاية ، وفي ثم : حرف عطف للترتيب والمهلة ، وفي الفاء : حرف عطف للترتيب والتعقيب ، وإذا اختصرت فيهن فقل : عاطف ومعطـوف ، وناصب ومنصـــوب ، وجازم ومجزوم ، كما تقول : جار ومجرور » اهـ

٢ ـ اقسام الاعراب

رأينا في الفصل السابق أن الاعراب ينقسم إلى ثلاثة أقسام : اعراب نحوي ، واعراب صرفي ، واعراب أدوات . والذي نريد أن نبحثه في هذا الفصل هو حدود كل قسم من هذه الأقسام ، ومحيط الدائرة التي ينحصر فيها اهتمامه .

١ ـ الاعراب النحوي :

وهو ما تنصرف اليه كلمة « الاعراب » إذا أطلقت . وهو يهتم بكل ما تشتمل عليه العبارة اللغوية من عناصر . يستوي في ذلك الأفعال والأسماء والحروف . بل إنه يهتم أحياناً بما لا علاقة له باللغة مطلقاً ، ونعني بذلك بعض الحروف التي تكتب ولا تلفظ ، كالألف التي نرسمها بعد واو الجماعة في نحو قولنا : « الرجال ذهبوا » .

وتنحصر اهتمامات هذا النوع من الاعراب فيما يأتي :

١ ـ هل العنصر المعرب اسم أم فعل أم حرف ؟

٢ ـ فاذا كان فعلاً فمن أي أنواع الفعل هو ؟ أهو ماض أم مضارع أم فعل أمر ؟

٣ ـ وإذا كان مبنياً فعلامَ هو مبني ؟ أعلى الفتح أم على الضم أم على السكون أم على حذف حرف العلة أم على حذف النون ؟ ولماذا ؟

٤ ـ وإذا كان مبنياً فأين حركة بنائه ؟ أهي ظاهرة أم مقدرة ؟ وإذا كانت مقدرة فما المانع من ظهورها ؟

٥ ـ وإذا كان مبنياً فهل هو لا محل له من الاعراب أم هو في محل رفع أو جزم ؟

٦ ـ وإذا كان معرباً فما اعرابه ؟ أهو مرفوع أم منصـــوب أم مجزوم ؟ ولماذا ؟

٧ ـ وإذا كان معرباً فما علامـة اعرابه ؟ وأين هي ؟ وإذا كانت مقدرة فما المانع من ظهورها ؟

٨ ـ وإذا كان الفعل ناقصاً ، أو كان مبنياً للمجهـــول ، فيجب التنبيه على ذلك ، أما إن لم يكن هذا ولا ذاك فلا حاجة عندئذ إلى تنبيه.

وقبل المضي في بيان حـدود اهتمامات الاعراب النحـوي فيما يخص الاسم ، نرى من المفيد أن نورد بعض التطبيقات العملية لما قلناه فوق مما يختص بالفعل وحده :

جاءَ الولد : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على آخره . لا محل له من الاعراب .

رمى الولد كرة : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر . لا محل له من الاعراب .

رمتْ فاطمة كرة : فعل ماض مبني على الفتح المقـدر على الألف المحذوفة لالتقائها ساكنة مع تاء التأنيث الساكنة . لا محل له من الاعراب .

رميْتُ الكرة : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمـــير الرفع المتحرك . لا محل له من الاعراب .

إن جاءَ زيدٌ جاءَ عمرٌو : فعـــلان ماضيان مبنيان على الفتـح الظاهر ، ومحلهـا الجزم بـ « إن » ، لأن الأول فعـل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .

يكتبُ زيدٌ رسالةً : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم (١) . علامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

البنات يلعبْنَ : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث ، في محل رفع لتجرده عن الناصب والجازم .

لا تتكاسلَنَّ : فعل مضارع مبني على الفتح لمباشرته نون التوكيد ، في محل جزم بلا .

البنات لن يلعبْنَ : فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الاناث ، في محل نصب بـ « لن » .

إن لم تجتهدْ لم تنجحْ : فعلان مضارعان مجزومان بلم ، ومحل كلٍ منها الجزم بان ، لأن الأول فعل الشرط ، والثاني جوابه وجزاؤه .

قمْ يا زيد : فعل أمر مبني السكون . لا محل له من الاعراب .

ونستأنف الآن ما كنا فيه من بيان حدود اهتمامات الاعراب النحوي ، فنقول :

٩ ـ وإذا كان العنصر المعرب اسماً ، فان كان ظاهراً فلا حاجة إلى النص على ذلك ، أما إن كان ضميراً ، أو اسم اشارة ، أو اسماً موصولاً ، أو اسم استفهام ، أو اسم شرط ، أو اسم كناية ، فيحسن عندئذ النص .

١٠ ـ ثم يجب بيان موقع الاسم الاعرابي : أهو مبتدأ أم خبر ؟ أهو فاعل أم نائب فاعل ؟ أهو مفعول به أم مطلق أم منادى أم مستثنى أم مجرور بالحرف أم بالاضافة ... الخ الخ ؟

---

(١) ويفضل ابن هشام أن نقول كما يقول البصريون : لحلوله محل الاسم (انظر الباب السادس من كتاب المغني ، الأمر التاسع) .

١١ ـ وإذا كان الاسم في موقعه الطبيعي من الجملة سُكِتَ عن ذلك ، أما إن كان متقدماً على هذا الموقع أو متأخراً عنه فالأفضل النص على ذلك .

١٢ ـ وإذا كانت علامة الاعراب أصلية سكت عن بيان السبب ، أما إن كانت غير ذلك فالأفضل بيان السبب .

١٣ ـ وبما أن جميع الاسماء معرضة ، لتأثير فيها ، إما لفظاً ومحلاً إن كانت معربة ، وإما محلاً فقط إن كانت مبنية ، فان عبارة « لا محل له من الاعراب » لا مكان لها في اعراب الاسم .

واليك الآن تطبيقاً عملياً لما مر :

السماءُ زرقاءُ : مبتدأ وخبر مرفوعان ، وعلامة رفعها ضمتان ظاهرتان .

جاء **المعلمون** : فاعل مرفوع ، وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم .

قادمٌ أخوك : خبر مقدم مرفوع ، علامة رفعه الضمة الظاهرة ، ومبتدأ مؤخر مرفوع ، علامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الخمسة ، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر بالاضافة .

ونعود إلى الحديث عن الاعراب النحوي ، فنذكر منه ما يتعلق بالحرف :

١٤ ـ وإن كان العنصر المعرب حرفاً فهل هو أصلي أو زائد ؟ ثم هل هو عامل أو غير ذلك ؟

١٥ ـ وإذا كان الحرف عاملاً فما عمله ؟ أهو الرفع أم النصب أم الجر أم الجزم ؟

واليك تطبيقاً لما مر :

لم يقم زيد : حرف جزم .

ما قام زيد : حرف نفي لا عمل له .

لا رجل في الدار : « لا » نافية للجنس تعمل عمـــل « إن » فتنصب الاسم وترفع الخبر .

ليس زيد بعالمٍ : الباء حرف جر زائد .

٢ - الإعراب الصرفي :

وهذا النوع من الاعراب يقصر همه على الأفعال والأسماء المتصرفة ، أما الحروف وما أشبهها من الموصولات وأسماء الاشارة والاستفهام والشرط ... الخ ، فلا يلتفت اليها بالاً ، وذلك لجمودها وعدم قابليتهـــا للتصرف . والأمور التي يهتم ببيانها هي :

١ - بيان كون العنصر المعرب فعلاً أو اسماً .

٢ - بيان بابه إن كان فعلاً ثلاثياً مجرداً .

٣ - بيان كونه مجرداً أو مزيداً .

٤ - بيان المزيد فيه إن كان مزيداً .

٥ - بيان المعنى الذي أتت له الزيادة .

٦ - بيان مجرده إن كان مزيداً .

٧ - بيان ماضيه إن كان مضارعاً أو أمرياً .

٨ - بيان مفرده إن كان مثنىً أو جمعاً .

٩ - بيان نوعه من المشتقات إن كان مشتقاً ، مع بيان ما اشتُقَّ منه .

١٠ - بيان مُكَبَّرِهِ إن كان مُصَغَّراً .

١١ - بيان المنسوب اليه إن كان منسوباً .

١٢ ـ بيان المحذوف منه إن وجد .

١٣ ـ بيان ما فيه من قلب إن وجد .

١٤ ـ بيان ما فيه من إعلال أو ابدال إن وجدا .

١٥ ـ بيان نوع الادغام إن وجد .

١٦ ـ بيان نوع الهمزة إن وجدت .

١٧ ـ بيان الميزان الصرفي . وهذا أعظم الأشياء أهمية ، لأنه ـ بما يصور من واقع الكلمة ـ يشكل وحده ثلاثة أرباع التحليل الصرفي .

واليك تطبيقاً لبعض ما مر :

سَمِعَ : فعل ماض ثلاثي مجرد سالم . بابه « عَلِمَ » [1] . وزنه « فَعِلَ » .

قال : الوزن « فَعَلَ [2] ». فعل ماض ثلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بالقلب ، وذلك أن أصله « قَوَلَ » ، لأنه من « القول » ، تحركت واوه وانفتح ما قبلها فانقلبت ألفاً .

يُقاتل : الوزن « يُفاعل » . فعل مضارع ماضيه « قاتل » : ثلاثي زيدت فيه الألف بين الفاء والعين لمعنى المشاركة . ومجرده « قتل » .

جاه : الوزن « عفل » . اسم ثلاثي مجرد . فيه قلب ، جعلت فاؤه مكان عينه ، واصله « وجه » . وفيه إعلال ، إذ الأصل « جَوَه » تحركت واوه بعد فتحة فانقلبت ألفاً .

آرام : الوزن « أعفال » . جمع مفرده « رئم » . فيه قلب ،

---

(١) أي هو مثل « علم يعلم » : مكسور العين في الماضي ، مفتوحها في المضارع .
(٢) وأجاز بعضهم وزنه بـ « فال » .

والأصل فيه « أرآم » لأن جمع « فِعْل » على أفعال ، فيكـون جمع « رئم » هو « أرآم » ، لكن عينه – وهي الهمزة – تقدمت إلى مكان الفاء ، واجتمعت مع همزة « أفعال » فسهلت إلى الف لوقوعها ساكنة بعد همزة مفتوحة .

عليّ : الوزن « فعيل » ، اسم ثلاثي زيدت فيـه الياء بين العين واللام لمعنى الصفة المشبهة . مشتق من « علا » . فيه اعلال بالقلب ، إذ الأصل « عليْو » : اجتمعت فيه الياء والواو ، والسابقة ساكنة ، فانقلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء ادغاماً صغيراً .

صِلَة : الوزن « عِلَة » . اسم ثلاثي مجرد ، حـذفت فاؤه من أوله وعوض عنها هاء في آخره ، وأصله « وصل » .

إزدحم : الوزن « افتعل »[١] . فعل ماض ثلاثي مزيد فيه الهمزة والتاء لمعنى المطاوعة . فيه ابدال ، إذ الأصل « ازتحم » أبدلت التاء دالاً لأن فاء الفعل زاي .

يعود : الوزن « يَفْعُل » . مضارع ماضيه « عاد » . ثلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بالنقـل والتسكين ، إذ الأصل « يَعْوُدُ » ، فنقلت حركة الواو إلى العين قبلها فصار « يَعُوْدُ » .

عُدْ : الوزن « فُلْ » . أمرٌ ماضيـه « عاد » . ثـلاثي مجرد أجوف . فيه إعلال بالحـذف ، إذ الأصل « عُوْدْ » ، فحذفت الواو هرباً من الساكنين .

إسم : الوزن « إفع » . اسم ثلاثي مجرد . حذفت لامه وعوض منها همزة في أوله ، والأصل « سِمْوٌ » ، لأنـه من السموّ . والهمزة فيه همزة وصل .

---

(١) وأجاز بعضهم وزنه بـ « افدعل » .

٣ ـ اعراب الأدوات :

وينحصر اهتمام هذا النوع من الاعراب في دائرة الأدوات فقط ، ونعني بها الحروف كلها ، ثم بعض الأفعال والأسماء مما له أكثر من استعمل في اللغة . مثال ذلك من الأفعال « كان » ، فنحن نعلم أنها تستعمل مرة تامة ، ومرة ناقصة ، ومرة ثالثة زائدة ، ومثال ذلك من الاسماء « ما » ، فنحن نعلم أنها تستعمل مرة نكرة تامـة ، وأخرى نكرة ناقصة ، وثالثـة معرفة تامة ، ورابعة معرفة ناقصة ، وخامسة اسم استفهام ، وسادسة اسم شرط ... الخ .

والاسئلة التي يجيب عنها هذا الاعراب هي :

١ ـ هل الأداة المعربة اسم أو فعل أو حرف ؟

٢ ـ أهي عاملة أم مهملة ؟

٣ ـ هل هي زائدة ؟

٤ ـ ما معناها ؟

واليك تطبيقاً لذلك :

الآن يأتي المدير : « ال » في كلمة « الآن » للعهد الحضوري ، أما التي في كلمة « المدير » فهي للعهد الذهني .

ما كان أحسن ما صنع زيد : « ما » الأولى نكرة تامة ، والثانية حرف مصدري لا عمل له ، أما « كان » فهي زائدة لا عمل لها .

قلت لك هذا المال لزيد : اللام الأولى حرف جر أصلي للتبليغ ، واللام التي في « لزيد » حرف جر أصلي للملك ، و « ال » الـــتي في « المال » للعهد الحضوري .

إذا ما جاء زيد فما أنا بمسلم عليه : « ما » الأولى زائدة للتوكيد ، و « ما » الثانية نافية عاملة عمل ليس ، و « إذا » ظرفية شرطية ، والباء في « بمسلم » زائدة للتوكيد ، و « على » حرف جر أصلي للاستعلاء المجازي .

★ ★ ★

وفي ختام هذا الفصل نرى من المفيـــد أن نورد بعض الأبيات الشعرية معربة الأنواع الثلاثـة من الاعراب ، ليتبين القارىء حـدود كل نوع ، وما يمتاز به عن قسيميه :

قال بشار بن برد :

إذا الملكُ الجبارُ صعّر خـدّهُ مشينا اليـه بالسيوف نعاتبُهْ

١ ـ الاعراب النحوي :

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه [1] . مبني على السكون في محل نصب .

الملك : فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

الجبار : نعت للملك مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره .

---

(١) أما أنها ظرف لما يستقبـل من الزمان فيعني أن الفعل بعـــدها مستقبل الزمان وإن كان ماضي اللفظ ، وأما أنها خافضة لشرطها فيعني أنها مضافة وأن جملة الشرط بعدها مضاف اليها محلها الخفض ، أي الجر ، وأما أنها منصوبة بجوابها فيعني أن ناصبها على الظرفية هو جوابها وأنها متعلقة به . هذا على مذهب من يقول إن ناصبها هو الجواب ، واما على مذهب من يقول إن ناصبها هو الشرط فـــلا تكون خافضة لشرطها ، بل يكون شرطها جملة ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

صعَّر : فعل ماض مبني على الفتح الظاهر على آخره لا محل له من الاعراب . والفاعل ضمير مستتر تقديره هو .

خدَّه : مفعول به منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره . والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بالاضافة .

مشينا : فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك . و « نا » ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل .

اليه : جار ومجرور متعلقان بفعل مشينا .

بالسيوف : جار ومجرور متعلقان بفعل نعاتبه .

نعاتبه : فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم ، والفاعل ضمير مستتر تقديره « نحن » ، والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به .

جملة الملك مع فعله المحذوف : مضاف اليها محلها الجر .

جملة صعَّر : تفسيرية للفعل المحذوف لا محل لها من الاعراب .

جملة مشينا : جواب شرط غير جازم لا محل لها من الاعراب .

جملة نعاتبه : حالية محلها النصب .

٢ ـ الاعراب الصرفي :

مَلِك : الوزن « فَعِل » . اسم ثلاثي مجرد .

جبَّار : الوزن « فعَّال » . صيغة مبالغة لاسم الفاعل « جابر » من فعل « جبر » .

صعَّر : الوزن « فَعَّل » . فعل ماض ثلاثي زيد فيه تضعيف العين .

خدّ : الوزن « فَعْل » . اسم ثلاثي مجرد .

مشينا : الوزن « فَعَلْنا » . فعل ماض ثلاثي مجرد ناقص .

سيوف : الوزن « فُعول » . جمع مفرده « سيف » : اسم ثلاثي مجرد .

تعاتب : الوزن « تفاعل » . فعل مضارع ماضيه « عاتب » : فعل ثلاثي مزيد فيه الألف بين الفاء والعين . ومجرده « عتب » .

٣ ـ اعراب الأدوات :

إذا : ظرف لما يستقبل من الزمان ، متضمنة معنى الشرط .

الملك : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .

الجبار : « ال » جنسية لاستغراق الأفراد .

اليه : « الى » حرف جر أصلي لانتهاء الغاية المكانية .

بالسيوف : الباء حرف جر أصلي للاستعانة . و « ال » للعهد الذهني ، إذ قصده من « السيوف » هو « سيوفنا » .

وقال أبو حيَّة النميري :

وإنّا لممّا نضربُ الكبشَ ضربةً
على رأسه تلقي اللسانَ من الفم

١ ـ الاعراب النحوي :

وإنّا : الواو بحسب ما قبلها . « إن » حرف مشبه بالفعل . « نا » ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم « إن » .

لما : اللام مزحلقة . « من » حرف جر . « ما » مصدرية .

نضرب : مضارع مرفوع للتجرد . والفاعل ضمير مستتر تقديره « نحن » . « ما » المصدرية وما بعدها بتأويل مصدر مجرور بـ « مِن » . والجار والمجرور متعلقان بخبر « ان » المحذوف .

الكبش : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة .

ضربة : مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة .

على رأسه : جار ومجرور متعلقان بفعل « نضرب » . والهاء ضمير متصل في محل جر بالاضافة .

تلقي : مضارع مرفوع للتجرد ، وعلامة رفعه ضمة مقـــدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والفاعل ضمير مستتر تقديره « هي » يعود على الضربة .

اللسان : مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره .

من الفم : جار ومجرور متعلقان بالفعل « تلقي » .

جملة إن مع اسمها وخبرها : ابتدائية لا محل لها من الاعراب .

جملة نضرب الكبش : صلة « ما » المصدرية لا محل لها من الاعراب .

جملة تلقي اللسان : نعت للضربة محلها النصب .

٢ ـ الاعراب الصرفي :

نضرِب : الوزن « نفعِل » . فعل مضارع ماضيـه « ضرب » : ثلاثي مجرد سالم . بابه « جَلَسَ يجلِسُ » .

كَبْش : الوزن « فَعْل » . اسم ثلاثي مجرد .

ضربة : الوزن « فعلة » . مصدر مرة للفعل « ضَرَبَ » .

رأس : الوزن « فَعْل » . اسم ثلاثي مجرد .

تلقي : الوزن « تُفْعِل » . فيـه إعلال بالتسكين ، إذ الأصـل « تُلْقِيُ » ، فلما تطرفت الياء بعد حرف متحرك ، وكانت حركتهـــا الضمة ، حذفت هذه الحركة للثقل . ماضيه « ألقى » : ثلاثي زيـــدت

الهمزة في أوله . وقد سقطت هذه الهمزة من المضارع ، إذ الاصل « تؤلتي » ، وذلك لسقوطها من المضارع المسند إلى المتكلم « أؤلتي » ، حيث سقطت للهرب من اجتماع همزتين .

لسان : الوزن « فِعال » ، ثلاثي زيد ألفاً بين العين واللام .

فم : الوزن « فَعْ » . اسم ثلاثي حذفت لامه ، والاصل « فَمَوٌ » .

٣ ـ اعراب الادوات :

وإنا : الواو بحسب ما قبلها . « ان » للتوكيد .

لما : اللام للتوكيد مهملة لا عمل لها . « من » حرف جر أصلي لابتداء الغاية . « ما » حرف مصدري .

الكبش : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .

على : حرف جر أصلي للاستعلاء الحقيقي .

اللسان : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .

من : لابتداء الغاية .

الفم : « ال » جنسية لاستغراق الافراد .

٣ ـ شروط الاعراب

نعني بشروط الاعراب المعلومات والأشياء التي يجب على المعرب أن يتسلح بها حتى يكون إعرابه صحيحاً جيداً .

١ ـ معرفة القواعد :

فأول ما قد يتبادر إلى ذهن القارىء أن معرفة القواعد النحوية والصرفية والصوتية هي العدة الكاملة لكل معرب جيد . وهذا صحيح إلى حد بعيد جداً ، فبغير المعرفة العميقة لقواعد اللغة يكون المعرب عرضة للوهم والخطأ . ولكن هل يتهيأ لكل امرىء أن يحيط بقواعد اللغة دوساً وحفظاً ، وأن تكون هذه القواعد ماثلة كلها في ذاكرته بأصولها وفروعها في اللحظة التي يتصدى فيها للاعراب ؟ أعتقد أن هذا أمر عسير على أكثر الناس ، بل إنه عسير أيضاً على القلة المتخصصة التي لا عمل لها إلا الاشتغال بالنحو وتدريسه . وإني لأميل إلى الاعتقاد أن كبار النحاة أنفسهم لم يضعوا مصنفاتهم الضخمة من الذاكرة وحدها ، وإنما استعانوا على ذلك بكمية ضخمة من المذكرات الخطية التي دونوا فيها حصيلة ما أبدعته قرائح من سبقهم .

هل يعني هذا الكلام أن الاعراب الصحيح وقف على القلة المتخصصة المتبحرة المحيطة بكل قواعد اللغة ؟

أما ههنا فنكتفي في الجواب عن هذا السؤال بقولنا : لا . وأما في الفقرات التالية فسنرى التفصيل الوافي لهذا الجواب المجمل .

٢ ـ معرفة الوظائف النحوية :

ليس الاعراب ترديداً ببغاوياً لعبارات ومصطلحات قد يجهل أكثر الطلاب ما وراءها من معانٍ ، بل الاعراب هو ـ كما قلنا في صدر هذه الخاتمة ـ هو تحليل للكلام وبيان لوظيفة كل جزءٍ من أجزائه . الاعراب ليس حفظاً أعمى للقواعد ، بل هو فهم صحيح للدور الذي يلعبه كل عنصر من عناصره . ولنعلم أن النحاة الأوائل ، أولئك الذين وضعوا أصول النحو وفروعه ، والذين قعدوا قواعده وقننوا قوانينه واخترعوا مصطلحاته ـ لنعلم أن أولئك أعربوا الكلام العربي ولم يكن قبلهم قواعد ولا قوانين . بل إن هذه القواعد والقوانين نفسها لم تنشأ إلا نتيجة للاعراب القائم على الفهم الصحيح لوظائف أجزاء الكلام .

ولكن ماذا نعني بقولنا : وظائف أجزاء الكلام ... وأدوار عناصر الكلام ... ؟

نعني بذلك أن لكل كلمة من الكلمات وظيفة تؤديها في العبارة التي هي فيها . والاعراب إنما هو ـ في الدرجة الأولى ـ بيان لهذه الوظائف . فاذا قلنا عن كلمة إنها مفعول لأجله ، فاننا نعني بذلك أنها الكلمة المبينة لسبب حدوث الفعل ، وإذا قلنا عن أخرى انها مفعول معه ، فاننا نعني أنها المبينة للطرف الذي حدث الفعل بمصاحبته ، وإذا قلنا عن ثالثة إنها حال ، فاننا نعني أنها تقوم بوظيفة بيان الوصف الذي تلبس أحد الشركاء في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث ، وإذا قلنا عن رابعة انها نعت ، فهذا يعني انها مبينة لوصف ثابت في الاسم الذي قبلها ، وإذا قلنا عن خامسة انها حرف جر زائد ، كان معنى ذلك انها جزء يحمل معنى توكيدياً في الكلام لا تأسيسياً ، بمعنى أنه يقوي أحد المعاني الموجودة في الكلام قبل دخوله ، وأنه لا يضيف إلى معاني العبارة معنى جديداً خاصاً به ، بحيث

انه لو نزع من العبارة لما اختلت بنزعه ولا خسرت شيئاً من معانيها ... الخ الخ .

المعرب الجيد ، إذن ، هو من يقف همه على معرفة الوظيفة التي تؤديها الكلمة في العبارة ، ثم لا يهمه بعد ذلك شكل الكلمة ولا نوعها ولا حركتها الاعرابية ، ذلك أن الوظيفة النحوية الواحدة قد تقوم بها أشكال وأنواع مختلفة من الكلمات ، مثل الضمير والظاهر والمصدر والمشتق ، بل إن بعض الوظائف تصلح لكل من المفردات والجمل على حد سواء . ثم إن الحركة الاعرابية كثيراً ما تتلاعب بها عوامل شتى تجعلها على غير ما ينتظر أن تكون ، فقد تكون الكلمة مبنية على حركة غير الحركة المنتظرة ، أو تكون معربة بحركة غير الحركة الأصلية كما هو الشأن في الممنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم ، أو تكون مجرورة بحرف جر زائد أو بحرف جر شبيه بالزائد أو بإضافة لفظية ... الخ الخ . فالمعرب الذي يلقي بكل اعتماده على شكل الكلمة أو على حركتها الاعرابية يعرض نفسه إلى ضلال كبير .

ولنضرب على ذلك بعض الأمثلة الموضحة :

١ ـ فالمعرب الذي لا يعرف الفاعل إلا بالضمة الظاهرة على آخره سيخفى عليه أمر الفاعلين في العبارات الآتية :

ما جاء إلا أنتم .

جاء أبي .

جاءَ القاضيْ .

ما جاء من أحدٍ .

ضَرْبُ زيدٍ خالداً مفيدٌ له .

لأن فاعل الأولى « أنتم » مبني على السكون فلا يقبل ضمة ، ولأن فاعل الثانية « أبي » متصل بياء المتكلم فمحله الاعرابي مشتغل بكسرة المناسبة فلا يقبل ضمة ، ولأن فاعل الثالثة « القاضي » منقوص لا يقبل على آخره ضمة ظاهرة ، ولأن فاعل الرابعة « أحد » مجرور بحرف جر زائد ، ولأن فاعل الخامسة « زيدِ » مجرور باضافة لفظية . أما لو كان المعرب يهتدي إلى الفاعل بوظيفته لا بحركته لعرف أن الجميع فاعلون ، لأن الجميع قاموا بالأحداث المذكورة قبلهم .

٢ – والمعرب الذي لا يعرف المفعول المطلق إلا إذا كان مصدراً مذكوراً بعد فعل من جنسه سيخفى عليه أمر المفعولات المطلقة في العبارات الآتية :

سرت الهوينى .
سرت مثلما سار زيد .
سرت كما علمتني .

لأن « الهوينى ، ومثلَ ، والكاف » ليست مصادر مذكورة بعد أفعال من جنسها . أما لو كان المعرب يهتدي إلى المفعول المطلق بوظيفته لا بتبكاه لعرف أن الجميع مفعولات مطلقة ، لأن الجميع تؤدي وظيفة واحدة هي وظيفة بيان هيئة الحدث ونوعه .

بل كثيراً ما تسيطر فكرة الشكل على ذهن الطالب فتوقعه في أخطاء فاحشة لا يجوز أن يقع فيها المبتدئون أنفسهم . مثال ذلك أن يعرب أحدهم « الشراب » من قولك : « شربت شراباً لذيذاً » مفعولاً مطلقاً ، لمجرد أنه لاحظ اشتراكاً في الحروف بين « شرب ، وشراب » ، غير منتبه إلى أن « الشراب » هو الشيء المشروب ، وليس هو الحدث المفعول ، وأنه لذلك مفعول به وليس مفعولاً مطلقاً .

ولخطورة شأن « الوظيفة النحـــوية » في الاعراب كنت أود أن أعرض على الطالب ههنا وظائف كل عنصر نحوي ، ولم يمنعني من ذلك إلا كون هـذه الوظائف قـد عرضت بالتفصيل في أبواب وفصـــول الكتاب السابقة ، فيكون عرضها ثانيـــة ههنا تكراراً لا لزوم له . فالمرجو من الطالب الذي يقرأ هذا الكتاب أن يعود إلى الابواب النحـوية كلها ، وأن يستخرج من كل باب نحوي وظيفته التي يؤديها إن لم يكن له غير وظيفة واحدة ، أو وظائفه الكثيرة إن كان يؤدي أكثر من وظيفة واحدة [١] ، ثم يدون ذلك في قائمة يحفظها ويجعل منها قانونـه الأساسي في الاعراب ، ومرجعه الذي يرجع اليه عندما تختلط عليه الأمور ، ويلتبس باب نحـوي بباب آخر ، إذ كثيراً ما يحدث أن يلتبس التمييز بالحال ، والحال بالمفعول المطلق ، وعطف البيان بالبدل ، وفي مثل هذه الحالة لا يجد الطالب من الوسائل للتمييز بين باب نحوي وباب آخر ملتبس به إلا الوظيفـة النحوية وحـــدها .

وختاماً لهذه الفقرة أرى من المفيد أن أسوق إلى القارىء هـذه القصة القصيرة ليعلم منها مقدار الفائدة التي يستطيع أن يجنيها من اعتماده على « الوظيفة النحوية » في الاعراب .

عندما كنا صغاراً في أيام الطلب ، كان الواحد منا إذا عـــثر في قراءاته الخاصة على فائدة نحـوية شاردة ، أو على معلومات لم تُلْقَ عليـه بعدُ في الدروس ــ كان يسرع بما عثر عليه إلى زملائه فيسائلهم في أمره ، أو يطلب منهم إعراب أبيات تتضمن المشكلة المتعلقة بهذه الشاردة النحوية ، يريد من ذلك اعجازهم والتباهي أمامهم بما يعرفه ولا يعرفونه .

---

(١) وذلك كالمفعول المطلق ، فانه يؤدي إحدى وظائف أربع : النيابة عن الفعل ، وبيان هيئة الحدث ، وبيان عدد مرات الحدث ، وتوكيد الحدث .

وعلى هذه الشاكلة أذكر أني مضيت مرة إلى أحد رفاقي طالباً منه أن يعرب لي كلمة « نعم » من قول أبي فراس :

أراكَ عَصِيَّ الدمعَ شيمتُك الصبرُ
أما للهوى نهْيٌ عليك ولا أمرُ ؟
نعم . أنا مشتاقٌ وعنديَ لوعةٌ
ولكن مثلي لا يُذاع له سرُّ

وكنت واثقاً بأنه يجهل أمر حروف الجواب ، وأنه لن يلبث حتى يعترف بعجزه وجهله ، ولكن رفيقي الذكي خيب ظني حين سكت برهة يتأمل الكلمة ثم قال :

نعم : حرف جواب لا عمل له .

فسألته مدهوشاً : أكنت تعرف ذلك من قبل ؟ فقال : لا ، فقلت : فكيف اهتديت إلى الاعراب الصحيح ؟ فقال : نظرت في الكلمة فرأيت أنها لا تأتي إلا في الجواب فعلمت أنها له ، ثم أشكل عليَّ أمرها أهي اسم أم حرف ؟ فجربت أن أوقعها في مواقع الاسم المعروفة ، فلما لم تصلح للابتداء ولا للخبر ولا للفاعلية ولا للمفعولية علمت أنها حرف ، ثم تساءلت : ما عمله ؟ فنظرت إلى ما بعده فوجدت مبتدأ وخبراً مرفوعين ولا أثر له فيهما ، فعلمت أنه حرف عاطل ، فقلت في إعرابه : هو حرف جواب لا عمل له .

وهكذا ترى ، أيها القارىء العزيز ، أن هذا الطالب الذكي ، لانطلاقه في الاعراب من المنطلق الصحيح ، استطاع أن يهتدي إلى أمور كثيرة لم يكن يعرفها ، فقد صنف الكلمة تصنيفها الصحيح ، وعرف معناها وعملها ودورها في الكلام ، فكان شأنه كشأن النحاة الأوائل :

فهؤلاء لم يكن طريقهم ليختلف عن طريقه في شيء ، وعن هذا الطريق وحده جاءت كل قواعدهم وقوانينهم .

٣ - فهم المعنى :

ذكرنا في الفقرة السابقة أن اعراب كلمة ما لا يكون صحيحاً إلا إذا عرفنا الوظيفة النحوية التي تؤديها هذه الكلمة في العبارة . لكن هذه الوظيفة النحوية لا يمكن معرفتها إذا كنا نجهل المعنى المعجمي للكلمة المعربة . مثال ذلك كلمة « اللَّقْم » من قولنا : « أكلت اللَّقْمَ » ، فأول ما يتبادر إلى أذهاننا أنها مفعول به ، وهذا خطأ ، لأن المعجم يقول : « اللقم : سرعة الأكل » ، وعليه يكون الاعراب الصحيح لها أنها مفعول مطلق ، لأنها لا تدل على الشيء المأكول ، بل تدل على نوع من أنواع حدث الأكل ، وبيان نوع الحدث هو وظيفة من وظائف المفعول المطلق لا المفعول به .

ولهذا السبب قالوا : الاعراب فرع على المعنى ، أي انه معتمد عليه ولا يتهيأ إلا بمعرفته ، ولهذا السبب أيضاً كان النحاة يوصون طلبتهم بألا يعربوا كلاماً قبل أن يعرفوا بالضبط معنى كل مفرد من مفرداته . يقول ابن هشام [١] : « وأول ما يجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه ، مفرداً أو مركباً ، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه » . اه

بل إن كبار النحاة أنفسهم لم يكونوا يخجلون من الاحجام عن إعراب ما لا يعرفون معناه . يقول ابن هشام [٢] : « وسألني ابو

(١) انظر مطلع الباب الخامس من كتابه « المغني » .
(٢) أول الباب الخامس من كتابه « المغني » .

حيان (١) ـ وقد عرض اجتماعنا ـ علامَ عطف « بمحقلد » من قول زهير :

تَقِيٌّ نَقِيٌّ لم يُكَثِّرْ غنيمةً
بنَهكةِ ذي قربى ولا بِحَقَلَّدِ (٢)

فقلت : حتى أعرف ما « الحقلد » ، فنظرناه ، فاذا هـو سيىء الخلق ، فقلت : هو معطوف على شيء مُتَوَهَّمٍ ، إذ المعنى : ليس بمكثرٍ غنيمةً (٣) ، فاستعظم ذلك » . اهـ

وعلى المعرب حين يبحث في معنى كلام ليعرف علاقات كل جزءٍ بغيره من الأجزاء أن يكون حذراً في هذا البحث حتى لا يكسر أصولاً ثابتة في النحو ، وإلا وقع في أخطاء فاحشة لا تغتفر ، وتوهّم أشياء لا وجود لها . من ذلك ما حدث لأحد رفاقنا في الجامعة ، إذ وقف يقرأ شيئاً في يده فقال : لا يمكنني عملَ ذلك ، بنصب « العمل » ، فقلت له : لحنتَ ، والوجه أن تقول « لا يمكنني عملُ ذلك » ، برفع « العمل » لأنه فاعل الفعل « يمكنني » ، فقال : بل أنت المخطىء ، لأن « العمل »

---

(١) هو أثير الدين محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي المتوفى سنة ٧٤٥ تلميذ أبي جعفر بن الزبير وابن الضائع في النحو . رحل عن موطنه وتنقل في شمال افريقية الى أن ألقى عصا ترحاله في القاهرة سنة ٦٧٩ . قرأ عليه ابن هشام ديوان زهير .

(٢) المعنى : أنه لا يكثر ماله بانتهاك ذي القربى وظلمه .

(٣) العطف على التوهم : هو أن يعطف المتكلم شيئاً على شيء آخر فيعطي المعطوف حكماً أو شكلاً مغايراً لحكم أو شكل المعطوف عليه متوهماً أنه لفظ المعطوف عليه على هذا الشكل أو بهذا الحكم . مثال ذلك أن يقول قائل : ليس زيد عالماً ، ثم يعطف على « عالماً » ، فيقول : ولا شاعرٍ ، فيجر المعطوف متوهماً أنه قد أدخل الباء الزائدة على كلمة « عالم » ، أي ظاناً نفسه أنه قال : ليس زيد بعالمٍ ولا شاعرٍ . ومن هذا قول زهير : ←

مفعول به ، فقلت : وكيف يكون ذلك ؟ ، فقال : أليس « يمكنني » بمعنى « أستطيع » ؟ فيكون العمل مفعولاً به في عبارة « لا يمكنني عملَ ذلك » كما هو مفعول به في عبارة « لا أستطيع عملَ ذلك » ، لأنني أنا المستطيع فأنا الفاعل ، والعمل مستطاع فهو المفعول . فقلت : ولكن هذا خطأ من وجهين ، أولهما أن فعل « يمكنني » ليس مسنداً إلى المتكلم كما هو الشأن في فعل « أستطيع » بل هو مسند إلى الغائب بدليل ياء المضارعة في أوله ، ففاعله هو الغائب ، أي « العمل » ، وليس المتكلم ، وثانيهما أن المتكلم ممثّل في العبارة بياء المتكلم المتصلة بالفعل بعد نون الوقاية ، ونحن نعلم أن هذه الياء لا تقع إلا في موقع النصب ، فاذا كانت هي المفعول به فليس للفعل « يمكن » غير فاعل واحد هو « العمل » ؟ ثم إن تفسيرك فعل « يمكنني » بفعل « أستطيع » ليس صحيحاً تماماً ، ذلك لأن المعنى الصحيح لقولنا : « أمكن الرجلُ غيره من نفسه » هو : جعل الرجل غيره يتمكن منه ، وعلى ذلك تكون عبارة « لا يمكنني العمل » مساوية لقولنا : « لا يجعلني العملُ أتمكن منه » . وهكذا ترى

← بدا لي أني لست مدرك ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا

ولا يجوز العطف على التوهم إلا اذا كان المعطوف عليه مما يصح دخول العامل المتوهم عليه ، كما هو ظاهر في المثال أعلاه وفي بيت زهير ، إذ ان دخول الباء الزائدة على الخبر المنفي جائز وكثير . أما أن أقول : ما جاء زيد ولا خالدٍ ، بجر « خالدٍ » متوهماً أني قد جررت « زيداً » بالباء الزائدة ، فهذا لا يجوز ، لأن المعطوف عليه فاعل ، والفاعل لا يجر هنا بالباء الزائدة .

وفي عطف التوهم قد يأتي المعطوف على غير هيئة المعطوف عليه ، وهذا ظاهر في بيت زهير الأول ، حيث عطف « ولا بجلد » على « لم يكثر غنيمة » ، أي انه عطف اسماً مجروراً بالباء الزائدة على فعل مجزوم ، وقد يبدو هذا غير جائز ، لأننا نعلم أن التجانس بين المتعاطفين شرط لا بد منه ، لكن الذي جوز ذلك أن الشاعر توهم أنه قال : « ليس بمكثرٍ غنيمةً » بدلاً من « لم يكثر غنيمة » ، والمعنى كما ترى واحد ، فعطف قائلاً : ولا بجلد .

أن « العمل » هو دائماً فاعل ، والمتكلم هو المفعول .

لكن رفيقنا الغبي ظل على عناده مصراً على خطئه القبيح العجيب .

ولا بد ههنا من التنبيه على خطأ يكثر أن يقع فيه المعربون ، وهو قولهم إن هذا البيت من الشعر يعرب على وجهين . ووجه الخطأ في هـذا القول هو جعلهم للبيت الواحد معنيين ، ذلك أننا نعلم أن المعنى الواحد لا يكون له إلا إعراب واحد ، فاذا كان للبيت اعرابان فهـذا يقتضي أن يكون له معنيان ، ولا اعتقد أن الشعراء أو غيرهم من الناس يقـولون الكلام الواحد ويقصدون منه معنيين مختلفين . وعلى ذلك ، فليس لكلام ما غير إعراب واحد ، وهو الاعراب الذي يلائم المعنى الذي أراده المتكلم من كلامه . نعم ، إن النحاة قد أقروا لبعض الأساليب العربية عدة أعاريب ، ونعني بذلك أساليب المدح والذم والتعجب وما أشبهها ، لكن هذا ليس مما نحن فيه ، لأن هذه الأساليب لم تعرب بحسب الوظائف الحقيقية لأجزائها ، لأن هذه الوظائف قد جهلت تماماً بعـد أن تحنطت هـذه الأساليب على أشكالها المعروفة لها ، فجاءت أعاريبها تحكمية لا تعتمد على سوى الظن والتأويل الذي يخرجها في أكثر الأحيان عن معانيها الصحيحة .

وسنرى تفصيل ذلك في الفقرة الآتية .

٤ ـ معرفة الأعاريب التحكمية :

إن من ينتظر من اللغة أن تسير على قوانين ثابتة لا تحيد عنها ولا تنحرف يشبه في حماقته من ينتظر من الشجرة أن تنمو وتصطف أوراقها على هيئة مخصوصة يكون قد رسمها لها من قبل زراعتها . وان جهل من يظن أنه يستطيع حصر اللغة وتصرفاتها في بضع قواعد لا يختلف عن جهل من يظن أنه يستطيع ببضعة قوانين عامة أن يفسر الحياة كلها بكل ما تزخر

به من تعقد وتنوع . ذلك أن اللغة كائن حي لا تختلف عن سائر الكائنات الحية في شيء . تنمو وتتطور دون أن نملك شيئاً أمام هذا النمو وذلك التطور ، ودون أن نستطيع التنبؤ بالشكل الذي ستكون عليه في المستقبل . وهي في نموها وتطورها اللذين لا يبدو أنهما محكومان بقوانين معروفة تخلق تعبيرات مخصوصة لمعانٍ معينة بحيث تبدو هذه التعبيرات ذات أشكال وتصاميم غريبة لا تتفق مع ما هو مألوف في هذه اللغة من طرائق التصميم . خذ على ذلك مثالاً أسلوب التعجب في عبارة من نحو « ما أجملَ الربيعَ » ، فهذه العبارة لا يمكن أن نميز فيها فاعلاً من مفعولٍ ، ولا مبتدأ من خبر ، ولا شيئاً من الأبواب النحوية المعروفة ، وكل ما نستطيع أن نقوله في شأنها واثقين هو : انها عبارة يقصد منها التعجب من جمال الربيع . أما أين الفاعل فيها وأين الفعل ؟ وأين المبتدأ وأين الخبر ؟ فتلك أسئلة لا يمكن الاجابة عنها إجابة دقيقة صحيحة ، لأن هذه العبارة مبنية على خلاف الأصول المألوفة في بناء العبارة العربية . وقل مثل هذا في أساليب النداء والمدح والذم وغيرها .

أمثال هذه الأساليب الشاذة في بنائها ، الغريبة في تصميمها ، موجودة في كل اللغات ، وهي أساليب تند دائماً عن كل تحليل أو إعراب . وقد حل نحاة اللغات الأخرى مشكلتها بالقول : إنها أساليب خاصة تُحفظ وتحتذى ولا تحلل . ولو قد فعل نحاتنا فعل غيرهم لاستراحوا وأراحوا ، ولكنهم أبوا إلا التعب لهم ولغيرهم من بعدهم ، فراحوا يعربون هذه الأساليب رادين كل جزء من أجزائها إلى باب نحوي معروف . ولما كان كل اعراب لا بد له من اعتماد على معنى تظهر فيه الوظيفة النحوية للجزء المعرب ظهوراً واضحاً ، راحوا يتأولون هذه الأساليب تأويلات غريبة أخطأهم التوفيق في أكثرها إن لم نقل فيها كلها . مثال ذلك أنهم لما رأوا المنادى منصوباً في بعض أشكاله قالوا إنه مفعول به ، فلما قيل لهم : فأين الفعل ، قالوا : انه محذوف تقديره « أدعو » وقد نابت أداة النداء منابه .

كذا قالوا . ولكننا نعلم أن عبارة « يا عبد الله » تختلف كل الاختلاف عن عبارة « ادعو عبد الله » ، لأن الأولى انشائية والثانية خبرية . فانظر إلى مقدار التخبط الذي وقع فيه النحاة حين أصروا على اعراب ما لا يعرب ، فأدى بهم ذلك إلى تحريف الكلام عن مواضعه . وأكبر دليل على تخبطهم أنك لا تجد خلافهم يحتدم إلا في مثل هذه المواطن الشائكة ، فعبارة « نعم الرجل زيدٌ » فيها ثلاثة أعاريب ، أما عبارة « ما أجمل الربيع » ففيها أكثر من ذلك ، وقد تجد أسلوباً تبلغ فيه مذاهب اعرابهم له ستةً أو سبعة .

سر المشكلة يتضح إذا تذكرنا ما قلناه قبل قليل ، وهو أننا نجهل القوانين التي تتطور اللغة بموجبها . وعلى ذلك ، فنحن عاجزون عن أمرين : عن التنبؤ بما ستكون عليه أساليب اللغة في المستقبل ، وعن التخمين لما كانت عليه أساليب اللغة في الماضي . وعليه ، فان كل تخمين لأصل أسلوب من هذه الأساليب المحنطة يبدو تخميناً تحكمياً لا دليل عليه ، وإعرابه إنما هو إعراب تحكمي أيضاً ، وليس ملزماً ، لأنه لا يقوم على معانٍ متفقٍ عليها .

ولكن ماذا يفعل الطالب في هذه الحالة ؟ هذا الطالب الذي أوصيناه في الفقرات السابقة ألا يقيم إعرابه إلا على المعنى الصحيح ، وعلى الوظائف النحوية الظاهرة ظهوراً تاماً لكل جزء من أجزاء الكلام . ماذا يفعل في أمر هذه الأساليب المجهولة الأصول ، الغامضة الوظائف النحوية لعناصرها ؟ أيحجم عن اعرابها ، كما يقضي بذلك المنهج الصحيح ؟ أم يعربها كما فعل ذلك النحاة السابقون ؟ وإذا أعربها لأنه مطالب بذلك ، فهل يكتفي بوجه واحد ينتقيه لأنه يراه أقرب إلى الصواب ، ويضرب صفحاً عما سواه ؟ أم هل عليه أن يحفظ كل الوجوه مع كل تعليلاتها وتأويلاتها ؟

أما نحن فننصح له بالثانية : أي بأن يكون على معرفة كاملة بكل

أوجه الاعراب التحكيمية لأساليب العربية الخاصة مع كل ما يتبعها من تعليلات وتأويلات . وذلك لسببين : أولهما أنّ الاختيار بينها أمر لا معنى له ، فليس بعضها أقرب إلى الصواب من بعضها الآخر ، بل الجميع سواء في البعد عن الصواب لا في القرب منه ، والثاني أنه إذا حفظ اعراباً واحداً لاسلوب ما ، ثم رأى أحدهم يعرب هذا الاسلوب غير الاعراب الذي يعرفه هو له ، فقد يخطئه بغير ما حق . أما إذا كان يعرف الأعاريب كلها ، فلن يخطىء أحداً ولو طلع عليه باعراب بدع لم يقل به نحوي من قبل .

٥ ـ معرفة المحذوفات :

ذكرنا في صدر هذه الخاتمة أن التراكيب اللغوية كثيراً ما تسمح بسقوط بعض أجزائها من غير أن يؤدي هذا السقوط إلى خلل فيها . وذكرنا أيضاً أن على المعرب أن يرد ، وهو يقوم بتحليل تركيب لغوي ما ، كل ما يكون قد سقط منه . وقد سمينا هذا الرد بالتقدير . والذي نريد أن نبحثه ههنا هو أنواع هذه الأجزاء الساقطة ، أي المحذوفات ، وبيان ما يقدر منها ، وما لا يقدر .

والواقع أن المحذوف على أربعة أقسام : قسم لا تقتضيه الصناعة الاعرابية ولا المعنى ، وقسم يقتضيه المعنى دون الصناعة ، وقسم تقتضيه الصناعة دون المعنى ، وقسم تقتضيه الصناعة والمعنى جميعاً .

واليك بيان ذلك :

١ ـ قد يدعوك أحد إلى طعام فترد قائلاً : « شكراً . لقد أكلت » . هذه العبارة التي نطقت بها تشتمل على فعل متعد هو فعل « أكلت » ، ومع ذلك فليس له مفعول به ، فهل نستطيع أن نقول إن

المفعول به قد حذف ، وهل يجب علينا أن نقدره ؟ والجواب : لا . لأن الفعل على الرغم من كونه متعدياً لا يحتاج ههنا إلى مفعـــول به ، لأن المتكلم لم يتعلق غرضه بهذا المفعول ، بعبارة أخرى : إن المتكلم لا يريد ، أو لا يهتم بذكر المفعول ، فكل همه أن يفهم داعيـه إلى الطعام أنه قـد أكل ، أي أنه شبعان ولا حاجـة به إلى طعام ، أما ماذا أكل ؟ فذلك أمر لا مدخل له في الموضوع .

فهذا هو القسم الأول من المحذوفات ، أي القسم الذي لا تقتضيه الصناعة ولا المعنى . والحق أن جعله أحد أقسام المحذوفات إنما كان من باب المجاز ، لأن الشيء لا يسمى محذوفاً إلا إذا اقتضاه شيء من صناعة أو معنى ، فأما ما لا يقتضيه شيء فلا يسمى محذوفـاً ، بل يقال فيـه : إنه غير مذكور .

وواضح أن هـذا النوع من المحذوفات لا يجوز تقـديره بحال من الأحوال ، لأن هذا التقدير يخل بغرض المتكلم ، ويخرج الكلام عن جهته المقصودة ، بالاضافة إلى أنه تقدير تحكمي لا دليل عليه ، إذ نحن نجهل تماماً كل شيء عن هذا المحذوف ، ففي المثال السابق لا نستطيع أن تقدر المفعول خبزاً لأنه قد يكون تمراً ، ولا نستطيع أن نقدره تمراً لأنه قـد يكون تفاحاً ... وهكذا .

٢ ـ قال تعالى على لسان فتى موسى وهو يبين لموسى سبب خرقه للسفينة التي ركباها : « أما السفينةُ فكانت لمساكينَ يعملون في البحرِ ، فأردتُ أنْ أعيبَها ، وكان وراءَهم ملكٌ يأخذُ كلَّ سفينةٍ غصباً » .

في الآية الكريمة صفة محذوفة ، والتقدير : يأخذ كل سفينةٍ صالحةٍ غصباً . وإنما قدرنا ذلك لأن المعنى لا يستقيم إلا به ، إذ لو كان الملكُ يغتصب جميع السفن صالحها وفاسدها ، لما كان هناك سبب يـدعو صاحب موسى إلى خرق السفينة .

فهذا هو القسم الثاني من المحذوفات ، أي القسم الذي يقتضيه المعنى دون الصناعة الاعرابية . وهو محذوف يقدره المفسر ، لأن المعنى لا يستقيم إلا بتقديره ، أما النحوي فلا يفعل ذلك ، لأن حرمان موصوف من صفته لا يؤدي إلى الاخلال بالعبارة من الناحية النحوية .

ومن هذا النوع أن يحذف من الجملة جزء أساسي ، ولكن يقوم غيره مقامه ، مثال ذلك قولك : « جاءنا عالمٌ » ، فواضح أن الجائي هو « رجل » موصوف بأنه عالم ، أي أن المحذوف هو الفاعل ، والفاعل عمدة ، وحذفه يؤدي إلى الاخلال بالعبارة ، ومع كل ذلك لا تقدره ، لماذا ؟ لان صفة الفاعل قد قامت مقامه بعد حذفه ، فكلمة « عالم » التي كانت صفة للرجل في حالة عدم الحذف قد صارت هي الفاعل بعد الحذف . وإذن ، تكون العبارة تامة من الناحية النحوية ، وبالتالي ، لا حاجة بالمعرب إلى تقدير شيء .

وحذف شيء وإنابة غيره منابه ، أو جعله ساداً مسده ، كثير في العربية ، منها أن يحذف الفاعل فينوب عنه ما نسميه بالنائب عن الفاعل ، كالمفعول به أو المصدر أو الظرف أو الجار والمجرور ، نحو : كسر الزجاجُ ، وجُلِسَ الجلوسُ ، وجُلِسَ وسط الحديقة ، وجُلِسَ في الحديقةِ ، ومنها أن يحذف الموصوف فتنوب عنه صفته ، نحو : ركبت الأدهم ، أي الحصان الأدهم ، ومنها أن يحذف المضاف فينوب المضاف اليه منابه ، نحو قوله تعالى : « واسألِ القريةَ » ، أي أهلَ القريةِ ، لأن القرية نفسها لا يمكن أن تُسأل .

٣ ــ قال طرفة بن العبد :

إذا القومُ قالوا : مَنْ فتىً ؟ خلت أنني
عُنيتُ فلم أكسلْ ولم أتبلّدِ

في قوله « القوم » فاعل حذف فعله الذي تقديره « قال » . وهذا هو القسم الثالث من المحذوف ، وهو الذي تقتضيه الصناعة الاعرابية دون المعنى ، ذلك لأن المعنى مستغن عنه بفعل « قالوا » المذكور بعد « القوم » ، فتقدير فعل « قال » قبل « القوم » فضول لا لزوم له من حيث المعنى ، بل إن الأساليب العربية في البيان لتأبى هذا التقدير كل الاباء ، إذ لم يسمع قط أن العرب تلفظت بمثل هذه العبارة : « إن جاء زيد جاء فأكرمه » . ومع ذلك فنحن مضطرون من الناحية النحوية إلى تقدير هذا الفعل . لماذا ؟ لأن بعض النحاة [1] قد أصّلوا أصلاً يقول : لا تدخل أدوات الشرط إلا على الأفعال ، فاذا وجدت أداة شرط قد وليها اسم مرفوع علم أن قبل هذا الاسم فعلاً محذوفاً .

٤ ـ قال تعالى : « وقيل للذين اتقوا : ماذا أنزلَ ربُّكم ؟ قالوا : خيراً » .

في قوله « خيراً » مفعول به حذف قبله الفعل والفاعل ، والتقدير : أنزل ربنا خيراً . وهذا هو القسم الرابع من المحذوف ، وهو الذي تقتضيه الصناعة والمعنى معاً . فأما من حيث المعنى فالحذف واضح بدليل قوله تعالى « ماذا أنزل ربكم ؟ » ، وأما من حيث الصناعة فان تقدير فعل وفاعل محذوفين أمر ضروري حتى تكون العبارة كاملة ، لأن كلمة « خيراً » وحدها لا يمكن أن تؤلف عبارة تامة ، هذا بالاضافة إلى أنها منصوبة ، وإذن فلا بد لها من ناصب محذوف .

وهكذا ترى أن المعرب لا يقدر من المحذوفات إلا ما تقتضيه صناعته النحوية فقط ، وذلك أن يجد خبراً بدون مبتدأ ، أو بالعكس ،

---

(١) قلنا « بعض النحاة » لأن منهم من لم يأخذ بهذا الأصل ، واعتبر المرفوع بعد أداة الشرط مبتدأ خبره الجملة التي بعده .

أو شرطاً بدون جزاء ، أو بالعكس ، أو معطوفاً بدون معطوف عليه ، أو معمولاً بدون عامل ، أو موصولاً بدون صلة .. الخ .

٦ - التمرس بأساليب البيان :

ومن شروط الاعراب الجيد أن يتمرس المعرب بأساليب البيان العربي منظومه ومنثوره ، وأن يدمن المطالعة في كتب الأدب ممعناً النظر في كل ما يقرأ . فانه إن يفعل ذلك فسيرى أن مقداراً لا بأس به من كلام العرب لا ينطبق عليه شيء مما عرفه من القواعد . بعض هذا المقدار سلم النحاة بشذوذه معللين إياه بالضرورة الشعرية ، وبعضه الآخر عزوه إلى اختلاف لغات العرب ولهجاتها ، وبعضها الثالث لم يجدوا له تعليلاً من شيء فحاولوا رده الى قواعدهم ، باللطف مرة ، وبالاعتساف مرات ، وما هو في الواقع إلا مظهرٌ من مظاهر تمرد اللغة على كل محاولة لحصرها في قواعد ثابتة محدودة ، فاللغة هي دائماً أوسع من كل القواعد التي توضع لضبطها . والمعرب الجيد في رأيي هو من يسلم بمبدأ الشذوذ ، ويوسع من دائرة هذا المبدأ لتضم كل ما ورد عن العرب غير منطبق على القواعد العامة المعروفة ، سواء في ذلك ما ورد في الشعر وما ورد في النثر أيضاً .

٧ - الذوق السليم :

وأخيراً وليس آخراً ، فان الذوق السليم هو من أهم شروط الاعراب الجيد إن لم يكن أهمها على الاطلاق . وهذا الذي نسميه ذوقاً لا يمكن تحديده ولا تعريفه ، وإلا خرج عن كونه ذوقاً إلى كونه قاعدة كسائر القواعد ، لذا سنكتفي بتسميته ذوقاً فقط . كذلك لا نستطيع أن نحدد للمعرب مواطن استعماله للذوق ، فهو عدته في كل المواطن ، فبه

يعرف المعنى الصحيح لما يعرب ، وبه يعرب الاعراب الذي لا يجور على المعنى ، وبه يعرف ما حذف وما لم يحذف ، وبه يعرف كيف يقدر المحذوف وأين ، وبه يهتدي إلى كمية ما يجب تقديره ، فلا ينقص إلى الحد الذي تختل معه العبارة المعربة ، ولا يزيد إلى الحد الذي لا تقتضيه الصناعة والمعنى ... الخ الخ .

٤ ـ اعراب الجملة

من الأشياء التي يكثر أن يخطىء الطلاب في إعرابها الجمل وأشباهها ، وبعض البنيات كأسماء الشرط والاستفهام ، وذلك إما لانعـــدام الحركـة الاعرابية التي يتخذها الطلبة هادياً لهم في الاعراب ، وإما لخفاء الوظيفة النحوية في هذه الأشياء . ولذلك كله عقدنا هـذا الفصل وما سيتلوه من الفصول للبحث في هذه الأشياء وبيان طرائق اعرابها لتكون الفائدة أتم .

١ ـ حد الجملة :

اختلف النحاة في حد الجملة ، فمنهم بعضهـم فقال : هي ما تألف من مسند ومسند اليه ، كالفعل والفاعل ، نحو : قام زيـد ، أو الفعل ونائب الفاعل ، نحو : ضرب اللص ، أو المبتدأ والخبر ، نحـــو : زيد قائم ، أو المبتدأ والفاعل السادّ مَسَدّ الخبر ، نحو : أقائم الزيدان ، أو اسم الفعل وفاعله ، نحـو : هيهات السفر ، أو الظرف وفاعله ، نحـو : أفي الدار أحد ؟ أو الفعل الناسخ وما دخل عليـــه ، نحو : كان زيد قائماً ، أو الحرف المشبه بالفعل وما دخل عليه ، نحو : إن زيداً قائم .

إذن فالجملة عند هؤلاء هي ما تألف من مسند ومسند اليه فقط ، سواء أتمت بها الفائدة كما في الأمثلة السابقـة ، أم لم تتم كما في قولك : إن جاء زيد ...

وخصّص آخرون فقالوا : الجملة هي العبارة المفيدة فائدة تامـــة يحسن السكوت عليها ، فعند هؤلاء لا تكون عبارة « إن جاء زيد .. »

جملة ، لعدم فائدتها . وإنما الجملة عندهم في مثل هذا التركيب الشرطي أن يقال : « إن جاء زيد فأكرمه » ، أي إن الجملة الشرطيـــة لا تكون عندهم تامة إلا بمجموع الشرط وجوابه ، وكذا الأمر في كل كلام لا تتم الفائدة إلا بمجموعه لا ببعضه .

والواقع أن هذا الحد الثاني هو حد ما يدعى في النحو « بالكلام » ، وليس حد الجملة ، لكن القائلين به لا يرون فرقـــاً بين « الكلام » و « الجملة » ، فهما عندهم اسمان لمسمى واحد ، أما القائلون بالحـــد الأول فيرون أن « الكلام » و « الجملة » شيئان مختلفـــان بينهما علاقـة عموم وخصوص .

ونحن – معشر المربين – نجد أنفسنا مضطرين إلى الأخذ بالحـدين معاً ، لأن هناك مواطن يصلح لها الأول وحده ، ومواطن أخرى لا يصلح لها إلا الثاني . خـــذ مثالاً على ذلك عبارة القسم ، فـلو قلت : « أقسم بالله لأضربنّ زيداً » ، لوجدتني مضطراً إلى الأخذ بالحد الأول ، فتكون العبارة مؤلفة من جملتين : جملة القسم التي تقوم بوظيفة الابتداء ، ثم جملة « لأضربن » التي هي جواب القسم . أما لو قلت : « زيدٌ أقسم بالله لأضربنّه » ، لوجدتني مضطراً إلى الأخذ بالحد الثاني ، أي بجعـــل القسم وجوابه كلاً واحداً لا يتجزأ واقعاً موقع الخبر عن « زيد » ، لأنني لو جعلت « أقسم » وحدها خبراً عن زيد لاختل الكلام ، لعدم الفائدة من هذا الخبر ، والخبر كما يقولون هو محط الفائدة ، ولو جعلت « لأضربنه » وحدها خبراً عن زيد لغدا القسم بلا جواب . إذن لا بد ههنا من اعتبار القسم وجوابه جملة واحدة واقعة خبراً عن المبتدأ .

وفي بعض الأحيان نجد أنفسنا مضطرين إلى الأخذ بكلا الحدين في العبارة الواحدة ، مثال ذلك قولنا : « زيد إذا جاء فأكرمه » . فههنا لا

بد من النظر إلى التركيب الشرطي مرتين : مرةً على أنه جملتان أولاهما واقعة موقع المضاف اليه ، وثانيتها واقعة موقع الجواب الذي لا محل له من الاعراب ، ومرةً ثانيةً على أنه جملة واحدة واقعة موقع الخبر عن زيد . وبعض المعربين يذهبون هذا المذهب في كل ما يكون بمجموعه قائماً بوظيفة نحوية معينة ، فيقولون في مثل « زيد والله لأضربنه » : جملة القسم ابتداء القسم لا محل لها من الاعراب ، وجملة « أضربنه » جواب القسم لا محل لها من الاعراب ، والمجموع القسمي خبر عن زيد محله الرفع ، ويقولون في مثل « زيد إن جاء فأكرمه » : جملة « جاء » ابتداء الشرط لا محل لها ، وجملة « أكرمه » جواب الشرط محلها الجزم ، والمجموع الشرطي خبر عن زيد محله الرفع ، ويقولون في مثل « قلت : سأسافر غداً وأحمل معي متاعي » : جملة « أسافر » ابتداء القول لا محل لها ، وجملة « أحمل » معطوفة على ابتداء القول فلا محل لها ، والمجموع مقول القول محله النصب . وهو المذهب الذي جرينا عليه فيما أعربنا من شواهد هذا الكتاب .

٢ ـ أقسام الجملة :

تنقسم الجملة ، بحسب ما تُبتدأ به ، إلى ثلاثة أقسام : اسمية ، وفعلية ، وظرفية .

١ ـ **فالاسمية** : هي التي صدرها اسم ، سواء في ذلك أن يكون اسم ذات رافعاً للخبر ، نحو : المطر غزير ، وأن يكون اسماً مشتقاً رافعاً لفاعل سدَّ مسدَّ الخبر ، نحو : قادمٌ أبواك ، وأن يكون اسم فعل رافعاً للفاعل ، نحو : هيهات السفر . ولا عبرة بما قد يتقدم على هذه الجملة من الحروف ، فالجملة من نحو : إن المطر غزير ، وما قادمٌ أبواك ، وليت زيداً قادم ، وإنما المؤمنون أخوة ، اسمية على الرغم من هذه الحروف التي سبقتها .

٢ ـ والفعلية : هي التي صدرها فعل ، سواء أكان الفعل تاماً معلوماً ، نحو : جاء زيد ، أم كان تاماً مجهولاً ، نحو : ضُرِبَ اللص ، أم كان ناقصاً ، نحو : كان زيد قائماً . ولا عبرة ههنا أيضاً بما قد يتقدم على هذه الجملة من الحروف ، فالجملة من نحو : قد جاء زيد ، ولم يأت زيد ، وإن جاء زيد ، وما جاء زيد ، فعلية على الرغم من هذه الحروف المتقدمة ، ولا عبرة أيضاً بما قد يسبق الفعل من الاسماء التي حقها أن تكون متأخرة عنه ، فالجملة من نحو : مبتسماً أقبل زيد ، فعلية ، لان الحال التي في أولها مقدمة من تأخير ، إذ حقها أن تكون بعد الفعل لا قبله ، وكذلك الجملة من نحو : أيَّ كتابٍ قرأتَ ؟ فعلية ، لان الاسم ههنا مفعول به مقدم ، وحق المفعول أن يكون بعد الفعل لا قبله .

وإذا كان في الجملة حذف فلا يعلم ما هي حتى يرد المحذوف ، فالجمل من نحو : يا عبد الله ، وزيداً أكرمه ، وإذا القوم قالوا ، ووالله لاجتهدنَّ ، جمل فعلية على الرغم مما يبدو من ظاهر لفظها ، لانها جميعاً جمل محذوفة الفعل ، والتقدير فيها : أدعو عبد الله ، وأكرم زيداً أكرمه ، وإذا قال القوم قالوا ، وأقسم والله لاجتهدنَّ .

٣ ـ والظرفية : هي المصدرة بظرف أو بجار ومجرور ، نحو : أعندَك زيد ؟ وما في الدار أحدٌ .

وهذا القسم من الجمل لم يقل به إلا من يعرب المرفوع الوارد بعد الظرف والمجرور فاعلاً بها ، وليس مبتدأ مؤخراً حذف خبره المقدم كما هو المشهور في الاعراب . وتأويل ذلك فيما يأتي :

إذا جاء في صدر الكلام ظرف أو جار ومجرور ، وليس قبلها نفي ولا استفهام ، وبعدها اسم مرفوع ، نحو : « عندَك زيد ، وفي الدار رجل » فلا خلاف في أن المرفوع مبتدأ مؤخر ، وأن خبره اسم مقدم

محذوف تقديره « مستقرٌ » ، وأن الظرف والجار متعلقان بهذا الخبر المحذوف المقدم .

أما إذا جاء في صدر الكلام ظرف أو جار ومجرور ، وقبلها نفي أو أو استفهام ، وبعدها اسم مرفوع ، نحو : « أعندك زيد ، وما في الدار أحد » ، فلا يمكن اعتبار الكلام مبتدأ مؤخراً وخبراً مقدماً ، وذلك لأن النفي والاستفهام من خصائص الأفعال ، فوجودهما في صدر الكلام يدل على أن هناك فعلاً تقديره « استقرّ » قد حذف ، ولكننا لا نقول عن المرفوع الذي بعد الظرف والجار والمجرور انه فاعل للفعل المحذوف ، بل نقول إنه فاعل للظرف نفسه ، أو للجار والمجرور أنفسهما ، لأن هذين الشيئين قد نابا عن الفعل من بعد حذفه . وعلى هذا الاعتبار تكون الجملة الظرفية مشبهة للجملة المكونة من اسم فعل مع فاعل ، في كون كلتيهما مؤلفة من شيء ناب عن الفعل مع فاعل لهذا النائب . واليك ذلك موضحاً في اعراب الجملتين الآتيتين :

« هيهات السفر »

هيهات : اسم بمعنى الفعل « بَعُدَ » ناب منابه فلا محل له من الاعراب .

السفر : فاعل الاسم « هيهات » لنيابته عن الفعل .

« ما في الدار أحد »

ما : نافية لا عمل لها

في الدار : جار ومجرور بمعنى الفعل « استقر » ، وقد نابا منابه فلا محل لهما من الاعراب .

أحد : فاعل للجار والمجرور لنيابتها عن الفعل « استقر » .

وههنا أمر لا بد من التنبيه عليه ، وهو قولنا عن الجار والمجرور « لا محل لهما من الاعراب » ، وهو قول لا أظن أن أحداً من النحاة قاله قبلنا ، بل الذي قالوه : أن الجار والمجرور معمولان للفعل « استقر » قبل حذفه (١) . وأرى أن قولنا أقرب إلى الصواب ، وذلك لأن الأصل فيما ناب عن شيء أن يأخذ حكمه ، ألا ترى كيف أننا نرفع « اللص » في قولنا : « ضُرِبَ اللصُ » ، لنيابته عن الفاعل المرفوع ، مع أنه مفعول به في المعنى ؟ أو لا ترى كيف أننا نرفع « الجلوس » في قولنا : « جُلِسَ الجلوسُ » ، لنيابته عن الفاعل ، مع أنه مفعول مطلق في المعنى ؟ أو لا ترى كيف أننا نعرب « البيت » في قولنا : « جُلِسَ في البيتِ » بأنه مجرور لفظاً مرفوع محلاً لنيابته عن الفاعل ؟ فاذا كنا نرفع ما ناب عن الفاعل لفظاً أو محلاً لأن المنوب عنه مرفوع ، فكيف لا نقول عما ناب عن الفعل الذي لا محل له من الاعراب إنه لا محل له من الاعراب ؟

أما قول النحاة إن الظرف والمجرور النائبين عن الفعل معمولان له فقول يوقع في تناقضات كثيرة . فلو سلمنا به للزمنا تقدير الفعل المحذوف ، لأن الأصل المعتمد في التقدير أنه إذا وجد معمول في الكلام ولا عامل له ، فيجب تقدير العامل ، ومن المعلوم أن القائلين بالجملة الظرفية لا يقدرون فعل « استقر » المحذوف منها . ولو قدرنا الفعل المحذوف جرياً على الأصل الذي ذكرناه لوقعنا في تناقض آخر ، وهو أن الاسم المرفوع الوارد بعد الظرف والمجرور يصبح فاعلاً لهذا الفعل المقدر ، مع أنهم يقولون انه مرفوع بالظرف والمجرور لنيابتهما عن الفعل ، لا بالفعل نفسه .

إذن فلا سبيل إلى حل هذه التناقضات في إعراب الجملة الظرفية إلا

---

(١) انظر أول الباب الثاني من كتاب المغني لابن هشام ، فصل « انقسام الجملة الى اسمية وفعلية وظرفية » .

بالقول عن الظرف والجار والمجرور إنهما لا محل لهما من الاعراب لنيابتهما عن فعل لو كان ذكر لما كان له محل من الاعراب .

هذا ، وقد زاد بعضهم في أقسام الجملة قسماً رابعاً سموه الجملة الشرطية . وهو قسم لا حاجة اليه لأنه يرتد إلى الجملة الفعلية ، لما أسلفنا من أنه لا عبرة بما يتقدم على الفعل من أحرف أو أسماء هي في نية التأخير ، فعبارة « إن جاء زيد » جملة فعلية ، لأن السابق للفعل حرف لا عبرة به ، وكذا عبارة « متى جاء زيد ... » فانها جملة فعلية ، لأن الظرف السابق للفعل في نية التأخير عنه .

٣ ـ الجملة الصغرى والجملة الكبرى :

وتنقسم الجملة من جهة ثانية إلى قسمين : صغرى ، وكبرى .

١ ـ فالصغرى هي الجملة الواقعة خبراً في أبواب المبتدأ والأحرف الخمسة والأفعال الناقصة ، وذلك كقولك : « زيد ينظم الشعر ، وإن زيداً ينظم الشعر ، وكان زيد ينظم الشعر » ، وكذلك الواقعة مفعولاً ثانياً في باب « ظن » ، وثالثة في باب « أعْلَمَ » ، لأن أصل هذين المفعولين هو الخبر كما نعلم ، وذلك نحو قولك : « ظننت زيداً ينظم الشعر ، وأعلمت بكراً زيداً ينظم الشعر » .

٢ ـ والكبرى هي الجملة التي خبرها جملة ، أو التي مفعولها ذو الاصل الخبري جملة . وأمثلتها هي الامثلة السابقة معتبراً في كل مثال تمام الكلام . ويتضح ذلك فيما يأتي :

[زيد (ينظم الشعر)]
[إن زيداً (ينظم الشعر)]

[كان زيد (ينظم الشعر)]
[ظننت زيداً (ينظم الشعر)]
[أعلمت بكراً زيداً (ينظم الشعر)]

فما بين المعقوفات جمل كبرى ، أما مابين الاهلّة فجمل صغرى .

هذا ، وإذا كانت الكبرى متحدة الجنس بين صدرها وعجزها سميت بذات الوجه الواحد ، وذلك كأن يكون صدرها وعجزها اسمين ، أو أن يكونا فعلين ، نحو :

[زيد (أبوه مسافر)]
[ظننت زيداً (ينظم الشعر)]

أما إن اختلف صدرها عن عجزها في الاسمية أو الفعلية ، فانها تسمى عند ذلك بذات الوجهين ، نحو :

[زيد (ينظم الشعر)]
[ظننت زيداً (أبوه مسافر)]

٤ ـ مقدمة قبل اعراب الجمل :

لم يختلف النحاة في شيء كاختلافهم في أمر اعراب الجمل . ويأتي ابن هشام على رأس النحاة الذين اهتموا بهذا الخلاف وأولوا الجمل عناية خاصة ، فقد أفرد لها في كتابه « المغني » باباً خاصاً بحث فيه حدودها وأقسامها وأحكامها وكل ما يتصل بها . وعلى الرغم من كثرة الشواهد التي أوردها في هذا الباب ، وعلى الرغم من طول النقاش الذي أجراه حول كل شاهد مستعرضاً آراء النحاة فيه ، فان القارىء لا يستطيع أن يشعر بعد قراءته للباب إلا أنه قد خرج منه صفر اليدين ، ذلك لأنه سيجد

نفسه أمام تناقضات غريبة ، لا بين النحاة المختلفين فحسب ، بل بين النحوي الواحد وبين نفسه أيضاً . ويمكن أن نأخذ ابن هشام نفسه نموذجاً للنحوي المتناقض مع نفسه :

١ – فهو يرفض مرةً أن تقع الجملة موقع المسند اليه (١) ، ثم يقول بهذا الوقوع مرة أخرى : ففي مطلع كلامه على الجملة الواقعة مفعولاً تراه يقول : ومحلها النصب إن لم تنب عن فاعل ، وهذه النيابة مختصة بباب القول ، نحو (ثم يقال : هذا الذي كنتم به تكذبون) ، ثم تراه يقول في أواخر الباب : وأما قوله تعالى (وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض) ... فليس من باب الاسناد إلى الجملة .

ويقع في التناقض في هذه المسألة نفسها مرة أخرى ، وذلك عندما يقول في صدر كلامه على الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً :

« قيل : وتقع أيضاً (٢) في الجملة المقرونة بمعلّق ، نحو « عُلِمَ أقام زيد » . وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً ، وحملوا عليه (وتَبَيَّنَ لكم كيف فعلنا بهم) ، (أَوَلَمْ يَهْدِ لهم كم أهلكنا) ، (ثم بدا لهم من بعد ما رَأَوُا الآياتِ لَيَسْجُنُنَّهُ) . والصواب خلاف ذلك . وعلى قول هؤلاء فيزاد في الجمل التي لها محل الجملة الواقعة فاعلاً . فان قلتَ : وينبغي زيادتها على ما قدمتَ اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبي المعلق بالاستفهام فقط نحو « ظهر لي أقام زيد » ، قلتُ : إنما أجزتُ ذلك على أن المسند اليه مضاف محذوف ، لا الجملة (٣) » اهـ

---

(١) المسند اليه هو المبتدأ ، والفاعل ، ونائب الفاعل .
(٢) أي تقع نيابة الجملة عن الفاعل .
(٣) كان ابن هشام قد أجاز قبل هذا الكلام (انظر المثال السادس ←

فهذا كلام واضح وصريح ، يُفهم منه أن صاحبه يرفض أن تكون الجملة مسنداً اليها ، ويقول إن الصواب « خلاف ذلك » ، وعندما يتصور أن قارئه قد يطالبه بأن يزيد في الجمل الجملة المسند اليها لأنه أقر صحة أن يقال « ظهر لي أقام زيد » ، ينبه هذا القارىء على أنه إنما أجاز ذلك على أن المسند اليه هو مضاف محذوف ، وليس الجملة . ومع كل هذا الرفض تراه يقرر صحة الاسناد إلى الجملة ، وذلك في التنبيه الذي ختم به باب الجمل حيث يقول :

« هذا الذي ذكرته ـ من انحصار الجمل التي لها محل في سبع ـ جارٍ على ما قرروا ، والحق انها تسع . والذي أهملوه : الجملة المستثناة ، والجملة المسند اليها [(١)] » اهـ

ومرة ثالثة يقع في التناقض وهو يبحث هذه المسألة ، وذلك عندما يقول إن عبارة « ظهر لي أقام زيد » هي على تقدير « ظهر لي جواب أقام زيد » ، فهو إنما يقدر مضافاً محذوفاً لكي يسند اليه فعل « ظهر» ذاهباً من وراء ذلك إلى عدم جواز الاسناد إلى الجملة ولو كان الفعل قلبياً وكانت الجملة مصدرة بمعلق ، ولكنه ينسى في الوقت نفسه أن هذا المضاف محذوف ، وأن على الجملة الاستفهامية التي كانت مضافاً اليها أن تنوب عن المضاف بعد حذفه جرياً على القاعدة العامة المعروفة ، وعلى هذا يصبح فعل « ظهر » مسنداً إلى الجملة ، وهو عين ما يهرب منه بتقديره للمضاف المحذوف .

← من أمثلته للجملة المفسرة) أن يقال « ظهر لي أقام زيد على أن يكون فاعل « ظهر » مضافاً محذوفاً ، وأن تكون جملة « أقام زيد » مضافاً اليها والتقدير : ظهر لي جواب أقام زيد ، أي جواب قول القائل ذلك .

(١) اتذكر أنه قال قبل قليل إن القول بوقوع الجملة مسنداً اليها خطأ « والصواب خلافه » .

٢ ـ وهناك مسألة أخرى يبدو فيها ابن هشام متناقضاً مع نفسه أشد التناقض ، وهي مسألة وقوع الجملة بدلاً : ففي حين يقرره ، وفي حين آخر يرده . استمع اليه في حديثه عن الجملة السادسة مما له محل من الاعراب حيث يقول :

« الجملة السادسة : التابعة لمفرد ، وهي ثلاثة أنواع : أحدها المنعوت بها ... والثاني المعطوفة بالحرف . . والثالث المبدلة كقوله تعالى « ما يقال لك إلا ما قد قيل للرسل من قبلك إن ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم » ف « إن » وما عملت فيه بدل من « ما » وصلتها » اهـ

ويقول أيضاً في الجملة السابعة التي لها محل من الاعراب :

« الجملة السابعة : الجملة التابعة لجملة لها محل . ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة » اهـ

كل هذا مع قوله في معرض رده على الشلوبين [١] :

« وكأن الجملة المفسرة عنده [٢] عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة » اهـ

٣ ـ وهناك مسألة ثالثة يضطرب فيها كلام ابن هشام اضطراباً عجيباً . ألا وهي مسألة المقول أهو جملة ، أم هو شيء قصد لفظه فهو مفرد ؟ فأما حين يكون المقول بعد قول مبني للمعلوم فانك ترى ابن هشام لا يتردد في تقرير جملية المقول [٣] . ولعله يفعل ذلك لأنه لا يجد من

---

(١) انظر المسألة الواردة في نهاية الجملة المفسرة من الباب الثاني من كتاب المغني .
(٢) أي عند الشلوبين .
(٣) وقد اعترضه الدماميني ذاهباً الى أن الكلام للقول شيء قصد ←

القوانين النحوية ما يمنع وقوع الجملة مفعولاً بها . وأما حين يكون المقول بعد قول مبني للمجهول فانك ترى كلامه يضطرب : ففي مثاله السابع للجملة المفسرة يدل كلامه على اعتقاده بجملية المقول . يقول :

« السابع : (وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض) زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل في « قيل » ضمير المصدر [1] ، وجملة النهي [2] مفسرة لذلك الضمير ، وقيل : الظرف [3] نائب عن الفاعل ، فالجملة في محل نصب . ويُرَدُّ بأنه لا تتم الفائدة بالظرف ، وبعدمه [4] في (وإذا قيل : إن وعد الله حق) . **والصواب أن النائب الجملة** ، لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت مفسرة ؟ والمفعول به متعين للنيابة [5] » .

وفي مواطن كثيرة يصرح بأن القول بعد قول مبني للمجهول إنما هو كلام يراد به لفظه ، وهذا يعني أنه مفرد لا جملة ، بل إنه يصرح بعدم جمليته ، وذلك في آخر الجمل التي لها محل من الاعراب حيث يقول :

← لفظه ، فهو مفرد ، أو قل هو في حكم المفرد . وعليه فالكلام الذي بعد القول يجب ألا يعد في الجمل التي لها محل من الاعراب ، لأنه خارج عن الجملية معدود في المفردات . (انظر حاشية الأمير على المغني ، الباب الثاني ، الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً) .

(١) يعني أن نائب الفاعل لفعل « قيل » ضمير مستتر فيه تقديره « هو » يعود على المصدر المفهوم من فعل « قيل » ، التقدير : قيل هو ، أي قيل القول .

(٢) أي جملة لا تفسدوا .

(٣) يعني الجار والمجرور « لهم » .

(٤) أي ويرد هذا القول بعدم وجود الظرف في الآية المذكورة .

(٥) يعني أنه إذا حذف الفاعل وكان في الجملة مفعول به كان هذا المفعول أولى الأشياء بالنيابة عن الفاعل . وقد مر ذلك في مبحث النائب عن الفاعل ، فراجعه .

« وأما قوله تعالى (وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض) . . فليس من باب الاسناد إلى الجملة » .

هذه بعض المسائل التي وقع فيها ابن هشام في التناقض وهو يبحث أمر الجمل ، ولو ذهبنا نتقصاها جميعاً لطال بنا الكلام ولخرجنا بنتيجة واحدة هي أن الباب الثاني من كتابه « المغني » إنما هو مجموعة تناقضات لا سبيل إلى حلها . خذ على ذلك مثالاً كلامه في جملة الشرط : فهو يذهب إلى أنّ « إن جاء » من قولنا « زيد إن جاء فأنا أكرمه » لا محل لها لأنها جزء من الشرط ، والجزء لا محل له ، وإنما المحل للكل . ويترتب على كلامه هذا أن تكون جملة الجواب « فأنا أكرمه » لا محل لها أيضاً لأنها جزء أيضاً ، وليست كلاً ، ولكننا نعلم أن هذه الجملة مقترنة بالفاء وانها واقعة في جواب الشرط الجازم ، وابن هشام يقرر في هذه الحالة أن تكون في محل جزم . فكيف يتأتى أن تكون الجملة الواحدة في محل جزم وأن تكون لا محل لها من الاعراب في آن واحد ؟ !!

وإذا تركنا أمر المتناقضات جانباً ، فاننا واجدون في باب الجمل عند ابن هشام نقاطاً كثيرة غامضة تحتاج إلى إيضاح ، لكن المؤلف تغاضى عنها عامداً لأنه ليس في جعبته ما يقوله بشأنها . واليك على ذلك مثالاً :

قال في نهاية بحثه في الجملة المفسرة :

« مسألة : قولنا إن الجملة المفسرة لا محل لها خالف فيه الشلوبين ، فزعم أنها بحسب ما تفسره ، فهي في نحو (زيداً ضربته) لا محل لها [1] ، وفي نحو (إنّا كلَّ شيءٍ خلقناه بِقَدَر) ، ونحو (زيدٌ

---

(١) لأنها تفسير لجملة ابتدائية محذوفة لا محل لها . والتقدير : ضربت زيداً ضربته .

الخبزَ يأكلُه) بنصب الخبز ، في محل رفـع (١) ... وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان أو بدل ، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة ، وقد بينتُ أن جملة الاشتغال (٢) ليست من الجمل التي تسمى في الاصطلاح جملة مفسرة وإن حصل فيها تفسير ، ولم يَثْبت جواز حذف المعطوف عليه عطف بيان ، واختُلِف في البدل منه » اهـ

هذا الكلام يثير مسألتين يتهرب ابن هشام من الاجابة عنها :

أولاهما : أن ابن هشام يرفض تفسيرية جملة الاشتغال ومعطوفيتهـا بيانياً وبدليتها . فأما تفسيريتها فيرفضها لأن حد الجملة المفسرة عنده هـو أنها (الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه) . وجملة الاشتغال ليست فضـلة ، بل هي عمدة لا غنى عنها ، لأنها تفسر فعلاً قبلها محذوفاً ، وأما معطوفيتها بيانياً فيرفضها لأنها تفسير لمحذوف ، ولا يجوز في عطف البيان أن يحذف المعطوف عليه ، ولأن الجمهور لم يثبت وقوع البيان جمـلة ، وأما بدليتهـا فيرفضها لأن الجمهور أيضاً لم يثبت وقوع البدل جملة . فاذا لم تكن جملة الاشتغال مفسرة ولا بياناً ولا بدلاً فماذا تكون بين الجمل ؟

سؤال تهرب ابن هشام من الاجابة عنه .

الثانية : أن ابن هشام إذا كان يرد على الشلوبين زعمه تبعية جملة الاشتغال في محلها الاعرابي لمحل ما تفسره بحجة أنها لا يمكن أن تكون عطفاً بيانياً ولا بدلاً ، فلا بد أن تكون في أحد قسمي الجمل ، إما في الجمل ذوات المحل ، وإما في الجمـــل التي لا محل لها ، فأين هي من

(١) لأنها تفسير لجملة خبرية محذوفة محلها الرفع . والتقـدير : زيد يأكل الخبز يأكله .

(٢) يعني الجملة المفسرة لفعل محذوف . (راجع اسلوب الاشتغال) .

هذين القسمين ؟ وإذا كان يعدها في الجمل التي لا محل لها ، وهذا هو الظاهر من كلامه ، فلماذا لم يعدها مفسرة ، بالمعنى الاصطلاحي لهذه الكلمة ؟ ونحن نعلم أن الجمل التي لا محل لها ست ، هي الابتدائية ، والمعترضة ، وصلة الموصول ، وجواب القسم ، وجواب الشرط غير الجازم ، والمفسرة . فاذا لم تكن جملة الاشتغال التي يفيد كلام ابن هشام أنها لا محل لها ابتدائية لأنها ليست في صدر الكلام ولا منقطعة عما قبلها ، ولا معترضة لأنها عمدة لا فضلة صالحة للسقوط ، ولا صلة لعدم وجود موصول قبلها ، ولا جواب قسم لعدم وجود قسم قبلها ، ولا جواباً لشرط لعدم وجود شرط قبلها ، فلم يبق إلا أن تقول إنها المفسرة ، وإلا كان علينا أن نزيد في الجمل التي لا محل لها من الاعراب جملة الاشتغال . فهل يقول ابن هشام بهذا أم لا ؟

سؤال آخر تهرب ابن هشام من الاجابة عنه .

★ ★ ★

كل هذا الخلاف بين النحاة ، وكل هذا التناقض الذي يقع فيه النحوي الواحد بينه وبين نفسه ، وكل هذه النقاط الغامضة والمسائل التي لا جواب لها ، كل ذلك لا يدل إلا على شيء واحد ، هو فقدان المنهج ، وتضارب المبادىء ، واختلاط المنطلقات التي انطلق منها النحاة في إعراب الجمل . وحتى نفهم السر في كل ذلك لا بد من معرفة هذه المبادىء وتلك المنطلقات ، وما رفضوه منها وما اعتمدوه ، ومقدار إخلاصهم لما اعتمدوه منها ومدى بعدهم عنه . فاذا عرفنا كل هذا فهمنا جانباً كبيراً من خلافهم وتناقضاتهم .

والواقع أنهم لم يصرحوا بهذه المبادىء إلا فيما ندر [1] ، وإذن ،

---

(١) وسنذكر ذلك في مواقعه إن شاء الله .

فليس أمامنا – من أجل معرفة مبادئهم – إلا أن نطرح المبادىء الممكنة في الاعراب ، ثم ننظر في أعاريبهم ، فان وجدنا شيئاً منها منطبقاً على هذا المبدأ أو ذاك قلنا إنه من مبادئهم المعتمدة ، وأمكننا بالتالي أن نعرف مدى تمسكهم به أو تخليهم عنه ، وإن وجدنا غير ذلك قلنا إنه مبدأ مرفوض برمته .

١ – المبدأ الأول :

« تعرب الجمل بحسب ما تؤديه من المعاني النحوية [1] : فكل جملة أدت معنى نحوياً يؤديه المفرد كان لها إعراب ذلك المفرد ، وأما التي لا تؤدي من المعاني ما يؤديه المفرد فلا محل لها من الاعراب » .

هذا المبدأ يقتضينا أن نعرب جملة « فانه مفيد » من قولنا « اطلب العلم فانه مفيد » على أنها في محل نصب مفعول لأجله ، لأنها تؤدي معنى نحوياً يؤديه المفعول لأجله ، وهذا المعنى هو بيان السبب للفعل السابق ، كما يقتضينا أن نعرب جملة « صنع من حديد » من قولنا « لبست خاتماً صنع من حديد » على أنها في محل نصب على التمييز ، لأنها تؤدي معنى نحوياً يؤديه التمييز ، وهذا المعنى هو بيان الذات لاسم مبهم الذات ، والاسم المبهم الذات في مثالنا هو الخاتم .

إن أعاريب النحاة تشير بوضوح إلى أن هذا المبدأ المعنوي في الاعراب مرفوض البتة ، فهم يعربون الجملة من نحو مثالنا الأول على أنها مستأنفة لا محل لها من الاعراب ، كما يعربون الجملة من نحو مثالنا الثاني على أنها نعت يتبع في محله الاعرابي منعوته . بل انهم صرحوا بهذا الرفض

---

(١) نقصد بالمعاني النحويه ما تؤديه المفردات من بيان السبب والزمان والمكان والتوكيد وبيان الذات ... الخ

حين قالوا : إن الارتباط معنى لا يستلزم محلية الاعراب (١) .

والظاهر أن النحاة قد تركوا هذا المبدأ الاعرابي إلى علماء المعاني ، ولذلك ترى المصطلحات الواحدة تأخذ مفاهيم مختلفة لدى الفريقين ، فالاستئناف النحوي هو غير الاستئناف البياني ، والاعتراض عند النحاة يختلف كل الاختلاف عن الاعتراض عند البيانيين . ونعلم من ابن هشام أن بعضهم ، كالزمخشري ، كان يخلط بين المفاهيم البيانية والمفاهيم النحوية في إعرابه ، فيأتي بما يظنه النحوي الجاهل بعلم المعاني ، كأبي حيان مثلاً ، خطأ (٢) .

وللانصاف نقول : إن ترك النحاة لهذا المبدأ في الاعراب وتخليهم عنه للبيانيين كان في غاية الصواب ، إذ ليست مهمة النحوي دراسة معاني الكلام ، بل مهمته تنحصر في بيان العلاقات البنيوية بين أجزاء الكلام ، ولا تدخل الجملة في اعتباره إلا إذا كانت على علاقة بنيوية مع أجزاء أخرى من الكلام . ولتوضيح ما نعنيه بالعلاقات البنيوية نورد المثال الآتي :

« فَعَلَ فاعلٌ فعلاً فعيلاً في المفعلِ الفاعلِ » .

فهذه الكلمات ليس لها عند البياني إعراب ، لأنها لا تحمل أي معنى على الاطلاق ، إنها مجرد رموز ، وهو لا يهتم إلا بالمعاني ، أما النحوي فيجد فيها كلاماً تاماً من حيث البنية اللغوية ، وهو يستطيع أن يقول في اعرابه : الكلمة الأولى فعل ماض ، والثانية فاعل مرفوع ، والثالثة مفعول منصوب ، والرابعة صفة للمفعول تبعته في النصب ، والخامسة حرف جر ، والسادسة مجرورة بحرف الجر ، والسابعة صفة للمجرور مجرورة مثله .

(١) انظر حاشية الأمير على المغني عند الكلام على الجملة المستأنفة .
(٢) انظر التنبيه الذي ختم به ابن هشام مبحث الجملة المعترضة .

النحوي إذن لا تهمه معاني المفردات ولا الجمل ، بل كل الذي يهمه هو ما بين هذه المفردات أو هذه الجمل من علاقات تتصل بالبنية اللغوية ، إنه مثل عالم الرياضة أمام معادلة من نحو :

$$س^{٢} + س - ٣ = ٠$$

فهذا لا يهمه إلا علاقة الزائد بين س٢ و س ، أما ما وراء هذين الرمزين من أشياء حسية فأمر لا يأبه له على الاطلاق .

نعم ، إن النحوي لا يفتأ ينظر في معاني ما يعرب ، بل اننا قلنا في فصل سابق إن معرفة المعنى شرط من شروط الاعراب ، لكن النحوي لا ينظر في المعنى على أنه غاية في حد ذاته ، بل على أنه وسيلة للكشف عن العلاقة البنيوية للعنصر المعرب ، أو عما سميناه هناك بالوظيفة النحوية .

٢ ـ المبدأ الثاني :

« تعرب الجمل بحسب ما يسلط عليها من عوامل : فما يسلط عليه رافع فهو في محل رفع ، وما يسلط عليه ناصب فهو في محل نصب ، وما يسلط عليه جار فهو في محل جر ، وما يسلط عليه جازم فهو في محل جزم ، وما لم يسلط عليه شيء فلا محل له من الاعراب » .

والذي يبدو للوهلة الأولى أن هذا هو المبدأ الأثير عند النحاة ، لأنه مشتق من مبدأ العامل والمعمول ، هذا الذي بنوا عليه كل نحوهم ، ولكن الواقع يشير إلى أنهم تمسكوا به كل التمسك في مواضع ، وتخلوا عنه في مواضع أخرى ، وهم في حالي تمسكهم وتخليهم لا يعدمون الحيل التي تبرئهم من تهمة التنكر لمبدئهم الأول في العامل والمعمول . واليك أمثلة لذلك :

ففي جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء أو بإذا الفجائية ، نحو « إن جاء زيد فأكرمه » تجدهم يصرون على أن الجملة في محل جزم[1] . لماذا ؟ لأن الشرط الجازم لا بد له من مجزومين ، ولما كانت جملة الجواب في حال اقترانها بالفاء مصدرة بما لا يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً ، كان الجزم واقعاً على محل الجملة برمتها[2] .

أما في الجملة الواقعة بعد « حتى » كما في قول جرير :

فما زالتِ القتلى تمجُّ دماءَها
بدجلةَ حتى ماءُ دجلةَ أشكلُ

فانهم جميعاً – ما عدا الزجاج وابن درستويه – يرفضون تطبيق هذا المبدأ ، فلا يقولون إن الجملة في محل جر بحتى ، بل يقولون إنها ابتدائية لا محل لها من الاعراب ، ولا تحسب نفسك محرجاً إياهم إذا قلت لهم : فأين مجرور حتى ؟ لأنهم سرعان ما يردون قائلين : إن « حتى » هنا ابتدائية وليست جارة . فاذا طالبتهم بالدليل لم تجد عندهم إلا أوهاماً لا

(١) وخالفهم الدماميني فقال إنها لا محل لها من الاعراب ، منطلقاً من مبدأ آخر سنذكره بعد قليل .

(٢) كذا يقول ابن هشام ، وهو يعني بالمصدر الذي لا يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً – يعني الفاء . وهذا منه عجيب ، لأنه يقول في مكان آخر إنه لا عبرة بما يتقدم الجملة من أحرف . وعلى هذا يمكن ايقاع الجزم على محل فعل الأمر المصدر في جملة الجواب ، وتنحصر المشكلة عندئذ فيما لو كانت الجملة اسمية نحو « إن جاء زيد فأنا مكرمه » حيث لا يتوفر فعل يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً . وإلا لزمه أن يقول في جملة الشرط المجزوم بلم من نحو : « إن لم يجيء زيد فلن أكرمه » انها في محل جزم لأنها مصدرة بحرف « لم » وهو عنصر لا يقبل الجزم لفظاً ولا محلاً . ولا نعلم أحداً قال بهذا ، لا هو ولا غيره ، بل الجميع يقررون أن الفعل مجزوم اللفظ بلم ، وهو وحده مجزوم المحل بـ إن .

تقنع أحداً غيرهم : استمع معي إلى ابن هشام يقول في آخر بحثه في « حتى » راداً على الزجاج وابن درستويه : « ولا محل للجملة الواقعة بعد « حتى » الابتدائية ، خلافاً للزجاج وابن درستويه ، زعما أنها في محل جر بحتى ، ويردّه أن حروف الجر لا تعلق عن العمل [1] ، وإنما تدخل على المفردات أو ما في تأويل المفردات ، وأنهم إذا أوقعوا بعدها « ان » كسروها فقالوا « مرض زيد حتى إنهم لا يرجونه » والقاعدة أن حرف الجر إذا دخل على « ان » فتحت همزتها [2] نحو « ذلك بأن الله هو الحق » . اهـ

وهو دليل كل مرتكزه أن حروف الجر لم تُرَ إلا جارة للمفردات الصريحة ، أو داخلة على الجمل المصدرة بحرف مصدري ، فاذا علمنا ـ وهذا ما سنراه بعد قليل ـ أن العربية ، في كثير من مظاهر سلوكها ، لا تأبه بهذا الحرف ، إنهار هذا الدليل دفعة واحدة .

وقد يجد القارىء في النصوص العربية ما يغريه بمجادلة النحاة ومحاجتهم في أمر « حتى » هذه ، ولكنني أنصح له بألا يفعل ذلك ، لأنه سيخرج من جداله خاسراً على كل حال ، فليس أحد أبرع من هؤلاء النحاة في التخلص من كل ما يمكن أن يحرجهم . وليكن له من حال ابن طاهر معهم عبرة : فهذا النحوي يقول [3] : « ان « أنْ » الناصبة الداخلة على المضارع في نحو « أريد أن أسافرَ » هي غير « أنْ » الداخلة على الماضي في نحو « سافرت بعد أن غربت الشمس » . لأنه إذا

(١) التعليق عن العمل : أن يمنع العامل عن العمل في اللفظ مع الاحتفاظ له بحق العمل في محل المعمول .

(٢) أي فتصير حرفاً مصدرياً ، ويصبح المصدر المؤول منها ومن صلتها مجروراً بالجار .

(٣) انظر في المغني حرف « أن » المفتوحة الهمزة الساكنة النون .

كانت هذه هي تلك فلماذا لا تقولون عن الماضي بعدها إنه في محل نصب بها كما تقولون عن الماضي بعد أداة شرط جازمة إنه في محل جزم بها ؟ » .

وهذا قياس وجيه لا غبار عليه ، ولكن النحاة لا يعجزهم أن يردوه قائلين :

« إننا قلنا عن الماضي الواقع بعد أداة شرط جازمة انه في محل جزم لأن أداة الشرط تؤثر في معنى الماضي فتجعله مستقبلاً ، فهي لتأثيرها في معناه تعتبر مؤثرة في محله ، وأما « أن » الداخلة على الماضي فلأنها لا تؤثر في معناه ، نقول إنها لا تؤثر في محله » .

ياله من كلام عجيب !!!

٣ ـ المبدأ الثالث :

« تعرب الجمل بحسب المواقع التي تحتلها : فكل جملة احتلت موقعاً لمفرد ، كان لها اعراب ذلك المفرد ، وكل جملة احتلت موقعاً لا يحتله إلا الجمل ، فليس لها محل من الاعراب » .

ويظهر أن هذا هو المبدأ المعتمد لديهم في إعراب الجمل ، فكثيراً ما نجد في كلامهم ما يلمح اليه تلميحاً ، أو يصرح به تصريحاً : يقول ابن هشام في مفتتح كلامه على الجمل التي لا محل لها من الاعراب : « وهي سبع ، وبدأنا بها لأنها لم تحل محل المفرد ، وذلك هو الأصل في الجمل » اهـ . ويقول الدماميني مصرحاً في معرض رده على من جعل جملة جواب الشرط الجازم المقترنة بالفاء ذات محل من الاعراب ـ يقول : « التحقيق أن جملة الشرط (١) لا محل لها مطلقاً ، وذلك أن كل جملة

(١) يقصد جملة جواب الشرط .

لا تقع موقع المفرد فلا يكون لها محل [١] » اهـ .

فاذا كان الأمر كذلك ، فاننا نرى من الضروري أن نوضح ما نعنيه بكلمة المواقع ، حتى يكون هذا المبدأ الاعرابي القائم على المواقع ، والذي يعترف النحاة أنه مبدؤهم الأساسي ـ حتى يكون واضحاً كل الوضوح في ذهن القارىء ، وحتى نستطيع ، بالتالي ، أن نناقش النحاة على أساس منه .

قلنا في مكان آخر من هذه الخاتمة إن الاعراب بيان وظائف نحوية ، وقلنا في مكان ثالث إن الاعراب بيان علاقات بنيـــوية ، والعبارتان بمعنى واحد ، ولننقل الآن عبارة ثالثة بالمعنى نفسه ، وهي : إن الاعراب بيان مواقـــع .

ولكن ما المواقع ؟

لننظر إلى العبارة الآتية :

اشتريت خمسين [؟]

هذه عبارة ناقصة ، لأن فيها موقعاً شاغراً لم يحتـله شيء ، وقـد حصرنا هذا الموقع بمعقوفين ووضعنا فيه علامة استفهام اشارةً إلى خلوه . وبالبداهة نستطيع أن نعرف أن هـذا الموقع هو موقع التمييز ، لأنـه يأتي بعد مبهم هو العدد خمسون الذي يحتاج إلى ما يفسر ذاته ويميزها .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد ، أم هو للجملة ، أم هـــو لكليهما ؟

---

(١) انظر حاشية الأمير على المغني ، الجمـــلة الخامسة مما لا محـــل له من الاعراب ، وكذا الجملة الخامسة مما له محل ، حيث تجد للدماميني كلاماً في معنى كلامه هنا مع شيء من الزيادة .

والجواب : إنه للمفرد وحده ، فأنت تستطيع أن تملأه بكل مفرد تشاء ، ولكنك لا تستطيع أن تملأه بجملة مهما يكن شكلها .

ولنجرب ذلك بالمثالين الآتيين :

١ - اشتريت خمسين [كتاباً]
٢ - اشتريت خمسين [جاء الولد]

ها أنت ذا تلاحظ أن العبارة الأولى سليمة تماماً ، وأن الثانية لا علاقة لها بالعربية البتة .

إذن نقول : إن وظيفة التمييز وظيفة خاصة بالمفرد ، ولا تستطيع الجملة أن تقوم بها ، وبعبارة أخرى : إن موقع التمييز موقع محتكر لحساب المفرد ، أما الجملة فلا تستطيع احتلاله . ولذلك لا ترى بين الجمل ذوات المحل جملة تسمى الجملة التمييزية .

والمواقع الموقوفة على المفرد كثيرة ، منها موقع المفعول المطلق ، وموقع الظرف ، وموقع المفعول لأجله ، وموقع المفعول معه ... الخ .

ولننظر الآن إلى هذه العبارة :

أقسمُ بالله [؟]

واضح أن هذه العبارة ناقصة لوجود موقع شاغر فيها ، وواضح أيضاً أن الموقع الشاغر هو موقع ما نسميه جواب القسم .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد وحده ، أم للجملة وحدها ، أم لكليهما معاً ؟

والجواب : انه للجملة وحدها ، فأنت تستطيع أن تملأه بكل جملة تشاء ، ولكنك لا تستطيع مهما حاولت أن تملأه بمفرد أياً يكن شكل هذا المفرد .

ولنجرب ذلك بالمثالين الآتيين :

١ - أُقسمُ باللهِ [لأسافرنَّ]
٢ - أُقسمُ باللهِ [الولد]

ها أنت ذا تلاحظ أن العبارة الأولى سليمة تماماً ، وأن الثانية لا علاقة لها بالعربية البتة .

إذن نقول : إن وظيفة الاجابة عن القسم وظيفـة خاصة بالجملة ، ولا يتهيأ للمفرد أن يقوم بها . وبعبارة أخرى : إن موقـع جواب القسم محتكر لحساب الجملة ، أما المفرد فلا يستطيع احتلاله . ولذلك لا ترى بين المفردات مفرداً تقول عنه انه جواب قسم مرفوع أو مجرور أو منصوب .

وإذن ، فان الجملة إذا وقعت في موقعها الخاص بها قلنا عنها : إنها لا محل لها من الاعراب .

ومواقع الجمل كثيرة أيضاً ، منها موقع الاجابة عن القسم ، وموقع الاجابة عن الشرط ، وموقع افتتاح الكلام ، وموقع الاعتراض ... الخ .

ولننظر الآن إلى هذه العبارة :

زيدٌ [؟]

واضح أن هذه العبارة ناقصة ، لأن فيها موقعاً شاغراً لم يحتـــله شيء ، وواضح أن هذا الموقع هـو موقع الخبر ، لأنه يأتي بعـــد مبتدأ ينتظر السامع أن يسمع خبراً عنه .

والسؤال الآن : أهذا الموقع للمفرد وحده ، أم للجملة وحـدها ، أم لكليهما معاً ؟

والجواب : إنه للمفرد بالأصالة ، ويمكن للجملة أن تحتله أيضاً .

ولنجرب ذلك بالمثالين الآتيين :

زيدٌ [مسافر]
زيدٌ [سافر أبوه]

ها أنت ذا تلاحظ أن كلتا العبارتين سليمة لا غبار عليها .

إذن نقول : إن وظيفة الاخبار وظيفة مشتركة بين المفرد والجملة ، فان قام بها المفرد فمن طريق الأصالة ، وان قامت بها الجملة فمن طريق النيابة ، لأن هذه الوظيفة هي وظيفة المفرد في الأصل ، وليست وظيفة الجملة . وبعبارة أخرى : إن موقع الاخبار موقع خاص بالمفرد أصلاً ، ولكن يسمح للجملة أن تحتله في بعض الأحيان .

وإذن ، فان الجملة إذا وقعت في موقع مفردٍ ما قلنا عنها إنها ذات محل من الاعراب ، وحكمنا عليها اعرابياً بما كنا نحكم به على المفرد من رفع أو نصب أو جر أو جزم فيما لو كان هذا المفرد هو الذي يحتل الموقع .

والمواقع الخاصة بالمفردات ، والتي يسمح للجملة أن تحتلها كثيرة أيضاً ، منها موقع الخبر ، وموقع المفعول به ، وموقع المضاف اليه ، وموقع الحال ، وموقع النعت ... الخ .

★ ★ ★

وههنا تنبيه لا بد منه : وهو أن المواقع المسموح بها للجمل لتحتلها عن طريق النيابة عن المفردات ليست كلها على درجة واحدة من الترحيب بالجملة ، فموقع الخبر مثلاً ، يبدو أكثر المواقع ترحيباً ، فهو مشرع الأبواب للجملة تحتله متى شاءت ، وأياً يكن شكل المبتدأ ، ولا يلزمها من أجل احتلاله إلا أن تكون مشتملة على رابط يربطها بالمبتدأ ، فتستطيع أن تقول : « زيدٌ [يحب القراءة] ـ العلمُ [يفيد صاحبه] ـ هذا

القلمُ [لا ينكسرُ] - مَنْ [جاء] (١) ؟ ... الخ » ، فهذه العبارات مؤلفة من مبتدآت مختلفة الأنواع ، ومع ذلك فقد قبلت جميعاً أن تكون أخبارها جملاً ، أما موقع الحال فهو مقفل في وجه الجملة ، ولا ينفتح لها إلا بشروط معروفة ، منها أن يكون صاحب الحال معرفة ، وأن تشتمل على رابط يربطها به ، ، وألا تكون مصدرة بحرف استقبال ... الخ ، فأنت تستطيع أن تقول : « جاء زيد [يبتسم] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « جاء زيد [سيبتسم] » ، ولو فعلت لما كانت الجملة واقعة في موقع الحال ، بل لكانت في موقع الاستئناف ، وبالتالي تكون من الجمل التي لا محل لها من الاعراب . واما موقع المفعول به فيبدو أشد تزمتاً ، فهو لا ينفتح للجملة إلا في ثلاثة مواضع : أن يكون الفعل فعل قول ، أو يكون واحداً من أفعال « ظن وأعلم » واخواتهما ، أو أن يكون واحداً من الأفعال المعلقة ، فأنت تستطيع أن تقول : « قال زيد : [أنا مسافر] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « سمعت [جاء زيد] » . وأما موقع المضاف اليه فيبدو أنه أكثر المواقع تشدداً مع الجملة ، فهو لا ينفتح إلا إذا كان المضاف واحداً من أسماء الزمان ، أو واحداً من بضع كلمات قليلة أخرى ، فأنت تستطيع أن تقول : « وقفت حينَ [جاء زيد] » ، ولكن لا تستطيع أن تقول : « قرأت كتابَ [جاء زيد] » . وعلى كل فهذه أمور نكتفي الآن بالتنبيه عليها ، وسنبحثها بالتفصيل عند الكلام على كل جملة .

★ ★ ★

وهكذا نأتي إلى نهاية شرح المبدأ الذي اعتمده النحاة في إعراب

---

(١) من الآن فصاعداً سنحصر الجمل التي هي مدار الحديث بين المعقوفات لتمييزها عما سواها . فيرجى الانتباه الى ذلك .

الجمل ، والذي صغناه لهم قبلُ على الشكل الآتي : « تعرب الجمل بحسب مواقعها : فما وقع منها في موقع المفرد كان له اعراب ذلك المفرد ، وما وقع منها في المواقع الموقوفة على الجمل فليس له محل من الاعراب » .

ولننظر الآن : هل تمسك النحاة بهذا المبدأ على حرفيته ؟ أم أدخلوا عليه بعض التعديلات ؟ وإذا كانوا قد عدلوا فيه فهل تمسكوا به في شكله المعدل ؟ أم تنكروا له في بعض الأحيان ؟ وأين وقع هذا أو ذاك ؟

وسنجيب عن كل هذه الأمثلة فيما يأتي ، وذلك بأن نعرض المثال ، ثم نبين ما كان يجب على النحاة أن يفعلوه إذا تمسكوا بحرفية مبدئهم ، وما فعلوه هم في الواقع . وعن طريق الموازنة بين الأمرين سيتبين القارىء مدى قرب النحاة من مبدئهم ، أو مدى بعدهم عنه .

١ ـ المثال الأول : جاء [الذي نجح]

واضح من هذه العبارة أن كتلة الكلمات المحصورة بين المعقوفين واقعة في موقع الفاعل . فانطلاقاً من المبدأ الذي قررناه كان يجب على النحاة أن يقولوا : « الذي نجح » جملة في محل رفع فاعل .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

الذي نعلمه أنه لم يقل بهذا إلا شيخ واحد مجهول الاسم ذكره ابن هشام في أول كلامه على الجملة السادسة مما لا محل له فقال : « وبلغني عن بعضهم أنه كان يلقن أصحابه أن يقولوا : إن الموصول وصلته في موضع كذا ، محتجاً بأنها ككلمة واحدة » اهـ .

أما سائر النحاة فيرفضون هذا كل الرفض . ونرى ابن هشام ،

كعادته ، يمضي فيمطرنا بوابل من الشواهد التي تدحض في رأيه زعم هذا الشيخ المجهول ، فاسمعه يقول : « والحق ما قدمتُ لك (١) ، بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو « ليقم أيُّهم في الدار ، ولألزمنَّ أيُّهم عندك ، وأمرر بأيِّهم هو أفضل » وفي التنزيل : « رَبَّنا أرِنا اللذينِ أضلانا » وقرىء « أيَّهم أشدُّ (٢) » بالنصب ، وروي :

.... فسلِّمْ على أيِّهم أفضلُ (٣)

بالخفض ، وقال الطائي :

.... فحسبيَ من ذي عندهم ما كفانيا (٤)

وقال العقيلي :

نحن اللذون صبّحوا الصباحا .... (٥)

وقال الهذلي :

هم اللاؤون فكوا الغلَّ عني » . اهـ

وتنظر في هذه الشواهد كلها فلا تراها تشهد إلا بشيء واحد ، وهو ظهور الحركة الاعرابية على الاسم الموصول ، ولو كان الشيخ المجهول يقول بأن الأثر الاعرابي هو لجملة الصلة وحدها دون الاسم الموصول لكان

(١) أي ما سبق أن ذكر من أن الجملة بعد الاسم الموصول صلة لا محل لها من الاعراب .

(٢) تتمة العبارة في الآية « ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتيا » .

(٣) صدره : « إذا ما لقيت بني مالك » .

(٤) صدره : « فاما كرام موسرون لقيتهم » .

(٥) تمامه : « يوم النخيل غارة ملحاحا » .

في هذه الشواهد ما يدحض زعمه ، ولكنه لا يقول إلا أن الموصول وصلته كالكلمة الواحدة ، فهما يحتلان معاً موقعاً إعرابياً واحداً . وهذا كلام صحيح بدليل أننا لا نستطيع أن نعزل الموصول عن صلته وأن نتركه وحده في المحل الاعرابي ، فلو قلنا « جاء [الذي ...] » لما كان لكلامنا معنىً بشهادة جميع النحاة . أما الحركة الاعرابية ، وأما ظهورها هنا أو هناك ، فأمر لا يغير من واقع البنية اللغوية شيئاً . ولقد قلنا مراراً إن الحركة الاعرابية ليست دليلاً على شيء ، فما أكثر الأشياء التي تتلاعب بهذه الحركة فتجعلها على غير ما هو متوقع منها ، فهناك الجر بالمجاورة (١) ، وهناك الجر بحرف الجر الزائد ، وهناك ما يسمى بتقارض الأحكام (٢) ، وهناك تعدد اللهجات العربية الذي يجعلك ترى المرفوع في

---

(١) الجر بالمجاورة هو أن تجر اسماً لا يستحق الجر لمجاورته اسماً آخر مجروراً . ومنه ما ورد عن العرب من قولهم « هذا جحر ضب خرب » بجر « خرب » رغم أنه خبر ، لمجاورته المضاف اليه المجرور « ضب » . ومنه قول الشاعر :

كأن أباناً في عرانين وبله كبير أناسٍ في بجادٍ مزملِ

حيث جر « مزمل » لمجاورتها « بجادٍ » رغم أنها صفة لـ « كبير » وكان حقها الرفع . (انظر الباب الثامن من كتاب المغني) .

(٢) تقارض الأحكام : أن يتبادل شيئان أحكامهما الاعرابية ، أو أعمالها الاعرابية . وله صور كثيرة ، منها أن تتبادل « لم » و « لن » أعمالهما ، فتصبح « لم » ناصبة ، وتصير « لن » جازمة ، فمن الأول قراءة بعضهم « ألم نشرحَ لك صدرك » بنصب « نشرح » ، ومن الثاني قول الشاعر :

لن يخبِ الآن من رجائك من حرك من دون بابك الحلقه

بجزم « يخب » مع تحريكه بالكسر دفعاً لالتقاء الساكنين . ومن صوره أيضاً أن يتبادل الفاعل والمفعول حركاتهما ، فيصبح الفاعل منصوباً ، ويصير المفعول مرفوعاً ، ومنه قولهم « خرق الثوبُ المسمارَ » برفع الثوب مع أنه المفعول ، ونصب المسمار مع أنه الفاعل . (انظر الباب الثامن من كتاب المغني) .

لهجة ما منصوباً في لهجة أخرى (١) ، وهناك غير هذا وذاك مما يجعل العلاقة بين الوظيفة النحوية والحركة الاعرابية على درجة من الضعف لا تحتمل ، وبحيث نستطيع أن نقرر ، ونحن على شيء من الاطمئنان ، أن الحركة الاعرابية ليست دليلاً على شيء ، وأنها لا علاقة بينها وبين الوظيفة النحوية للكلمة (٢) .

ومهما يكن قول الشيخ المجهول غريباً فليس بأغرب من قول النحاة في إعرابهم لنحو « جاء الضاربُ زيداً » . هم يقولون : إن « ال » اسم موصـــول مبني على السكون في محل رفع فاعـــل لفعل « جاء » ، و « ضاربُ » صلة « ال » لا محل له من الاعراب ، وأما الضمة التي على آخره فهي الضمة التي كان يجب أن تظهر على الموصول « ال » ، ولكنه لما كان مبنياً لا يقبل الحركة ألقاها على صلته بعده .

يا عجبا . يحرمون اسماً صريحاً من الاعراب ويدعون أنه صلة لا محل لها مع أن الضمة ظاهرة عليه ، ويقولون عن اسم آخر إنه هو الفاعل رغم أن له شكلاً لا يختلف عن شكل الحرف ، ويقـــولون عن الضمة إنها ضمة الموصول قد ألقيت على صلته التي تستطيع أن تتحملها . أفلا يحق للشيخ المجهول أن يقـول الآن : وأنا قلت بمثل هـــذا أيضاً ، ولكني عكست ، فالضمة التي كانت مستحقة لمجموع الموصول مع صلته قد ألقيت على الموصول وحده لقدرته على تحملها ؟

---

(١) من ذلك ما ورد من أن بعضهم كان ينصب الاسم والخبر بعد الحروف المشبهة ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً ، إن حراسنا أسدا

(٢) كان الخليل ممن يقولون بهذا (انظر كتابنا « الوجيز في فقه اللغة » فصل « حكاية الاعراب ») .

بلى والله . يحق له ذلك ولكن اللوم ليس عليه ، بل على النحاة الذين يمنحون أنفسهم من الحقوق ما ينكرونه على غيرهم .

ومع كل ذلك فسنسلم للنحاة بفصل الموصول عن صلته وجعله صالحاً لأن يحتل الموقع الاعرابي وحده . ونحن لا نفعل ذلك اقتناعاً بحجتهم القائمة على ظهور الحركة الاعرابية ، بل نفعله لاعتقادنا أن الاسم الموصول ، وإن كان ناقصاً من الوجهة المعنوية ومحتاجاً دائماً إلى جملة تتم معناه ، فانه من وجهة النظر البنيوية اسم صحيح الاسمية ، ويستطيع أن يملأ فراغ ما يحتله من المواقع الاعرابية ، ثم لا تكون الجملة بعده إلا مجرد ذيل له يتمم معناه .

ولكن هذا يقتضي تعديلاً في صيغة المبدأ الاعرابي . فلنصغه الآن على الشكل الآتي :

« كل جملة تحتل موقع مفرد فلها اعراب ذلك المفرد ، شريطة ألا تكون صلة لاسم موصول ، فان كانت كذلك ، فالموقع لموصولها ، والاعراب له ، أما هي فتبقى صلة لا محل لها من الاعراب » .

٢ ـ المثال الثاني : أريد [أن أسافر]

واضح من هذه العبارة أن كتلة الكلمات المحصورة بين المعقوفين واقعة في موقع المفعول به . فانطلاقاً من المبدأ الذي قررناه كان يجب على النحاة أن يقولوا : « أن أسافر » جملة في محل نصب مفعول به .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

والجواب : لا . بل الذي فعلوه أنهم قالوا : « أن » حرف موصول لا محل له من الاعراب ، وجملة « أسافر » صلة له لا محل لها من الاعراب .

قلنا : إذا كان كل من الحرف والجملة لا محل له من الاعراب ، فمن الذي احتل موقع المفعول به إذن ؟

قالوا : المصدر المؤول .

قلنا : وما هذا المصدر المؤول ؟

قالوا : هو المصدر المنسبك من الحرف المصدري « أن » مع جملة الصلة . فتقدير قولكم « أريد [أن أسافر] » هو « أريد [السفر] » .

قلنا : وهل هذا المصدر المؤول شيء حقيقي تعتقدونه ؟ أم هو مجرد أمر اعتباري ألجأتكم اليه الصناعة ؟

قالوا : بل هو شيء حقيقي ، وإلا ما جعلنا الوقع الاعرابي له وحكمنا على الجملة بأنها لا محل لها .

هذا ما قاله النحاة . أما نحن فنقول شيئاً آخر ، نقول : إن هذا الحرف الذي يدعونه موصولاً ليس إلا أداة تستعملها العربية في بعض الأحيان للوصول بها إلى الجملة المعمولة ، وتستغني عنها في أحيان أخرى فتباشر جملتها المعمولة مباشرة . وعلى النحوي الأمين لمنهجه أن يكتفي باستقراء الأساليب العربية ليصل من ذلك إلى تحديد المواضع التي يستعمل فيها هذا الحرف ، والمواضع التي لا يستعمل فيها . أما أن يدعي بأن هذا الحرف يسبك مصدراً أو شيئاً غير المصدر فهو ادعاء باطل لا دليل عليه .

وحجتنا في ذلك من عدة وجوه :

١ - فالذي يبدو من سلوك العربية أنها لا تبالي كثيراً هذا الذي يسمونه بالحرف المصدري ، بدليل أنها في الموطن الواحد تستعمله مرة ، وتستغني عنه مرة . خذ على ذلك مثالاً أسماء الزمان ، فأنت تستطيع دائماً

أن تضيفها إلى الجمل مباشرة ، وأن تضيفها اليها بتوسط هـــذا الحرف ، فتقول مرةً : « دخلت المدرسة يوم [دخلها زيد] » ، وتقول أخرى : « دخلت المدرسة يوم [أن دخلها زيد] » . وكذلك الشأن في خـــبر « كاد » وأخواتها ، فلك أن تأتي بهذا الخبر جملة عارية عن هذا الحرف ، ولك أن تأتي به جملة مقترنة به ، فتقول مرةً : « كاد الولد [يسقط] » ، وتقول أخرى : « كاد الولد [أن يسقط] » . فلما كان وجوده في هذه المواطن كعدمه ، دلَّ ذلك على عدم أهميته من الناحية البنيوية .

٢ ـ بل إن العربية كثيراً ما تستغني عن هذا الحرف في المواطن التي عودتنا أن نراه فيها ، فقد جاء في المثل « [تسمعُ] بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه » ، والشكل المألوف في مثل هـــذه العبارة أن يقال « [أن تسمع] بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تراه » ، وقال الشاعر :

ألا أيُّهذا الزاجري [أحضرُ] الوغى
وأن أشهدَ اللذاتِ هـــل أنت مخلدي ؟

والشكل المألوف أن يقال : « ألا أيُّهذا الزاجري [أن أحضر] الوغى » ، وقال آخر :

وما راعني إلا [يسيرُ] بِشُرْطَةٍ
وعهدي بـــه قَيْناً يسيرُ بكـــيرِ

والشكل المـــألوف أن يقال : « وما راعني إلا [أن يسير] بشرطةٍ » ، وقال آخر :

أريدُ [لأنسى] ذكرَها فكأنما
تَمثَّـلُ لي ليلى بـــكل سبيـلِ

والشكل المألوف أن يقال : « أريد [أن انسى] ذكرهـــا » ،

وسمع عن العرب قولهم : « أريد [تقوم] » ، والمألوف كثيراً أن يقال : « أريد [أن تقوم] » ... الخ .

فاذا كانت العربية تتخلى عن هذا الحرف في المواطن التي يعتقد أنها فيه أشد ما تكون تمسكاً به ، فهل يعني هذا شيئاً غير كونها بحاو لها كثيراً أن تباشر جملها المعمولة مباشرة بغير توسط حرف مساعد ؟

٣ ـ ثم إن قول النحاة إن هذا الحرف مصدري يسبك مصدراً مفرداً من الجملة الواقعة بعده ليكون هذا المصدر واقعاً في الموقع الاعرابي ـ هذا القول غير صحيح ولا يثبت للامتحان . وسنرى حقيقة ذلك فيما يأتي :

خذ العبارة الآتية : « أريد [أن يسافر زيد] » .

سيقول النحاة : إن موقع المفعول به ليس للجملة ، بل هو للمفرد ، أي هو للمصدر المؤول من « أن » وصلتها . والتأويل : « أريد [السفر] » .

سنقول : ولكن بين العبارة وتأويلها فرقاً في المعنى ، فالعبارة تفهمنا أننا نريد سفراً واقعاً من زيد ، أما التأويل فيفهمنا أننا نريد سفراً فقط ، هذا إلى أن التأويل يخلو من فكرة الزمن التي تظهر واضحة في العبارة الأصلية .

سيقول النحاة : إذن سنجعل التأويل على الشكل التالي : « أريد [سفر زيد] » .

فنقول : ولكن هذا التأويل الجديد ليس مفرداً كما أدعيتم أول مرة ، بل هو مركب إضافي ، والاضافة فيه لفظية كما نعلم جميعاً ، لأنها إضافة مصدر إلى فاعله ، وإذن فبين الكلمتين استاد ، والاسناد يعني جملة ،

وإذن فتركيب [سفر زيد] جملة لا مفرد ، وإن كانت هذه الجملة ذات تصميم مختلف . وهكذا فان تأويلكم لم يزد على كونه هرباً من جملة للوقوع في جملة أخرى ذات بناء مختلف . إذن فدعوى أن الموقع الاعرابي لمفرد دعوى باطلة ، بل هو للجملة برمتها . ومها تحاولوا أن تضعوا في هذا الموقع مفرداً فلن تستطيعوا إلى ذلك سبيلاً .

٤ ـ وأخيراً انظر معي إلى العبارة التالية :

« [أن تسافر] أفضِّلُهُ »

هذه العبارة فاسدة باتفاق ، ولكن النحاة القائلين بالتأويل بالمصدر لا يملكون ما يعللون به فسادها ، بل إن نظريتهم تجبرهم على القول بصحتها رغم فسادها البادي لكل ناطق بالعربية ، فان التأويل يقول : « أن » وما بعدها في تأويل مصدر مرفوع بالابتداء ، وجملة « أفضله » خبر عنه ، والتقدير : [سفرك] أفضله .

وهكذا ترى أن عبارة لا يختلف اثنان في فسادها قد انتهت بالتأويل إلى عبارة لا يختلف اثنان في سلامتها .

أما نحن الذين لا نقول بالتأويل فعندنا ما نطل به فساد العبارة ، فنقول : إن الأصل في العربية أن يكون الاسناد بين مفردين ، نحو « زيد عالم » ، ولكن العربية تتسامح في أن يكون أحد طرفي الاسناد جملة شريطة أن يظل الطرف الآخر مفرداً ، فمن سماحها بأن يكون الخبر وحده جملة قولك « زيد [ينظم] الشعر [1] » ، ومن سماحها بأن يكون المبتدأ وحده جملة قولهم « [تسمع] بالمعيدي خير من أن تراه [2] » ،

(١) زيد : مبتدأ ، وجملة ينظم : خبر .
(٢) جملة تسمع : مبتدأ ، وخير : خبر .

وقوله تعالى « سواءٌ عليهم [أأنذرتهم] أم لم تنذرهم (١) » ، أما أن يكون كلا طرفي الاسناد جملة فهذا غير جائز لأنه يبعد الاسناد كثيراً عن شكله الأصلي ، إذن ففساد عبارة « [أن تسافر] أفضله » متأتٍ من كون كلا طرفي الاسناد جملة ، ونتيجة ذلك كله أن [أن تسافر] جملة وليس في تأويل المفرد .

قد يقول النحاة : ونحن أيضاً عندنا ما نعلل به فساد هذه العبارة .

فنقول لهم : وما هو ؟

فيقولون : هو الهاء في جملة « أفضله » ، ذلك أننا لو اثبتناه ليكون رابطاً يربط جملة الخبر بالمبتدأ لعاد على لا شيء ، لأن المعود عليه هو المصدر المؤول ، وهو شيء تقديري وليس صريحاً حتى يعود عليه ضمير ، ولو نزعنا هذا الضمير لبقيت جملة الخبر بغير رابط . فلما بطل الأمران ، أي نزع الضمير وإثباته ، بطل كون العبارة صحيحة .

وقد يبدو هذا التعليل مقبولاً لأول وهلة ، ولكن إذا تذكرنا ما يقوله النحاة في موطن آخر بدا لنا أن تعليلهم هذا ليس إلا واحدة من من حيلهم المعروفة للتخلص من كل محرج يصادفهم . واليك توضيح ذلك :

سنقول للنحاة : ما تقولون في قوله تعالى « وأن تصوموا خيرٌ لكم » ، أصحيح هو أم فاسد ؟

سيقولون : بل إنه لصحيح .

سعول : ولكن هذه الآية تشتمل على مثل الضمير الموجود في

(١) جملة أأنذرتهم : مبتدأ مؤخر ، وسواء : خبر مقدم .

مثالنا الفاسد ، فأنتم ، لا نحن ، من يدعي بأن في اسم التفضيل « خير » ضميراً مستكناً ، فان لم يعد هذا الضمير المستكن على مصدركم المؤول فعلام يعود إذن ؟ فأنتم الان أمام أمرين فاختاروا ، فاما أن ترجعوا عن دعواكم باستكنان الضمير في اسم التفضيل ، وإما أن تعيدوه إلى مصدركم المؤول الذي رفضتم قبل قليل أن يعود عليه شيء .

★ ★ ★

ألم يأن للنحاة ، بعد كل الذي سقناه من الأدلة ، أن يتخلوا عن نظرية التأويل بالمصدر ، وأن يقولوا : إن [أن أسافر] جملة وليست مفرداً ؟

إني أعدهم ، إن فعلوا ذلك ، بحل في غاية البساطة لكثير من مشكلاتهم التي ورطتهم فيها نظرية التأويل . ولا أريد أن أعدد لهم هذه المشكلات ، فهم أدرى مني بها ، ولكنني أعرض على القارىء نماذج منها ليرى مقدار ما نجنيه من الخير إذا نحن تخلينا عن هذه النظرية :

خذ مثلاً العبارة : كاد الولد [أن يسقط]

يأتي النحاة فيؤولون « أن يسقط » بالمصدر « السقوط » ، فتصبح العبارة : كاد الولد سقوطاً ، فيرون أنها فاسدة بهذا التأويل ، لأن فيها اسناد مصدر إلى اسم ذات ، وهو أمر لا تجيزه العربية ، إذ لا يقال فيها « الولد سقوطٌ » ، فيلجؤون إلى تأويل ثانٍ ، فيؤولون المصدر بمشتق ، فتصبح العبارة : كاد الولد ساقطاً ، وهي أيضاً عبارة فاسدة لم تتلفظ العربية بمثلها .

وهكذا ترى النحاة قد عجزوا ، بعد تأويلين اثنين ، عن أن

يصلوا إلى مفرد يستطيع أن يقوم مقام الجملة . والظاهر أنهم محتاجون إلى تأويل ثالث ، أو إلى رابع ، أو إلى سلسلة لا نهاية لها من التأويلات .

خذ مثالاً آخر قول الشاعر :

ألا ليت الشبابَ يعود يوماً ... فأخبرَه بما فعل المشيبُ

يأتي النحاة فيؤولون « أخبره » بالمصدر « إخبار » ، ثم ينظرون فيجدون قبل هذا المصدر المؤول فاء سببية عاطفة ، فاذا أرادوا عطف المصدر المؤول على مصدر سابق لم يجدوا في الكلام الذي قبل الفاء مصدراً صريحاً يمكن العطف عليه ، ولا مصدراً مؤولاً لخلو الكلام من حرف مصدري سابك ، وعندئذ يقولون : نعطفه على مصدر متصيَّدٍ ، أو متخيَّلٍ ، أو منتزعٍ ، أو متوهمٍ من الكلام السابق .

فانظر اليهم كيف وصل بهم الأمر إلى حد الوقوع في الأوهام والتخيلات والتصيّدات وقسر الكلام العربي لينتزعوا منه بالقوة ما يشاؤون . وما ذلك كله إلا بسبب التأويل بالمصدر .

★ ★ ★

ومع كل هذا وذاك فسنسلم للنحاة جدلاً بنظرية التأويل بالمصدر ، لأننا نريد أن نسير معهم إلى آخر المدى لنرى هل كانوا أمناء على مبدئهم الاعرابي الذي ارتضوه لأنفسهم رغم بعض نظرياتهم الفاسدة ، أم لا ؟

غير أن التسليم بنظرية المصدر المؤول يقتضي إدخال تعديل جديد على المبدأ الموقعي في اعراب الجمل ليصير على الصيغة الآتية :

« تعرب الجمل بحسب مواقعها : فكل جملة وقعت في موقع المفرد فلها اعرابه ، شريطة ألا تكون مصدرة باسم موصول ، فان كانت كذلك

فالموقع الاعرابي للاسم الموصول ، وشريطة ألا تكون مصـــدرة بحرف مصدري ، فان كانت كذلك فالموقع الاعرابي للمصدر المؤول . وكل جملة وقعت في المواقع الموقوفة على الجمل فهي مما لا محـــل له من الاعراب . ويعتـــبر الموقعان اللذان بعد الاسم الموصول والحرف الموصول من مواقع الجمل ، فالجملة في هذين الموقعين لا محل لها من الاعراب » .

هل تمسك النحاة بهذا المبدأ بعد هذين التعديلين عليه ؟ لننظر :

٣ ـ المثال الثالث : ظللت واقفاً حتى [جاء زيد]

واضح من هذا المثال أن الذي بين المعقوفين جملة ، ولا يستطيع النحاة ادعاء وجود مفرد ، لأن الكلام يخلو من حرف مصدري سابك ، وواضح أيضاً أن الموقع موقع المفرد المجرور بحتى ، بدليل صحـــة وقوع المفرد فيه ، فعلى حسب تأويل النحاة يمكن أن يقال : ظللت واقفاً حتى [مجيء زيد] . فانطلاقاً من المبدأ الاعرابي بعد تعديلاته يجب أن يقال : جملة « جاء زيد » في محل جر بحتى .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

• الواقع أنه لم يفعل ذلك إلا اثنان فقط منهم ، هما الزجّاج وابن درستويه ، أما الباقون فرفضوا ، ولكي يتخلصوا من اتهامهم بالخروج على المبدأ طلعوا علينا بقسم جديد لحتى فقالوا : « حتى » هـــذه ابتدائيـــة وليست جارة ، والجملة بعدها مستأنفة لا محل لها من الاعراب .

٤ ـ المثال الرابع : إن جاء زيد [فأكرمه]

واضح من هذا المثال أن الموقع الذي بين المعقوفين هو موقع الاجابة عن الشرط ، ونحن نعلم أن الشرط لا يجاب إلا بجملة ، وإذن فان الجملة

التي بين المعقوفين واقعة في موقع هو وقف على الجمل وحدها ، فانطلاقاً من المبدأ الاعرابي يجب أن يقال : جملة « فأكرمه » جواب شرط لا محل لها من الاعراب .

فهل فعلوا ذلك حقاً ؟

الواقع أنهم رفضوا ذلك وقالوا : هي في محل جــزم لأن الشرط جازم ولأنها اقترنت بالفاء . وهو تعليل لا معنى له ولا يبرئهم من تهمة الخروج على المبدأ ، ولذلك نرى الدماميني يقف أمامهم بحزم متمسكاً بالمبدأ قائلاً : جملة جواب الشرط لا محل لها مطلقاً لأنها واقعة في مواقع الجمل ، لا في مواقع المفردات .

ونكتفي من الموضوع بهذا القدر تاركين للقارىء ، إذا أحب ، أن يناقش النحاة بنفسه على هذه الشاكلة .

★ ★ ★

وبعد ، فماذا نريد من هذه المقدمة الطويلة ؟

سؤال لا بد أنه خطر على قلب القارىء . وأحب قبل الاجابة عنه أن يكون واضحاً تماماً أني لم أسع فيما قلت إلى النيل من النحاة ولا إلى التشنيع على مناهجهم . ولقد سبق أن بينت في مقدمة الكتاب أني أحب النحاة القدماء وأحترمهم وأعجب كل الاعجاب بهم ، ولكن كل أولئك لا يمنع أنهم بشر يصيبون ويخطئون ، كما لا يمنع من أن ننبه على خطئهم إن أخطؤوا ، وأن نشير إلى المواطن التي خرجوا فيها عن النهج الصحيح في البحث والدراسة .

أما ما أردته من هذه المقدمة فيمكن تلخيصه فيما يأتي :

١ ـ أولاً : لقد وعدت قارئي في مقدمة الكتاب أن أكون محافظاً ، أي أن أقدم له النحو العربي كما وضعه القدماء . ولقد ظللت خلال أقسام الكتاب الأربعة محافظاً على وعدي هذا قدر المستطاع ، ولم أتدخل بآرائي الخاصة إلا في أضيق الحدود ، ولقد حرصت أن يكون ذلك في الحواشي ما أمكن ، أما المتن فقد حاولت أن يكون مخلصاً لقواعد النحاة وحدهم . فلما انتهى الكتاب بأقسامه المذكورة على هذا الوجه ، شعرت في هذه الخاتمة أني أصبحت في حل من وعدي ، وأن باستطاعتي أن أعرض على قارئي آرائي الخاصة ، ولا سيا أنه أصبح ، بعد أن قطع معي هذا الشوط الطويل ، على قدر لا بأس به من التمكن من أصول النحو وفروعه ، بحيث لم يبق هناك داعٍ للخوف عليه من البلبلة إذا هو اطلع على وجهات نظر تختلف عما عرفه في السابق . لهذا كله انتهزت فرصة إعراب الجمل فعرضت عليه وجهة نظري في الموضوع . وبالطبع ، فلم يكن التبجح هو غرضي من هذا العرض ، بل كنت أرمي منه إلى أمرين : أولهما أن أبين للقارىء أن الأسس القديمة التي أقيم النحو العربي عليها ليست على قدر كافٍ من المتانة والصلابة ، بل فيها ثغرات واسعة سمحت لعدد كبير من المشكلات أن ينفذ إلى هذا النحو ، والثاني أن أبين له أن هذه الأسس القديمة ليست قدراً مقدوراً على النحو العربي فلا يمكنه الفكاك منها ، بل يمكن لهذا النحو أن يقوم على أسس أخرى قد تكون أمتن من الأولى وأشد منها صلابة .

٢ ـ ثانياً : لما كنت سأعرض على القارىء بعد قليل إعراب الجمل كما ارتآه النحاة ، وجدت من واجبي أن أقدم له مقدمة طويلة أشرح له فيها المبدأ الذي اعتمدوه في إعرابهم ، ليكون له من ذلك أساسٌ يقف عليه كلما أراد أن يفهم أسباب خلافهم ، أو كلما بدا له أن يختار بين مذاهبهم .

هذا ما أردته بالضبط ، فان كنت قد وُفّقت اليه ، فالحمد والشكر لله وحده ، وإن كان غير ذلك ، فللقارىء الحرية في أن يمزق من صفحات هذه المقدمة ما يشاء .

والآن إلى اعراب الجمل . ونبدأ بالجمل التي لها محل من الاعراب .

٥ ــ الجمل التي لها محل من الاعراب :

وهي سبع عند بعضهم ، وأكثر من سبع عند آخرين . واليك بيانها :

١ ــ الجملة الواقعة خبراً

ومحلها الرفع إن كانت خبراً عن مبتدأ ، نحـو : زيد [ينظـم الشعر] ، أو كانت خبراً لأحـد الحروف المشبهة بالفعل ، نحو : إن زيـداً [ينظم الشعر] ، ومحلهـا النصب إن كانت خـبراً لفعل ناقص ، نحو : كان زيد [ينظم الشعر] .

وإذا وقعت الجملة خبراً عن مبتدأ فلا يشترط في هذا المبتدأ إلا أن يكون مفرداً صريحاً ، أما إن كان جملة ، نحو : جاء زيد ، أو جملة مصدرة بحرف مصـدري نحو : أن تسافرَ ، فلا يجـوز له أن يأتي خبره جملة ، فلا يقال : جاء زيد [أرغب فيه] ، على تقـدير « مجيءُ زيـد [أرغبُ فيه] ، ولا : أن تسافر [أفضلُه] ، على تقـدير « سفرُك أفضله » ، بل لا يأتي الخبر في هاتين الحالتين إلا مفرداً صريحاً أيضاً ، فأما المبتدأ الجملة الذي خبره مفرد فكقولهم : [تسمعُ بالمعيدي] خيرٌ من أن تراه ، وأما المبتدأ الذي هو جملة مصدرة بالحرف المصدري وخبره مفرد فكقوله تعالى : [وان تصومـوا] خـيرٌ لكم . وقـد مر شرح ذلك مستوفىً في مقدمة اعراب الجمل ، وعليـه اعتمدنا في إثبات أن الجملة

المصدرة بالحرف الذي يدعونه مصدرياً هي جملة في الاعتبار النحوي وليست في تأويل المفرد كما يزعمون . وهذا الشرط أهمله النحاة ، ولم أجد ، في حدود ما قرأت من كتبهم ، من نص عليه .

وأما الجملة الواقعة خبراً فلا يشترط فيها سوى اشتمالهـــا على رابط يربطها بالمبتدأ (١) . واشترط بعضهم شرطاً آخر وهو أن تكون خبرية لا إنشائيـة .

وهذه أمثلة للجملة الخبرية مع ذكر ما دار حول بعضها من خلاف :

١ ـ زيدٌ [ينظم الشعر]

الجملة خبر عن المبتدأ . ولا خلاف .

٢ ـ إن زيداً [ينظـم الشعر]

الجملة خبر « إن » . ولا خلاف .

٣ ـ كان زيدٌ [ينظم الشعر]

الجملة خبر « كان » . ولا خلاف .

٤ ـ زيدٌ [سَلِّمْ عليه]

قال بعضهم : الجملة خبر عن زيد ، وقال آخرون : الجملة انشائية ، فلا تكون خبراً ، وإنما هي مفعول به لقول محذوف هو خبر عن زيد ، والتقدير : زيدٌ مقولٌ فيه : سلِّم عليه .

---

(١) راجع أنواع الرابط في ص ٣٦٠ من الجزء الأول من هذا الكتاب .

٥ ـ عسى زيد أن [يقومَ]

قال بعضهم : الجملة خبر « عسى » ، و « أن » زائـــدة . وقال آخرون : لو كانت « أن » زائدة لمـا نصبت ، والصحيح أنها مصـدرية والجملة بعدها صلة لها ، أما الخبر فهو المصدر المؤول .

٦ ـ [نعم الرجل] زيدٌ

قال بعضهم : الجملة خبر مقـــدم لزيد . وقال آخرون : بل هي ابتدائية لا محل لها ، وأما خبر زيد فمحذوف تقديره : زيد الممدوح .

٧ ـ من [جاء بالحسنة] فله عشر أمثالهـا

قال بعضهم : الجملة خبر « من » ، لأنها تشتمل على ضميره العائد عليه ، ولأن أصل « من » الشرطية هي « من » الاستفهامية ، ونحن نعلم أن خبر الاستفهامية هو الجملة الواقعة بعـدها ، نحو : من [جاء ؟] . فاذا تضمنت « من » الاستفهاميـــة معنى الشرط فصارت شرطيـة ، فان الاعراب يبقى على ما كان عليه ، وأما أن الفائدة لا تتم بجملة الشرط وحدها ، فلأنها بعد تضمنها معنى الشرط صارت محتاجـة للجزاء من حيث المعنى فقط لا من حيث الاعراب ، وذلك لأن التركيب الشرطي لا يكون إلا بجملتين . وقال آخرون : الجملة صلة « من » ، أو نائبة عن صلتها فلا محل لها ، وذلك لأن أصل « من » الشرطية هو « من » الموصوليـة ، لأن قولك « من يجتهد ينجح » هو كقولك « الذي يجتهد ينجح » . وقال غيرهم : الجملة جزء الخبر فلا محل لها ، لأن المحل للكل لا للجزء ، وإنما الخبر هو مجموع جملتي الشرط والجزاء . وقال غيرهم : الجملة ابتداء الشرط فلا محل لها ، والخبر هو مجموع ابتداء الشرط مع جزائه ، فقولك « من يجتهد ينجح » يساوي قولك « زيدٌ إن يجتهد ينجح » . فلولا أن الشرط

وجوابه مبنيان على المبتدأ لكانت جملة « ان يجتهد » ابتدائية لا محل لها من الاعراب ، ولكانت جملة « ينجح » جواب الشرط لا محل لها من الاعراب ، فلما بني مجموع الجملتين على المبتدأ صار مجموعها خبراً عن هذا المبتدأ ، وبقي لكل جملة بمفردها اعرابها السابق .

٨ ـ من جاء بالحسنةِ [فله عشرُ أمثالها]

قال بعضهم : الجملة خبر عن المبتدأ « من » ، لأنها محط الفائدة أولاً ، ولوجوب أن تشتمل على ضميره ثانياً . وقال آخرون : بل هي جواب شرط جازم مقترنة بالفاء فمحلها الجزم ، ولو اعتبرناها خبراً لكان لها محلان : محل جزم باعتبارها جواب شرط ، ومحل رفع باعتبارها خبراً عن مبتدأ ، وهذا لا يكون ، لأن الشيء الواحد لا يكون له محلان من الاعراب .

٩ ـ من [جاء بالحسنة فله عشرُ أمثالها]

قال بعضهم : مجموع الجملتين هو الخبر . وقال غيرهم غير ذلك . وقد مضى .

وهذا الخلاف جارٍ في كل اسم شرط وقع مبتدأ .

١٠ ـ ما [أحسن زيداً !]

قال البصريون : الجملة خبر « ما » . وقال الأخفش : يجوز هذا ، ويجوز أن تكون صلة لها . أو صفة لها ، وعليها فالخبر محذوف ، والتقدير : الذي حسَّن زيداً شيءٌ عظيمٌ ، أو : شيءٌ محسِّنٌ لزيدٍ شيءٌ عظيم . وهذا كله مبني على خلافهم في « ما » التعجبية : أهي نكرة تامة ،

أم نكرة ناقصة ، أم معرفة ناقصة (١) .

٢ ـ الجملة الحالية

ومحلها النصب دائماً ، نحو : جاء زيد [يضحك] .

وقد اشترطوا في هذه شروطاً :

١ ـ أن تكون جملة خبرية ، فان كانت انشائية نحو : جاء زيد [سلّمْ عليه] ، فهي مستأنفة لا حالية .

٢ ـ ألا تكون مصدرة بدليل استقبال ، أي بكلمة دالة على الاستقبال ، فان كانت كذلك نحو : جاء زيد [سوف أكرمُه] ، فهي مستأنفة لا حالية .

٣ ـ أن تقع بعد معرفة محضة ، فان وقعت بعد معرفة غير محضة مثل المعرف الجنسي في قوله تعالى : كمثل الحمار [يحمل أسفاراً] ، فهي غير متعينة للحالية ، بل يصح اعتبارها حالاً ، ويصح اعتبارها نعتاً ، لأن المعرف الجنسي كالنكرة في المعنى . وكذا الأمر إذا وقعت بعد نكرة غير محضة مثل النكرة الموصوفة في قوله تعالى : وهذا ذكر مباركٌ [أنزلناه] ، فهذه صالحة للحالية والوصفية .

وقد تقع الجملة حاليةً بعد النكرة المحضة ، ومنه قوله تعالى : وعسى أن تكرهوا شيئاً [وهو خيرٌ لكم] ، وقوله : أو كالذي مرّ على قريةٍ [وهي خاوية] . وإنما تعين في هذه أن تكون حالاً على الرغم من كونها بعد نكرة ، لأنها مصدرة بالواو ، والواو لا تعترض بين الموصوف

---

(١) انظر ص ٢٢١ وما بعدها من الجزء الثالث من هذا الكتاب .

وصفته ، خلافاً للزمخشري ومن وافقه . كذا يقول ابن هشام . وعندي أن الحالية متعينة لا بسبب الواو ، بل لأن تذوّق الجملة يشعر بحاليتها ، إذ قد تأتي الجملة حالية بعد النكرة المحضة وليست مصدرة بالواو ، وذلك كقوله تعالى : وجاء من أقصى المدينةِ رجل [يسعى] ، فالحس اللغوي يشعر أن المقام هنا مقام بيان حال تلبس الفاعل أثناء قيامه بفعله ، لا مقام بيان وصف ثابت .

٤ ـ أن تشتمل على رابط يربطها بصاحبها . ورابطها إما الضمير وحده ، واما الواو وحدها ، وإما كلاهما معاً .

٥ ـ ألا يكون ما تعلقت به مبتدأ أو موصولاً ، فان كان الأول فهي خبر عنه لا حال ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، وإن كان الثاني فهي صلة له ، نحو : جاء الذي [أكرمته] .

وقد تلتبس الحالية بالمعترضة . وعندئذ فشروطها هذه تميزها منها .

وهذه أمثلة للجملة الحالية مع ذكر ما دار حول بعضها من خلاف :

١ ـ جاء زيد [يضحك]

الجملة حالية محلها النصب . ولا خلاف .

٢ ـ وعسى أن تكرهوا شيئاً [وهو خير لكم]

قال بعضهم : الجملة حالية بدليل تصدرها بواو الحال . وقال آخرون : الجملة صفة لتعلقها بنكرة محضة ، أما الواو فزائدة . وقد مرّ .

٣ ـ نحن [معاشر الأنبياء] لا نورث

قال بعضهم : جملة الاختصاص حالية . وقال آخرون : بل هي معترضة لا محل لها .

٣ ـ الجملة الواقعة مفعولاً

ومحلها النصب ، نحو قوله تعالى : قال : [إني عبدُ اللهِ] .

وليس كل فعل متعدٍ بقادر على أن يأخذ مفعوله جملة ، فالأفعال من نحو « ضرب وأكل وشرب » وما شابهها لا يقع مفعولها إلا مفرداً . أما الأفعال التي يأتي مفعولها جملة فمحصورة فيما يأتي :

١ ـ **فعل القول** : نحو : قال [إني عبد الله] .

٢ ـ **الفعل المرادف للقول** : ونعني به كل فعل بمعنى « قال » ، نحو قول الشاعر :

رَجُلانِ من مكّةَ أخبرانا : [إنا رأينـا رَجُلاً عُريانا]

وفي هذين خلاف سنذكره عند سرد الأمثلة .

٣ ـ **« ظن وأخواتها »** : ولا تقع الجملة هنا إلا مفعولاً ثانياً ، نحو : ظننت زيداً [ينظم الشعر] . وأصل هذه هو الخبر كما نعلم .

٤ ـ **« أعلَمَ وأخواتها »** : ولا تقع الجملة هنا إلا مفعولاً ثالثاً ، نحو : أخبرت زيداً خالداً [ينظم الشعر] . وأصل هذه هو الخبر أيضاً .

٥ ـ **الفعل القلبي المعلّق** : ونعني به كل فعل قلبي علّق ، أي منع من العمل في لفظ مفعوله أو مفعوليه ، فالأول نحو : عرفتُ [من زيدٌ ؟] ، والثاني نحو : علمت [أيُّ الرجال زيدٌ ؟] . والجملة مع الأول سادة مسد المفعول الواحد ، ومع الثاني سادة مسدَّ المفعولين .

وهذه أمثلة للجملة المفعول بها مع ذكر ما دار حول بعضها من خلاف :

١ ـ ظننت زيداً [ينظم الشعر]

الجملة مفعول ثان لفعل « ظن » . ولا خلاف .

٢ ـ أخبرت بكراً زيداً [ينظم الشعر]

الجملة مفعول ثالث لفعل « أخبر » . ولا خلاف .

٣ ـ عرفت [من أبوك ؟]

الجملة مفعول بها لفعل « عرف » المعلق بالاستفهام . ولا خلاف .

٤ ـ قال : [إني عبد الله]

قال بعضهم : الجملة مفعول بها لفعل « قال » ، لأنه يمكن الاخبار عنها بأنها « مقولة » ، أي إنك تستطيع أن تقول فيها ما تقوله في كل مفعول به عندما تخبر عنه باسم مفعول مشتق من الفعل الواقع به . واليك شرح ذلك : إذا أخبرت عن المفعول به من قولك « أكلت الخبزَ » قلتَ : الخبز مأكول ، وإذا أخبرت عن المفعول به من قولك « شربت الماءَ » قلتَ : الماء مشروب ، وإذا أخبرت عن المفعول به من قولك « ضربت زيداً » قلت : زيد مضروب ، وإذا أخبرت عن جملة « اني عبد الله » من قوله تعالى « قال : [اني عبد الله] » قلت : الجملة مقولة . فاذا كان المأكول مفعولاً به لفعل الأكل ، والمشروب مفعولاً به لفعل الشرب ، والمضروب مفعولاً به لفعل الضرب ، فان المقولة أيضاً مفعول بها لفعل القول . وقال آخرون : بل الجملة مفعول مطلق ، لأن جملة القول هي حدث القول نفسه ، فكما أن « القرفصاء » مفعول مطلق في قولك : جلست القرفصاءَ ، لأنها نفس الجلوس ، وكما أن « الهوينى » مفعول مطلق

في قولك : سرت الهويني ، لأنها نفس السير ، فكذلك جملة « اني عبد الله » ، لأنها نفس حدث القول .

٥ ـ صاحَ زيدٌ : [أنا مسافر]

قال الكوفيون : الجملة مفعول بها لفعل « صاح » لأنه بمعنى « قال » . والقاعدة العامة أن الشيء إذا كان بمعنى شيء آخر أخذ حكمه . وقال البصريون : الجملة مفعول بها لقول محذوف هو حال من زيد ، والتقدير : صاح زيد قائلاً : [أنا مسافرٌ] ، وانما قلنا ذلك لأن الجملة يمكن الاخبار عنها بأنها « مقولة » فتكون مفعولاً بها لفعل القول فقط ، ولكن لا يمكن الاخبار عنها بأنها « مصيحة » حتى تكون مفعولاً بها لفعل الصياح . وقال الزمخشري : الجملة المحكية بمرادف القول تفسير له وليست مقولة لشيء ، وإذن فلا محل لها من الاعراب . وتابعه ابن هشام في ذلك فقال : وهو الظاهر .

٤ ـ الجملة المضاف اليها

وحلها الجر ، نحو : دخلت المدرسة يومَ [دخلها زيد] .

ولا يشترط في الجملة المضاف اليها شرط ، أما مضافها فاشترطوا أن يكون واحداً من ثمانية .

١ ـ **اسماء الزمان** : ونعني بها كل اسم موضوع لقطعة من الزمان مثل : اليوم ، والساعة ، والدقيقة ، والحين ، واللحظة ، وما شابه ذلك . فكل هذه الاسماء يصح إضافتها إلى الجمل سواءٌ أكانت منصوبة على الظرفية نحو : جئت يومَ [جاء زيد] ، أم كانت غير ذلك نحو : جئت

في يومِ [جاء زيد] ، و : يومُ [يجيءُ زيدٌ] أحبُّ الأيام إلي ، و : عرفت يومَ [يجيءُ زيد] ...

٢ ـ « حيث » : وتختص بذلك عن سائر اسماء المكان ، وإضافتها إلى الجملة لازمة . وإذا خرجت عن الظرفية ففي اضافتها إلى الجملة خلاف سنذكره عند عرض الامثلة .

٣ ـ « آية » : بمعنى علامة . وفيها خلاف سنذكره في الأمثلة .

٤ ـ « ذو » : وفيها خلاف .

٥ ـ « لدن » : وفيها خلاف .

٦ ـ « ريث » : وفيها خلاف .

٧ ـ « قول » : وفيها خلاف .

٨ ـ « قائل » : وفيها خلاف .

وهذه أمثلة للجملة المضاف اليها مع ذكر ما دار حولها من خلاف .

١ ـ جئت حينَ [جاء زيد]

قال الأكثرون : الجملة في محل جر بالاضافة . وقال الدماميني : الجملة مقصود لفظها فهي مفرد لا جملة ، وعلى رأيه فلا يضاف شيء إلى الجملة اطلاقاً .

٢ ـ جلست في حيثُ [جلس زيد]

قال الأكثرون : الجملة في محل جر بالاضافة . وقال المهدوي شارح الدريدية : إذا خرجت « حيث » عن الظرفية بأن جُرَّت بالحرف خرجت

عن الاضافة إلى الجمل ، وصارت الجمل بعدها صفة لها ، والتقدير : جلست في مكانٍ [جلس فيه زيد] .

٣ ـ أعطني كتاب زيد بآيةِ [زارك البارحة]

قال سيبويه : الجملة مضاف اليها محلها الجر . وقال ابن جني : الجملة صلة لحرف مصدري محذوف ، والتقدير : بآية ما زارك البارحة . وعلى ذلك فالمضاف اليه مفرد لا جملة ، وهو المصدر المؤول .

٤ ـ إذهبْ بذي [تسلمُ]

هذه عبارة مألوفة في الكلام العربي ، ومعناها العام : اذهب في وقت تسلم فيه . واختلف النحاة في تحليلها على وجهين ، فقال بعضهم : هي على تقدير : إذهبْ بوقتٍ صاحبِ سلامةٍ ، وعليه تكون « ذو » اسماً من الاسماء الخمسة ، واقعة موقع النعت لمنعوت منكر محذوف ثابت هي عنه بعد حذفه ، وتكون مضافة ، والجملة بعدها مضاف اليها . وقال آخرون : هي على تقدير : إذهب بالوقت الذي تسلم فيه ، وعليه تكون « ذو » اسماً موصولاً ، واقعة موقع النعت لمنعوت معرف محذوف ثابت هي عنه بعد حذفه ، وتكون الجملة بعدها صلة لها لا محل لها من الاعراب .

٥ ـ جئت لَدُنْ [جاء زيد]

قال الأكثرون : الجملة مضاف اليها محلها الجر . وقال ابن مالك في بعض كتبه : الجملة صلة لحرف مصدري محذوف ، والتقدير : جئت لدن أن [جاء زيد] . والمضاف اليه هو المصدر المؤول من الجملة ، وذلك لأن « لدن » ليست خالصة للزمان ، بل هي لمبدأ الغايات مطلقاً ، زمانية

كانت هذه الغايات أو مكانية ، فلهـذا لا تضاف إلا إلى المفرد ، فشأنهـا كشأن « قبل » و « بعد » ، فكما أن هاتين لا تضافان إلى الجملة فـلا يقال : جئت قبل [جاء زيد] ، ولا : جئت بعد [جاء زيد] ، حتى تقول : جئت قبل أن [جاء زيد] ، و : جئت بعد أن [جاء زيد] ، فكذلك « لدن » . ولذا فالحرف المصدري بعدها لا بد منـه مذكوراً أو مقدراً . قال ابن الدهان : وهذا هو مذهب سيبويه .

٦ ـ إجلسْ ريثَ [يأتي زيد]

والخلاف هنا كالخلاف في « لدن » .

٧ ـ قولُ [وُلِـدَ لك غلام] يسعدني

قال الأكثرون : الجملة مضاف اليها محلها الجر . وقال الدماميني : الجملة مقصود لفظها فهي مفرد لا جملة ، وإذن فهي خارجة عما نحن فيه .

٨ ـ قائلٌ [وُلِـدَ لك غلام] سينال مني مكافأة

والخلاف هنا كالخلاف في المسألة السابقة .

٥ ـ الجملة المجزومة بالشرط

ومحلها الجزم نحو : إن يجتهد زيد [فهو ناجحٌ] .

وشرط هذه أن تكون أداة الشرط جازمة ، ثم أن تقـترن بالفاء أو بـ « إذا » الفجائية . وقد تحذف الفـــاء أحيانـاً فتقـــدر ، ومنه قول الشاعر :

من يفعلِ الحسناتِ [اللهُ يشكرُها]
والشرُّ بالشرِ عنـــدَ اللهِ مثـــلانِ

والتقدير : من يفعل الحسنات [فالله يشكرُها] .

وهذه أمثلة للجملة الواقعة في جواب الشرط الجازم مع ذكر الخلاف الذي دار حولها .

١ ـ إن يجتهد زيد [فهو ناجحٌ]

قال الأكثرون : الجملة في محل جزم . وقال الدماميني : بل لا محل لها ، تمسكاً بمبدأ أن الجملة إذا حلت في المواقع المخصصة للجمل فلا محل لها ، وموقع الاجابة عن الشرط هو للجمل وليس للمفردات .

٢ ـ إن اجتهد زيد [ينجحُ]

برفع « ينجح » . وهذا جائز إذا كان فعل الشرط ماضياً . ولا خلاف في أن هذه الجملة ليست هي جواب الشرط ، ولكن الخلاف في كونها جزءاً من جواب الشرط أو ابتدائية مؤخرة من تقديم : قال المبرد : الجملة ههنا خبر عن مبتدأ محذوف قبله فاء جزاء محذوفة ، والتقدير : إن إن يجتهد زيد فهو [ينجحُ] ، وعليه فالجملة صغرى خبرية محلها الرفع ، والجملة الكبرى جواب شرط محلها الجزم . وقال سيبويه : يجوز هذا ، ويجوز أمر آخر ، وهو : أن تكون مؤخرة من تقديم ، والتقدير : [ينجحُ زيد] إن اجتهد ، وعليه فالجملة ليست صغرى ولا كبرى ، وهي ابتدائية لا محل لها من الاعراب أُخِّرَتْ من تقديم ، وهي دليل الجواب المحذوف ، وليست هي الجواب ولا جزءاً منه .

٦ ـ الجملة التابعة لمفرد

وهي ثلاثة أنواع :

١ - الوصفية : وشرطها أن تكـــون مشتملة على ضمير يربطهـا بموصوفها ، ثم أن يكون موصوفها نكرة محضة ، فان لم يكن كـذلك ، كأن يكون نكرة مخصصة بوصف أو إضافة ، فهي صالحـــة لأن تكون نعتاً له أو حالاً منـــه ، وذلك نحو : « عندنا تلميـــذٌ نشيطٌ [يحب المطالعة] » . فجملة « يحب المطالعة » يمكن اعتبارها نعتاً للتلميذ ، ويمكن اعتبارها حالاً منه لأنه تخصص بوصفه بالنشاط .

وباعتبار أن الجملة الوصفية جملة تابعة ، فان محلها في الاعراب تابـع لاعراب موصوفها ، فهي في مثـل قولك : جاء رجل [يحمل كتباً] ، محلها الرفع ، وفي مثل قولك : رأيت رجلاً [يحمل كتبـــاً] ، محلهـا النصب ، وفي مثل قولك : مررت برجلٍ [يحمل كتباً] ، محلها الجر .

٢ - المعطوفة على مفرد : ومحلها بحسب ما عطفت عليه ، فهي في مثل : زيد كاتبٌ [وينظم الشعر] محلها الرفع لعطفها على خبر مرفوع ، وفي مثل : كان زيد كاتباً [وينظم الشعر] محلها النصب لعطفها على خبر منصوب ، وفي مثل : مررت برجلٍ كاتبٍ [وينظم الشعر] محلها الجر لعطفها على اسم مجرور .

٣ - المبدلة من مفرد : وهذه اختلف النحاة فيها : فمنهـــم من أثبتها ، ومثلوا لها بقوله تعالى : وأسرّوا النجـوى الذين ظلموا : [هـل هذا إلا بشرٌ مثلكُمْ ؟] ، فالجملة عند هؤلاء بدل من « النجوى » ، ومنهم من نفاها وردّ ما ورد منها مشابهاً للآية إلى نوع الجملة المفسرة .

٧ - الجملة المستثناة

وهي الواقعة بعد « إلا » ، ومحلها النصب على الاستثناء ، نحـو : جاء الطلاب إلا [زيدٌ لم يأتِ] ، فزيد مبتـدأ ، والجملة الصغرى « لم

يأت » خبره ، والجملة الكبرى في محل نصب على الاستثناء .

ولا بد في هذه الجملة من أن يكون الكلام قبل « إلا » تاماً ، فان كان مفرغاً كانت الجملة التي بعد « إلا » بحسب العوامل التي قبلها ، ففي مثل : « ما جاء زيد إلا [كتابُه معه] » محلها النصب على الحالية لا على الاستثناء ، لأنها حال مفرغة من أحوال عامة لزيد لم تذكر قبل « إلا » ، وفي مثل : « ما علمت زيداً إلا [يفعل الخير] » ، محلها النصب على المفعولية لا على الاستثناء ، لأن فعل « علم » لم يستوف غير مفعوله الأول قبل « إلا » ، فتكون الجملة التي بعدها مفعولاً ثانياً له .

٨ ـ الجملة الواقعة مبتدأ

ومحلها الرفع . واختلف النحاة فيها ، فمنهم من أثبتها واحتج لها بالمثل العربي : [تسمعُ بالمُعَيْدِيِّ] خيرٌ من أن تراه ، ومنهم من نفاها وحمل ما ورد منها على اضمار « أن » ، فعلى قول هؤلاء يكون المبتدأ هو المصدر المؤول من الجملة والحرف المصدري المقدر ، لا الجملة نفسها .

٩ ـ الجملة الواقعة فاعلاً

ومحلها الرفع . وخلاف النحاة فيها كخلافهم في الواقعة مبتدأ ، فأما المثبتون لها فاحتجوا بقول الشاعر :

وما راعني إلا [يسيرُ بشرطةٍ]
وعهدي به قيناً يسيرُ بكيرِ

على اعتبار جملة « يسير » فاعلاً لفعل « راعني » ، وأما النافون لها ، فأولوا ذلك وأمثاله على إضمار الحرف المصدري .

ومنهم من فصّل فقال : إن كان الفعل المسند قلبياً ، وكانت الجملة بعده مقترنة بمعلق ، جاز إسناد الفعل إلى الجملة ، نحو : ظهر لي [أجاء زيد ؟] ، وإلا فلا .

١٠ ـ الجملة النائبة عن الفاعل

ومحلها الرفع . وخلاف النحاة فيها كخلافهم في الواقعة فاعلاً ، فمنهم من أجازها مطلقاً ، وعلى رأي هؤلاء تكون عبارة : عُلِمَ [جاء زيدٌ] ، صحيحة ، على اعتبار جملة « جاء زيد » نائبة عن الفاعل ، ومنهم من أنكرها مطلقاً ، وعلى رأي هؤلاء تكون العبارة السابقة فاسدة ، ومنهم من أجازها بالشرطين السابقين ، وهما كون الفعل المسند قلبياً ، وكون الجملة مقترنة بمعلق ، وعلى رأي هؤلاء لا تصح العبارة السابقة إلا بعد إضافة معلق اليها ، أي أن تصير هكذا : عُلِمَ [أجاء زيد ؟] .

وأما الجملة المحكية بقول لم يسم فاعله ، كقوله تعالى : « وإذا قيل لهم : [لا تفسدوا في الأرض] » ، فقد اختلف فيها النحاة : فأما المانعون لأن تكون الجملة نائبة عن الفاعل ، فقد اعتبروا نائب الفاعل في مثل هذه العبارة ضميراً مستتراً عائداً على المصدر المفهوم من الفعل « قيل » ، والتقدير : قيل هو ، أي قيل القولُ ، واعتبروا الجملة الواقعة بعد القول مفسرة لهذا الضمير المستتر ، ولا محل لها من الاعراب . وأما ابن هشام فيضطرب كلامه في شأن هذه الجملة ، فمرة يقول : والصواب أن النائب هو الجملة لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول ، فكيف انقلبت مفسرة (١) ؟ ، ومرة أخرى يقول : وأما قوله تعالى « وإذا قيل لهم :

---

(١) انظر المثال السابع من أمثلة الجملة المفسرة ، من الباب الثاني ، من كتاب المغني .

[لا تفسدوا في الأرض] ... فليس من باب الاسناد إلى الجملة [١] ، ومرة ثالثة يقول : « وهذه النيابة مختصة بباب القول » ، ويعلل ذلك بقوله : « إن الجملة التي يراد بها لفظها تنزل منزلة الاسماء المفردة [٢] » . وهذا خلط عجيب ، لأن الجملة إذا أريد لفظها جاز الاسناد اليها مطلقاً ، وليس ذلك مختصاً بباب القول .

١١ ـ الجملة التابعة لجملة ذات محل

وعلها بحسب محل ما تتبعه . ولها نوعان :

١ ـ المعطوفة على جملة ذات محل : ومثالها : زيد [ينظم الشعر] و [يكتب القصة] ، فالجملة الثانية محلها الرفع لعطفها على الجملة الأولى التي محلها الرفع لوقوعها خبراً عن زيد .

٢ ـ المبدلة من جملة ذات محل : وهذه مختلف فيها ، فمنهم من أثبتها مشترطاً لها أن تكون أوفى مما تبدل منه بتأدية المعنى المراد ، واحتجوا لها بقول الشاعر :

أقول له : [ارحل] [لا تقيمنّ عندنا]
وإلا فكن في السر والجهر مسلما

فالجملة الثانية محلها النصب لكونها بدلاً من جملة « ارحل » التي محلها النصب لوقوعها محكية بالقول ، والشرط المذكور متوفر فيها ، لأن اظهار الكراهية ، وهو المعنى الذي أراده الشاعر من بيته ، ظاهر في

(١) انظر التنبيه الذي ختم به الجمل ذات المحل من الاعراب .
(٢) انظر الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً من كتابه المغني .

الجملة الثانية أكثر من ظهوره في الجملة الأولى ، لأن عبارة « ارحل » لا تدل دلالة قاطعة على الكراهية ، لأنك قد تقولها لمن تريد رحيله لا بداعي الكراهية ، بل بدواع أخرى ، أما عبارة « لا تقيمن عندنا » فدلالتها على الكراهية ظاهرة واضحة ، لما فيها من الطباق السلبي مع عبارة « اقم عندنا (١) » .

وأما المنكرون لوقوع الجملة بـــدلاً فردوا ما ورد مما يوهمها إلى التفسيرية مرة ، وإلى المستأنفة مرة أخرى .

٦ ـ الجمل التي لا محل لها من الإعراب :

وقد حصرها النحاة في سبع ، وهي :

١ ـ الجملة المستأنفة

وتسمى الابتدائية أيضاً ، وذلك لأن الكلام يبدأ بها . ولها نوعان :

١ ـ المفتتح بها النطق : كالجملة الأولى من قولك : [جاء زيد] يحمل كتبه .

٢ ـ المنقطعة عما قبلها : كالجملة الثانية من قولك : مات فلان [رحمه الله] .

وقولنا « المنقطعة » نعني به عـدم التعلق باتباع أو إخبار أو نعت

(١) الطباق السلبي ، كما هو معروف في علم البديع : هو الاتيان بكلمتين أو عبارتين متضادتين في المعنى بوساطة أداة نفي ، مثل : جاء ــ ما جاء ، جميل ــ غير جميل ... وهكذا .

أو حالية ... الخ ، أما الارتباط المنوي بغير ذلك فلا يضر ، فالجملة الثانية من قولك : أكرمك زيد [فأكرمْه] ، مستأنفة على الرغم من ارتباطها بما قبلها برابطٍ الصلة .

وهذه أمثلة لجمل اختلف النحاة في استئنافيتها :

١ ـ إنْ قامَ زيدٌ [أقومُ]

قال سيبويه (١) : الجملة مستأنفة ، مؤخرة من تقديم ، والأصل : [اقومُ] إن قام زيد ، وهي إذن دليل الجواب ، لا الجواب نفسه . وقال المبرد : الجملة خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : إن قام زيد فأنا [أقومُ] .

وانما حملها على ذلك رؤيتها للمضارع مرفوعاً بعد الشرط الجازم (٢) .

٢ ـ جاء القوم [خلا زيداً]

قال ابن عصفور : الجملة مستأنفة . وقال السيرافي : يجوز هذا ويجوز اعتبارها حالية ، على تقدير : جاء القوم خالين عن زيد .

٣ ـ جاء القوم حتى [زيدٌ جاء]

قال الجمهور : الجمل بعد « حتى » مستأنفة . وقال الزجاج وابن درستويه : إنها في موضع جر بحتى . وقد تقدم .

---

(١) هذا أحد قولين له في هذه الجملة .

(٢) مر معنا في مبحث جزم المضارع انه إذا وقع في جواب جزم وكان فعل الشرط ماضياً جاز رفعه وجاز جزمه .

٢ ـ الجملة المعترضة

وهي الواقعة بين شيئين متطالبين ، كالمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، والجار والمجرور ، والمضاف والمضاف اليه ... الخ . وضابطها أن تصلح للسقوط دون أن يؤدي ذلك إلى اختلال في علاقات الكلام بعضه ببعض ، وذلك نحو : نجح [أظن] زيدٌ ، ونحو : زيدٌ [واللهِ] ناجحٌ ، ونحو : ترك زيد بعد وفاته [رحمه الله] ثروة طائلة .

هذا ، وقد اختلف في جملة الاختصاص من نحو : نحن [معاشرَ الأنبياء] لا نورث ، فقال قوم هي معترضة ، وقال آخرون هي حالية . وقد تقدم .

٣ ـ الجملة المفسرة

واختلاف النحاة في أمر هذه الجملة كثير ، واضطراب أقوالهم فيها أكثر . ويمكن تلخيص ما قالوه بالآتي :

فأما ابن هشام فيضبطها بأنها : الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه . وبقوله في هذا الضابط « الفضلة » يحترز عن نوعين من الجمل يكشفان حقيقة ما يليان : فأما النوع الأول فهو الجملة المفسرة لضمير الشأن ، كما في قولك : إنه [لا يفلح الظالمون] ، فهذه الجملة عمدة لا فضلة ، ولها محل من الاعراب باتفاق . وأما النوع الثاني فهو الجملة المفسرة في باب الاشتغال ، كما في قولك : زيداً [ضربتُه] ، فهذه عمدة أيضاً لا فضلة ، لأن إسقاطها يخل بالكلام .

ولا ندري لماذا يحترز ابن هشام بضابطه عن هذا النوع الثاني من

الجمل رغم أنه يسميه بالجملة المفسرة ، ورغم أنه يذهب إلى كونه لا محل له من الاعراب خلافاً للشلوبين .

ومهما يكن من شيء فالظاهر أن ابن هشام شعر بغموض ضابطه وعدم كفايته فعقب عليه قائلاً : وسأذكر لها أمثلة توضحها [١] .

وبدلاً من أن يأتي بأمثلة توضح الجملة المفسرة - كما ادعى - وتبين بشكل حاسم حدودها التي تميزها عن غيرها ، نجده يأتي بثمانية أمثلة كان خمسة منها مما جرى فيه خلاف ، أو مما هو محتمل للتفسير وغيره على رأي ابن هشام نفسه . وأغرب من ذلك أنه في بعض الأمثلة التي اختلف فيها وقف من المختلفين موقف الحياد فلم يرجح رأياً على آخر . وكل هذا جعل من أمثلته عاملاً في زيادة غموض الجملة المفسرة لا في وضوح حدودها .

وإذا رجعنا نحن إلى أمثلته الثمانية الأساسية ، وإلى ما جاء في تضاعيف تنبيهاته واستطراداته من أمثلة أخرى ، أمكننا أن نستخلص رأيه في الجملة المفسرة على الشكل التالي :

١ - كل جملة مصدرة بحرف التفسير « أي » ، فهي جملة مفسرة ، وذلك كقول الشاعر :

وترمينني بالطَّرْفِ أي [أنت مذنبٌ]
وتقلينني لكنَّ إياك لا أقلي

٢ - كل جملة أتت بعد لفظ فيه معنى القول وليس فيه حروفه [٢] ،

---

(١) يقصد الجملة المفسرة .
(٢) يعني كل فعل بمعنى « قال » ، مثل : صاح ، نادى ، هتف ، أمر ، ... الخ .

فهي جملة مفسرة ، ولكن يشترط في هذه شرطان : الشرط الأول أن تكون مقترنة بـ « أنْ » التفسيرية ، كقــوله تعالى : فأوحينا اليه أنْ [اصنعِ الفُلْكَ] ، فان لم تكن مقترنـة بها ، نحو : نادى زيـــدٌ : [تعال يا خالد] ، فهي إما محكية (١) لما فيه معنى القول على مذهب الكوفيين ، وإما محكية لقول محذوف على مذهب البصريين الذين يقدرونه : نادى زيد قائلاً : [تعال يا خالد] . والشرط الثاني ألا تقدر الباء الجارة قبــل « أن » فان قدرتها كانت « أنْ » مصدرية لا تفسيرية ، وكانت الجملة صلة للحرف المصدري لا مفسرة .

٣ ـ كل جملة أتت بعد مفرد يؤدي معناهـــا فهي مفسرة لذلك المفرد ، وذلك كقوله تعالى : وأسَرّوا النجوى الذين ظلموا [هل هـذا إلا بشر مثلكم ؟] ، فجملة الاستفهام تفسير للنجوى لأن النجـــوى التي أسرّها الذين ظلموا هي جملة الاستفهام نفسها .

٤ ـ كل جملة أتت تفصيلاً لمفرد مجمل فهي مفســـرة له ، وذلك كقوله تعالى : إنَّ مَثَلَ عيسى عندَ اللهِ كمَثَلِ آدمَ : [خَلَقَهُ من ترابٍ ثم قال له كنْ فيكون] ، فواضحٌ أن « مثل آدم » كلمة مجملة ، وان الجملة التي بين المعقوفين تفصيل لهذا الاجمال .

٥ ـ كلما وقعت جملة موقع مفرد لا تجيز القواعد النحوية إيقاعهـا موقعه ، اعتبر المفرد صاحب الموقع محذوفاً ، أو مضمراً ، واعتبرت الجملة تفسيراً له . ومن هذا النوع الجملة الثانيـة من نحو قولك : أحْسِنْ إلى زيدٍ [أعطِهِ ألفَ دينارٍ] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع المفعول المطلق ، لأنها مبينة لنوع الاحسان الذي تطلبه لزيد ، ولكن لما كانت

---

(١) أي مفعول بها .

القواعد النحوية لا تجيز عند النحاة أن يأتي المفعول المطلق جملةً ، اعتبر المفعول المطلق محذوفاً ، واعتبرت هذه الجملة المؤدية لوظيفته تفسيراً له . ومنه أيضاً جملة « لهم مغفرة » من قوله تعالى : وَعَدَ اللهُ الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ [لهم مغفرة وأجرٌ عظيمٌ] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع المفعول الثاني لفعل « وعد » ، ولكن لما كانت قوانين النحويين لا تجيز لفعل « أعطى » وإخوته ـ وفعل « وعد » واحد منها ـ أن يكون مفعوله الثاني جملةً ، اعتبر هذا المفعول الثاني محذوفاً ، واعتبرت الجملة القائمة بوظيفته تفسيراً له ، والتقدير عند النحاة : وَعَدَ الله الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ شيئاً هو : [لهم مغفرةٌ وأجرٌ عظيمٌ] . ومنه أيضاً جملة « لا تفسدوا » من قوله تعالى : وإذا قيل لهم : [لا تفسدوا في الأرض] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع النائب عن الفاعل لفعل « قيل » ، ولكن لما كانت قواعد بعض النحاة لا تجيز الاسناد إلى الجملة ، اعتبر نائب الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « هو » يعود على « القول » المفهوم من فعل « قيل » ، واعتبرت الجملة القائمة بوظيفته تفسيراً له . والتقدير : وإذا قيل لهم قولٌ هو : [لا تفسدوا في الأرض] . ومنه أيضاً جملة « ليسجننه » من قوله تعالى : ثم بدا لهم من بعد ما رَأَوُا الآيات [لَيَسْجُنُنَّهُ حتى حين] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع الفاعل لفعل « بدا » ، ولكن لما كانت قواعد بعض النحاة لا تجيز مجيء الفاعل جملةً ، اعتبر الفاعل ضميراً مستتراً تقديره « هو » يعود على « البداء » المفهوم من فعل « بدا » ، واعتبرت الجملة تفسيراً له ، والتقدير : ثم بدا لهم بداءٌ هو : [ليسجننه] (١) .

ويمكن أن نجمع الأنواع الثلاثة الأخيرة : ٣ ، ٤ ، ٥ ، تحت

(١) وابن هشام يرى أن هذه الجملة جواب قسم مقدر ، وان المفسر انما هو مجموع القسم وجوابه .

ضابط واحد هو : كل جملة أتت بعد مفرد مصرح به ، أو بعد مفرد محذوف عند كل النحاة أو عند بعضهم ، وكانت هذه الجملة جواباً عن سؤال : ما هو ؟ أو ما مضمونه ؟ أو : وكيف ذلك ؟ فهي جملة مفسرة . وكل ذلك بشرط أن تكون فضلة لا عمدة (١) . ويظهر هذا إذا عدنا إلى الأمثلة ووضعنا قبل الجملة المفسرة واحداً من الأسئلة المذكورة لتكون الجملة جواباً عنه :

١ ـ وأسرُّوا النجوى الذين ظلموا ـ وما مضمون هذه النجوى ؟ ـ : [هل هذا إلا بشرٌ مثلكم ؟] .

٢ ـ إنَّ مَثَلَ عيسى عند اللهِ كمَثَلِ آدم ـ وكيف كان مثل آدم ؟ ـ : [خلقه من تراب ثم قال له كنْ فيكون] .

٣ ـ هل أدلكم على تجارةٍ تُنْجيكم من عذابٍ أليمٍ ؟ ـ وكيف تكون هذه التجارة ؟ ـ : [تؤمنون بالله] .

٤ ـ ثم بدا لهم من بعد ما رَأوُا الآيات ـ وما هذا البداء الذي بدا لهم ؟ ـ : [لَيَسْجُنُنَّهُ حتى حين] .

٥ ـ وإذا قيل لهم ـ وما القول الذي قيل لهم ؟ ـ : [لا تفسدوا في الأرض] .

---

(١) ذلك لأن من الجمل ما يقع جواباً عن أمثال هذه الاسئلة ولا يكون مع ذلك مفسراً ، من ذلك مثلاً جملة الخبر في نحو قولك : الأتان [إنها انثى الحمار] ، فواضح أن هذه الجملة واقعة موقع الجواب عن سؤال : « وما الأتان ؟ » . ومع ذلك لا تعتبر تفسيرية ، بل خبرية ، لأنها عمدة ، والكلام يختل بحذفها .

٦ ـ أحسن إلى زيد ـ وما هذا الاحسان ؟ ـ : [أعطه ألف دينار] .

٧ ـ وعد الله الذين آمنوا وعملوا الصالحاتِ ـ وما الشيء الذي وعدهم إياه ؟ ـ : [لهم مغفرةٌ وأجرٌ عظيم] .

★ ★ ★

هذا ما أمكننا أن نستخلصه من كلام ابن هشام على الجملة المفسرة . أما الزمخشري فلم يدرس الجمل في كتابه النحوي المسمى بالمفصل ، وانما بث آراءه فيها في تفسيره للقرآن الكريم المسمى بالكشاف . وإذا عدنا إلى ما نقله عنه ابن هشام في هذا الموضوع ، أمكننا أن نستخلص أن الجملة المفسرة عند الزمخشري هي كل جملة آتت تفصيلاً لمجمل بما في ذلك أن يكون المجمل لفظاً فيه معنى القول دون حروفه من غير أن تقترن الجملة بـ « أنْ » التفسيرية ، فهو يقول في جملة « للذكر مثلُ حظِ الأنثيين » من قوله تعالى : يوصيكم الله في أولادكم [للذكر مثل حظ الأنثيين] يقول : إن الجملة الأولى إجمال ، والثانية تفصيل لها . ويعقب ابن هشام على ذلك بقوله : وهذا يقتضي انها عنده مفسرة ، وهو الظاهر (١) .

وهذا عجيب من ابن هشام ، فرغم موافقته هنا للزمخشري في اعتبار الجملة التي بعد ما فيه معنى القول تفسيرية ، لا يصرح برأيه هذا عند الكلام على الجملة المفسرة ، ولا يشير إلى هذا المذهب من قريب ولا من بعيد .

أما الشلوبين فلا نعلم من رأيه في هذا الموضوع إلا ما قاله عنه ابن هشام ، ويمكن أن يستفاد من هذا القول أن الشلوبين يخالف سائر النحاة في شيئين : الأول هو حد الجملة المفسرة ، فهي عنده كل جملة

---

(١) انظر الباب الثاني من المغني ، الجملة الثالثة الواقعة مفسولاً .

فصّلت جملاً مذكوراً أو كشفت عن حقيقة محذوف ، وعليه فجملة الاشتغال من نحو : زيداً [ضربتُه] ، والجملة المفسرة للفعل المحذوف من نحو : إذا الرجالُ [قاموا] جملتان مفسرتان . والثاني هو محل الجملة المفسرة ، فمحلها عنده هو بحسب ما تفسره ، فان فسرت مرفوعاً فهي في محل رفع ، وإن فسرت مجروراً فهي في محل جر ، ... وهكذا .

وإذا بدا لنا أن نستعين برأي نحوي محدث هو الشيخ مصطفى الغلاييني فلن نجد عنده إلا الخلط والاضطراب ، فهو يقول عند الكلام على عطف البيان (١) : ومن عطف البيان ما يقع بعد « أي وأنْ » التفسيريتين ، غير أنّ « أي » تفسر بها المفردات والجمل ، و « أنْ » لا يفسرُ بها إلا الجمل المشتملة على معنى القول دون أحرفه . تقول : « أشرتُ اليه أي : اذهب » . اه

وتقرأ هذا الكلام فتفهم منه أنه يعتبر الجمل الواقعة بعد هذين الحرفين المفسرين جملاً معطوفة عطفاً بيانياً على ما قبلها ، بل إنه يصرح بذلك عند إعرابه لأمثلته في الحاشية حيث يقول : « جملة « أي اذهب » عطف بيان على جملة « أشرت اليه » . اه

ثم تراه عند الكلام على الجملة التفسيرية من الجمل التي لا محل لها من الاعراب يقول (٢) : « والتفسيرية ثلاثة أقسام : مجردة من حرف التفسير ... ومقرونة بـ « أي » ، نحو : أشرت اليه أي : اذهب » اه .

وهكذا تراه يأتي بالمثال الواحد فيجعله مرةً معطوفاً بيانياً ، فيكون

(١) انظر الجزء الثالث من كتابه « جامع الدروس العربية » فصل : عطف البيان .
(٢) انظر آخر الجزء الثالث من كتابه « الجامع » .

محله من الاعراب كاعراب ما عطف عليه ، ويجعله مرةً ثانيـة تفسيراً لا محل له من الاعراب .

٤ ـ جملة جواب القسم

وهذه لا خلاف فيهـا إذا كان القسم مـذكوراً ، نحـــو : والله [لأكرمنَّك] ، أو موطأً له ، نحو : لئن جاء زيد [لأكرمنَّه] ، ولكن اختلف في نحو : [لقد جاء زيد] ، فقال بعضهم : الجملة جواب قسم مقدر ، واللام التي فيها هي لام القسم ، وقال آخرون : الـلام لام الابتداء والجملة ابتدائية .

٥ ـ جملة جواب الشرط

وهذه لا محل لها مطلقاً إذا كانت أداة الشرط غير جازمة ، نحو : لولا المطر [لهلك الزرع] ، وكذلك إذا كانت أداة الشرط جازمـة ولم تقترن الجـلة بالفاء ولا بـ « إذا » الفجائيـــة ، نحو : إن جاء زيـــد [أكرمته] .

٦ ـ جملة الصلة

وهذه نوعان :

١ ـ **الأول** : ما كان صلة لموصول اسمي ، نحو : جاء الذي [قام أبوه] .

٢ ـ والثاني : ما كان صلة لموصول حرفي ، نحو : أريـــد أن [أنام] . والحروف الموصولة هي ما نسميه بالحروف المصـــدرية ، وهي « أن » ، نحو : أريـد أن [أنام] ، و « أنَّ » ، نحـو : علمت أنَّ

[زيداً شاعرٌ] ، و « كي » ، نحو : أدرسْ لكي [أتعلَّمَ] ، و « ما » ، نحو : سافرت عندما [أشرقت الشمس] ، و « لو » المسبوقة بفعل « ود » ، نحو : وددت لو [تزورني] . وزاد بعضهم همزة التسوية ، نحو قوله تعالى : سواءٌ عليهم أ [أنذرتهم] أم لم تنذرهم .

٧ ـ الجملة التابعة لما لا محل له

وهي المعطوفة على جملة لا محل لها ، نحو : قام زيد [ولم يقم عمرو] ، فالثانية هنا لا محل لها لأنها معطوفة على الأولى التي هي ابتدائية لا محل لها ، أو المبدلة من جملة لا محل لها ، كقوله تعالى : واتقوا الذي أمدَّكم بما تعلمون [أمدَّكم بأنعامٍ وبنين] ، فهذه الجملة لا محل لها لأنها بدل من جملة « أمدَّكم بما تعلمون » التي لا محل لها لوقوعها صلة للذي .

٥ ـ اعراب شبه الجملة

١ ـ معنى شبه الجملة :

نعني بشبه الجملة الظرف أو نائبه المنصوبين على الظرفية ، والجار الأصلي مع مجروره . وقد يطلق على الأثنين اسم واحد هو : « الظرف » . ولهذا الاطلاق سببان :

١ ـ أولهما : أنه كثيراً ما يستعمل الجار والمجرور في مكان الظرف ومعناه ، إذ يستوي في العربية أن تقول : « سافرت في المساءِ » ، وأن تقول : « سافرت مساءً » ، وكذلك أن تقول : « جلست على الأرض » ، وأن تقول : « جلست فوقَ الأرضِ » .

٢ ـ ثانيها : أن العربية تعامل كلاً من الظرف والجار والمجرور معاملة واحدة في أكثر الأحيان ، فنحن نعلم أنها تتسع فيها ما لا تتسعه في غيرهما ، فتفصل بها بين أشياء لا تجيز الفصل بينها بغيرهما ، وتعطيها من حرية التنقل في المكان ما لا تعطيه لغيرهما . ولو استعرضنا القواعد النحوية كلها لوجدنا أنه ما من امتياز يمنح للظرف إلا كان الجار شريكاً له فيه .

أما تسميتها بشبه الجملة فذلك لأنها كثيراً ما يؤديان من الخدمات ما تؤديه الجملة نفسها ، ففي باب الخبر يمكنك أن تجعل الخبر جملة ، نحو : زيد [ينظم الشعر] ، كما يمكنك أن تجعله ظرفاً ، نحو : زيد [عندي] ، أو جاراً ومجروراً ، نحو : زيد [في الدار] ، وكذا الأمر في باب الحال ، وباب النعت . هذا إلى أن الجملة قد تحذف في بعض الأحيان

فلا يمكن شيئاً أن ينوب عنها إلا الظرف أو الجار والمجرور ، ونعني بذلك جملة الصلة ، فهذه الجملة لا تحذف إلا إذا ناب عنها ظرف أو جار ومجرور ،فمن الأول قوله تعالى : « ما [عندكم] ينفدُ وما [عندَ الله] باقٍ » ، ومن الثاني قولك : « زيد حريص على ما [بيده] » .

والمشكل في إعراب شبه الجملة هو أمر التعليق . فما هذا التعليق ؟

٢ ـ معنى التعليق :

رأينا فيما مضى من القواعد في القسم الرابع من الكتاب أن الاسم إذا لم يكن مسنداً ولا مسنداً اليه فهو إما تكملة للحدث الذي يمثله الفعل غالباً ، وإما تكملةٌ للاسم الدال على الذات . وبعبارة أخرى : الاسم إما خادم للحدث ، وإما خادم لاسم آخر . وليس التعليق إلا بيان المخدوم لكل خادم . وهذا البيان ضروري ، فبه تكشف عن العلاقات التي تربط كل كلمة بأخرى ، وقد قلنا قبلُ : إن الاعراب في بعض حقيقته بيانُ علاقات .

قد يقال : ولكن لماذا لا نعلق المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله ، بما تخدمه من أحداث ؟ ولماذا لا نعلق الحال والتمييز والمضاف اليه والمعطوف بيانياً والنعت ، بما تخدمه من اسماء ؟ ولماذا نقصر التعليق على الظرف والجار والمجرور ونلح عليه ؟

فنقول في الجواب :

١ ـ أولاً : نحن في الواقع الاعرابي نعلق أكثر هذه التكملات بما

تخدمه من أحداث أو أسماء ، ولكن تعليقنا لما يجري بألفاظ أخرى غير لفظ « متعلق » أو « متعلقان » ، فاذا قلنا في إعراب « صبراً » من قولنا « صبراً على الشدائد » : إنه مفعول مطلق لفعل محذوف ، فكأننا نقول : إنه مفعول مطلق متعلق بفعل محذوف ، فقولنا « لفعل » يعدل قولنا « متعلق » . وكذلك إذا قلنا في إعراب « كتاباً » من قولنا « كم كتاباً عندك ؟ » : إنه تمييز لـ « كم » ، فكأننا نقول : إنه تمييز متعلق بـ « كم » .

٢ ـ **ثانياً** : اننا إذا سكتنا في بعض الأحيان عن بيان علاقة كل كلمة بما تخدمه ، فذلك لأن العلاقة بين الخادم والمخدوم تكون في بعض الأحيان واضحة لا تحتاج إلى بيان ، أو لأن الخادم والمخدوم لا يكاد ينفصل أحدهما عن الآخر ، فمن الأول العلاقة الواضحة بين الفعل ومفعوله في نحو قولك : « شربت ماءً » ، ومن الثاني العلاقة بين المضاف والمضاف اليه في نحو قولك : « قرأت كتابَ النحوِ » ، فهنا لا حاجة لأن نقول : « ماءً » مفعول به لفعل « شربت » ، لوضوح ذلك وعدم خفائه ، وكذلك لا حاجة لأن نقول : « النحوِ » مضاف اليه للمضاف « كتابَ » ، وذلك لشدة التلازم بين المضاف اليه ومخدومه الذي هو المضاف .

٣ ـ **ثالثاً** : إن إصرارنا على تعليق الجار والمجرور والظرف بما يخدمانه دون سائر التكملات نابع من عدة أسباب : **أولها** : أن مخدومها كثيراً ما يحذف ، فاذا لم تبين علاقتها بهذا المخدوم ظلت هذه العلاقة سائبة لا تعرف بمن هي ؟ **ثانيها** : أن الظرف والمجرور قد مُنحا في العربية حرية واسعة في أن يكونا في صدر العبارة أو في وسطها أو في آخرها ، فاذا لم يصرح في الاعراب بعلاقة كل منها بمخدومه ظلت العلاقات غامضة . **ثالثها** : أنه قد تتعدد الأحداث في العبارة الواحدة وتتعدد الظروف والمجرورات ، فاذا لم تحدد علاقة كل حدث بمخدمه من الظروف والمجرورات التبست العلاقات واختلط الأمر .

وعلى كل حال فليس من الضروري أن يكون تعليق الظرف والمجرور بلفظ « متعلق » أو « متعلقان » ، بل يكفي في ذلك أن تقول إنها للحدث الفلاني ، فاذا قلت في إعراب « جلست في الدار » : « في الدار » جار ومجرور للفعل « جلست » ، وإذا قلت في اعراب « جلست عندك » : « عندك » ظرف للفعل « جلست » ، أو منصوب بفعل « جلست » — إذا قلت ذلك كفى وكان تعليقاً حقيقياً .

٣ ـ تعليق الظرف :

وتعليقه أمر في غاية البساطة ، وذلك لسببين : أولهما : أنه لا يخدم إلا الحدث ، وثانيها : أن خدمته للحدث لا تكون إلا في شيء واحد ، هو بيان مكانه أو زمانه . لهذا كله يكفي عند تعليقك لظرف تريد إعرابه أن تسأل نفسك هذا السؤال : ما الحدث الواقع في هذا المكان أو في هذا الزمان ؟ ثم تلتمس جواباً لسؤالك من العبارة المعربة ، فاذا وقعت على الحدث المظروف في هذا الظرف فقل : هذا الظرف متعلق بذلك الحدث . ولا يهمنَّكَ بعد ذلك أن يكون الحدث مُمثَّلاً بفعل تام متصرف ، أو بفعل جامد ، أو بفعل ناقص ، أو بمصدر ، أو بمشتق ، أو بجامد يؤدي معنى المشتق ، أو بحرف من حروف المعاني ؛ فكل ما دل على الحدث صالحٌ لأن ينظرف في الظرف ، وبالتالي هو صالح لأن يتعلق الظرف به .

والأمثلة التالية توضح لك هذه الطريقة المقترحة :

١ ـ جلست فوقَ العشب

السؤال : ما الحدث الواقع فوق العشب ؟ الجواب : الحدث الواقع فوق العشب هو حدث الجلوس . إذن : « فوق » متعلق بجلست .

٢ ـ سأكون غداً أخاً لك

السؤال : ما الحدث الواقع غداً ؟ **الجواب** : الحدث الواقع غداً هو كينونتي أخاً لك . إذن : « غداً » متعلق بالفعل الناقص « سأكون » .

٣ ـ أحب المطالعة ليلاً

السؤال : ما الحدث الواقع ليلاً ؟ **الجواب** : الحدث الواقع ليلاً هو حدث المطالعة . إذن : « ليلاً » متعلق بالمصدر « المطالعة » .

٤ ـ رأيت رجلاً جالساً عند زيد

السؤال : ما الحدث الواقع عند زيد ؟ **الجواب** : الحدث الواقع عند زيد هو جلوس الرجل . إذن : « عند » متعلق بالمشتق « جالساً » .

٥ ـ زيد أسدٌ وقت اللقاء

السؤال : ما الحدث الجاري وقت اللقاء ؟ **الجواب** : الحدث الجاري وقت اللقاء هو أسديّة زيد ، أي شجاعته . إذن : « وقت » متعلق بالجامد المؤدي معنى المشتق « أسدٌ » .

٦ ـ ما أنت اليومَ بأخٍ لي

السؤال : ما الحدث الواقع اليومَ ؟ **الجواب** : الحدث الواقع اليومَ هو انتفاء كونك أخاً لي . إذن : « اليومَ » متعلق بالحرف « ما » لأنه هو الحامل لمعنى الانتفاء (١) .

---

(١) ومن المعربين من لا يجيز هذا ، بل يقول : الظرف متعلق بمعنى الانتفاء الذي ناب حرف « ما » عنه . ولا أرى كبير فرق في النتيجة .

وفي بعض الأحيان تطرح السؤال على نفسك ، ثم تلتمس له الجواب فيعييك ، ذلك لأنك تبحث عن حدث منتظر في ظرفك المراد إعرابه فلا تجد فيه إلا الذات . في هذه الحالة لا يجوز التعليق بالذات ، لأن التعليق - كما علمنا - هو ربط كل خادم بمخدومه ، ولما كان الظرف لا يخدم إلا الحدث ، وجب علينا أن نبحث عن حدث نربط به ظرفنا :

١ - فان كانت الذات التي نراها في ظرفنا اسما موصولاً ، فالظرف متعلق بجملة الصلة المحذوفة .

٢ - وإن كانت الذات ليست اسماً موصولاً ، بل هي اسم عادي ، نظر في موقعه : فان كان مبتدأ ، أو شيئاً أصله المبتدأ ، فالظرف متعلق بالخبر المحذوف ، وإن لم يكن مبتدأً ، ولا شيئاً أصله المبتدأ ، نظر فيه أيضاً : فان كان نكرة ، فالظرف متعلق بصفة محذوفة له ، وإن كان معرفة ، فالظرف متعلق بحال محذوفة له .

والأمثلة التالية توضح ما قلنا :

١ - هذا الأجير الذي عندك نشيطٌ

السؤال : ما الحدث الواقع عندك ؟ **الجواب** : ليس عندي حدث ، بل عندي « الأجير الذي » . إذن : الظرف متعلق بحدث محذوف هو جملة الصلة المحذوفة ، والتقدير : هذا الأجير الذي استقر عندك نشيط .

٢ - زيد بين الأشجار

السؤال : ما الحدث الواقع بين الأشجار ؟ **الجواب** : ليس بين الأشجار حدث وقع ، بل الذي بين الأشجار هو « زيد » . إذن : لما كان زيد مبتدأ ، كان الظرف متعلقاً بحدث محذوف هو حدث « وجود »

زيد بين الأشجار ، وإذن : فالظرف متعلق بخبر محذوف لهذا المبتدأ ، والتقدير : زيد موجود بين الأشجار .

٣ ـ رأيت عصفوراً فوق الشجرة

السؤال : ما الحدث الواقع فوق الشجرة ؟ **الجواب** : ليس فوق الشجرة حدث ظاهر ، بل فوقها « عصفور » . إذن : الظرف متعلق بحدث محذوف ، هو حدث « وجود العصفور » ، ولما كان صاحب هذا الحدث ، وهو العصفور ، ليس مبتدأ ، ولما نظرنا فيه فوجدناه نكرة ، كان الظرف متعلقاً بحدثه المحذوف على أنه نعت له ، والتقدير : رأيت عصفوراً موجوداً فوق الشجرةِ .

٤ ـ رأيت الكتاب فوق الرف

السؤال : ما الحدث الواقع فوق الرف ؟ **الجواب** : ليس فوق الرف حدث ، بل الذي فوقه هو « الكتاب » . إذن : فالظرف متعلق بحدث محذوف هو « وجود » الكتاب ، ولما كان الكتاب غير مبتدأ ، ولما كان معرفة ، كان الظرف متعلقاً بحدثه المحذوف على أنه حال منه ، والتقدير : رأيت الكتاب موجوداً فوق الرف .

٤ ـ تعليق الجار والمجرور :

يختلف الجار عن الظرف في أمرين :

١ ـ **الأمر الأول** : هو أن خدمة الجار ليست وقفاً على الحدث وحده كما هو الشأن في الظرف ، بل قد يخدم الحدث وحده ، أو قد يخدم الذات وحدها ، أو قد يخدم الجملة برمتها ، وفي هذه الحالة الأخيرة ،

فاما أن يكتفي بتقوية ما في الجملة من معنى فقط ، وإما أن يحمل اليها معنىً جديداً لم يكن فيها من قبل . واليك بيان ذلك بالأمثلة :

١ ـ جلست في الدار

هذا الجار خادم لحدث الجلوس ، لأنه مبين للمكان الذي وقع فيه . وهذا النوع من الجار يسمى أصلياً ، لأن الأصل في الحرف أن يستعمل لخدمة الفعل .

٢ ـ عندي خاتمٌ من حديدٍ

هذا الجار ليس خادماً لحدث استقرار الخاتم عندي ، إذ ليس بين « الاستقرار » وبين « من حديد » أية علاقة ، وإنما هـــو خادم لذات « الخاتم » ، إذ هو كاشف عن هذه الذات الغامضة . أي هو قائم بوظيفة التمييز . وهـذه الخـدمة الموجهة للذات تكاد تكون قاصرة على « من » البيانية من بين حروف الجر الأصلية .

٣ ـ ما زيد بعالمٍ

هذا الجار ليس خادماً لحدث انتفاء العلم عن زيد ، ولا لذات زيد ، وإنما هو خادم للاسناد كله ، أي انه مقوٍ لنفي اسناد العلم إلى زيد . وهذا النوع من الجار يسمى زائداً ، لأنه في الواقع لم يربط شيئاً بشيء ، ولا خـدم فرداً من أفراد الجملة ، ولا حمل اليها معنى لم يكن فيها ، بل اكتفى بأن كان مجرد أداة تقوية لمعنى الجملة ، وسقوطه منها لا يؤثر في معناها ، ولا في علاقات بعض أجزائها ببعض .

٤ ـ لعل زيدٍ ناجحٌ

هذا الجار ـ في لغة من لغات العرب ـ ليس خادماً لحدث النجاح ،

ولا لذات زيد ، بل هو خادم للاسناد كله ، إذ أضفى على اسناد النجاح إلى زيد معنى الرجاء ، فبه أصبح هذا الاسناد شيئاً مرجـــواً ، وليس شيئاً واقعاً مخبراً عنه . وهذا النوع من الجار يسمى الشبيه بالزائد ، لأنه كالزائد لم يربط شيئاً بشيء ، ولا خدم فرداً من أفراد الجملة ، لكنـــه يختلف عنه في أنه حمل إلى الجملة معنى لم يكن فيها وهـو معنى الرجاء ، وسقوطه منها ـ وإن لم يـؤثر في عـــلاقات بعض أجزائهـــا ببعض ـ يحرمها من معنى تأسيسي يحمله هذا الحرف .

٢ ـ **الأمر الثاني** : أن الجار إذا خدم الحدث لم تكن خـــدمته مقصورة على بيان مكانه أو زمانه كما هـــو الشأن مع الظرف ، بل قد يخدمه في أشياء كثيرة اليك بعضها موضحاً بالأمثلة :

١ ـ جلست في الدارِ

هذا الجار خادم لحدث الجلوس ، وذلك ببيان مكانه ، فهو قائم بوظيفة ظرف المكان .

٢ ـ سافرت في المساءِ

وهذا الجار خادم لحـدث السفر ، وذلك ببيان زمانـه ، فهو قائم بوظيفة ظرف الزمان .

٣ ـ سرت بسرعةٍ

وهذا الجار خادم لحدث السير ، وذلك ببيان نوعه ، فهـــو قائم بوظيفة المفعول المطلق .

٤ ـ سافرت للمتعةِ

وهذا الجار خادم لحدث السفر ، وذلك ببيان سبب حدوثه ، فهو قائم بوظيفة المفعول لأجله .

٥ ـ كتبتُ بالقلمِ

وهذا الجار خادم لحدث الكتابة ، وذلك ببيان الأداة التي نفذ بوساطتها ، فهو قائم بوظيفة لم ينص عليها النحاة ، أو قل إنهم لم يفردوها في باب خاص ، بل جعلوها من وظيفة المفعول به .

٦ ـ تمسكتُ بالفضيلةِ

وهذا الجار خادم لحدث التمسك ، وذلك ببيان الجهة التي وقع بها ، فهو قائم بوظيفة المفعول به ، أي إنه حرف تعدية (١) .

---

(١) هذه النقطة تحتاج الى مزيد شرح وإيضاح ، لأنه يكثر أن يخلط الطلبة بين جار استعمل لايصال الفعل الى مفعوله ، وبين جار استعمل لايصال الفعل الى ظرفه أو سببه أو غير ذلك من الاشياء . وفي ايضاح ذلك نقول : إن الفعل تعرف تعديته من لزومه من مجرد تأمل معناه ، لا من وضعه في الكلام : فعل « نام » نعلم أنه فعل لازم ولولم يوضع في جملة تظهر لزومه ، وذلك لأننا إذا تأملنا حدث « النوم » رأينا أنه حدث يمكن تنفيذه بعنصر واحد ، هو شخص النائم ، وليس في حاجة الى عنصر آخر لينفذ ، أما فعل « ضرب » فنعلم أنه فعل متعدٍ ولولم يوضع في جملة تظهر تعديه ، وذلك لأننا إذا تأملنا حدث « الضرب » رأينا أنه حدث لا يمكن تنفيذه إلا بوجود عنصرين ، واحد يضرب ، وواحد يقع عليه فعل الضرب ، إذ لا يمكن أن نتصور « الضرب » إلا بوجود ضارب ومضروب .

وكان المنتظر من اللغة أن تسمح لهذه الأفعال المتعدية بعناها أن تباشر مفعولاتها مباشرة ، وهذا هو الواقع في أكثر الأحيان ، ولكنها في أحيان أخرى لا تسمح لهذه الأفعال أن تباشر مفعولاتها إلا بتوسط حرف جر . مثال ذلك فعل « تمسك » . فهذا الفعل متعدٍ بمعناه ، إذ إننا حين نتأمل فعل « التمسك » لا يمكن أن نتصور حدوثه إلا بعنصرين : واحد يتمسك ، وشيء يجري التمسك به . ولكن اللغة لا تسمح بأن يقال : « تمسكت الفضيلة » ، بل إنها تجبرنا على القول : « تمسكت بالفضيلة » ، فنرى ما هو مفعول به في المعنى قد جر بحرف جر . فعند ذلك نقول : إن هذا الحرف حرف تعدية ، أي إنه الحرف الذي توسط ←

وقد ترتب على كل ذلك أمور يحسن أن ننبه عليها :

١ ـ أولها : أن النحاة اتفقوا على عدم تعليق الجار الذي هو من نوع الزائد . وكانوا في ذلك على حق ، لأن خدمة هذا الجار ليست متجهة إلى مفرد حتى يرتبط به ويتعلق ، وإنما خدمته متجهة إلى الجملة برمتها . قد تقول : ولكن التعليق هو ربط الخادم بمخدومه ، وإذا كان حرف الجر الزائد خادماً للجملة ، فلماذا لا نعلقه بها ؟ فأقول : هذا صحيح . ولكننا في الاعراب لا ننص إلا على الأشياء التي تختلف من عبارة إلى أخرى ، فأما الأشياء الثابتة التي لا تتغير فاننا نهمل ذكرها لعدم الفائدة من ذلك . ولما كان كل حرف جر زائد لا يتعلق إلا بالجملة ، كان النص على ذلك فضولاً لا فائدة منه ، ألا ترى أننا لا ننص في اعراب الحروف على أنها لا محل لها من الاعراب مع أن هذا هو الواقع ؟ وما ذلك إلا لأن جميع الحروف في جميع العبارات لا محل لها من الاعراب .

٢ ـ ثانيها : أن النحاة اتفقوا أيضاً ، وللسبب الآنف الذكر ، على عدم تعليق الجار الذي هو من نوع الشبيه بالزائد .

٣ ـ ثالثها : أن النحاة اختلفوا في كاف التشبيه من نحو قولك : « زيد كأسدٍ » ، فقال الأكثرون : هي حرف جر أصلي ، وعلى ذلك

← بين الفعل المتعدي بمعناه ومفعوله الذي كان ينتظر من اللغة أن تنصبه على المفعولية مباشرة .

هذا النوع من الجار يختلف ولا شك عن الجار في مثل قولك « سافرت للمتعة » ، ذلك لأن اللام هنا داخلة على سبب الفعل ، والباء هناك داخلة على الجهة التي وقع عليها الفعل . لذلك يقال عن « المتعة » هنا إنها مفعول لأجله غير مباشر ، كما يقال عن « الفضيلة » هناك إنها مفعول به غير مباشر . فيرجى الانتباه الى ذلك عند النظر في حروف الجر .

تكون خدمتها متجهة إلى الحدث ، ويجب تعليقها به . وقال الأخفش وابن عصفور : هي حرف جر شبيه بالزائد . وأرى أن الحق معهما ، لأن الخدمة التشبيهية لا يعقل أن تتجه إلى الحدث ، ولكن من المعقول أن تتجه إلى الجملة كلها . وقال آخرون : الكاف التشبيهية اسم بمعنى « مثل » وليست حرف جر . وهذا رأي مقبول ، لأننا نستطيع أن نضع كلمة « مثل » مكان كل كاف في كل عبارة ، بل اننا في بعض الأحيان لا نستطيع إلا اعتبار الكاف اسماً بمعنى « مثل » . وقد تقدم ذلك .

٤ ـ رابعها : أن النحاة أجمعوا على تعليق « من » البيانية بالحدث . وهذا عجيب منهم ، لأن خدمة هذا الحرف للاسم واضحة لا شبهة فيها ، بل إن تسميتهم له بأنه « بياني » اعتراف صريح منهم بأن وظيفته هي تمييز الذات المبهمة . وقد رأينا أن التمييز خدمة للاسم لا للحدث . وعلى هذا كان المنهج الصحيح يقتضيهم أن يعلقوا « من » البيانية بما تخدمه ، أي بالذات المبهمة لا بالحدث . ولكن الظاهر أنهم ـ انطلاقاً من نظرية العامل ـ لما اعتبروا التمييز منصوباً بالحدث ، اعتبروا الجار القائم بوظيفة التمييز مرتبطاً بالحدث الناصب ومتعلقاً به .

٥ ـ خامسها : أن النحاة لما وجدوا أن الجار يخدم الحدث أنواعاً شتى من الخدمات انقسموا في اعرابه فريقين : فريقاً أحب السهولة فاكتفى بتعليق الجار والمجرور بالحدث المخدوم ، وفريقاً آثر الدقة فأعرب الجار والمجرور بحسب ما يؤديانه من خدمة . واليك توضيح ذلك بالأمثلة :

١ ـ زيد في الدار

المذهب الاول : « في الدار » جار ومجرور متعلقان بخبر محذوف تقديره « مستقر » .

المذهب الثاني : « في الدار » جار ومجرور في محل رفع خبراً عن زيد .

٢ ـ رأيت زيداً في الدار

المذهب الاول : « في الدار » متعلقان بحال محذوفة لزيد ، التقدير : رأيت زيداً موجوداً في الدار .

المذهب الثاني : « في الدار » في محل نصب على الحال من زيد .

٣ ـ انطلق زيد بسرعة

المذهب الاول : « بسرعة » متعلقان بفعل انطلق .

المذهب الثاني : « بسرعة » في محل نصب على المفعولية المطلقة .

٤ ـ سافرت للمتعةِ

المذهب الاول : « للمتعة » متعلقان بفعل سافرت .

المذهب الثاني : « للمتعة » في محل نصب على المفعولية لاجلها .

٥ ـ عندي خاتم من حديد

المذهب الاول : « من حديد » متعلقان بصفة محذوفة للخاتم ، التقدير : عندي خاتمٌ كائنٌ من حديد .

المذهب الثاني : « من حديد » في محل نصب على التمييز .

٦ ـ تمسّكْ بالفضيلة

المذهب الاول : « بالفضيلة » متعلقان بفعل تمسكْ .

المذهب الثاني : « بالفضيلة » في محل نصب مفعول به .

٧ ـ جلست في الدار

المذهب الاول : « في الدار » متعلقان بفعل جلست .

المذهب الثاني : « في الدار » في محل نصب على الظرفية المكانية .

٨ ـ سافرت في المساء

المذهب الاول : « في المساء » متعلقان بسافرت .

المذهب الثاني : « في المساء » في محل نصب على الظرفية الزمانية .

وهكذا ...

فاذا كنت تحب السهولة فخذ بمذهب التعليق . وليس عليك حينئذ إلا أن تطبق الطريقة التي ذكرناها في كيفية تعليق الظرف . أما إذا كنت تحب الدقة فيجب أن تكون واعياً لمعنى ووظيفة كل جار تريد اعرابه مع مجروره .

٥ ـ تنبيه :

ذكرنا ـ عند الكلام على تعليق الظرف ـ أننا إذا صادفنا ظرفاً وأردنا تعليقه ، نسأل أنفسنا عما انظرف في هذا الظرف . وذكرنا أنه للاجابة عن هذا السؤال ننظر في العبارة المعربة ، فان وجدنا المنظرف حدثاً ، علقنا الظرف به ، وإن وجدنا ذاتاً ، علقنا الظرف بصلته المحذوفة إن كان موصولاً ، أو بخبره المحذوف إن كان مبتدأ ، أو بصفة محذوفة له إن كان نكرة ولم يكن مبتدأ ، أو بحال محذوفة له إن كان معرفة ولم يكن مبتدأ .

ومعنى كل هذا أنه لا بد أن نجد في العبارة ما ينظرف في الظرف ،

سواءٌ أكان حدثاً أم كان ذاتاً . ونقول هنا : هذا هو الأصل . ولكننا نعلم أن اللغة كثيراً ما تسقط من العبارة بعض العناصر التي يمكن فهمها بغير ذكرها . وهذا يؤدي إلى أننا نتساءل في بعض الأحيان عما انظرف في ظرفنا الذي نريد تعليقه فلا نجد في العبارة ما ينظرف فيه ، لا حدثاً ولا ذاتاً . وفي هذه الحالة يكون الحدث المنظرف محذوفاً هو والذات المسند اليها . وعلى المعرب حينئذ أن يقدر هذا الحدث بما يلائم معنى العبارة . مثال ذلك قول العرب لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده : « حينئذٍ الآنَ » فالظرف الأول متعلق بـ « كان » محذوفة ، والظرف الثاني متعلق بفعل « اسمع » المحذوف ، وذلك لأن أصل هذه العبارة : « كان ذلك حينئذٍ واسمع الآنَ » . وهذا شيء كثير لا يمكن حصره في قاعدة ، وانما نترك أمره إلى فطنة المعرب ونباهته وحسن ذوقه . وأمر الجار والمجرور في هذا الشأن كأمر الظرف تماماً .

٦ ـ اعراب ادوات الاستفهام

كثيراً ما يغمض على الطلبة اعراب أدوات الاستفهام . وفي ظني أن ذلك راجع إلى أن الوظيفة النحوية للكلمة وهي في حالة الاستفهام أقل وضوحاً منها إذا كانت الكلمة في حالة التقرير . فاذا صح هذا فان أسهل طريقة للكشف عن وظيفة الكلمة الاستفهامية هي أن نحوّلها إلى كلمة تقريرية ، وبعبارة أخرى : أن يحوّل العبارة الاستفهامية إلى عبارة إخبارية ، أي أن نجيب عن السؤال . فاذا ظهرت لنا علائق المفردات في الجواب ، واستطعنا بالتالي أن نعرب كل كلمة فيه ، فليس علينا بعد ذلك إلا أن ننقل الاعراب نفسه إلى السؤال ، ذلك أن كل سؤال يعرب إعراب جوابه . واليك بيان ذلك موضحاً بالأمثلة :

١ ـ السؤال : (هل) جاء زيد ؟

الجواب : (نعم) جاء زيد

فاذا كنا نعلم أن « نعم » التي في الجواب هي حرف جواب ، علمنا أن نظيره « هل » في عبارة السؤال هو حرف سؤال أيضاً .

٢ ـ السؤال : (متى) سافر زيد ؟

الجواب : (مساءً) سافر زيد

فاذا علمنا أن « مساءً » في الجواب منصوب على الظرفية الزمانية ومتعلق بالفعل سافر ، علمنا أن نظيره (متى) في السؤال اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية وأنه متعلق بالفعل سافر .

٣ ـ السؤال : (كيف) زيد ؟

الجواب : (حزينٌ) زيد

فاذا علمنا أن « حزين » في الجواب خبر مقدم ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال خبر مقدم أيضاً [1] .

٤ ـ السؤال : (كيف) جاء زيد ؟

الجواب : (ماشياً) جاء زيد

فاذا علمنا أن « ماشياً » في الجواب حال من زيد ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال هو حال أيضاً .

٥ ـ السؤال (كيف) وجدت العلم ؟

الجواب : (نافعاً) وجدت العلم

فاذا علمنا أن « نافعاً » في الجواب مفعول به ثانٍ مقدّم ، علمنا أن نظيره « كيف » في السؤال هو مفعول به ثانٍ مقدم أيضاً .

وهكذا دواليك ...

ولكني ألفت انتباه الطالب الذي يريد تطبيق هذه الطريقة إلى أمر مهم جداً ، وهو : أن عليه أن يجعل عناصر الجواب بمقدار عناصر السؤال تماماً ، وأن يحافظ على ترتيب هذه العناصر أيضاً ، لأن أي زيادة في عناصر الجواب عن عناصر السؤال ، أو أي تشويش في الترتيب ،

---

(١) ويرى سيبويه أن جواب « كيف » لا يكون إلا بالجار والمجرور ، أي بالظرف ، نحو : كيف زيد ؟ ـ فيقال في الجواب : زيد في حالٍ حسنة ، أو على حال سيئة . ولذلك فانه لا يعرب « كيف » إلا في محل نصب على الظرفية .

سيؤدي حتماً إلى تغيير في علاقات الكلمات بعضها ببعض ، وسيؤدي بالتالي إلى خطأ فاحش في الاعراب . خذ مثالاً على ذلك السؤال والجواب الآتيين :

السؤال : (من) جاء ؟

الجواب : جاء (زيد)

فزيد في الجواب فاعل ، ولكن نظيره « من » في السؤال ليس فاعلاً بل هو مبتدأ . ولو أعربناه فاعلاً لوقعنا في خطأ فاحش . وما من سبب لهذا الخلاف بين اعراب السؤال واعراب جوابه إلا تلاعبنا بالترتيب ، ولو أننا أجبنا بالطريقة الآتية :

السؤال : (من) جاء ؟

الجواب : (زيدٌ) جاء

لكان كل من السؤال والجواب واقعاً موقع المبتدأ .

٧ ـ اعراب ادوات الشرط

اختلف النحاة في اعراب أدوات الشرط ، وفي اعراب جمـــله . واليك ما قالوه في هذا الصدد :

١ ـ (إنْ) : ومثالها : إن يجتهدْ زيدٌ ينجحْ .

انعقد الاجماع على أنها حرف شرط جازم ، وعلى أن جملة شرطها لا محل لها من الاعراب ، ثم قال بعضهم : لأنها جزء الشرط ، والجزء لا محل له ؛ وقال آخرون : لأنها ابتداء الشرط ، والابتداء لا محل له . وتظهر ثمرة هذا الخلاف في جملة الجواب : فالقائلون بالجزئية يلزمهم أن يقولوا فيها إنه لا محل لها مطلقاً ، وذلك لأن الجزئية سارية عليها كسريانها على جملة الشرط ، وهم لا يقولون بهذا بل يقولون انها تكون في محل جزم إذا اقترنت بالفاء أو بـ « إذا » الفجائية . أما القائلون بالابتداء فلا يلزمهم في جواب الشرط شيء .

هذا ، واختلف النحاة في جملة جوابها ، فقال الدماميني : لا محل لها مطلقاً ، وقال سائر النحاة : إذا لم تقترنْ فلا محل لها ، وإن اقترنت فهي في محل جزم .

٢ ـ (لو) : ومثالها : لو جاء زيدٌ لأكرمته

انعقد الاجماع على أنها حرف شرط غير جازم . وأما جملة شرطها فلا محل لها ، على خلاف في السبب كما مر ، وأما جملة الجواب فلا محل لها مطلقاً .

٣ - (لولا - لوما) : أحكامها كأحكام « لو » .

٤ - (لمّا) : ومثالها : لما جاء زيدٌ أكرمته .

واختلفوا فيها ، فقال الأكثرون : هي حرف شرط غير جازم ، وجملة شرطها ابتدائية لا محل لها ، وكذلك جملة جوابها ، وقال ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة : هي ظرف تضمن معنى الشرط غير جازم ، متعلق بالجواب ، وعلى هذا فجملة شرطها في محل جر بالاضافة ، أما جملة الجواب فلا محل لها .

٥ - (إذا) : ومثالها : إذا جاء زيد أكرمته .

اتفق النحاة على أنها ظرف للزمن المستقبل متضمن معنى الشرط ، غير جازم ، ثم اختلفوا في ناصبها ، فقال قوم : ناصبها هو الجواب ، وعليه تكون مضافة إلى جملة شرطها . وقال غيرهم : ناصبها هو الشرط ، وعليه فهي مقدمة من تأخير ، وجملة شرطها لا محل لها من الاعراب .

وإذا اتصلت بها « ما » الزائدة ، نحو : إذا ما جاء زيد أكرمته ، فالكل على أنها باقية على ظرفيتها ، أما ابن يعيش فيرى أن القياس يوجب نقلها إلى الحرفية . ويعني بذلك قياسها على اختها « إذ » عندما تتصل بها « ما » . وسيأتي .

٦ - (إذما) : ومثالها : إذما تجتهدْ تنجحْ .

قال سيبويه : هي حرف شرط جازم ، وعليه فأحكام جملتي شرطها وجوابها كأحكام جملتي « ان » ، وقال ابن السراج والفارسي : هي ظرفية شرطية جازمة ، وعليه فأحكام الجملتين بعدها كأحكام الجملتين بعد « إذا » إلا إذا اقترن جوابها بالفاء فهو حينئذ في محل جزم .

٧ - (مَن) : ومثالها : من يفعلِ الخيرَ لا يَعْدَمْ جوازيه .

هي اسم شرط جازم باتفاق . ومحلها الرفع على الابتداء إن لم يقع الفعل الذي بعدها عليها ، وذلك كأنْ يكون الفعل لازماً ، نحو : من جاء أكرمته ، أو أن يكون متعدياً قد استوفى مفعولاته ، نحو : من ضرب زيداً ضربته ، فان كان متعدياً لم يستوف مفعولاته فهي في محل نصب مفعول به مقدم ، نحو : من تضربْ أضربْه .

. ثم اختلفوا في خبرها إن وقعت مبتدأ ، فقال قوم : هو جملة الشرط . وكأنهم نظروا في ذلك إلى أن أصلها الاستفهام ، ومن المعلوم أن « من » الاستفهامية إذا وقعت مبتدأ كان خبرها الجملة التي بعدها ، نحو : من جاء ؟ وقال آخرون : خبرها جملة الجواب لأنّ به تمام الفائدة ، ولا يكون الخبر إلا حيث تكون الفائدة . ثم اختلف هؤلاء في جملة الشرط ، فقال بعضهم : هي صلة لا محل لها من الاعراب ، وكأنهم رأوا أن أصل « من » الشرطية هو « من » الموصولة [1] ، لأن قولك « من يفعل الخير لا يعدم جوازيه » يعدل قولك « الذي يفعل الخير لا يعدم جوازيه » ، وقال الآخرون : بل جملة الشرط لا محل لها من الاعراب لأنها جزء الشرط ، والجزء لا محل له . ويشكل على الفريقين أمر ، وهو أن جملة الجواب إذا اعتبرت هي الخبر كان محلها الرفع ، فكيف يكون ذلك وهي لا محل لها إن لم تقترن بالفاء ، أو محلها الجزم إن اقترنت بها ؟ وقال غير هؤلاء وأولئك : الخبر مجموع جملتي الشرط والجواب ، ولا محل لكل

(١) قال ابن يعيش في معرض كلامه على أسماء الشرط : « وإنما عملت [أي أسماء الشرط] من أجل تضمنها معنى « إن » ، ألا ترى أنها اذا خرجت عن معنى « ان » الى الاستفهام ، أو معنى « الذي » لم تجزم ؟ ... » شرح المفصل ٤٢/٧ أقول : هذا الكلام يفهم منه أن من النحاة من يرى موصولية « من » أصلاً .

واحدة منها لأنها جزء ، ويشكل على هؤلاء أمر جواب الشرط كما أشكل على سابقيهم .

٨ - (ما) : أحكامها كأحكام « من » .

٩ - (مهما) : ومثالها : مهما تقرأْ تستفدْ .

واختلف النحاة فيها اختلافاً كبيراً ، فقال قوم : هي مركبة من « مَهْ » و « ما » الشرطية ، وعلى قولهم تكون « مه » اسم فعل أمر فاعله مستتر فيه ، و « ما » اسم شرط جازم ينطبق عليه ما ينطبق على « من » . وقال غيرهم : هي مركبة من « ما » الشرطية و « ما » الزائدة ، وقد قلبت ألف الشرطية هاء دفعاً للتكرار . وقال آخرون : بل هي بسيطة غير مركبة . وعلى قول هؤلاء تقع « مهما » في مواقع اعرابية مختلفة ، فان وقعت على الذات كانت أحكامها كأحكام « من وما » ، وإن وقعت على الحدث كانت في محل نصب مفعولاً مطلقاً ، نحو : مهما تنمْ ترتحْ ، إذ التقدير : أيّ نومٍ تنمْ ترتحْ . وقد يتأخر عنها فعل ناقص لم يستوف خبره ، فتكون خبراً له ومحلها النصب ، نحو : مهما يكن الأمرُ فأنت أخي .

١٠ - (أين) : ومثالها ، أينَ تجلسْ أجلسْ .

اتفقوا على أنها اسم شرط جازم في محل نصب على الظرفية المكانية ، ثم اختلفوا في ناصبه ، أهو الشرط أم الجواب ، والأكثرون على الأول . وينبني على خلافهم هذا خلاف في اعراب جملة الشرط . راجع اعراب جمل « إذا » .

١١ - (أنى) : أحكامها كأحكام « أين » .

١٢ ـ (حيثما) : ومثالها : حيثما تجلسْ أجلسْ .

اتفقوا على أنها جازمة للفعلين ، ثم سكتوا عما دون ذلك . فالذي يفهم من كلام سيبويه أنها انتقلت إلى الحرفية بلزوم « ما » لها ، فصارت حرفاً مثل « إذما » [(١)] ، أما ما يفهم من كلام ابن هشام [(٢)] فهو أنها باقية على الظرفية وان « ما » المتصلة بها هي « ما » الكافة ، وعليه فناصبها هو جملة الجواب ، أما جملة الشرط فلا محل لها لانكفاف « حيث » عن الاضافة اليها .

١٣ ـ (متى ـ ايان) : وأحكامها كأحكام « أين » سوى أن هاتين المزمان لا للمكان .

١٤ ـ (كيف) : ومثالها : كيفَ تجلسْ أجلسْ .

هي اسم شرط باتفاق ، ثم اختلفوا في أمر جزمها ، فقال قوم : هي جازمة مطلقاً ، وقال آخرون : هي غير جازمة مطلقاً ، وقال غيرهم : هي جازمة إذا اتصلت بها « ما » الزائدة ، وغير جازمة إذا تجردت عنها .

وتقع « كيف » مواقع اعرابية مختلفة ، فان وقعت على الوصف وبعدها فعل تام فهي في محل نصب على الحال : نحو : كيفما تضربْ زيداً أضربْه ، إذ التقدير : على أي هيئة تضربه أضربه ، وإن وقعت على الوصف وبعدها فعل ناقص كانت في محل نصب خبراً مقدماً ، نحو : كيفما تكنْ أكنْ ، وإن وقعت على الحدث فهي في محل نصب على المفعولية المطلقة ، نحو : كيفما تجلسْ ترتحْ ، إذ التقدير : أي جلوسٍ تجلسْ ترتحْ .

---

(١) انظر ابن يعيش ٤٧/٧

(٢) انظر المغني : حرف « ما »

هذا ، وجملة شرطها لا محل لها من الاعراب إما لأنها ابتداء ، وإما لأنها جزء من الشرط ، على الخلاف الذي سبق .

١٥ - (أي) : ومثالها : أيَّ شيءٍ تقرأْ تستفدْ

وقد اتفقوا على أنها اسم شرط جازم ، وعلى أنها تصلح لكل شيء ، أي أنها تتضمن معاني مختلفة ، وإنما تأخذ معناها مما تضاف اليه ، فان أضيفت إلى الذات ، نحو : أيُّ رجلٍ يجتهدْ ينجحْ ، فأحكامها كأحكام « من » ، وإن أضيفت إلى الزمان ، نحو : أيَّ وقتٍ تنمْ فيه ترتحْ ، فأحكامها كأحكام « متى » ، وإن أضيفت إلى المكان ، نحو : أيُّ مكانٍ تجلسْ فيه ترتحْ ، فأحكامها كأحكام « أين » ... وهكذا .

وقد لا تضاف إلى شيء ، فيفهم معناها حينئذٍ من سياق الكلام .

وإذا أضيفت إلى شيء فجملة شرطها صفة للمضاف اليه دائماً .



تم الجزء الثالث من كتاب المحيط

فهرس الجزء الثالث من كتاب المحيط



